

ترکيا ..
الصراع الاسلامى العلمانى فى تركيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلد السابع

تركيا وصراع العلمانية

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

* ليبراسيون

١٥٢٦ #٩٧/٠٦/١٢ الكفاح العربى

* الجيش يتهم " الرفاه " بتحريض الشعب ضد العلمانية
١٥٢٧ #٩٧/٠٦/١٢ الكفاح العربى* الجيش التركى يهدد باللجوء الى السلاح لا زالة "الخطر الا صولى"
١٥٢٨ #٩٧/٠٦/١٢ الحياة* تقديم التنازلات للبقاء فى الحكم و ... الحفاظ على المكاسب
١٥٣٠ #٩٧/٠٦/١٢ الحياة* الجيش التركى يحذر من انتفاضة قريبة ويتعهد باستخدام القوة للتصدى لها
١٥٣٣ #٩٧/٠٦/١٢ الا هرام* حزب الطريق القويم يهدد بالا نحاب من الا ثتلاف خلال ايام
١٥٣٤ #٩٧/٠٦/١٣ الجمهورية* الضرب تحت الحزام
محمد جمال عرفة الشعب
١٥٣٥ #٩٧/٠٦/١٣* تشيلر : "ليهتم العسكرسون بشؤونهم" الداخلية تطلب توقيف مرافقى اربكان
١٥٣٦ #٩٧/٠٦/١٣ الكفاح العربى* تركيا تعيش هاجس الا انقلاب العسكرى والتهديدات ذاتها تتكرر مع كل محاولة
١٥٣٧ #٩٧/٠٦/١٣ الكفاح العربى* تشيلر تدعو عسكر تركيا الى "الا هتمام بشؤونهم"
١٥٣٨ #٩٧/٠٦/١٣ الحياة* اربكان يتنازل لتشيلر عن رئاسة الحكومة التركية الثلاثاء المقبل
١٥٣٩ #٩٧/٠٦/١٤ الا هرام* استقالة وزير السياحة ونواب الا ثتلاف يهددون بسحب الثقة فى البرلمان
١٥٤٠ #٩٧/٠٦/١٤ الجمهورية* الا سرار الكاملة .. لا زمة العسكر مع الا سلاميين
سعيد سنبل
١٥٤٢ #٩٧/٠٦/١٤ اكتوبر* انقرة سحبت سفيرها " نهائيا " من طرابلس
١٥٤٦ #٩٧/٠٦/١٤ الكفاح العربى* تشيلر تهاجم ديميريل و "الوطن الام"
١٥٤٧ #٩٧/٠٦/١٤ الكفاح العربى* استقالة وزير وامر باعتقال ٣ من حراس اربكان
١٥٤٨ #٩٧/٠٦/١٤ الحياة* تشيلر رئيسة وزراء تركيا .. الا ربعاء القادم
١٥٥٠ #٩٧/٠٦/١٤ العالم اليوم* واشنطن تطالب الجيش التركى باحترام الدستور
١٥٥١ #٩٧/٠٦/١٥ الا حرار

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- *الجيش التركى لن يكتفى بإخراج " الرفاه " من السلطة
سamy شورش الحياة
١٥٥٢ #٩٧/٠٦/١٥
- *تشيللر : تغيير الحكومة التركية سيتم فى إطار الدستور
الا هرام
١٥٥٤ #٩٧/٠٦/١٦
- *صباح الخير
سعيد سنبل
١٥٥٥ #٩٧/٠٦/١٦
- *حرب الداخل فى تركيا
فهmy هويدي
الا هرام
١٥٥٦ #٩٧/٠٦/١٧
- *تركيا الجيش يتراجع عن خطة للانقلاب بعد تحذيرات امريكية من ثورة على غرار
محمد جمال عرفة الشعب
١٥٥٩ #٩٧/٠٦/١٧
- *بدعوى العلمانية الا سلام أصبح مصدر للسخرية فى تركيا
محمود التهامي
الا حرار
١٥٦١ #٩٧/٠٦/١٧
- *اربكان يحذر الجيش من دخول " اللعبة السياسية "
الا هرام المسائي
١٥٦٢ #٩٧/٠٦/١٧
- *دعا الجيش الى الا بتعاد عن السياسة
الكفاح العربى
١٥٦٣ #٩٧/٠٦/١٧
- *تركيا بعد اربكان
كامران قرة داغى
الحياة
١٥٦٤ #٩٧/٠٦/١٧
- *اربكان عشية استقالته يطالب الجيش بـ " الا اهتمام بشؤونه "
الحياة
١٥٦٥ #٩٧/٠٦/١٧
- *عيون واذان
جهاد الخازن
الحياة
١٥٦٧ #٩٧/٠٦/١٧
- *تركيا بين العلمنة والا سلام
محمد السماك
الا هرام
١٥٦٩ #٩٧/٠٦/١٨
- *الشرطة التركية تفرض رقابة على المساجد وحصص الدين
الا هرام
١٥٧٠ #٩٧/٠٦/١٨
- *صباح الخير
سعيد سنبل
الا اخبار
١٥٧١ #٩٧/٠٦/١٨
- *نواب حزب الطريق القويم يعارضون استمرار الائتلاف مع " الرفاه "
الوفد
١٥٧٢ #٩٧/٠٦/١٨
- *يقدم استقالته اليوم الى ديميريل
الكفاح العربى
١٥٧٣ #٩٧/٠٦/١٨
- *العسكر والشيخ .. والسيدة
فتحي عبد الفتاح
العالم اليوم
١٥٧٤ #٩٧/٠٦/١٨
- *واشنطن تحذر الجيش التركى من اللجوء الى الا انقلاب
الحياة
١٥٧٦ #٩٧/٠٦/١٨

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- *استقالة اربكان من رئاسة الحكومة التركية وتشيلر تحذر الجيش
صالح عبد العزيز
الا هرام
١٥٧٧ #٩٧/٠٦/١٩
- *اربكان يضع تشيلر فى موقف صعب لتشكيل حكومة ائتلافية
الا حرار
١٥٧٨ #٩٧/٠٦/١٩
- *خرج اربكان .. دخلت تشيلر
الكفاح العربى
١٥٧٩ #٩٧/٠٦/١٩
- *اربكان قدم استقالته ومصير تشيلر عند ديميريل
الحياة
١٥٨٠ #٩٧/٠٦/١٩
- *صعاب امام تشكيل حكومة جديدة فى تركيا .. و"يلماظ" مستعد لتشكيل الوزارة بدون
الا هرام
١٥٨٢ #٩٧/٠٦/٢٠
- *الصراع فى تركيا
احمد بهجت
الا هرام
١٥٨٣ #٩٧/٠٦/٢٠
- *الا زمة السياسية فى تركيا
الا خبار
١٥٨٤ #٩٧/٠٦/٢٠
- *مشاورات لتشكيل حكومة تركية جديدة
الجمهورية
١٥٨٥ #٩٧/٠٦/٢٠
- *غموض حول تكليف " تشيلر " .. و"يلماظ" المرشح الا ول
الوفد
١٥٨٦ #٩٧/٠٦/٢٠
- *ديميريل بدأ مشاوراته لا اختيار خلف لا ربكان واشنطن تطلب من أنقرة عدم استفزاز
الكفاح العربى
١٥٨٧ #٩٧/٠٦/٢٠
- *هل نفذت تشيلر انقلابا عسكريا ضد اربكان؟
الكفاح العربى
١٥٨٨ #٩٧/٠٦/٢٠
- *التيار العلمانى المتطرف يدفع المؤسسة نحو مغامرات توسعية
محمد خليفة
الحياة
١٥٩٠ #٩٧/٠٦/٢٠
- *تشيلر تتمسك بتحالفها مع اربكان والمعارضة تسعى الى استبعاده من الحكومة
الحياة
١٥٩٣ #٩٧/٠٦/٢٠
- *اين اخطا اربكان؟
كامران قره داغى
الحياة
١٥٩٤ #٩٧/٠٦/٢٠
- *من قريب تركيا تنحنى للعسكر
سلامة احمد سلامة
الا هرام
١٥٩٥ #٩٧/٠٦/٢١
- *الرئيس التركى يكلف يلماظ بتشكيل حكومة جديدة خلفا لا ربكان
الا هرام
١٥٩٦ #٩٧/٠٦/٢١
- *تكليف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة التركية الجديدة
الا هرام
١٥٩٧ #٩٧/٠٦/٢١
- *الرئيس التركى يكلف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة
الجمهورية
١٥٩٨ #٩٧/٠٦/٢١

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الالمانية

١٥٩٩	#٩٧/٠٦/٢١	*استمرار الالمة السياسية فى تركيا الوفد
١٦٠٠	#٩٧/٠٦/٢١	*تشكرات . إفندم .. سعيد سنبل
١٦٠٢	#٩٧/٠٦/٢١	*أما بعد محمود السعدنى
١٦٠٣	#٩٧/٠٦/٢١	*كلمة حق .. قراءة أوراق تركية الحيقة
١٦٠٥	#٩٧/٠٦/٢١	*كلف يلماظ تشكيل الحكومة الكفاح العربى
١٦٠٦	#٩٧/٠٦/٢١	*ديميريل يؤجل اختيار رئيس وزراء جديد العالم اليوم
١٦٠٧	#٩٧/٠٦/٢١	*ديميريل يتجاهل تشيلر ويكلف يلماظ تشكيل حكومة الحياة
١٦٠٩	#٩٧/٠٦/٢٢	*حكومة جديدة فى تركيا الالهرام
١٦١٠	#٩٧/٠٦/٢٢	*تشيلر تصف أحداث تركيا بانقلاب ضد الديمقراطية ويلمظ يدعوها للانضمام للحكومة الالهرام
١٦١١	#٩٧/٠٦/٢٢	*يلمظ يعلن استعدادة للتعاون مع جميع الالازاب .. عدا الالاميين الالخبار
١٦١٢	#٩٧/٠٦/٢٢	*موقف تشيلر يعرقل تشكيل الحكومة التركية الجديدة الجمهورية
١٦١٣	#٩٧/٠٦/٢٢	من القلب حسن محمد
١٦١٤	#٩٧/٠٦/٢٢	"يلمظ" يسعى لتشكيل حكومة علمانية فى تركيا الوفد
١٦١٥	#٩٧/٠٦/٢٢	يلمظ يعتمد على مساندة اليسار الديمقراطى فى تركيا الالحرار
١٦١٦	#٩٧/٠٦/٢٢	يلمظ يرفض التحالف مع أربكان لتشكيل الحكومة التركية الجديدة الالهرام المسائى
١٦١٧	#٩٧/٠٦/٢٢	تداول الضمانات من الخصوم باسم الديمقراطية وأوروبا على خلاف مقتضياتهما الحياة
١٦٢٠	#٩٧/٠٦/٢٢	لصراع العنيف فى تركيا يصيب البلاد بالشلل والتدهور الالعالم اليوم
١٦٢٢	#٩٧/٠٦/٢٢	يلر تنتقد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة التركية الجمهورية

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

*مسعود يلماظ يتعهد بتقديم قائمة الحكومة التركية الجديدة بعد ٩ ايام
العالم اليوم #٩٧/٠٦/٢٢ ١٦٢٣

*استقالة اربكان تكفى لا. رضاء الجيش؟
الوسط #٩٧/٠٦/٢٣ ١٦٢٥

*هل ينجح انقلاب كانكايا فى تركيا؟
هشام عبد الرؤوف المساء #٩٧/٠٦/٢٣ ١٦٢٨

*تركيا : لعبة الكراسى والا رقام ... والرؤوس
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٣ ١٦٣١

*نائب فى " الطريق القويم " انضم الى يلماظ
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٣ ١٦٣٤

*تركيا : تشيلر لن تنضم الى حكومة يلماظ
الحياة #٩٧/٠٦/٢٣ ١٦٣٥

*ازمة تركيا مرشحة للاستمرار
فهمى هويدي الا هرام #٩٧/٠٦/٢٤ ١٦٣٦

*حزب "تشيللر" يعلن رسميا رفض الا ائتلاف مع يلماظ
الا هرام #٩٧/٠٦/٢٤ ١٦٣٨

*يلماظ يحاول اقناع تشيللر يتناسى خلافتهما الشخصية
الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٤ ١٦٣٩

*منع اكتمال المثلث الا يرانى -التركى- المصرى اولوية فى السياسة الا مريكية
مجدى احمد حسين الشعب #٩٧/٠٦/٢٤ ١٦٤٠

*من "ملك السدود" الى رئيس "الذئاب الرمادية" امرأة و٦ رجال يتنافسون على السلطة فى
عدنان حطيط الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٤ ١٦٥٠

*تشيلر تراهن على فشل يلماظ
الحياة #٩٧/٠٦/٢٤ ١٦٥٤

*حكومة اربكان .. هل كانت ضروة ملحة؟
عبدالله هدية الا هرام #٩٧/٠٦/٢٥ ١٦٥٦

*يلماظ يكثف اتصالاته بالا حزاب لحرمان
الا هرام #٩٧/٠٦/٢٥ ١٦٥٧

*صباح الخير
سعيد سنبل الا اخبار #٩٧/٠٦/٢٥ ١٦٥٨

*... وشامنهم الجيش فى "لعبة الا رقام والا سماء ... والرؤوس"
عدنان حطيط الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٥ ١٦٥٩

*تشيلر تجدد رفضها الا انضمام الى حكومة تركية يرأسها يلماظ
الحياة #٩٧/٠٦/٢٥ ١٦٦٢

*يلماظ يتخلى عن محاولة اقناع تشيللر بالتحالف معه
الا هرام #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٤

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

* اربكان يستبعد حصول حكومة يلماظ على موافقة اغلبية البرلمان التركى
الا هرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٥

* القاعدة .. والا ستثناء
محمد قناوى

١٦٦٦ #٩٧/٠٦/٢٦ صباح الخير

* الحكومة التركية تعلن الا سبوع المقبل
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٨

* تركيا : استقالة اخرى من حزب تشيلر ويلماظ يؤكد انه لن يجتمع معها مجددا
الحياة #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٩

* تركيا : اربكان وتشيلر يصعدان مع ديميريل
الحياة #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٧٠

* جولة جديدة من المحادثات لتشكيل الحكومة التركية
العالم اليوم #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٧١

* "يلماظ" يجرى مشاورات جديدة لتشكيل الحكومة الا ثلافية
الوفد #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٢

* يلماظ يبدأ أولى خطوات تشكيل الحكومة التركية الجديدة
الا هرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٣

* الجنرالات تخلصوا من اربكان ولم يحلوا الا زمة السياسية
المجلة عزة صبحى #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٤

* يلماظ يواصل مشاوراته لتشكيل الحكومة
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٧

* تركيا : يلماظ واثق من دعم البرلمان وتوقع تشكيله حكومة جديدة بعد غد
الحياة #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٨

* الحكومة التركية الخامسة والخمسون
سلوى محى الدين الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٧٩

* توزيع المناصب الوزارية اليوم بالحكومة التركية الجديدة
الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٠

* يلماظ يقترب من الحصول على الا غلبية فى البرلمان
الوفد #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨١

* استقالة جماعية لا عضاء حزبى تشيلر واربكان
الا هرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٢

* اربكان وتشيلر يفقدان الا كثرية وحكومة يلماز متوقعة الثلاثاء
الحياة #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٣

* الواقع التركى
كامران قره داغى الحياة #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٥

* بعد استقالة ٧ من نواب الرفاة والطريق القويم
الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٨٦

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- * "يلماظ" يقترب من تشكيل الحكومة التركية بعد تزايد فرص حصوله على ثقة البرلما
الا هرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٨٧
- * الحديث عن الا انقلاب العسكرى شائعة اطلقت للتخويف فقط
المجلة #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٨٨ فهمى هويدى
- * تركيا : يلماز يضمن غالبية برلمانية بعد استقالة نائبين من حزب تشيلر
الحياة #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٩٣
- * درس من تركيا
وحيد عبد المجيد الحياة #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٩٤
- * يلماظ يصل الى الا غلبية بعد استقالة عضو اخر بالبرلمان
العالم اليوم #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٩٥
- * "يلماظ" يشكل الحكومة التركية
العالم اليوم #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٩٦
- * استمرار لعبة تبادل المقاعد بين الا حزاب التركية
الوفد #٩٧/٠٦/٣٠ ١٦٩٧
- * قطار الا زمة يقترب من محطة " الا انتخابات المبكرة"
اشرف اصلان الا هرام المسائى #٩٧/٠٦/٣٠ ١٦٩٨
- * الا ستقالات متواصلة فى " الطريق القويم"
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٣٠ ١٧٠٠
- * مجلس الا من القومى التركى يناقش قضية التطرف الا سلامى
الا هرام #٩٧/٠٦/٠١ ١٧٠١
- * "اربكان" يتنازل عن رئاسة الوزراء "لتشير" فى يوليو القادم
الوفد #٩٧/٠٦/٠١ ١٧٠٢
- * الجيش التركى يطالب اركان بتسريع الا إجراءات ضد الا سلاميين
الحياة #٩٧/٠٦/٠١ ١٧٠٣
- * المؤسسة العسكرية تؤكد ان العلمانية تشكل " القاعدة العقائدية " لامن القومى
الحياة #٩٧/٠٦/٠١ ١٧٠٥
- * اربكان يتنازل عن رئاسة الوزراء لناشبهه تشيلر
الا هرام #٩٧/٠٦/٠٢ ١٧٠٦
- * اتفاق اربكان وتشيلر على إجراء انتخابات مبكرة
الا هرام #٩٧/٠٦/٠٢ ١٧٠٧
- * انتخابات عامة مبكرة فى تركيا بعد تسليم تشيلر رئاسة الحكومة
الا اخبار #٩٧/٠٦/٠٢ ١٧٠٨
- * اربكان يسلم تشيلر رئاسة الحكومة فى نهاية الشهر الحالى
الا هرام المسائى #٩٧/٠٦/٠٢ ١٧٠٩
- * "الجزائر .. تفتتح فرعاً جديداً فى أوروبا"
محمد عبد الحميد الا حرار #٩٧/٠٦/٠٢ ١٧١٠

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- * الجيش التركى يواصل الضغط على "اربكان"
الوفد
١٧١٢ #٩٧/٠٦/٠٢
- * تجربة " الرفاه " فى الميزان
فهيمة أحمد
الا هرام
١٧١٣ #٩٧/٠٧/٠١
- * الرئيس التكى يوافق على حكومة يلماظ
الا هرام
١٧١٦ #٩٧/٠٧/٠١
- * الرفاه يتغلغل فى المجتمع وحظره يهدد بحرب اهلية
رضا هلال
الا هرام
١٧١٧ #٩٧/٠٧/٠١
- * "يلماظ" .. يتسلم مهام عمله خلفا لاربكان
المساء
١٧٢٠ #٩٧/٠٧/٠١
- * ديميريل يوافق على تشكيل الحكومة برئاسة يلماظ
الا حرار
١٧٢١ #٩٧/٠٧/٠١
- * يلماز يشكل حكومة تتمسك بـ "العلمانية والليبرالية"
الحياة
١٧٢٢ #٩٧/٠٧/٠١
- * بعد موافقة ديميريل
الكفاح العربى
١٧٢٤ #٩٧/٠٧/٠١
- * تشكيلة الحكومة التركية الجديدة
الكفاح العربى
١٧٢٥ #٩٧/٠٧/٠١
- * الكمالية بصفتها آفة العلمانية فى تركيا
هلكوت حكيم
الحياة
١٧٢٦ #٩٧/٠٧/٠١
- * يلماظ يبدأ مهمة صعبة لا عادة الا استقرار وابقاء الا سلاميين بعيدا عن السلطة
الا اخبار
١٧٢٨ #٩٧/٠٧/٠٢
- * إحالة تشيلر الى المحكمة والا قتراع على الحكومة ١٢ يوليو
الجمهورية
١٧٢٩ #٩٧/٠٧/٠٢
- * تركيا : يلماظ يلماظ يضمن ثقة الا غلبية
أشرف شهاب
الا هالى
١٧٣٠ #٩٧/٠٧/٠٢
- * اربكان يتوقع فشل يلماز واستعادة السلطة قريبا
الحياة
١٧٣١ #٩٧/٠٧/٠٢
- * تعليق المناورات العسكرية التركية فى ايجه
الكفاح العربى
١٧٣٣ #٩٧/٠٧/٠٢
- * مسئول تركى : حكومة أنقرة تفكر فى إلغاء مجموعة الثمانى الا سلامية
الا هرام
١٧٣٤ #٩٧/٠٧/٠٣
- * نحذر اربكان ... انه يلعب بالنار
الكفاح العربى
١٧٣٥ #٩٧/٠٧/٠٣
- * حكومة يلماز تصعد تحركها ضد الا سلاميين وحزب تشيلر
الحياة
١٧٣٦ #٩٧/٠٧/٠٣

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

- *وزارة الداخلية كشفت معلومات عن انقلاب ضد حكومة اربكان
الا هرام #٩٧/٠٧/٠٤ ١٧٣٨
- *مصادفات ام مؤامرات؟
احمد بهجت
الا هرام #٩٧/٠٧/٠٤ ١٧٣٩
- *يلمظ يحمل اربكان وتشيلر مسؤولية فضيحة التجسس على الجيش التركى
الجمهورية #٩٧/٠٧/٠٤ ١٧٤٠
- *خفايا المعركة ضد اربكان
الشعب #٩٧/٠٧/٠٤ ١٧٤١
- *من عدو للانقلابات الى عدو للديموقراطية
محمد خليفة
الحياة #٩٧/٠٧/٠٤ ١٧٤٤
- *غلام ديموقراطى و علمانية توتاليتارية
الحياة #٩٧/٠٧/٠٤ ١٧٤٧
- *هل أصبح فى ايدى العسكريين؟
سنية البهات
الجمهورية #٩٧/٠٧/٠٥ ١٧٤٩
- *ليل تركيا يطول
محمد شعبان الموجي
الحقيقة #٩٧/٠٧/٠٥ ١٧٥١
- *حكومة يلماظ تسعى الى تحسين العلاقات مع الدول العربية وايران
الاخبار #٩٧/٠٧/٠٦ ١٧٥٣
- *الديمقراطية حصنت تركيا من احتمالات المصير الجزائرى
فهمى هويدي
المجلة #٩٧/٠٧/٠٦ ١٧٥٤
- *ابعاد اربكان عن الحكم
الشعب #٩٧/٠٧/٠٦ ١٧٦٠
- *الصراع مع اربكان على المسرح السياسى التركى
محمود السيد الدغيم
الحياة #٩٧/٠٧/٠٦ ١٧٦١
- *تركيا فى ظل الحكومة اليمينية - اليسارية : مؤشرات توجى بتفاقم الصراع
سامى شورش
الحياة #٩٧/٠٧/٠٦ ١٧٦٤
- *فى تركيا : هل يفوز يلماظ بالضربة القاضية على الا سلاميين؟
السياسى المصرى #٩٧/٠٧/٠٦ ١٧٦٧
- *التعايش السياسى الحلم المفقود فى تركيا
الا هرام المسائى #٩٧/٠٧/٠٧ ١٧٦٩
- *تركيا : " انقلاب عسكرى" من دون دبابات
الوسط #٩٧/٠٧/٠٧ ١٧٧١
- *تركيا وانقطاع الا ستمرارية دائما
حازم صاغية
الحياة #٩٧/٠٧/٠٧ ١٧٧٢
- *صباح الخير
سعيد سنبل
الاخبار #٩٧/٠٧/٠٨ ١٧٧٣

المجلد : ٧ - تركيا وصراع الإ سلام والعلمانية

*أغلبية الأ تراك يؤيدون حكومة "يلماظ"
الوفد

١٧٧٤ #٩٧/٠٧/٠٨

*حكومة يلماز : تركيا ستتجه غربا
الحياة

١٧٧٥ #٩٧/٠٧/٠٨

*وزيرة الداخلية التركية السابقة تكشف النقاب عن تجسس جهاز الشرطة على جنرالات
الأ هرام المسائى

١٧٧٧ #٩٧/٠٧/٠٩

*الشرطة تجست على الجيش لمعرفة هل يعد انقلابا فى تركيا
الحياة

١٧٧٨ #٩٧/٠٧/٠٩

*البرلمان التركى يناقش برنامج حكومة يلماظ اليوم
الأ هرام

١٧٨٠ #٩٧/٠٧/١٠

*أزمة ثقة فى تركيا

١٧٨١ #٩٧/٠٧/١٠

الوفد

*الجيش التركى ينفى التخطيط لا انقلاب عسكرى ضد " أربكان"
الوفد

١٧٨٢ #٩٧/٠٧/١١

*الجيش التركى يقدم أدلة لوقف نشاط حزب الرفاه
الأ هرام المسائى

١٧٨٣ #٩٧/٠٧/١١

*الغام تواجه حكومة الأ انقلاب فى تركيا
حمد السيوفى
الشعب

١٧٨٤ #٩٧/٠٧/١١

نهاية الفهرس



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٠ / ٦ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانقلاب البرابيع في تركيا

على الرغم من استبعاد الكثيرين لعكة قيام الجيش التركي بالانقلاب الرابع منذ عام ١٩٦٠ لإعادة الأمور السياسية إلى نصابها، وفقا لرؤية العسكريين الخاصة، إلا أن الحقيقة التي لا يجسد المسابع عنها، في اكتسابها هي أن هذا الانقلاب قد وقع بالفعل بدون أن يخلد الجيش بدياته وقواته مثلما فعل في الزلات الثلاث السابقة. فقد حرك الجنرال الاتراك الأسود في الانقلاب الذي يريونه دون الحاجة لاستخدام السلاح بهدف اسقاط الحكومة التي يقودها الإسلاميون بزعماء نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي، وليست الانتخبات المنكورة التي اتفق عليها طرفا الائتلاف الحاكم - الرفاه والطريق القوي - سوى محاولة أخيرة لإفلات من السقوط الذي قد يحدث قبل الانتخابات المبكرة.

وأصبحت فكرة قيام الجيش بالانقلاب الفج غير مقبولة حتى في الأوساط العلمانية والأوروبية، فصعد الصفوف على حكومة أربكان داخلها من خلال تحييد وسائل الإعلام العلمانية لمهاجمة وإقناع نواب ائتلافه في البرلمان بالانشقاق لحرمان الحكومة من أغلبيةها ومطالبته بقرارات يعنى تنفيذها حرمانه من

شعبية التي أصبحت سلاح الأخير. كما صعد الجيش ضغوطه بإبرام التحالف العسكري مع إسرائيل وتوغله في الأراضي العراقية من جانب، وتهديد سوريا من جانب آخر، ليقتضي بذلك على مشروع التقارب المشرق الذي دشنته أربكان. ويعنى نجاح الجيش في ذلك وانتصاره على حزب العمال الكردستاني الذي يقين حربا ضد الحكومة، أنه هدم أهم جزء في برنامج الإسلاميين.

وهناك ثلاثة سيناريوهات يتوقعها الجيش للرحلة المقبلة: أولها مواصلة الصفوف على نواب الائتلاف الحاكم لاسيما أعضاء حزب الطريق القويم بزعماء تانسو تشيلر لانشقاق عن الحكومة، وبالتالي يتسنى إسقاطها في خامس اقتراع على الثقة تواجهه منذ تشكيلها قبل ١١ شهرا. ويسمى الجيش جهادا إلى إسقاط الحكومة قبل تحديد موعد الانتخابات المبكرة، وربما يطلع لأنه لا يحتاج في ذلك لأكثر من إقناع نائب أو اثنين آخرين بالخروج من الائتلاف الحاكم.

وثانيها، أنه في حالة المضي قدما في طريق الانتخابات المنكورة، فقد يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا

بالحزب غير المرغوب فيه. لكن الأرجح أن الجيش أصبح أقل صبرا حيال نقاء الرفاه في السلطة، ومن غير المنطقي بالنسبة له أن

يحظر نشاط حزب الرفاه، وهو ما يعنى حرمان أعضائه وقياداته من تشكيل حزب آخر أو الانضمام لأحزاب أخرى أو الترشيح في الانتخابات لمدة عشر سنوات. والمخرج الوحيد لأربكان أن يعلن من تلقاء نفسه حل الحزب وتشكيل حزب جديد قبل صدور قرار المحكمة نهاية العام الحالي. وسيدخل بالتالي في صعوبات جملة قد تنتهي إلى رفض قبول حربه الجديد وقد فعل أربكان ذلك مرارا من قبل لكنه قد لا يفلح هذه المرة.

وثالثها، قد يشجع الجيش إلى توحيد حزبي اليمين «الطريق القويم» بزعماء تشيلر و«الوطن الأم» بقيادة مسمود يلماز، بالتخلص من أحد زعميي الحزبين والأرجح في تشيلر لإزالة شقة الخلاف الشخصي بين الزعيمين التي كانت السبب الرئيسي في وصول الرفاه للحكم. وعلى الرغم من أن الاغتيال ليس مستبعدا إلا أن الأرجح أن الجيش قد يلجأ إلى التأثير على المؤتمر الانتخابي لاختيار قيادة الحزب وحمله على الإطاحة بالزعيم غير المرغوب فيه.

بنتظر لحين إجراء انتخابات مبكرة يخرج منها أربكان أقوى مما كان، إذ تشوق له استطلاعات الرأي الفوز بنسبة ٣٠٪ من الأصوات على أقل تقدير نظرا لنجاحه في تمثيل دور الشهيد الملقى عليه أمام الشعب التركي ويرجح ذلك أن الرئيس سليمان ديميريل المعروف باعتراضه على ترجمات أربكان قد ألح إلى أنه قد يستفهم حقه الدستوري في تكليف شخص آخر غير تشيلر بتشكيل الحكومة الترككية، والأرجح أنه مسمود يلماز زعيم المعارضة التي أصبحت قاب قوسين من السيطرة على البرلمان.

ويبدو الآن أن المؤسسة العسكرية وهي تشكل تحالفا استراتيجيا عسكريا جديدا مع إسرائيل لقلب موازين القوى في الشرق الأوسط، قد قررت أن تدخل الألفية الميلادية الثالثة بدون الرفاه الذي يمثل عقبة كبرى أمام هذا التحالف. وهكذا يمكن القول إن الأسود في تركيا تسير في غير مصلحة الشرع العربي الإسلامي، بعد إصرار العسكريين الاتراك على فرض واقع حديد في المنطقة يهدد سوريا والعراق وإيران أولا، وباقي الدول العربية عندما تحين الفرصة.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

البرلمان التركي يناقش مشروع قانون يحول دون حل حزب الرفاه أزمة جديدة بين أربكان والجيش حول تمويل العملية العسكرية بشمال العراق

أنقرة - أ.ف.ب. - يناقش البرلمان التركي هذا الأسبوع مشروع قانون يهدف إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية وذلك للحيلولة دون حظر حزب «الرفاه» الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا. يتقدم بهذا المشروع أمس الأول حزب الرفاه وشريكه في الائتلاف الحاكم حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة الدستورية للبرلمان لبحث المشروع.

وينص مشروع القانون على عدم إمكانية حظر حزب سياسي خلال المرحلة الانتخابية مما ينفذ حزب الرفاه في حالة التذكير بإجراء الانتخابات البرلمانية من إجراءات الحل التي يمكن أن يتعرض لها في غضون ستة أشهر بموجب دعوى قضائية رفعت ضده في المحكمة الدستورية.

ويأمل حزب الرفاه في إجراء الانتخابات في ٢٦ أكتوبر المقبل بينما تفضل تشيلر إجرائها في ديسمبر أو حتى مارس ١٩٩٨ بينما الموعد الأصلي لإجراء الانتخابات هو ديسمبر عام ٢٠٠٠ وتتعين موافقة البرلمان على تحديد موعد الانتخابات المبكرة إلا أن صحيفتي صباح ومليت أكدتا أن أربكان اقنع تشيلر بإجراء الانتخابات في أكتوبر كما يريد.

ويقضي مشروع القانون أيضا بالسماح بقيام تحالفات انتخابية بين التشكيلات السياسية مما يلبي أحد الشروط التي وضعها حزب الوحدة الكبرى «يميني متطرف» بزعامة محسن يازجى أوغلو لدخول الحكومة.

وكان أربكان وتشيلر قد عرضا على يازجى أوغلو الذي يملك ثمانية مقاعد في البرلمان الاشتراك في الحكومة التي فقد أغليبتها المطلقة بعد استقالة سبعة من نواب الطريق القويم. وقد هدد يازجى بالإطاحة بالحكومة ما لم تستجب لمطالبه الانتخابية.

ومن ناحية أخرى نشبت أزمة جديدة بين أربكان والجيش بسبب تأخر رئيس الوزراء التركي الذي يسيطر حزبه على وزارة المالية في توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية العملية العسكرية التركية في شمال العراق حتى الآن.

في الوقت نفسه طالب النواب السبعة المنشقون عن حزب الطريق القويم بسحب الثقة من حكومة أربكان ونددوا بمشروع الانتخابات المبكرة قائلين إن أي انتخابات ينظمها تحالف الرفاه والطريق القويم تعرض مستقبل البلاد للخطر.

ولا يستطيع النواب السبعة التقدم بمذكرة لحجب الثقة عن الحكومة لأن الدستور يحصر ذلك الحق في المجموعة البرلمانية لحزب سياسي أو عشرين نائبا على الأقل.



المصدر:~~المستعبد~~.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

السياسية أن ينتهكنا في مقالاته ويستبيح
حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسفيرة .
.. ونحن هنا تطبقا للديمقراطية التي
نعيش أزهي عصورها . لنقل الآراء
والانتقادات التي توجه ضد مصر والعالم
العربي والإسلامي .. ولكننا نحتفظ
لأنفسنا بالحق في التعليق عليها
ونلنفيدها .. ومن يفضض عليه أن يفهم
الديمقراطية أولا .

تتهمر علينا طلفات المفرضين
أصحاب النوايا السيئة ضد مصر .
فلانملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية
الرأي والديمقراطية تبيح للمراسل
الأجنبي والمعلق وكاتب التحليلات



إلى نجم الدين أربكان :

الاستقالة .. خير من الإقالة !! ضرورة الرجوع إلى الشعب ضد العسكر

أكد نائب رئيس الأركان التركي أن العملية التي يقوم بها جيش بلاده في شمال العراق ضد المتمردين الأكراد مستمرة
نافية بذلك تصريحاً سابقاً لرئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان قال فيه أن العملية قد انتهت .. وقد تراجع أربكان
بعد ذلك عن هذا التصريح

المسألة :

تشجيع التكتل الإسلامي ، ولكن لا باليد خيلة !
أن أربكان المنفى الذي يقود حكومة مدنية جاء بها الشعب
التركي لا يستطيع عمل شيء ضد الحكام الحقيقيين في البلاد
وهو العسكر .
ومن هذا المنطلق نوجه النصيحة لى أربكان قائلا ان
الاستقالة خير من الاقالة بيد الجيش !
ان الشعب الذي احترمك ووضعك على الكرسي لا يمكن ان
يستمر احترامه لك أمام هذه المواقف المهينة .

الحقيقة أن تراجع السيد نجم الدين أربكان عن تصريحه
بإنهاء العملية العسكرية في شمال العراق يرق ماء وجه
الرجل بشكل مهين ..
ويجب بداية أن نعترف بأن منطلقات الرجل ضد مثل هذه
العمليات الوضعية في الدول الإسلامية حيث يسعى إلى

المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

تركيا: مطالبة نيابية بحجب الثقة مشروع قانون لمنع حل «الرفاه»



أربكان (يسار الصورة) وإلى جانبه رئيس الأركان التركي إسماعيل حقي قراداي خلال حفل استقبال للرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش في أنقرة أمس (أ.ب.)

القوميم» تعبيراً عن استيائهم من استمرار الائتلاف مع «الرفاه» ويملك «الوحدة الكبرى» بنوابه الثمانية موقعا متحكما في استمرار حكومة أربكان. وهو يدعم حتى الآن الحكومة دون أن يشارك فيها إلا أنه هدد الأسبوع الماضي بإطاحتها إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه الانتخابية. (أ.ف.ب.)

انتخابية بين التشكيلات السياسية مما يلي أحد الشروط التي وضعها حزب «الوحدة الكبرى» اليميني المتطرف بزعامة محسن أوغلو لدخول الحكومة. وكان أربكان وتشيللر عرضا على «الوحدة الكبرى» الاشتراك في الحكومة التي فقدت الأغلبية في البرلمان منذ عشرة أيام بسبب انسحاب نواب من «الطريق

طالب سبعة نواب اترك مستقلين إعداد مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة الائتلافية برئاسة نجم الدين أربكان في وقت يناقش فيه البرلمان مشروع قانون يهدف إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية للحيلولة دون خطر حزب «الرفاه» الإسلامي. وندد نواب منشقون عن حزب «الطريق القويم» بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيللر بمشروع الانتخابات العامة المبكرة لأنها ستعرض مستقبل البلاد للخطر في ظل التحالف القائم بين «الرفاه» و«الطريق القويم»، ولا يستطيع النواب السبعة التقدم بمذكرة لحجب الثقة لأن الدستور يحصر ذلك بالمجموعة البرلمانية لحزب سياسي أو بـ ٢٠ نائبا. ويأخذ هؤلاء النواب على حكومة أربكان التسبب بإزمة جديدة مع الجيش حول تمويل العملية العسكرية في شمال العراق.

في غضون ذلك، يعمل نواب «الرفاه» و«الطريق القويم» على تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية بهدف إنقاذ «الرفاه» من إجراءات الحل التي اتخذت ضده.

وكانت نيابة محكمة النقض رفضت في أيار «مايو» الماضي دعوى قضائية ضد «الرفاه» قد تسفر في غضون ستة أشهر عن حله. ويقضي مشروع القانون المقترح السماح بقيام تحالفات



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٠ / ٦ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة أربكان على وشك السقوط

في خطوة قد تسقط الائتلاف
الحكومي التركي، سحب حزب
«الوحدة الكبرى» البصيني دعمه
لحكومة نجم الدين أربكان زعيم
حزب «الرفاه» الإسلامي مما
يجعلها في وضع الأقلية في البرلمان
التركي.

وعزا مساعد زعيم حزب
«الوحدة» محمد الحيجي قرار
الحزب إلى أن الحكومة لم
تستجب لمطالبه.

وهكذا أصبحت الحكومة
الائتلافية التي شكلها أربكان مع
حزب «الطريق القويم» بزعامة
وزيرة الخارجية تانسو تشيللر
معرضة للانتهيار في حال التصويت
لحجب الثقة.

وكانت الحكومة قد فقدت
الغالبية في البرلمان في أواخر
الشهر الماضي. (رويترز. أ.ف.ب)



المصدر : عقيدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

في دائرة الضوء :

هل توقف الانتخابات المبكرة البعث الإسلامي لتركيا؟!

الجيش يطالب بإلغاء كل ما هو ديني في المؤسسات التعليمية والعسكرية

البعثة الكردية .. أكبر النخب التي نواجهها حاليا

طارق عبد الله

إلغاء كل ما هو إسلامي
وقد تصاعدت الأزمة عندما اعتبر الجيش التركي نفسه مدافعا عن النظام العلماني في البلاد فهدد باتخاذ الاجراءات التي يراها الجيش مناسبة للدفاع عن علمانية الجمهورية التركية .. فقام بطرد ٢٩ عسكريا من الجيش التركي في ديسمبر الماضي بسبب تعاطفهم مع الاصوليين ولم يكتف بهذا الامر فقام بتفكيك عدة مطالب الى مجلس الامن القومي التركي اهمها :
- احياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي يدافع ديني .. كانت هذه المادة قد ألغيت في عهد حكومة حزب الوطن الام في ١٩٩١ م .
- تحريم العمل في صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون .

منذ ايام اتفق حزبا الائتلاف الحكومي التركي « الرفاةة الاسلامي » بزعامة نجم الدين اربكان و « الطريق القويم » بزعامة تانسو تشيللر على اجراء انتخابات عامة مبكرة في تركيا وذلك في محاولة لاحتواء الأزمة بين الحكومة التركية التي يسيطر عليها حزب « الرفاةة » وبين المؤسسات العلمانية والجيش . وكانت الأزمة بين الحكومة التركية والجيش قد حدثت منذ بداية شهر فبراير الماضي عندما حاول رئيس الوزراء العودة الى الاصول والمبادئ الاسلامية في بعض مجالات الحياة عندما اراد رفع الحظر المفروض على ارتداء الموظفات غطاء الرأس وانشاء مساجد في تركيا .. الامر الذي ادى لاتهام الرئيس التركي سليمان ديميريل لرئيس الوزراء بتخلية عن النظام العلماني في البلاد .

بماذا نحاول
توقفا الانتفاخ
على أوروبا
رغم رفض
الاتحاد الأوروبي



المصدر : عقيدتي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١

فانهم يسيطرون على مجالات الاعلام والاقتصاد ، وكل المؤسسات الصحفية ومحطات البث التلفزيوني .

وقد تكون سيطرتهم تلك هي التي وفقت الحكومة السابقة الى الاتفاق العسكري الذي تم بين تركيا واسرائيل على اجراء مناورات بحرية وعسكرية متبادلة .. وشراء اسلحة من اسرائيل .. الامر الذي دفع بالعديد من الدول المجاورة والعربية الى الاعتراض على هذا الاتفاق الذي يمثل خطرا على هذه الدول .

وقد توقع البعض بعد وصول حكومة « الرفاة » الى الحكم بتجميد هذه المعاهدة إلا ان ذلك لم يحدث بفضل سيطرة حزب الطريق القويم على وزارتي الدفاع والخارجية طبقا للاتفاق الموجود بينهما .. غير ان اربكان ناقض هذا الاتجاه بتوقيعه معاهدة شراء الغاز الطبيعي من ايران والذي احدث ردود افعال عنيفة داخل تركيا وخارجها خاصة وان العلاقة بين الدولتين لم تكن على مايرام خلال الفترة الماضية .

بعث اسلامي

يجدر بنا ان نذكر ان الاتجاه الاسلامي في تركيا بدأ يزداد بقوة قبل تولي « اربكان » الحكومة التركية ولم يعد من قبيل المصادفة رؤية عشرات الآلاف من الشباب وهم يؤدون الصلاة في المساجد وأن تعود برامج التعليم للغة العربية والدين الاسلامي في كثير من المدارس .. لان غالبية الشعب التركي يريد البعث الاسلامي العام للدولة التركية التي كانت في فترة طويلة مركزا للخلافة الاسلامية .

المشكلة الكردية

واذا كانت العلمانية تعتبر التحدي الاول لحكومة « اربكان » فان مشكلة الاكراد في تركيا تعد ايضا من اكبر التحديات التي تواجه تركيا باجفلها وليست الحكومة فقط .. حيث يحاول الاكراد والذين يمثلون نسبة ٢٢٪ من

ويريد العودة الى الاسلام والتمسك بمبادئ ومظاهره ، ولعل ماحدث في منتصف الشهر الماضي عندما احتشد عشرات الآلاف من الأتراك في مظاهرة بساحة السلطان احمد وأمام المسجد الأزرق في اسطنبول احتجاجا على قرارات المؤسسة العسكرية باغلاق عدد من المدارس الدينية .. لعل ماحدث يؤكد انه مازال للإسلام وجود بين الشعب التركي وان هذا الشعب يريد الاسلام ويريد ان تكون له هوية مستقلة ويرفض التبعية للغرب الأوروبي .

ورغم أن الاتجاه العام في تركيا منذ عام ١٩٢٣ علماني .. ولم تشهد البلاد رئيسا اسلاميا للحكومة سوى حكومة اربكان .. رغم ذلك فإن رئيس الدولة السابق « تورجوت اوزال » والذي كان زعيما للحزب العلماني الوطن الام كان من نماذج النخب الجديدة ، التي استطاعت ان تنفض عن نفسها آثار القلو العلماني ، ومن ثم لم تكن لديه تلك الخصومة الحادة مع الهوية الاسلامية بل كان الرجل حريصا على ان يظهر بمظهر الرئيس المسلم ، بل وتعدى الامر ذلك عندما تنبأ بعودة الخلافة الاسلامية في تركيا في ظل النظام العلماني .. الامر الذي اكسبه شعبية جارفة فاجأت الجميع .

واذا تحدثنا عن تركيا باعتبارها قوة اقليمية ، فانهنا نذكر ان هذه الدولة المسلمة تعتبر همزة الوصل بين اسيا وأوروبا ، فهي بحكم موقعها تتحكم في مضيق البوسفور والدردنيل ، وهي على خلاف مع جيرانها جميعا ، فعلى حدودها الشرقية بعد حل الاتحاد السوفيتي تقع جورجيا وارمينيا وايران واقليم نخشوان التابع لأذربيجان ، ومن الغرب بحراجه واليونان ومن الشمال البحر الاسود وبلغاريا ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط .. ويشكل المسلمون في تركيا نسبة ٩٩٪ من السكان والباقي من المسيحيين واليهود والغربانيين الموجودة بها تمثل ٨٥٪ أتراك و ١٢٪ اكراد ، ٣٪ اقلية اخرى موزعة بين اليونان والارمن وغيرهما .

ولكن من المؤسف انه رغم قلة عدد اليهود في تركيا والذي يبلغ حوالي ٢٠ ألف يهودي يسمون يهود « الدونما »

- التطبيق الكامل لجميع القوانين التي في المادة ١٧٤ من الدستور وتعلق بعدم مس الاصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها في ١٩٢٣ م .

- منع تشجيع ارتداء ازياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون في اي شكل من الاشكال .

- اغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها اصوليون وربط بقية المدارس بوزارة التعليم .

- على الحكومة وقف عملية تعيين اصوليين في المؤسسات الحكومية .

- منع تسلم مجالس البلدية تمويلا من منظمات دينية في أوروبا .

- المراقبة الدقيقة للمؤسسات المالية التابعة للجماعة الدينية ومنع تحولها لقوة اقتصادية .

ويعد الاتفاق بين حكومتى « الرفاة » والطريق القويم باجراء انتخابات مبكرة نجاحا للمؤسسات العلمانية والجيش الذي مارس ضغوطا مختلفة الاشكال لانهاء سياسة حكم « الرفاة » الاسلامي الذي يحاول اسلفه المجازاة المختلفة في تركيا خوفا من عودة الخلافة الاسلامية الى تركيا مرة اخرى والنقاء النظام العلماني الذي ارساه « كمال اتاتورك » عام ١٩٢٣ م ، ام حتى التنازل عن المبادئ الجمهورية العلمانية .

تركيا والاتحاد الأوروبي

وفي سبيل المحافظة على علمانية الدولة التركية وافتتاحها على الغرب تحاول المؤسسات العلمانية والجيش السعي الى الانضمام للاتحاد الأوروبي رغم رفض الاتحاد نفسه قبول تركيا عضوا فيه .. وتعد هذه المحاولة من المؤسسات العلمانية السبب الظاهر والرئيسي في حدوث الأزمة الحالية بين الجيش والحكومة خاصة بعد ان عارض اربكان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي .

وعلى الرغم من المحاولات العامة للمؤسسات والحزاب التركية بفرض العلمانية والافتتاح على الغرب فان هناك الكثير من الشعب التركي الذي يقف بجانب حزب الرفاة الاسلامي



المصدر : عقيدتي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

الشعب التركي الانفصال عن البلاد
وتكوين دولة مستقلة لهم على الحدود
التركية - العراقية .. الا ان الحكومة
التركية تواجه ذلك بكل حزم، ولذلك
فهي تشن حربا طويلة منذ عام
١٩٨٤ ضد حزب العمال الكردستاني
الذي يقود حركة الانفصال .. بل ولم
يتوقف الامر عند ذلك الحد فوصل
بالجيش التركي ان يعبر الحدود الى
الشمال العراقي لمطاردة حزب
العمال .. وفي الايام القليلة الماضية
قامت الطائرات الحربية التركية بقصف
مواقع حزب العمال الكردستاني التركي
بل وقامت القوات التركية البالغ عددها
عشرة الاف جندي وضابط باعمال
الحفر من اجل انشاء معسكر لهم في
الاراضي العراقية مما يعني اعتزام
تركيا البقاء في شمال العراق مدة
طويلة.

الجدير بالذكر ان اخر حصيلة
للهجوم التركي على شمال العراق تقول
بان حزب العمال الكردستاني فقد
حوالي ١٨٣٨ كرديا ما بين قتل
وجريح واسير وفق ما اعلنته السلطات
العسكرية التركية .



المصدر: الميسرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧

حكومة اربكان تفقد الغالبية بعد سحب حزب 'يميني' تاييده

الجيش التركي يتحرك لـ "تدمير" البنية المالية لحزب الرفاه

□ انقرة -
من رشيد غيورديك:

■ في وقت بدأ الجيش التركي يتحرك لـ "تدمير" البنية التحتية لحزب الرفاه، سحب «حزب الوحدة الكبرى» (يميني متطرف) أمس تاييده للائتلاف التركي الحاكم الذي فقد بذلك غالبية في البرلمان. ويملك الحزب، الذي يتزعمه محسن بازجي اوغلو، ثمانية نواب وكان يدعم الحكومة



المصدر: الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١

دون أن يشارك فيها لكنه هدد الأسبوع الماضي بإطاحتها إذا لم يُستجيب طلبه خفض النسبة المطلوبة لدخول البرلمان من عشرة إلى خمسة في المئة. في غضون ذلك أفادت مصادر برلمانية أن اللجنة الدستورية للبرلمان التركي اجتمعت أمس للبحث في إجراء مناقشة لمشروع قانون هدفه تعديل قانون الأحزاب السياسية وذلك للحيلولة دون حظر حزب الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. وتقدم بالمشروع أول من أمس حزب الرفاه بالاشتراك مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب «الطريق الصحيح» الذي تتزعمه وزيرة الخارجية تانسو

تشيلر. واستنادا إلى المصادر ذاتها، فإن الهدف الرئيسي لمشروع القانون هو إنقاذ «الرفاه» من إجراءات الحظر التي اتخذت ضده. وجاءت هذه الخطوات في الوقت الذي كشفت فيه خطط للمؤسسة العسكرية هدفها تدمير البنية المالية لحزب الرفاه لمنع إعادة بنائه تحت اسم آخر. وذكرت مصادر قريبة من المؤسسة العسكرية أنها تنوي عقد مؤتمر صحفي اليوم تكشف خلاله معلومات عن «الاستراتيجية المالية والتعليمية لرأس المال الاسلامي». واعربت المصادر عن اعتقادها بأن هذه المعلومات تتعلق بالاموال التي تتدفق على حزب الرفاه من مصالح تركية كبرى يسيطر عليها الاسلاميون. وأكدت صحيفة «حرية» المعروفة بصلاتها الوثيقة بالمؤسسة العسكرية أن الدعوة وجهت أيضا إلى المدعين العامين التابعين لمحاكم امن الدولة لحضور المؤتمر الصحفي الأمر الذي يشير إلى رغبة العسكريين في أن تتخذ هذه المحاكم إجراءات ضد هذه المصالح. لكن وزير العدل شوكت كازان (اسلامي) أمر أمس المدعين العامين بعدم حضور المؤتمر الصحفي. واثار ذلك نقلت شبكات تلفزيونية تركية عن «مسؤولين عسكريين كبار» تأكيدهم أن هؤلاء المدعين سيحضر على رغم أوامر الوزير.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٦/١٩٩٧

سياسة خارجية

من يحكم تركيا؟

تتزايد حدة الأزمة السياسية الداخلية في تركيا بشكل متسارع.. إلى الجبهول. فالحكومة التي شكلها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي، قبل حوالي سنة، تحولت لأن تصبح حكومة أقلية، بعد انسحاب ٧ من نواب حزب الطريق القومي الذي تتزعمه نانسو تشيلير شريكة أربكان في الحكومة الائتلافية. ولتفادي سقوط الحكومة، اتفق أربكان وشيلير على صفقة، يجري بمقتضاها - إذا تمت - التعجيل بتبادل منصب رئيس الحكومة وأجراء انتخابات برلمانية مبكرة. فالاتفاق الذي تم على أساسه تشكيل حكومة أربكان - شيلير (٢٨ يونيو ١٩٩٦) نص على تسليم شيلير رئاسة الحكومة في ١٩٩٨ وليس ١٩٩٧. وأجراء الانتخابات عام ٢٠٠٠. وبذلك تكون المؤسسة العسكرية - العلمانية، التي اختارت إحداث «انقلاب سياسي» لتعزير «الانقلاب العسكري» قد أحكمت ضغوطها على أربكان تمهيدا لإسقاطه. وتوزعت تلك الضغوط بين الضغط على نواب حزب شيلير للاستقالة، وإرغام أربكان على الموافقة على إجراءات الحد من الأنشطة الدينية، وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء وعزل الضباط المناصرين للرفاه الإسلامي، والتحالف العسكري مع إسرائيل والتدخل في المنطقة الكردية في شمال العراق، بهدف اغتيال أربكان سياسيا والقضاء على مشروعه. وتتسارع حركة المؤسسة العسكرية - العلمانية، من أجل أن تفوت على أربكان فرصة تنفيذ صفقته مع شيلير. فالرئيس ديميريل يرى أنه لا يوجد نص دستوري ينظم تبادل رئاسة الحكومة. وبدلاً من إجراء انتخابات جديدة تزيد من قوة أربكان، يأمل ديميريل والمؤسسة العسكرية في سقوط حكومة أربكان وتكليف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة، وقد يصبح هذا السيناريو الأقرب للحدوث، بعد إعلان حزب

الوحدة الكبير الذي يساند الحكومة الجالية بثمانية نواب. أنه سيشترك في طرح الثقة بالحكومة. غير أن ذلك لن يعني نهاية الأزمة، لأن يلماز لن يتحالف مع شيلير، بل قد يعني العودة إلى حالة الفراغ السياسي، التي كانت سائدة قبل تشكيل الحكومة الحالية. حين كان سؤال الشارع: من يحكم تركيا.. وهي الحالة التي اضطرت المؤسسة العسكرية - العلمانية لقبول أن يشكل أربكان الإسلامي الحكومة في صيف العام الماضي.

أما السيناريو البديل، الذي يقترحه السياسي المخضرم بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، فيتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية.. ولكن هذا السيناريو لا يستبعد مشاركة أربكان، إلا إذا أقر البرلمان مشروع القانون المطروح عليه بحل حزب الرفاه.. وبرغم ذلك، سيظل السؤال: من يحكم تركيا؟

رضا هلال



المصدر: ~~السوفيسست~~

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ / ١ / ١٩٩٧

أزمة جديدة بين حزب الرفاة الإسلامي والجيش التركي

أنقرة - وكالات الأنباء: اندلعت أمس أزمة جديدة بين الجيش التركي وحزب الرفاة الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء، بعد شكاوى قازان وزير العدل وأحد قيادات الرفاة بالتحقيق مع مجموعة من القضاة حضروا أمس اجتماعاً مع العسكريين لمناقشة الأنشطة الإسلامية في تركيا، بعد قازان بنقل القضية إلى مناطق ثانية.



أربكان

ومن المقرر أن يعقد العسكريون اجتماعات أخرى لنقل معلومات عن الأنشطة الإسلامية إلى الصحف والجامعات والذكايات وأرباب العمل تستهدف تشويه صورة المسلمين، بلغ ٩٠ من المدعين العاميين الاتراك الجيش أنهم سيجتمعون الاجتماع مما أغضب الوزير التركي الذي أصدر مذكرة تمذخهم من المشاركة. رد مسئول عسكري ك. ب. على المذكرة بدعوة القضاة إلى إبداء ولائهم لاجهورية التركية وليس إلى الامبراطورية العثمانية التي لا يخفى كواثر الرفاة حينئذهم إليها. وكان الجيش قد وضع مؤخراً لائحة «سوءاء» بأسماء الشركات المتهمة بتحويل أنشطة السياسيين الإسلاميين خاصة المنتمين إلى حزب الرفاه.



المصدر: ~~السياسة~~

للنشر والذخ: مات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١/٦/١٩٩٧

أربكان "القوي" يحتكم للشعب

فهل يرد العسكر بانقلاب؟

محمد نور الدين *

■ في ظل انعدام بديل برلماني للحكومة الائتلافية في تركيا، ومع استحالة الوصول إلى مصالحة بين الجيش وحزب «الرفاء» وبالتالي صعوبة استمرار الاحتقان الشديد في الوضع الداخلي، مع الحكومة الحالية، باتت خيارات الخروج من المازق الراهن محدودة ولا تتعدى الاثنان: إما قيام الجيش بانقلاب عسكري يطيح «الرفاء» ويعيد خلط الأوراق وتركيب المشهد السياسي وفق خارطة جديدة، وإما خيار الذهاب إلى انتخابات مبكرة، بغض النظر عن مواعدها، أكان هذا الخريف أم مطلع العام المقبل.

لن يجادل أحد في أن تركيا، منذ أن فرض «الرفاء» نفسه شريكاً ولأعباء أساسياً في الساحة السياسية بعد انتصاره في انتخابات ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥، دخلت مرحلة جديدة من تاريخها، لا يتوقع أن تستقر معالمها قبل مضي وقت طويل قد يمتد لسنوات عدة. وكما كانت المسالتان الدينية والعرقية في أساس انهيار الامبراطورية العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر، فهما كانتا أيضاً في أساس تشكل تركيا الحديثة، تركيا الجمهورية التي أبصرت النور في العام ١٩٢٣. فركيزتا الجمهورية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك كانتا الدولة القومية، والعلمانية. وكما كانت الأولى تعني سيطرة العرق التركي، واعتبار جميع المواطنين «أتراكاً»، بمن فيهم الأكراد والأقليات العرقية الأخرى، أي «نفي» كل من ليس تركيا من طريق «صهره» في البوتقة التركية التي توجها شعار أتاتورك الشهير: «هنبناً لمن يقول: أنا تركي»، فإن الركيزة الثانية، العلمانية، كانت بدورها «نفياً» ثانياً لغير العلمانيين، أي كل من يقول بالاتجاه الديني، الإسلامي.

في ظل هذين «النفيين» تأسست الجمهورية التركية العلمانية. لكنهما كانا المصدرين والعاملين الأساسيين للتوترات العرقية والإيديولوجية وبالتالي الاجتماعية التي لم تفارق لحظة تاريخ الجمهورية.

تاريخ تركيا الحديث هو تاريخ الصراع بين القومية التركية والقومية الكردية، وهو تاريخ التجاذب الحاد بين العلمانيين والإسلاميين. وما تشهده تركيا في هذه الآونة هو ثمرة الصدام بين هذه الخيارات، الذي ما كان ليستمر لو أن تركيا كانت أمينة لخيارها في الديمقراطية والتعددية الحزبية التي اقرت عام ١٩٤٥ وبدئ بتنفيذها عام ١٩٤٦. فكانت الانقلابات العسكرية التي تكررت ثلاث مرات أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠.

واليوم، منذ مطلع شباط (فبراير) الماضي، عاد

إلى الواجهة، وبقوة لم يسبق لها مثيل، حضور الدور العسكري في الحياة السياسية التركية. فكانت «بروفة» الانقلاب العسكري في «سينجان» قرب أنقرة يوم الرابع من شباط الفائت، تلاها «الانذار» الشهير لمجلس الأمن القومي، حيث الغلبة للعسكريين، في ٢٨ من الشهر نفسه والذي قدم قائمة من ١٨ بندا لرئيس الحكومة نجم الدين أربكان، تدعوه إلى اتخاذ إجراءات ضد النشاطات الإسلامية.

لكن ما هو مثير فعلاً، أن يتقدم دور الجيش في السياسة على حساب الأحزاب العلمانية الأخرى، بكل اتجاهاتها اليمينية واليسارية، بل أن تقوم بواثر وإعلام هذه الأحزاب بالتحريض على أن يقوم الجيش بانقلاب عسكري، متخليين بذلك عن دورهم في إيجاد الحلول السياسية تحت قبة البرلمان، هم المنتخبون مباشرة من الشعب. وأضاف هذا الوضع الجديد عامل انقسام إضافي، وعنواناً ثالثاً في الصراع الداخلي حول الديمقراطية الحقيقية في البلد ومستقبل الديمقراطية عموماً. والمفارقة أن الإسلاميين، الذين يؤخذ على حركات كثيرة فيهم، توسل العنف للوصول إلى السلطة، ظهرُوا، في تركيا، بمظهر المدافعين عن الديمقراطية والحريصين عليها، ما اكتسب حركتهم هامش مناورة واسعاً وقوة مضاعفة.

لن يعدم الجيش ومناصروه حجة لتدخله في الشأن السياسي. ومؤرخو المرحلة الاتاتورية من العهد الجمهوري لن يكون بمقدورهم العودة إلى أي «إرث» يفيد الممارسة الديمقراطية. ولعل هذا من دواعي سرورهم وانتاج نظريتهم الخاصة في المحافظة على العلمانية، التي لن تنظر إلى أي انقلاب على أنه غير شرعي.

غير أن المازق الحقيقي التي تواجه تركيا هو أن العلمانيين أنفسهم لم يعودوا أوفياء للإرث الاتاتوري. بل هم أنفسهم، وليس غيرهم، الذين يتجاهلون شعار أتاتورك المعروف من أن «السيادة للأمة». وحين يتدخل العسكر في شؤون غير عسكرية وأمنية، مثل التربية والتعليم والزي وحتى في شؤون زراعية وقضائية، فإن التساؤل عن وظيفة البرلمان والحكومة يصبح أكثر من مشروع.

أخطاء الجيش وبعض الأحزاب العلمانية وجدت من يقف لها بالمرصاد ويستغلها وينجح في تسجيل النقاط واحدة تلو الأخرى في مرمى خصومه. هكذا فعل نجم الدين أربكان. فهذا الزعيم الإسلامي الذي حاول ولا يزال يحاول أن يقدم صورة جديدة للإسلام ونهجاً معيذاً في الممارسة السلمية والديمقراطية، منذ أكثر من ٢٧ عاماً، كان يستحق تعاطياً حضارياً أكثر تفهماً من جانب خصومه، وكان يوجب على الذين يصرون على استخدام أساليب ضغوط غير ديموقراطية أن يعتبروا من التجارب التي وقعت في



المصدر: الحيسية

التاريخ: ١١/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المواجهة مع العسكر حتى النهاية، وسجل لنفسه انه لم يستسلم، وتوافق على ذلك تشيلر، لخيار الجيش الانحياز الكامل الى اسرائيل والوقوف في وجه المحيط الاسلامي والعربي.

وعلى هذا يمكن القول ان المواجهة الفعلية بين العسكر والرفاه، قد بدأت الآن وان الفترة الفاصلة الى حين اجراء الانتخابات المبكرة ستكون حبلية بالتطورات والاحداث. ذلك ان الاحتكام الى صندوق الاقتراع، وهو تقليد عريق في الدول الغربية الديمقراطية، يعني سحب اوراق الضغط من يد الجيش منذ الآن الى حين ظهور نتائج هذه الانتخابات. واذا اخذنا في الاعتبار ان استطلاعات الرأي ومنذ مدة تشير الى احتمال تقدم «الرفاه» مجدداً وزيادة حصته البرلمانية، والى ان هذا التقدم مؤكد في حال تحالف انتخابياً مع حزب الطريق المستقيم بزعامة تشيلر، وحتى مع احزاب اخرى صغيرة، فان الصورة، من زاوية رئاسة اركان الجيش، تبدو اكثر من خطيرة. ذلك ان انتصار «الرفاه» مجدداً، وتراجع الاحزاب الاخرى، يعني بدون ادنى شك، تفويض «الرفاه» الاستمرار في سياسته، ودعمه في مواجهة الجيش الذي لن يكون بإمكانه، عندها، تبرير اي انقلاب عسكري قد يفكر في القيام به. واذا ما بدا ان «الرفاه» سيمضي الى انتصار مؤكد، فإن الجيش قد يستيق الامور، ويحاول «تطوير» الحال الراهن الى ما يتيح له تنفيذ انقلاب مباشر، خصوصاً انه اعطى اربكان من جديد مهلة ثلاثة اشهر لتطبيق انذار ٢٨ شباط الفائت، بحيث تنتهي هذه المهلة في نهاية آب (اغسطس) المقبل. وفي حال اجراء الانتخابات المبكرة في خريف هذا العام، فإن الطرفين، العسكري والاسلامي، سيكونان امام مواجهة حتمية بدءاً من مطلع ايلول (سبتمبر) القادم، قد تتخذ اشكالا دموية تعيد الى الانهاس المخاوف من تكرار التجربة الجزائرية. ولن يعدم هذا الخيار احتمال وقوعه مع اصدار رئاسة اركان الجيش التركي في ٢٩ نيسان (ابريل) الماضي بيانها الشهير الذي يعتبر النشاط الاسلامي اكثر خطراً على تركيا من النشاطات الكردية الانفصالية بزعامة حزب العمال الكردستاني.

تركيا القومية، التي عنت نفي كردية بعض ابنائها، وتركيا العلمانية التي عنت مطاردة الشبان الذين يرتدون ازياء دينية في الشوارع، قد تكون في طريقها لفقدان حتى ما تبقى من قشرة الديمقراطية. فهل تنقذ نفسها على عتبة القرن الواحد والعشرين وتكون السيادة فيها فعلاً للشعب والقرار للمنتخبين بطريقة ديموقراطية، ام تدخل المحظور المفتوح على اكثر من مجهول؟

* باحث لبناني في الشؤون التركية

الجزائر وفي غيرها من الدول الاسلامية. لذا من المفارقة النادرة، ان يكون اكثر المتحمسين للاحتكام الى الشعب، في البلد الذي يعتبر نفسه اول بلد مسلم يدخل الحداثة، هم الاسلاميون، فيما نتجنب الاحزاب الاخرى، العلمانية، الدخول في هذه العملية، محرضة على انتهاج خيارات اخرى، وفي رأسها الانقلاب العسكري.

لقد كان في امكان تركيا، من خلال الائتلاف الاسلامي العلماني الذي ظهر في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ان تكون نموذجاً تاريخياً في العالم الاسلامي لجهة التزاوج بين الاسلام والحداثة. ومع ان المؤمنين بضرورة إتاحة الفرصة امام هذه التجربة ليسوا، داخل تركيا، قلة (ومن هؤلاء فئات كثيرة داخل حزبي الطريق المستقيم والوطن الام)، ومع ان اربكان نفسه، اظهر اعتدالاً اثار استياء اتباعه، والحركات الاسلامية في العالم الاسلامي، ومن ذلك المصادقة على الاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل، وتمديد «قوة المطرقة» في جنوب شرقي تركيا، وتسريح ضباط اسلاميين من الجيش، إلا انه بدا في الاشهر الاخيرة ان خصوم الاستقرار في تركيا، من خلال وفاق داخلي وطني، بين الاسلاميين والعلمانيين، ليسوا بدورهم قلة. فمثل هذه تركيا المستمرة في خيارها الغربي، لكن المنفتحة في الوقت نفسه على محيطها العربي والاسلامي والعالم التركي، ستشكل خياراً مزعجاً للقوى الاقليمية والدولية الساعية الى الهيمنة على مقدرات المحيط الجيوستراتيجي لتركيا.

في هذا الاطار يمكن ان نفهم جيداً اللعبة الاميركية الاسرائيلية في دفع انقرة للتعاون العسكري مع تل ابيب، بحجة تمنع واشنطن عن مد القوات التركية بتكنولوجيا معينة او تجميد وتايخير مبيعات عسكرية مقررة سلفاً الى تركيا. وبمقدار ما كانت علاقات التعاون العسكري التركي - الاسرائيلي تزداد وثوقاً بمقدار ما كان ذلك يشكل عامل احتقان اضافياً في الساحة التركية، بين الاسلاميين والجيش، وكذلك عامل توتر آخر في العلاقات بين تركيا والعرب، كل العرب. وما بيان دول مجلس التعاون الخليجي في ٣١ ايار (مايو) الفائت الذي اتسم بلهجة قوية حيال العملية العسكرية التركية في شمال العراق، سوى مؤشر مهم على مدى الشرخ الذي يتسع بين تركيا والعالم العربي، وفي ذلك مصلحة اسرائيلية اكيدة مع تأكيد نجم الدين اربكان، في مؤتمره الصحافي المشترك مع شريكته في الحكومة تانسو تشيلر، في الاول من حزيران (يونيو) الحالي، على اجراء انتخابات نيابية مبكرة، في هذا الخريف او مطلع العام القادم، وتسليم رئاسة الحكومة بدءاً من اول تموز (يوليو) المقبل الى تشيلر، يكون الزعيم الاسلامي التركي قد قرر الماضي



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش يشن حملة جديدة ضد حزب الرفاه تسليط : الحكومة الانتلانية التركية الجديدة ستعلن خلال أيام قيادة الأركان تتهم إيران ودولا عربية بدعم الحركات الإسلامية في تركيا

انقرة - وكالات الانباء - اعلنت
قائسو تسليط زعيمية حزب
الطريق القويوم (الشريك في
الاتلاف الحاكم في تركيا أن
الحكومة سوف تتغير خلال
الأيام القادمة لحل الخلاف الذي
وصل إلى نقطة اللاعودة.
وتزامن ذلك مع حملة جديدة

شنها الجيش التركي ضد
حكومة الرفاه بزعامة نجم الدين
اريكان والتهمة بدعم الأصولية
وتحريض الشعب على معارضة
العلمانية.
وقالت تسليط في كلمة أمام
الهيئة البرلمانية لحزبها أمس أن
هذه الحكومة غير قادرة على

العمل ولأنه يعيد شخص ما
الثقة إلى الشعب.
وفي تصريحات لصحفية
«حريات» الصادرة أمس قال علي
عثمان عضو حزب الطريق
القويوم أن حزبه بات على اقتناع
بضرورة الاستحباب فورا من
الحكومة، وقال إن هذا سيحدث
خلال يومين.

وفي الوقت نفسه اتهمت
رئاسة أركان الجيش التركي
أمس الأول إيران وعسكدا من
الدول العربية بتقديم دعم مالي

إلى الحركات الإسلامية في
تركيا.
وقدمت رئاسة الأركان في
الاجتماع الذي عقده حول خطر
الحركات الإسلامية في تركيا
وحضره رجال القضاء، معلومات
عن نشاط الحركات الدينية في
تركيا خلال العام الحالي، وكذلك
معلومات عن التطورات
الاجتماعية والإسلامية وموارد
هذه الحركات الدينية
وارتباطاتها الاجتماعية في
الداخل والخارج.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٢

يلمظ يقترب من الأغلبية لإقرار الحكومة التركية

أنقرة - وكالات الأنباء - تمكن مسعود يلماظ المكلف بتشكيل الحكومة التركية أمس من تحقيق أغلبية برلمانية تمكنه من الفوز بثقة البرلمان في حكومته الجديدة وحرمان حزب الرفاه الإسلامي من المشاركة في السلطة، وذلك بعد أن استقال نائبان من حزب الطريق القويم المشارك مع الرفاه في الائتلاف الحكومي الحالي. وبذلك يكون قد استقال سبعة نواب من التحالف الحكومي ستة منهم من حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلكر ونائب من حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، لينخفض عدد نواب التحالف إلى ٢٧٢ نائباً في مقابل ٢٧٥ نائباً من المرجح أن يؤيدوا يلماظ في الاقتراع بالثقة على حكومته التي تساندها الأحزاب اليسارية هذا الأسبوع وتوقعت الصحف التركية حدوث مزيد من الاستقالات للدواب وكان الرئيس التركي سليمان ديميريل قد كلف يلماظ بتشكيل الحكومة في الأسبوع الماضي، ليحل محل أريكان الذي استقال بعد عام عاصف في السلطة كاهل رئيس وزراء إسلامي في تركيا الحديثة فقد اختلف مع العلمانيين بقيادة الجيش حول دور الدين في الحياة العامة، وعلاقات تركيا بالعالم الإسلامي برغم عضويتها في حلف الأطلسي.



المصدر: الأخبـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٢

الحكومة الائتلافية التركية

تواجه شبح السقوط

تشيلر تهدد بالانسحاب من الحكومة

ما لم يقدم أربكان استقالته خلال اسبوع

الجيش والمخابرات يفتحان النار على حكومة أربكان

بتهمة شن الحرب ضد العلمانية وتشجيع الإرهاب

انقرة- وكالات الأنباء:

ازدادت حدة الأزمة السياسية التي تشهدها تركيا أمس حيث اتهم الجيش التركي أعضاء في حزب «الرفاه» الإسلامي الذي يتزعمه رئيس الحكومة نجم الدين أربكان بدعم الاتجاه المتشدد وتحريض الشعب على معارضة الدولة العلمانية بينما أكدت مصادر في انقرة أن حزب «الطريق القويم» سينسحب من الحكومة الائتلافية خلال يومين

وقال الجيش إن ما اسمعهم «بالدوائر الرجعية الإسلامية» تستعد لشن حرب مقدسة ضد العلمانية

ونقلت صحيفة «حريات» التركية عن مسئول عسكري تركي قوله أمام الندوة التي نظمها الجيش حضرها حوالي ٤٠٠ من القضاة والمدعين العامين أمس الأول في تحد لحكومة أربكان أن الجيش سيعمل على مقاومة تهديدات «الدوائر الرجعية» وقالت المؤسسة العسكرية التركية إن هذه الدوائر تمتلك ١٩ صحيفة

يومية و ١١٠ دوريات و (٥١) محطة راديو و ٢٠ قناة تليفزيونية و ٢٥٠٠ جمعية و ٥٠٠ مؤسسة و ٨٠٠ مدرسة بالإضافة إلى ٢٠ منظمة متشددة

وعلى صعيد آخر، ذكر مراقبون غربيون في انقرة أن الجيش بدأ هجوما على كل سياسات حكومة أربكان التي يرى أنها تهدد العلمانية في تركيا وأشاروا إلى أن العسكريين يقومون «برفع قضايا ضد أعدائهم» ويقاطعون الشركات الإسلامية ويكررون القول بأن نظام تركيا العلماني يتعرض للخطر

وأعلن رئيس هيئة المخابرات في رئاسة الأركان العامة الجنرال فوري تركاري أمس أن نواب حزب الرفاه الذين وصفهم بأنهم مدعون «الاسلام



المصدر : الأخبصار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٧

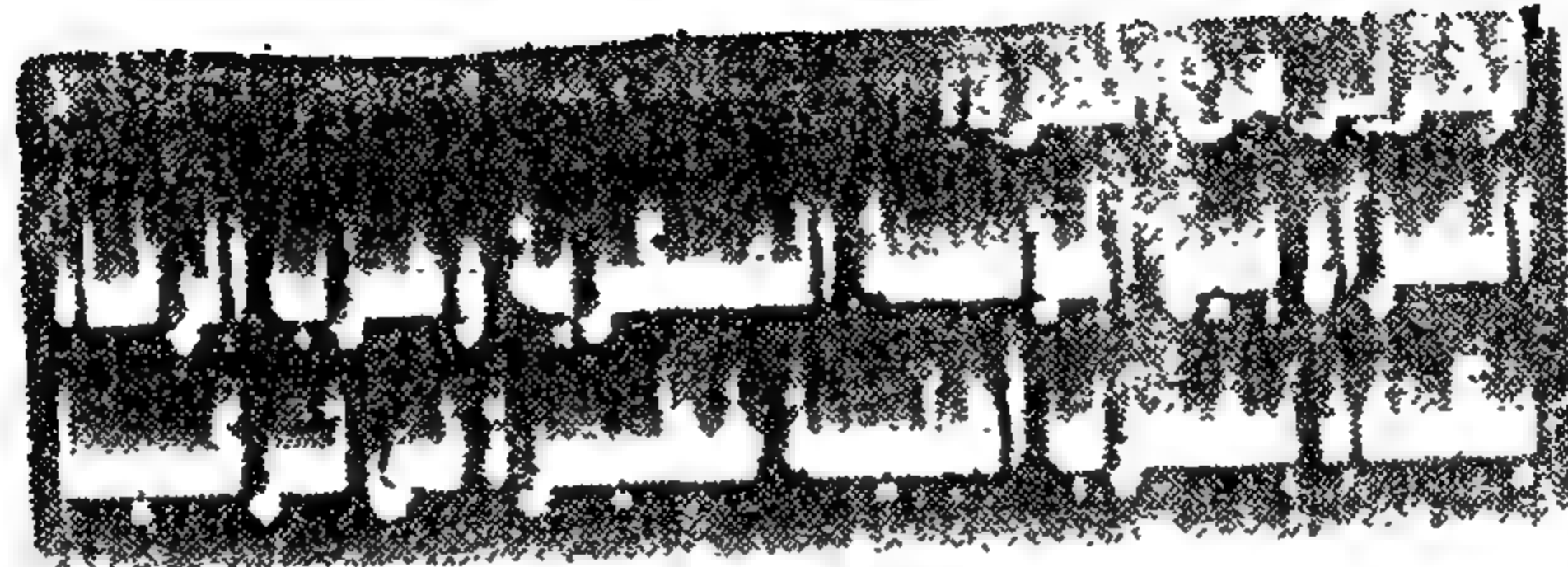
السياسي، حرضوا الشعب ضد النظام العلماني وضد الجيش خلال مظاهرة جرت في اسطنبول وقال ان النشاطات التخريبية تشهد ترايدا منذ وصول حكومة اريكان الى السلطة ومن ناحية اخرى، قالت صحيفة «زعان» التركية ان تاسو تشيللر رئيسة حزب الطريق القويم فشلت خلال محادثاتها مع «محسن ياز بوجولو» رئيس «حزب الوحدة الكبير» في التوصل الى اتفاق بشأن مشاركة الحزب في الحكومة التي ستشكلها تشيللر بسبب اصرار يازبوجو غلو على اجراء الانتخابات البرلمانية في ربيع العام القادم وليس هذا العام وعلى ان تكون التحالفات بين الاحزاب علنية . وفي تطور جديد، هددت تشيللر بالانسحاب من الحكومة التركية برعاية اريكان ما لم يقدم رئيس الوزراء الحالي استقالته قبل ١٨ يونيو الحالي لكي يتسنى لها بصفتها شريكته في الائتلاف تولي رئاسة الحكومة



المصدر: الأخصبار

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أفقرة ١. ش. أ:

يبدو أن البدء الذي يسبق العاصفة قد انتهى في تركيا وأصبحت الساحة مهيأة الآن للعاصفة التي ستودي في حالة هبوبها إلى اندلاع حرب أهلية مبررة في تركيا وتقسيم المحتجم إلى فئات متصارعة بين الأيمان والعلمانية

وقد شهدت الأيام الأخيرة صراعا علنيا هائلا بين حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء والمؤسسة العسكرية واندلج الصراع هذه المرة إلى رحال الفصا. وبطمت المؤسسة العسكرية أمس الأول بدوة لرحال القضا. يتقدمهم رئيس المحكمة الدستورية للدعوة إلى الحفاظ على المبادئ العلمانية والنظام الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك وأعدت المؤسسة العسكرية التركية برنامجا مكثفا بحسب تنظيم بدوات لرحال الفكر الصحافة والقضاة ومختلف فئات المجتمع لاحتهم على قفاهة ماوصفته بالفتنات الرعوية التي سببها حزب الرفاه على

الرغم من أنه حزب شرعى يشغل رئيسه منصب رئيس وزراء تركيا.

ويقول مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في أنقرة إن هذه الفتوات تأتي بعد فرار رئاسة الأركان بضرورة عدم شراء الحداد العسكرية احتياجا منها من الشركات والهيئات الإسلامية بهدف توجيه ضربة إلى هذه الشركات والهيئات التي تساعد حزب الرفاه. وكذلك ردا على رفض نجم الدين أربكان تقديم الدعم المالي للأمم لتمويل العملية العسكرية التركية في شمال العراق وإذا كانت أحزاب المعارضة السياسية قد فشلت حتى الآن في الإطاحة بحكومة أربكان من خلال الوسائل الشرعية مثل البرلمان فإنه يبدو أن المؤسسة العسكرية قد أخذت على عاتقها هذه المهمة وستتولى إسقاط حكومة أربكان بوسائلها وهو ما سيوفر انصار حزب الرفاه على المقاومة. وقد يعود حزب الرفاه بعد الانتخابات البرلمانية القادمة أقوى مما كان عليه قبل الانتخابات

ويؤكد المراقبون أن نجاح المؤسسة العسكرية في الإطاحة بحزب الرفاه وتولى أحزاب المعارضة للسلطة لن يساهم في حل المشكلة الحالية في تركيا لأن هذه الأحزاب ستشعر أنها صنيعة المؤسسة العسكرية وليست ممثلة للشعب وبالتالي ستصبح حكومة الحيس وتتصرف طبقا لبرنامج المؤسسة العسكرية

ويمضى الأمل في تدخل الرئيس التركي سليمان ديميريل لوضع حد لهذا الصراع الذي يهدد بتقسيم البلاد إلى فئات متناحرة تنحار فيه المؤسسة العسكرية إلى أحزاب المعارضة بشكل علمي في الوقت الذي هددت فيه النقابات العمالية الكبرى بالإعداد لتنظيم إضراب عام لإجبار أربكان على الاستقالة ومن المتوقع أن تشهد الأيام القليلة المقبلة وضع حد لهذا الصراع الذي يهدد دولة تتمثل موقعا استراتيجيا هاما يمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة في حالة استمراره



المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٢

٧ تركيا وخيبة الأمل في أوروبا

فعلت تركيا الكثير من أجل أن يقبل بها الاتحاد الأوروبي عضوًا عاملاً فيه، فقدمت «السبت والاحد» وكل شيء بداية من المشاركة، والمساعدة في أجهزة الولايات المتحدة على العراق في حرب الخليج الثانية، وانتهاء بعمليات الجيش التركي الأخيرة في شمال العراق والتحالف المريب مع إسرائيل، لكن يبدو أن كل ما بذلته من جهود سيضيع هباءً...، فهي مصادرة في مقر الاتحاد الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسل ترجح أن الاتحاد الأوروبي سوف يستبعد تركيا من عضويته خلال القمة التي ستعقد يومي السادس والسابع عشر من الشهر الحالي في بروكسل. وتنتظر أنقرة على أحر من الجمر منذ ٢٠ عاماً قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي لكن حتى الآن مازال الأمل يراودها دون أن تحقق لها ماتريد، وعلى مدى العقدين الماضيين منحت تركيا للولايات المتحدة وأوروبا مالم تمنحه لهما دولة أخرى في الشرق الأوسط من أجل ضمان رضا الغرب عنها لكي تدخل الاتحاد الأوروبي.

وربما كانت هذه المسألة هي وحدها القادرة على تفسير السلوك السياسي التركي في الشرق الأوسط. فالرغبة العارضة في الارتقاء في أحضان أوروبا، هي مفتاح اللغز التركي الذي حار كثيرون في فك طلاسمه وحتى الصراع السياسي المحتدم بين النخبة السياسية والعسكرية التركية يقع جزء من أسبابه في منطقة الحلم التركي بأوروبا.

فالذي حدث أنه في السنوات الماضية صعد نجم مشروع حضاري جديد يقوده تيار سياسي عريض يرى أن أوروبا ليست هي الجهة الصحيحة التي ينبغي أن تسير إليها تركيا، وأن هناك اتجاهًا آخر يمثل العمق الحضاري والتاريخي لتركيا وأنه هو الوجه المضيء الذي ينبغي أن تعمل أنقرة على استعادته مرة أخرى، وهذا المشروع يمثل نجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاه الإسلامي ورئيس الوزراء التركي الحالي.

وقد أدى صعود نجم أربكان وتياره إلى أرباك حسابات وتقديرات النخبة العلمانية التركية صاحبة مشروع تركيا الأوروبية وأدى بها الأمر إلى إثارة معارك دعائية عنيفة والعمل على محاصرة أربكان سياسيًا وأمام الرأي العام لتحجيمه وتحجيم مشروعه، فما فعلته ووجوده نفسه أثار مخاوف الأوروبيين وجعلهم يتحفظون تجاه دولة يمكن أن تصبح في يوم ما قوة إقليمية حقيقية قد تقع سياسيًا على يمين أو يسار دولة مثل إيران... وهو ما لا يمكن أن تحتمله أوروبا بشكل أو بآخر ولم يشفع لتركيا أبداً كل ما قدمته لأوروبا من تضحيات.

ويبدو أن العسكر في أنقرة لم يفقدوا الأمل بعد، لذلك فهم مصرون على تعميق التعاون والتحالف مع إسرائيل لتأكيد أهمية وضع تركيا لحلف الأطلسي وللولايات المتحدة بحيث يمكن أن يدعم ذلك من وضعها عند المطالبة بالعضوية الأوروبية.

المحرر



المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٤

إذا لم يسلمها أركان السلطة قبل الأربعاء القادم: تشيلر تهدد بالانسحاب من الائتلاف الحاكم بتركيا

أنقرة - وكالات الأنباء: هددت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية التركية أمس بالانسحاب من الائتلاف الحاكم ما لم يقوم رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بتسليم السلطة لها في موعد غايته الأربعاء المقبل.

وصرح محمد أوغلو كايا رئيس المجموعة البرلمانية لحزب «الطريق القويم» الذي تنزعمه تشيلر - عقب اجتماع للمجموعة - بأن الحزب سينسحب من الحكومة إذا لم تتسلم تشيلر الحكومة يوم ١٨ يونيو الحالي، مشيرة إلى أنه لن يقل أية خيارات أخرى معروضة من قبل حزب «الرفاه» الذي يتزعمه أربكان.

يذكر أن أربكان وتشيلر اتفقا على تسليم السلطة بينهما أواخر الشهر الحالي، غير أن أربكان استمر، لحدوث ذلك، تحديد موعد الانتخابات النيابية المبكرة في موعد غايته أكتوبر أو ديسمبر المقبلين.

كانت الحكومة الائتلافية قد فقدت الأغلبية داخل البرلمان يوم الاثنين الماضي عقب انسحاب حزب «الوحدة الكبرى» من الائتلاف احتجاجا على عدم تنفيذ مطالبه في الحفاظ الوزارية عند تشكيل تشيلر للحكومة الجديدة.

في تطور آخر، أعلن الجنرال فيغزى توركيري أحد قيادات الجيش التركي أن قوات الجيش ستواجه بقوة أنشطة الإسلام السياسي.

وحذر توركيري من أن الأنشطة الإسلامية الراديكالية ستجر إلى حرب أهلية داخل المجتمع التركي، مشيرة إلى أن المبادئ الأساسية للجمهورية التركية لن تتغير.

وقال الجنرال التركي - في بيان ألقاه عبر شاشات التلفزيون واستمر لمدة ٧٠ دقيقة - إن الإسلام السياسي - في إشارة إلى أربكان وحزب «الرفاه» - يشن حملة لتغيير معالم النظام العثماني في تركيا ويعمل على استبداله بالنظام الإسلامي.

يذكر أن هناك خلافات حادة بين أربكان وقيادات الجيش التي ترى نفسها حامية النظام العثماني في تركيا.

كانت المؤسسة العسكرية قد نظمت أمس الأول ندوة لحوالي ٤٠٠ من رجال القضاء يتقدمهم رئيس المحكمة الدستورية لتوضيح المخاطر التي سيتعرض لها المجتمع من استمرار ما سمته بالحركات الإسلامية الرجعية في تركيا وضرورة العمل على وقف هذه الحركات بجميع الوسائل من أجل الحفاظ على المبادئ العثمانية.



المصدر: المجلد الرابع

التاريخ: ١٤/١٦/١٩٧٧

النشر والخدمات الصدفية والمعلومات

أحمد مجاهد

بسم الله

المجلد الرابع

«كش» أريكان!

كتب - أحمد مجاهد

أخيراً وبعد سجال عنيف مع الجيش، استمر زهاء أربعة أشهر، قرر زعيم حزب «الرفاه الإسلامي» ورئيس الوزراء التركي نجم الدين أريكان، تسليم السلطة لتانسو تشيلر - وزيرة الخارجية، وزعيمة حزب «الطريق القومي» الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم

أريكان - الذي ظل طوال أحد عشر شهراً قضاها في منصبه، يصر على أنه لن يفرط في السلطة - أراد فيما يبدو أن يستبق انقلاباً وشيكاً للجيش لاحت نذره وتزايدت التكهنات أخيراً بوقوعه، تحت شعار «كش أريكان»، ولم يبق في نظر بعض المحللين سوى تحديد موعده على أن أريكان - أول رئيس وزراء أصولي في تركيا - وهو يتخذ قراره الصعب، كانت له فيما يبدو حسابات أخرى، غير أن قبوله بنقل السلطة إلى تشيلر لا يبدو الحل الأمثل للآزمة السياسية المستفحلة، وذلك من جانبين.

أولهما: الخطر الحقيقي الذي قد تواجهه الحكومة الجديدة بزعامة تشيلر، بعدم حصولها على الدعم الكافي في البرلمان.

ثانيهما: وهو المهم، التهديد المتزايد من جانب الجيش، والتلويح للمرة الأولى منذ زمن بالتدخل المباشر في الحياة السياسية، لحماية المبادئ الأساسية لتركيا العلمانية، التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك في عشرينيات هذا القرن

والواقع أن إنذار الجنرالات الأتراك، الذي يعد المرحلة الأخيرة في اختبار القوة المستمر منذ أربعة أشهر بين حزب «الرفاه» المتمسك بالسلطة، والعسكريين الذين يعملون على إبعاده عنها، قد سبقته مرحلة إعداد للرأي العام التركي من جانب الجيش، توطئة لانقلابه الرابع وانقضاضه على السلطة، الذي يراه كثير من المحللين مسألة وقت.

وقد أجرى أحد المعلقين في صحيفة «صباح» التركية، مقارنة بين التعبيرات التي استخدمها أخيراً الجنرال فوزي توركارى - رئيس جهاز الاستخبارات في هيئة الأركان العامة بالجيش التركي - وأتهم فيها حزب «الرفاه» بأنه يدعم الأصولية الإسلامية، ويحرض الشعب على معارضة الدولة العلمانية، ليخلص إلى أن من حق الجيش دستورياً أن يتدخل للدفاع عن النظام في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي - وبين التعبيرات التي استخدمها العسكريون قبل انقلاب عام ١٩٨٠، وهو الانقلاب الأخير من بين الانقلابات الثلاثة للجيش خلال ٢٧ سنة، فوجدها متطابقة، وقال إنها تبرير للانقلاب.

وخلص المعلق إلى القول بأن الحل الوحيد هو استقالة الحكومة فوراً، وإلا فإن أيام الديمقراطية في تركيا ستكون معدومة.

تردد الجيش

والواقع أن المتابع للأحداث لن يجد غناء في استنتاج أن العسكر الأتراك سيفكرون مرتين قبل



المصدر: الأكرام الأثري

التاريخ: ١٤/٦/١٩٦٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإقدام على «الانقلاب الرابع»، وذلك لاعتبارين:
أولاً: الأثر السلبي لدى الغرب لأي انقلاب في تركيا، التي تسعى للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية، ولعب دور إقليمي أكبر
ثانياً: التحذير القوي الذي أطلقته الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت للعسكريين الأتراك بعدم تجاوز نطاق السلطة في مواجهتهم مع الحكومة ذات الاتجاه الأصولي. مؤكدة أنه مهما تكن التغييرات التي يفكر فيها الشعب التركي، فلا بد من إجرائها في نطاق ديمقراطي والواقع أن الولايات المتحدة التي تنتظر بنفور شبه مكشوف لأريكان، وخاصة منذ زيارته لليبيا، تفضل التعاون مع حكومة بقيادته على التعامل الصعب مع

نظام عسكري في دولة عضو بحلف شمال الأطلسي. في ظل هذه المعطيات، سعى الجيش - ولومؤقتاً - لإتاحة الفرص أمام الوسائل الدبلوماسية للإطاحة بالحكومة، مكثفياً برفع وتيرة الضغوط عليها، أملاً في أن تتمكن المعارضة من إسقاطها في البرلمان. غير أن هذا الخيار الديمقراطي، بدا متعزراً حتى الآن، خصوصاً في ظل الانقسامات والخلافات بين زعماء الأحزاب العلمانية من ناحية، وسعى تشيللر لتدعيم الحكومة - سواء برئاستها أو برئاسة أريكان من ناحية أخرى، على أساس أن حكومة يقودها مدنيون، أفضل - على أي حال - من تدخل الجيش تشيللر - أول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا - في سعيها هذا حملت بشدة على الجنرالات، ودعتهم إلى الاهتمام بشئونهم الخاصة، وتحدثهم - في استعراض لل قوة - بقولها: إننا لن نسلم تركيا لأية قوة غير إرادة الشعب، وأن الأمور قيد السيطرة، وأن الحل هو الديمقراطية، والمضى قدماً في إجراء انتخابات مبكرة.

ضغوط متزايدة

لذا فإن أي حديث عن انتخابات مبكرة - لن يكون الحل الذي يرضى غرور الجيش الذي لن يجد بدوره سوى إحدى طريقتين لإنقاذ البلاد مما يراه خطراً أصولياً داهماً يهدد أركانها.

الأولى: تكثيف الضغوط على الرئيس ديميريل نفسه - الذي أطاح به مرتين من قبل - للتدخل واستخدام حقه الدستوري في رفض عملية تسليم السلطة من أريكان إلى تشيللر، ثم استخدام الحق نفسه في تعيين حكومة انتقالية، بزعامة مسعود يلماظ - زعيم حزب «الوطن الأم»، المعارض، وذلك لإبعاد «الرفاه»، وتفادي انقلاب عسكري سيضر بصورة تركيا الخارجية

الثانية - وهي الأسوأ - أن ينزل الجيش بدباباته للشارع، ضارباً عرض الحائط برد الفعل الدولي، ومفضلاً الانتقادات الخارجية على تقويض أركان النظام العثماني في الداخل، وعلى أساس أن ذلك ليس بدعة في تركيا الحديثة، إذ سبقته ثلاث تجارب، واستناداً إلى أنه بإقصائه «الرفاه» من الحكم لن يسدى الجيش خدمة لتركيا الداخلية فحسب، بل ولدول العالم، لأنه وقاهما مخالب «الخطر» الإسلامي القادم، الذي لم تعد تهديداته بمنأى عن مصالحها الحيوية. ٣



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

هل يغتال الجنرالات نجم الدين أربكان؟ هكذا يتصور الإسرائيليون الحرب الإيرانية - التركية

هل يسمح لنا الجنرالات أن نستعيد هذه الكلمات لبشار كمال: «لقد تحدثت إلى الله كصديق شخصي، فأعطاني وعداً قاطعاً بأن يمنح الحلم فرصة أخيرة، ورائعة، كي... ينكسر»!

كان هذا كلاماً من قصيدة بعنوان «أحذية الأندية» يصور فيها، بإيقاع مروع، «دبيب العسكر داخل الروح» منذ أن «اكتشف عثمان صدقة أن له قدمين قاسيتين». ولكن ها أن زئيف شيف يصف الجنرال شفيق بير بصاحب اليدين القاسيتين: «هاتان يداً لا يمكن أن تبقى مكانهما». إذا يد في الشرق الأوسط ويد في آسيا الوسطى...

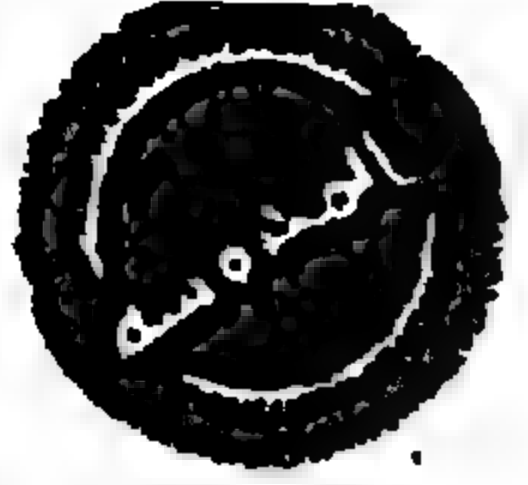
نعرف من تتبع ما يصدر عن معهد جافي للدراسات الاستراتيجية أن هذا المعهد خصص جزءاً من نشاطاته خلال العامين الأخيرين لتحليل أفعال الجنرالات في تركيا وإضاءة ما في داخلها، فهذا يساعد على بلورة الترتيبات المستقبلية البعيدة المدى. الباحثون افترضوا بشخصية نائب رئيس الأركان. من عل ينظر إلى العرب، فحينئذ تكون تركيا تكون الطبقة العليا من التاريخ، أما البلدان العربية فهي، في نظره، المكان الوحيد في العالم - ربما - الذي تتحول فيه الجغرافيا إلى عبء، على التاريخ، ودون أن يتردد في القول للاسرائيليين الذين التقوه، أنه يتطلع إلى اليوم الذي ينقذ فيه الجغرافيا (والتاريخ) من العرب!

لا، لابل أنه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فأنقرة اضطرت، وتحت ضغط الظروف للاعتراف بالبلدان العربية وإقامة علاقات دبلوماسية معها. لكن هذا يظل أنياً، فقد مضى العرب بعيداً في الانهيار، ولكي لا تكون النتيجة الجدلية انهيار المنطقة، فهو يرى الحل في الفك المزدوج التركي - الاسرائيلي. لكن الباحثين في معهد جافي الذين يتوقفون طويلاً أمام العقدة العربية في شخصية الجنرال التركي، يلاحظون أيضاً تنامياً مثيراً للعقدة الإيرانية في شخصيته أيضاً، أنه يتحدث علناً عن الحماقة الأميركية. يجردون العراقيين حتى من عظامهم، لكنهم يتركون الإيرانيين «يزرعون الأيديولوجيا على كل الممرات الأميركية». ولا شيء، يخيف الأميركيين أكثر من الأيديولوجيا، ولهذا قال فرنسيس فوكوياما بموت الأيديولوجيا كما بموت التاريخ قبل أن يثبت سقوط هذه النظرية بسرعة قياسية، فكان على صمويل هنتنغتون أن يلتقط الطرف الآخر للخيط، ويقول بصدام الحضارات.

نتوقف قليلاً عند هذه اللقطة: في مؤتمر أكاديمي (سياسي) عقد أخيراً في واشنطن، كان على مثقف عربي، وأرمني تحديدًا، أن يذكر استناد التاريخ التركي، بأن النبي محمداً ولد في مكة لا في اسطنبول...

شفيق بير يذهل ثانية، ودائماً على ذمة «معهد جافي» لأن الأميركيين الذين استطاعوا إزالة الاتحاد السوفياتي «عجزوا» عن إزالة الحاضرة الأخرى للإيديولوجيا: إيران. هذا دون أن ينسى أن يتعامل مع التاريخ بعين واحدة، يذكر أن السلطان سليم الذي هزم الإيرانيين عام ١٥١٥ في معركة خلديران، شمال بحيرة أورميا، قد استولى على عاصمتهم أيضاً، كما أن سليمان القانوني احتل تبريز أكثر من مرة. ولكن ألا تقول العين الأخرى أن الشاه عباس استعاد مدينة تبريز وطارد قلول الجيش التركي حتى العراق فاحتل بغداد والموصل وديار بكر؟

الآن، لا يعرف الجنرالات كيف يبقون داخل ثيابهم. شفيق بير هو الأكثر خشونة و«واقعية» في الحديث عن الوضع اليائس للجنرالات، فهو لا يخرج السلطة يشعرون أنهم يتحولون أكثر فأكثر إلى تماثيل، وهو يكن كراهية



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٧/١٩٩٧

هاتله لتجمل الدين أربكان لأن هذا يراهن علنا على الزمن - القصير المدى - في تفكيك الجنرالات الذين يعتبرون أن المعركة داخل تركيا تعمل لغير مصلحتهم. حتى ولو أراحوا زعيم حزب الرفاه، وحتى لو قتلوه، فالمعلومات التي وصلت من عواصم عربية تقول: إن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية اقترح، كحل جذري، اغتيال أربكان لأنه لا خليفة له حتى إذا ما ووري الثرى تبعته القبائل الأصولية إلى العالم الآخر.

لكن صاحب الاقتراح الذي يعرف أن عملية الاغتيال لا تحتاج إلى أكثر من قناص عادي يكمن في إحدى النوافذ (لمتسني له الفرار فقط) ارتأى استشارة الولايات المتحدة التي عليها أن تعرف أن قيام نظام أصولي في تركيا يؤدي إلى تشكيل قوس إيراني - تركي يطرد الأميركيين من كل المنطقة، حتى وإن قال بول وولفويتز أن ظهور نظام أصولي في تركيا يجعل الحرب حتمية بينها وبين إيران. بعض الجنرالات أثنى على الاقتراح الذي يمكن أن يكون الخيار الأخير، أما الآخرون فاعتبروا أن مصرع أربكان يؤدي إلى مصرعهم هم حتماً، فأخذ لن يستطيع وقف الطوفان البشري، وكما تساقط «الخالدون» وهم الدرع البشري للشاه الأخير محمد رضا بهلوي، فلا بد أن يتساقط الجنرالات لأنه لن يكون بإمكان الدبابات أن تفعل شيئاً داخل ذلك الأوقيانوس الأصولي. ما دامت الأفكار السريالية (ولسدة واقعيتهما) تتقاطع هكذا، فلماذا لا نتوقف عند فكرة أحد الباحثين في المعهد الذي يلاحظ، وهنا عبر الجدلية التاريخية أم عبر الجدلية اللاتاريخية كونه يهودياً؟ انه يقول: إن الهاجس التركي كما الإيراني لم يتوقف أبداً عن العمل، حتى في أكثر الأوقات تردياً، ودون أن يكون من مصلحة إسرائيل قيام أية دولة قوية في المنطقة. ما المقصود؟ برمجة حرب تركية - إيرانية تحول البلدين، في نهاية المطاف، إلى حطام. لكن المقتطفات التي تتسرب من المعهد تمر بشكل سريع على تلك الفكرة التي قد توصف بالنزوة الشخصية، فإذا ما نشبت الحرب يفترض أن يكون هذا بمثابة الترتيب النهائي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلاً عن القوقاز، أي أن على الولايات المتحدة وإسرائيل أن تقفاً لوجستياً وعملياً مع الحليف التركي الذي تعرفان جيداً أنه أضعف من أن يخوض حرباً ضد إيران.

سواء كان الانقلاب ضد أربكان أشبه بسيناريو سينمائي كما يحدث حالياً، أم كان على شكل صدمة متوقعة، فإن الخريطة التركية تهتز بقوة لأن خروج حزب الرفاه من السلطة لابد أن يحدث تفاعلات خطيرة على مستوى القاعدة. هنا تسأل إحدى الصحف الأصولية عما إذا كان الجنرالات سيلقون بالملايين في الدردنيل، كما كان يفعل السلاطين بأبناء «الأطراف». الساعة العثمانية! كان هذا في ماضى، أما الساعة التركية فتسير، حكماً في الاتجاه المضاد للزمن، حلم الجنرالات هو الذي ينكسر هذه المرة.

نبيل البرجي



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

■ ليبراسيون:

تحدثت عن المواجهة الجديدة بين الجيش التركي وحكومة نجم الدين أربكان. فالجيش التركي الذي يواصل عملياته في كردستان العراق منذ حوالي شهر يسعى على غرار الجيش الاسرائيلي في لبنان الى اقامة شريط حدودي عازل في شمال العراق. ويطالب قادة الجيش التركي بمزيد من الاعتمادات المالية ولكن حكومة انقرة ضئيلة بالمال الذي تطلبه المؤسسة العسكرية. فالعمليات في الكردستان العراقي جندت اكثر من ٥٠ الف عنصر وكلفت حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار. نجم الدين أربكان الذي لا تفوته فرصة لانتقاد المؤسسة العسكرية علق على الامر قائلا: ان الجيش مني بهزيمة في شمال العراق وهو يسعى الى تحميلنا عبء الخسارة والى اتهامنا نحن. ولكن بالرغم من ذلك فإن لا أحد في انقرة حسب الصحيفة يجرؤ على معارضة السياسة التركية القائمة منذ عام ١٩٨٤ على حل مسألة الاكراد بالطرق غير العسكرية. مع ان العملية اساسا غير موفقة وقد أسفرت في غضون ١٣ سنة عن مقتل ٢٥ الف نسمة من اكراد واتراك وعراقيين عسكريين ومدنيين.



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٧

تشيللر توقعت تعديلا حكوميا قريبا الجيش يتهم «الرفاه» بتحريض الشعب ضد العلمانية

ضد أي تهديد داخلي أو خارجي (...) والمعارضة ضد النشاطات الدينية التخريبية على رأس أولويات القوات المسلحة». واتهم الحكومة بأنها لم تنفذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن القومي من أجل وقف تفاسي الأصولية الدينية في البلاد. وأضاف أن «التدابير التي اتخذها مجلس الأمن القومي لم تطبق باستثناء بعض القرارات الشكلية. وقد تشكلت جماعات إسلامية تخريبية جبهة لمنع تطبيق هذه التدابير». وعلى صعيد الأزمة السياسية، توقعت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر في لقاء مع نواب حزبها «الطريق القويم» إجراء «التعديل الحكومي خلال أيام». وأوضحت تشيللر «هذه الحكومة غير قادرة على العمل... هذا صحيح. لكن يجب مجي» أحد يعيد الثقة للشعب».

وفي هذا الإطار، قال رئيس كتلة حزب «الرفاه» في البرلمان تميل كرم الله أوغلو في مؤتمر صحفي «أن الانتخابات (التشريعية المبكرة) ستجري في الخريف وعلى الأرجح في تشرين الأول (أكتوبر)». وأضاف أوغلو «سيجري اعتماد قانون لتنظيم الانتخابات ثم ينقل رئيس الوزراء سلطاته إلى وزيرة الخارجية خلال حزمة (مؤتمر) الحال». (أ.ب.ب. رويتر)

اتهم الجيش التركي أمس، من دون أن يسميه، حزب «الرفاه» الإسلامي الذي رأى أن الانتخابات التشريعية المبكرة ستجري في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل على الأرجح بتحريض الشعب على معارضة الدولة العلمانية ودعم الأصولية. في حين توقعت وزيرة الخارجية طانسو تشيللر تعديلا حكوميا «خلال أيام». وأكدت رئيس تسعة الاستخبارات في هيئة الأركان العامة الجنرال فوزي تركاري للصحافيين أن «النواب» أي نواب «الرفاه» الذين يدعمون الإسلام السياسي حرضوا الشعب ضد النظام العلماني، وضد الجيش أثناء تظاهرة في اسطنبول، سوحا أن «النشاطات الدينية التخريبية في ارتفاع منذ وصول الحكومة إلى السلطة». وفي تلميح إلى لقاءات رئيس الحكومة نجم الدين أربكان مع زعماء بعض التنظيمات الإسلامية المحظورة، قال تركاري أن «زعماء مجموعات إسلامية استقبلوا في مقر رئيس الوزراء مما شكل لهم رسالة دعم وتسهيل»، وذكر أيضا «بزيارة وزير لرئيس بلدية سنجان» الذي تتهمه الدولة بنشاطات معادية للعلمانية، قاصدا بذلك وزير العدل شوكت قازان. وحذر الجنرال تركاري من أن «اللقوات المسلحة التركية الحق الدستوري في الدفاع عن النظام



المصدر: **المستبسل**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٢

الجيش التركي يهدد باللجوء الى السلاح لإزالة "الخطر الأصولي"

□ انقر -
من رشيد غيورديك:

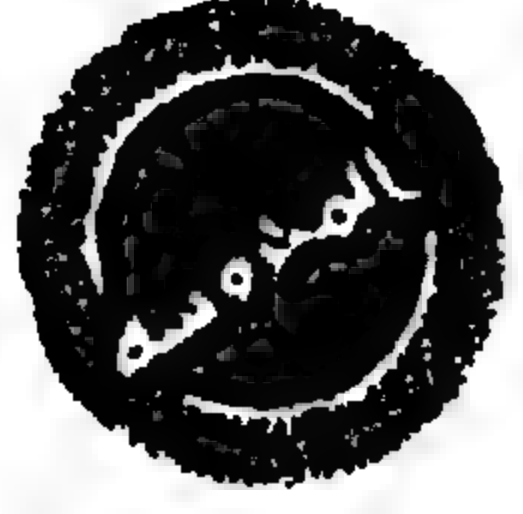
■ صعد الجيش التركي امس هجومه على حزب «الرفاه» الاسلامي، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، واتهم ايران وليبيا ودولا خليجية والسودان بدعم «الحركة الرجعية» التي تهدف الى تحطيم الجمهورية العلمانية واستبدالها بدولة تقوم على الشريعة الاسلامية. وهدد باستخدام السلاح اذا اقتضى الامر للتصدي لـ «الخطر الأصولي» الذي يندر بالتحول الى حرب اهلية. من جهة اخرى، قال احد مساعدي اربكان المقربين ان الائتلاف الحكومي

يسعى لتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. واعلنت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء امس انه سيجري تعديل وزاري خلال ايام يحل نزاعاً دفع الائتلاف الحاكم الى حافة الانهيار. وقال رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الاركان العامة الجنرال فوزي تركاري في لقاء مع الصحافيين: «نملك ما يكفي من الالة التي تؤكد ان ايران وليبيا ودولا خليجية والسودان تساند مالياً ومعنوياً مجموعات المخرين الاسلاميين في تركيا». و اضاف ان «ايران تستخدم كل انواع الدعاية لتحريرض

الأصوليين ضد النظام التركي» كما ان دولا عربية تقدم مساعدة مالية (للأصوليين)، «فيما يوفر السودان دعماً لوجستياً». واتهم ليبيا بتقديم «كل انواع الدعم» بما في ذلك الدعم المالي، للجماعات الأصولية، وبإقامة اتصالات مع هذه الجماعات.

واكد ان «الاسلام السياسي» المتضامن مع ايران ودول اسلامية اخرى يحاول جر تركيا الى «ظلام لا نهاية له (...) بعيداً عن الحضارة الغربية».

ولفت الجنرال تركاري الى تقارير افادت بان ايران تدرب عناصر متطرفة وتوجه زعماء



المصدر :الحسينية.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٧/١٩٩٧

تنظيمات اسلامية تركية اصولية مثل «حزب الله» و «سلام» و «الحركة الاسلامية». واتهم سفير ايران السابق في انقرة محمد رضا باقري بتنسيق الدعم الذي يصل من ايران الى الاسلاميين الاتراك. وكانت تركيا طلبت من طهران استدعاء سفيرها الذي انتقد النظام العلماني التركي داعياً الى تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا.

وحذر المسؤول العسكري من أن «القوات المسلحة التركية الحق الدستوري في الدفاع عن النظام ضد أي تهديد داخلي او خارجي (...) والمعركة ضد النشاطات الدينية التخريبية على رأس اولويات القوات المسلحة». واتهم الحكومة بأنها لم تنفذ القرارات التي اتخذها مجلس الامن القومي الذي يهيمن عليه العسكريون من أجل وقف تنامي الاصولية الدينية في البلاد.

واضاف ان «التدابير التي اتخذها مجلس الامن القومي لم تطبق باستثناء بعض القرارات الشكلية، وقد شكلت تنظيمات اسلامية تخريبية جبهة لمنع تطبيق هذه التدابير». ولفت الى ان «النشاطات الدينية التخريبية تتزايد منذ وصول هذه الحكومة الى السلطة». وأكد الجنرال تركاري وجود حوالي ٣٠ تنظيمًا اسلاميًا متطرفًا في تركيا «تعمل على توسيع النشاطات الاصولية، وأنه يمكن ان «تتجه نحو نشاطات ارهابية».

وقال ان مناصري الاصوليين يسيطرون حالياً على ١٩ صحيفة و ١١٠ مجلات و ٥١ محطة اذاعية و ٢٠ شبكة تلفزيون. وأشار الى وجود «مئة رب عمل اسلامي» يسيطرون على اموال ضخمة بينهم ستة تصل رساميل كل واحد منهم الى مئات الملايين من الدولارات.

واتهم تركاري الجماعات الاسلامية المتطرفة بالتعاون الوثيق مع الثوار الاكراد. وقال ان «الارهاب الانفصالي الكردي والاعلام المتطرف هما الخطر الرقم واحد الذي يهدد البلاد».

وقال تركاري ان «زعماء جماعات اسلامية استقبلوا في مقر رئيس الوزراء ما شكل لهم رسالة دعم وتساؤل». وكان اربكان استقبل في مقره الرسمي في كانون الثاني (يناير) الماضي زعماء عدد من التنظيمات الاسلامية التي يحظرها الدستور مبدئياً.

وتابع الجنرال تركاري ان «وزيراً زار في السجن رئيس بلدية سنجان المتهم من قبل محكمة امن الدولة» قاصداً بذلك وزير العدل شوكت كازان، احد «صقور» الرفاه، الذي زار رئيس بلدية سنجان، عضو الرفاه، بكر يلدر في زنزانته. وكان يلدر متهماً بانتهاك بنشاطات معادية للعلمانية، واثارت زيارة وزير العدل له موجة من الاحتجاجات.



المصدر : الجمهورية الإسلامية

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسلاميون حين يصلون الى السلطة: المثال التركي

تقديم التنازلات للبقاء في الحكم... الحفاظ على المكاسب

إقبال أحمد *

■ تقدم الجزائر وتركيا حالتين متباينتين عن الممارسات «الاسلاموية». ففي تركيا، الدولة التي تحولت الى العلمانية منذ ١٩٢٣ عندما أسس مصطفى كمال الجمهورية على انقاض الخلافة العثمانية، يقود الاسلاميون حالياً حكومة منتخبة برئاسة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه. وفي الجزائر، حيث يعتبر الاسلام دستورياً دين الدولة، تشترك الجبهة الاسلامية للانقاذ والجهات الاسلامية الاكثر تطرفاً

في معركة دموية مع الدولة، وفي شكل متزايد، مع قطاعات كبيرة من المجتمع الجزائري المسلم. ويكشف هذا التباين الكثير عن طبيعة التوجه الاسلاموي في زمننا وايضاً طبيعة الدول المسلمة. لكن لنطرح أولاً بعض الخلفيات:

تعبير «الاسلاموية» يحل الآن محل تعبير «الأصولية» الأكثر غموضاً، لوصف الحركات السياسية التي تحاول الحصول على السلطة من أجل اقامة الدولة والمجتمع الاسلاميين. وهناك عناصر مشتركة بين هذه الحركات في كل انحاء العالم الاسلامي اذ تقول انها تحاول تقليد نموذج

الدولة الاسلامية التي أسسها الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدون. واختارت الحركات ما يناسبها من نصوص فقهاء من القرون الوسطى مثل الغزالي وابن تيمية. واهم متطربها في عصرنا هم المصريون حسن البنا وعبدالقادر وسيد قطب، والباكستاني مولانا السيد ابو الاعلى المودودي، وفي الآونة الأخيرة في ايران آية الله روح الله الخميني. وساد الخطاب الديني - السياسي لهذه المجموعات، وكذلك أسس التنظيم، نموذج الاخوان المسلمين في مصر والجماعة الاسلامية في باكستان. ومنذ ١٩٧٩، مع انتصار الثورة

الايرانية وتسلم السلطة من قبل رجال الدين، أصبحت ايران نموذجاً يحتذى ومصدر إلهام للحركات الاسلامية الرئيسية. وتعتاش هذه المجموعات مادياً بفضل التبرعات الرسمية والخاصة، خصوصاً من الخليج، وساعدها ذلك على الاتصال والتحاور فيما بينها، على الصعيدين الاقليمي والعالمي. وتوفر للناشطين الاسلاميين، ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠، مجال التسلح على مدى العالم الاسلامي، وذلك عن طريق المساعدات السخية من مصدر غير متوقع - وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وجاء ذلك في سياق الانقلاب اليساري المفاجئ في افغانستان في ١٩٧٩ والتدخل السوفيياتي لمساندة النظام

الشيوعي هناك في قتاله ضد الجهاد الافغاني الذي كان يدار من باكستان. واصبحت افغانستان القضية الرئيسية للاسلامويين. ووجدت الولايات المتحدة، التي كانت تصارع «امبراطورية الشر» السوفيياتية، كل ما يغري في تعبئة الاسلام ضد الشيوعية. وجيشت اجهزة الاستخبارات الاميركية قواها الهائلة للعملية، وتدفق على باكستان وافغانستان الوف المتطوعين من ارجاء العالم الاسلامي. وبعد سقوط الشيوعية عاد الكثير من هؤلاء الى بلادهم وقد تشربوا روحاً ثورية وخبرة في الارهاب وحرب العصابات. ووجد كثيرون من هؤلاء ان التنظيمات الاسلامية التقليدية اكثر محاذرة واعتدالاً مما يريدون، وانضموا الى صفوف جماعات التكفير والهجرة والجهاد في مصر، والجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر، والجهاد الاسلامي في فلسطين المحتلة. وتحمل وسائل الاعلام المسؤولية عن غالبية اعمال العنف في الجزائر وفلسطين/إسرائيل ومصر الى هذه المجموعات، لكنها عادة، خصوصاً الأميركية منها، لا تشير الى البعد الافغاني فيها، والدرس الذي يجب تعلمه من التجربة كلها، أي ثمن العمليات السرية التي تمارسها واشنطن في الخارج.



المصدر: **الموقف السياسي**

التاريخ: ١٦/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونلاحظ أيضاً ان موقف اسرائيل من الأمة الاسلامية، التي ينادي الرفاه بالتضامن معها، أبعد ما يكون عن الايجابية، بل يقوم على العدوانية والتوسع والسيطرة.

عكس لقاء نجم الدين اربكان بديفيد ليفي حقيقتين كبيرتين:

التنازلات المتواصلة من حزب الرفاه تجاه ميزان القوى الحقيقي في السياسة التركية، المتلخص بهيمنة العسكريين، ويبدو ان العسكريين، الذين تراجع نفوذهم في شكل ملحوظ منذ عودة الديموقراطية في ١٩٨٣، ابركوا بسرعة مدى تعطش قادة حزب الرفاه الى السلطة، وواجهوهم بخيارات قاسية بين البقاء في السلطة او التمسك بالمبادئ. وسنحت لهم الفرصة في ٤ شباط (فبراير) عندما عقد رئيس بلدية ضاحية سنجان القريبة من انقرة اجتماعاً شعبياً للاحتجاج على احكام اسرائيل قبضتها على القدس. وتدخل الجيش واعتقل رئيس البلدية بتهمة «الاخلال بالنظام العام»، وكان موقف اربكان المماثلة و«بلع» الاهانة.

وتلت ذلك مهانات اخرى، مثل الفرض على الحكومة تنفيذ قائمة تضم عشرين اجراء تهدف الى «الحفاظ على الطبيعة العلمانية للدولة»، من بينها منع المسؤولين الحكوميين من «نشر الدعاية الاسلامية»، على الاذاعة والتلفزيون، واغلاق المدارس الاسلامية، والامتناع عن بناء الجوامع في وسط مدينتي اسطنبول وانقرة. وعارض رئيس الوزراء هذه الخطوات أولاً، محتجاً بالحقوق الدستورية وصلاحيات الحكومة. لكنه ما لبث ان رضخ، وقدم فروض الولاء الى «اتاتورك العظيم» وحظر انتقاد حلف الأطلسي، ودعا الى «علمانية متسامحة» مثلاً في فرنسا والولايات المتحدة. وجاء استقباله لوزير خارجية اسرائيل ديفيد ليفي ليتوج نهجه ونهج حزبه المزيج الذي يتميز فيه العداء

حاز حزب الرفاه عندما كان

يسمى حزب الانقاذ الوطني) على انتباه العالم عندما نظم في ١٩٨٠ اجتماعاً شعبياً كبيراً تحت شعار «انقذوا القدس»، ورفع المشاركون الاعلام الخضراء ودعوا الى اقامة دولة اسلامية. واثار الاجتماع قلقاً كبيراً في الاوساط العلمانية في تركيا، وساهم ذلك في حل البرلمان من قبل الجيش واعلان الحكم العسكري وحظر الاحزاب واعتقال اربكان نفسه ومحاكمته - الذي اطلق عليه فوراً لقب «المجاهد» اربكان - بتهمة محاولة تخريب الدولة العلمانية واستبدالها بدولة اسلامية. وكان لعسكريي تركيا الموالين للغرب دواع اخرى للقلق. فقد عارض الاسلاميون ايضاً دخول تركيا الاتحاد الاوربي واقترحوا انشاء سوق اسلامية مشتركة وطالبوا

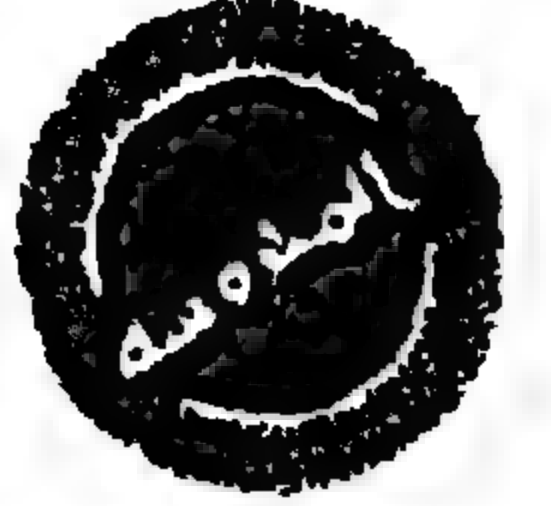
بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وكان الاسلاميون في كل مكان ابتهجوا بنهوض هذه الحركة في تركيا، القلعة العلمانية الوحيدة في العالم الاسلامي، بالقدر الذي اثار ذلك مخاوف الغرب. لكن الاضطهاد السياسي نادراً ما ينجح. وتمكن حزب الرفاه، بعد ١٦ سنة من العمل السياسي المثابر من قيادة حكومة منتخبة.

لكن هذا «الجيل» الذي بقي تحت تسلط العسكريين، ما لبث ان تمخض عن عدد من الفئران، وكلها من النوع العلماني والمؤيد لاميركا واسرائيل! وهناك قائمة لا نهاية لها من التنازلات، يكفي ان نذكر منها التحالف الاستراتيجي والتعاون العسكري الوثيق مع اسرائيل الذي بداه العسكريون الاتراك قبل اشهر من مجيء اربكان الى السلطة. وتقدم التحالف والتعاون بثبات بعد مجيء الرفاه، وبمساعدة من اربكان وزملائه. واذا كان هناك اي شك في تواطؤ اربكان على هذه العلاقة مع «مستعمري» القدس، فإن ذلك يزول عندما نتذكر انه استقبل في انقرة وزير الخارجية الاسرائيلي ديفيد ليفي. ولنا ان نلاحظ ان ليفي ليس من بين «حمائم» اسرائيل، بل هو من التوسعيين الذين يلتزمون احتلال الصهاينة للقدس «الى الابد».

على رغم بعض الفروق التفصيلية في برامج كل من هذه التنظيمات، هناك عموماً توافق كبير بينها، خصوصاً على الالتزام العميق بالتطبيق الكامل والصارم لكل قوانين الشريعة. رفض التأثير الغربي على المجتمعات الاسلامية، اي السينمات والتلفزيون الخ.

وهناك بعض الفروق التفصيلية بين مكان وآخر. فقد حظرت حركة «طالبان» الافغانية الموسيقى وغالبية الالعاب الرياضية. اما في ايران فإن الرياضة تحظى بعناية كبيرة، في حين ينتشر في شكل متزايد الاستماع الى الموسيقى. كما تركز الحركات على مبدأ التضامن مع المسلمين أينما كانوا في العالم. ومن اوجه التضامن ان ليس لحزب اسلامي او حكومة اسلامية التحالف مع حكومة اجنبية، خصوصاً غربية، ضد مصلحة بلد مسلم او جالية مسلمة. كما تشترك هذه التنظيمات باتخاذها موقفاً متشدداً ضد اسرائيل باعتبارها كياناً عدوانياً اقحم بالقوة في قلب العالم الاسلامي. وحاولت كل هذه التنظيمات تقريباً، في وقت او آخر، تعبئة الراي العام ضد الاحتلال الاسرائيلي وتشديد القبضة الاسرائيلية على القدس.

يلتزم هذا البرنامج التنظيمي الاسلامي موضوع المقالة، اي حزب الرفاه في تركيا وجبهة الانقاذ في الجزائر. وتستمر جبهة الانقاذ، الموجودة خارج السلطة، والتي تشتبك في حرب مع السلطات التي يسيطر عليها العسكريون، في التزامها البرنامج. وعلى العكس من ذلك نجد ان اسلاميي تركيا يقودون الحكومة، ويبرز ما يبدو انه انفصام بين النظرية والتطبيق. ومن المفيد ان نقارن بين المواقف السابقة والممارسات الحالية للبروفيسور نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاه ورئيس الحكومة التركية الحالي.



المصدر: الحسبيسي

التاريخ: ١٤/٧/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والنواطق. ومن المستبعد ان يستمر الرفاه في السلطة. لكن مهما كان الامر فإن الضرر وقع فعلاً ولا يمكن الآن اصلاحه. الاسلاموية في تركيا، مثلما في كل مكان، هي وسيلة للوصول الى السلطة، وهي ليست دافعاً ايديولوجياً كما تتظاهر. لا نقول بهذا ان الايديولوجية غير مهمة بالنسبة لها، بل انها لا تشكل جوهرها، وان التزامها الرئيسي هو الوصول الى الحكم وليس اقامة نظام اخلاقي شامل. وينتمي قادتها غالباً الى تلك القطاعات التي همشتها فئات حاكمة متكفئة على ذاتها، فيما ياتي ناشطوها عبادة من الرجال والنساء المحرومين من فرص التقدم الاجتماعي - الذي يبقون ثقافياً، حتى اذا كانوا اطباء أو مهندسين، في ذلك القسم اللامع والمحرور في نظام «العزل» الاجتماعي السائد في بلادنا. من هنا فإن حاجتهم الرئيسية هي الوصول الى السلطة والمركز والتقدم. وهكذا فعندما تسنح لهم فرصة الحصول على هذه فهم يندفعون اليها، لكنهم سرعان ما يبدأون بتقديم التنازلات للحفاظ على المكاسب. وهذا ما فعلته الجماعة الاسلامية، في باكستان اثناء حكم الجنرال محمد ضياء الحق، وهو ما فعله قادة جمعية علماء الاسلام، في تحالفهم مع بينظير بوتو. وهذا ما لم يفهمه العسكريون الجزائريون الذين يتسمون بالفساد والتعطش الى السلطة. لكن هذه قصة اخرى عن بلد طال تعرضه للماسي.

* اكاديمي باكستاني مقيم في واشنطن



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٦/١٩٩٧

الجيش التركي يحذر من انتفاضة قريبة ويتعهد باستخدام القوة للتصدي لها

توركييري هذا الإسلام السياسي بالعمل عن قرب مع إيران والسودان ودول إسلامية أخرى، لجذب تركيا نحو مرحلة ظلام لا نهائية بعيدا عن الحضارة الغربية وذكرى صحيفة «ين يوزيل» التركية أمس أن المواجهة الحالية بين أربكان والمؤسسة العسكرية بدأت بعد محاولة أربكان وقف خطط تحديث قوات الجيش والتي كانت ستتكلف ٢١ مليار دولار. وحسلا عن محاولته تحميل المخصصات المالية للعملية العسكرية التركية في شمال العراق وكان شركاء أربكان المحافظون في التحالف الحاكم قد أعلنوا أمس الأول انسحابهم من الحكومة ما لم تتول زعيمتهم المحافظة تانسو تشيلار مهام رئاسة الحكومة بدلا من أربكان في غضون أسبوع واحد فقط.

أنقرة - وكالات الأنباء والآنترنيت - وجه الجيش التركي أعنف تحذير له إلى حكومة حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان من أن انتفاضة من أعمال العنف قد تحدث قريبا وأن الجيش قد تعهد بوقفها عن طريق القوة إذا اقتضت الضرورة وأعلن الجنرال فيظي توركييري في لقاء لعدد من جنرالات الجيش بالصحفيين أن الأنشطة الإسلامية المتطرفة قد اكتسبت قوة دافعة نحو أن تكون انتفاضة أهلية، وأضاف أن المبادئ الرئيسية للجمهورية التركية لا يمكن أن تتعرض للتغيير. وقال توركييري أن الإسلام السياسي - الذي يقصد به حزب الرفاه بزعامة أربكان - قد تورط في حملة منظمة لاستبدال النظام العلماني للدولة بنظام حكم إسلامي، وأنهم



المصدر : الجمهورية السورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ٦ / ١٩٩٧

بدء العد التنازلي للحكومة التركية

حزب الطريق القويم يهدد بالانسحاب من الائتلاف خلال أيام

حسب ما ذكر البيان الذي أصدره المعتصمون وطالبت الأحزاب المشاركة والتي تضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بجناحيها وحركة فتح والحزب الشيوعي السوري وحزب المعارضة العراقية الأخرى ، طالبت الحكومة التركية بسحب قواتها فوراً دون قيد أو شرط وإعادة النظر في مواقفها من التحالف مع إسرائيل وتم تسليم مذكرة بهذا المعنى للرئيس التركي ورئيس الوزراء التركي ..

على الغزو التركي لشمال العراق نظم أمس ممثلو أربعة أحزاب قومية عربية اعتصاماً أمام مقر السفارة التركية في دمشق للاحتجاج على استمرار العملية العسكرية التي اعتبروها عدواناً على الأمة العربية وانتهاكاً صارخاً لوحدة أراضي العراق والقوانين الدولية في إطار تحالف تركي - إسرائيلي تدعمه الولايات المتحدة ويهدف إلى شن عدوان على سوريا لجعلها تقبل الاتفاقيات الاستسلامية التي تملئها إسرائيل

انقره - وكالات الأنباء : هدد حزب الطريق القويم التركي بالانسحاب من الحكومة الائتلافية مع حزب الرفاة إذا لم يتم تسليم رئاسة الوزراء لرئيسة حزب الطريق القويم يوم الأربعاء القادم. وكانت تانسو تشيللر قد أكدت إجراء تغيير وزارى خلال أيام لنزع فتيل المواجهة مع العسكريين. وحسب قرار الطريق القويم بالانسحاب إذا لم تتسلم تشيللر رئاسة الوزراء بعد ساعات فقط من مطالبة الجيش لجميع مؤسسات الرأي العام بالتصدي للنشاطات الإسلامية في البلاد وذكرت الأنباء أن تشيللر أكدت أنها ستنتفخ مع نجم الدين أربكان بعد استلامها لرئاسة الوزراء على توقيت زمني لإصدار قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يهدف لانقاذ حزب الرفاه من خطر نشاطه من جانب المحكمة الدستورية العليا . وهو القانون الذي أثار مشروعه غضب القيادات العسكرية وسوف تتولى تشيللر حسب هذه الخطط رئاسة حكومة انتقالية تعد لإجراء انتخابات جديدة في أكتوبر أو مارس القادمين. وفي إطار استمرار الاحتجاجات



المصدر: الشعب

التاريخ: ١٣/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تطورات الأحداث

الضرب تحت الحزام!

لم يبق من صراع الملاكمة الدائر منذ أكثر من عام بين رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان وقادة الجيش التركي سوى الضرب تحت الحزام، وهو ما بدأ بالفعل هذا الأسبوع!

فقد وجه الجيش ضربتين دفعة واحدة تحت الحزام لأربكان وحرمة الإسلام، ورد أربكان بضربتين مماثلتين لتتصاعد حدة المعركة بين الجانبين، وتنازح بشكل لم يسبق له مثيل في أي دولة في العالم

ويبدو أن فشل محاولات الجيش للضغط على الرفاه ودفعه للتنازل عن الحكم قد دفع قياداته للسعي لإخراج أربكان واتهامه بعدم الوطنية لكونه يرفض من جهة تقديم دعم من الحكومة للعملية العسكرية التركية في شمال العراق بهدف إحباطها

فقد فوجئ الرأي العام التركي لأول مرة في تاريخ الحكومات بالمتحدث باسم الجيش يعقد مؤتمرا صحفيا ويتهم حكومة أربكان برفض تقديم التمويل المالي اللازم لعمليات الجيش التركي في شمال العراق، مما اضطر أربكان للرد أيضا في مؤتمر صحفي على هذه الضربة بالقول، ليس واردا التوصل في تلبية مطالب جيشنا، بل لقد اضطر أربكان لكشف ميزانية الجيش كاملة وهي ٧.٥ مليار دولار ليدحض هذه الاتهامات، فقال إن حكومته أقرجت عن ٦٠ من المبلغ المخصص للجيش في موازنة العام الحالي بما يعادل ٦٤٧ ترليون ليرة (أي ٤.٥ مليار دولار) أيضا ألح أربكان إلى أنه إذا كان الجيش يطمع في مزيد من الأموال فإن ذلك يجب أن يتم من خلال تشريع في البرلمان وقد رد أربكان على الفور على هذه الضربة بتصريح يخرج قيادة الجيش ويؤكد فيه أن العملية العسكرية التركية في شمال العراق أوشكت على الانتهاء، ويبدو أن تصريح أربكان رغم أنه نفاه لاحقا استهدف

بدوره توجيه ضربة للعسكريين بعدما وصلت عملية غزو شمال العراق لمرحلة خطيرة وأثارت غضب الدول العربية خصوصا بعد كشف مشاركة خبراء صهيونية فيها

أما الضربة الثانية من الجيش فكانت مطالبة رئاسة أربكان الجيش التركي بقطع الشئون التحاريرية للجيش عدم شراء احتياجات الجيش من عدد من الشركات الكبرى المحسوبة على الإسلاميين مثل (كوميكاسان- ويمباس- أولكير- اسيا- إيهلاس- بيچينديك) باعتبار أنها (رخصة) وتستخدم لدعم أنشطة الأصوليين، وكان من الواضح أن هذه ضربة أخرى تحت الحزام وتصعيد كبير للنزاع بين الطرفين، وأنها جاءت بعد ضربة أربكان الثانية التي قال فيها إن أي مطالب مالية للجيش تزيد على الميزانية يجب أن يصدر بها تشريع من الجيش، أي إنه رفض اقتطاع أي جزء من الموازنة لصالح الجيش وما يؤثر على خطط الحكومة وأيا كان الأمر، فقد وصل الصراع بين الطرفين لصالحهما والأمور المتصلة بهما مباشرة أي إنه ضرب تحت الحزام، فمادا بقي على الانقلاب!

محمد جمال عرفه



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٣/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتسلم رئاسة الحكومة الأسبوع المقبل تشيللر: «ليهتم العسكريون بشؤونهم» الداخلية تطلب توقيف مرافقي أربكان

القيوم» القيام بذلك إذا لم تتسلم رئاسة الوزارة خلال أسبوع. وأوضح: «يطالبنا البعض بالانسحاب من الائتلاف ولكن ماذا سيحصل لو أقدمنا على هذه الخطوة؟ لا يمكن أن نتسبب في خلق اضطرابات». في غضون ذلك نقلت شبكة تلفزيونية خاصة أن وزارة الداخلية التركية طلبت توقيف الحراس الشخصيين الثلاثة لأربكان بتهمة مقاومة الأوامر العسكرية وإهانة الجنود. وأشارت معلومات إلى أن أربكان وافق على تسليم منصبه إلى تشيللر الأسبوع المقبل مقابل موافقتها على إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر. إلا أن موقف الرئيس سليمان ديميريل يبقى غير واضح حيال هذه المسألة رغم أن موافقته عليها ضرورية. (أ.ف.ب. - أ.ب. - رويترز)

قللت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيللر أمس من التحذير الذي وجهه الجيش داعية إياه إلى «الاهتمام بشؤونه الخاصة». في حين أشارت التكهّنات إلى احتمال تخلي رئيس الوزراء نجم الدين أربكان عن منصبه لتشيللر الأسبوع المقبل مقابل إجراء الانتخابات العامة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. وقالت وزيرة الخارجية بعد اجتماع مع أربكان حضره رئيس حزب «الوحدة الكبرى» محسن يازجي أوغلو، رداً على تهديدات الجيش: «فلتهتم كل مؤسسة بشؤونها الخاصة، ولن نسلم تركيا لأي قوة غير إرادة الشعب، والحل بوضوح هو الديمقراطية». ولم تكشف عن مضمون اللقاء لكنها ألمحت إلى عدم نيتها الانسحاب من الحكم قوياً رغم قرار حزبها «الطريق



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٣

تركيا تعيش هاجس الانقلاب العسكري والتهديدات ذاتها تتكرر مع كل محاولة

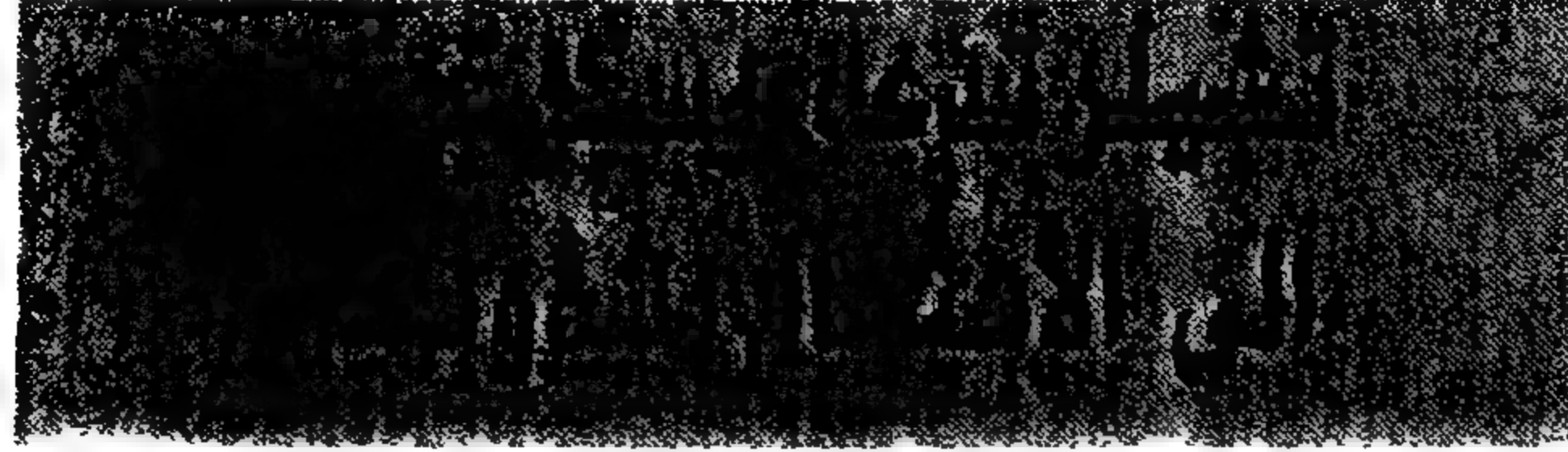
الرأي العام على ما يجري. وقارن أحد المعلقين في صحيفة «صباح» بين التعابير التي استخدمها الجنرال توركاري في لقائه مع الصحافيين وتلك التي استخدمها العسكريون قبل الانقلاب الأخير من الانقلابات الثلاثة التي قام بها الجيش خلال ٣٧ سنة. وهو انقلاب ١٩٨٠. وقال الصحافي: «إنها التعابير نفسها. إنها تبرير للانقلاب». ويعتبر انذار الجنرالات المرحلة الأخيرة في اختيار القوة المستمرة منذ أربعة أشهر بين حزب «الرفاه» المتمسك بالسلطة وبين العسكريين الذين يعملون على إبعاده عنها. وقد سعى الجيش الذي يترك الأثر السلبي لدى القرب لأي انقلاب في تركيا، إلى ترجيح كفة الوسائل الديمقراطية مكتفياً برفع وتيرة الضغوط على الحكومة أملاً بأن تتمكن المعارضة من إسقاطها في البرلمان. لكن الخيار الديمقراطي بدأ متعزراً حتى الآن خصوصاً في ظل الانقسامات والخلافات بين زعماء الأحزاب العلمانية. وبات الجميع يتساءل: إلى متى سيمتصع العسكريون؟ قال أحد أركان المعارضة مسعود يلماظ: «إن التصعيد الحالي بين الجيش و«الرفاه» أمر مثير جداً للقلق». وكان الشريك في الائتلاف الحكومي، حزب «الطريق القويم» بزعامة طانيسو تشيلير وزيرة الخارجية، أعلن بعد ساعات من تحذير الجنرالات أنه سيترك الحكومة إذا لم يستقل أربكان قبل ١٨ حزيران (يونيو) ويسلم تشيلير رئاسة الحكومة بدلا منه. وأكد أحد معاوني تشيلير أن تشيلير تخشى تدخلا عسكريا، لاسقاط الحكومة بالقوة إذا بقي أربكان على رأس هذه الحكومة. وكان أربكان وتشيلير اتفقا في الأول من حزيران (يونيو) على إجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية السنة الحالية أي قبل ثلاث سنوات من الموعد العادي لهذه الانتخابات. ووافق أربكان على التخلي عن منصبه لتشيلير طبقاً لبروتوكول الائتلاف من دون تحديد أي موعد لهذا التغيير إلا أن المراقبين يرون أن مثل هذا التغيير حتى لو وافق عليه البرلمان حيث فقد الائتلاف الغالبية لن يرضى العسكريين لأن الرفاه سيعيق في الحكومة. (أ.ف.ب.)

تواجه الحكومة التركية برئاسة نجم الدين أربكان خطر انقلاب عسكري وذلك غداة التحذير الذي أطلقه العسكريون الأتراك مؤكدين حقهم الدستوري في الدفاع عن النظام العلماني بكل الوسائل بما فيها استخدام القوة. وكان العنوان واحداً تقريباً في جميع الصحف التركية: «الانذار الأخير للجيش». فيما نقلت صحيفتا «جمهوريت» و«حرييت» عن أحد جنرالات الجيش قوله: «سنستخدم القوة إذا لزم الأمر». وكان الجنرال نفسه فوزي توركاري، رئيس جهاز الاستخبارات في هيئة الأركان العامة للقوات التركية، اتهم حزب «الرفاه» الإسلامي في لقاء مع الصحافيين أمس الأول بأنه «يدعم الأصولية الإسلامية» و«يحرض الشعب على معارضة الدولة العلمانية التي يعتبر الجيش نفسه حامياً لها». وقال الجنرال توركاري: «إن الحق الدستوري يكفل للجيش الدفاع عن النظام في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي (...) والعركة ضد النشاطات الدينية التخريبية في طليعة الأولويات للقوات المسلحة». وكان الأمر نفسه ابلغ مراراً إلى عدد من القضاة والجامعيين وكبار الموظفين وكان الجيش يشهد



المصدر: المدينة

التاريخ: ١٢/١/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ انقرة - من رشيد غيور: يلك:

■ بدا أمس ان الاسلاميين في تركيا يتمسكون بمواقفهم في الحكم ويهينون انفسهم للصمود الى النهاية في وجه ضغوط متزايدة من جنرالات الجيش رغم المخاوف من انقلاب عسكري. وتحدث تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق الصحيح، الشريك في الائتلاف الحاكم، العسكريين ودعتهم الى «الاهتمام بشؤونهم الخاصة».

وعقد رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، زعيم حزب «الرفاه» (اسلامي)، اجتماعاً أمس مع تشيلر شارك فيه محسن يازجي زعيم حزب «الوحدة الكبرى» (٨ مقاعد في البرلمان)، وذلك في محاولة لرسم استراتيجية لمواجهة الهجوم العنيف من جانب المؤسسة العسكرية العلمانية والتهينة لانتخابات مبكرة. وجاء اللقاء في اعقاب التهديد المفاجيء الذي اطلقتة تشيلر مساء اول من أمس بان حزبها سينسحب من الحكومة اذا لم يقدم اربكان استقالته قبل ١٨ حزيران (يونيو) الجاري لترك منصبه لها.

ووافق اربكان في الاجتماع الذي استغرق اربع ساعات على تسليم منصبه لتشيلر من دون انتظار تصديق البرلمان على تعديلات قانونية تهدف الى انقاذ حزب «الرفاه» من ملاحقات قضائية تهدد باغلاقه. وافادت تقارير ان تشيلر رضخت في المقابل لطلب اربكان اجراء انتخابات في غضون ثلاثة اشهر. ورغم الاتفاق على ابقاء الائتلاف الحاكم، فشل اربكان وتشيلر في اقناع زعيم حزب «الوحدة الكبرى» الصغير في الانضمام اليهما كشريك ثالث لمساعدة الائتلاف على استعادة غالبيته في البرلمان.

وقالت تشيلر للصحافيين اثر الاجتماع «تمكنا بوضوح من طرح حل الحل هو الديموقراطية» وازافت «لنتهم كل مؤسسة بشؤونها الخاصة فانتنا لن نسلم تركيا لاي قوة غير ارادة الشعب».

وتابعت ان «البعض يطالب بان تنسحب من الائتلاف لكن ماذا سيحصل اذا اقدمنا على هذه الخطوة؟ لا يمكن ان نتسبب في ايجاد جو من الاضطراب». وكان الجيش اكد اول من أمس حقه الدستوري في الدفاع ولو بالقوة عن النظام العلماني، معتبراً انه مهدد بالتطرف الاسلامي الذي يساعد عليه وجود حزب «الرفاه» في السلطة. واتهم رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الاركان العامة الجنرال فوزي تركاري ايران وليبيا والسودان ودولا اسلامية اخرى بتقديم الدعم المالي والمعنوي لـ «مجموعات المخربين الاسلاميين» لتحطيم الجمهورية العلمانية في تركيا.

وفسرت الصحف التركية أمس اللهجة العنيفة التي اتسمت بها تصريحات الجنرال تركاري بانها مؤشر الى تصميم العسكريين على التصدي لمسيرة الاسلاميين وانها وجهت رسالة صريحة الى الحكومة بالتفحي.

في غضون ذلك، يبدو ان التمرد المتزايد داخل حزب الطريق الصحيح يقطع الطريق على امال تشيلر في تعزيز حزبها المتداعي عبر التحالف مع

«الرفاه» في انتخابات مبكرة. واصطدمت مساعيها لتمرير تعديلات اقترحتها اربكان لانقاذ «الرفاه» من ملاحقات قضائية بمعارضة قوية من نواب حزب الطريق الصحيح وحتى في حال تمرير هذه التعديلات، من المتوقع ان ينقضها الرئيس سليمان ديميريل والمحكمة الدستورية.

ومع تزايد التوقعات بانسحاب مزيد من النواب من الكتلة البرلمانية لحزب الطريق الصحيح، استأنفت احزاب المعارضة اتصالاتها للبحث في تشكيل ائتلاف بديل وافادت تقارير انها تستعد لتقديم مشروع قرار اخر بسحب الثقة في الحكومة يطلق عليها رصاصات الاحمة



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٢ / ١٩٩٧

أربكان يتنازل لتشيلر عن رئاسة الحكومة التركية الثلاثاء المقبل

الإعلان عن موعد تلك الانتخابات بمجرد تولى تشيلر لمنصب رئيس الوزراء..

ومع ذلك يجزم الخبراء بصعوبة عملية نقل السلطة من أربكان لتشيلر لأنه يتعين استقالة رئيس الوزراء أولا كي تحل محله تشيلر لكن الرئيس التركي سليمان ديميريل المخول دستوريا بإختيار رئيس الحكومة قد يختار شخصا آخر غير تشيلر وأبا مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم المعارض. إلا أن حزبي الرفاه والطريق القويم قد يصدران بيانا مشتركا يوم الثلاثاء المقبل يؤكد استمرار التحالف لاجبار ديميريل على اختيار تشيلر.

وفي تحذير ضمني للقوات المسلحة التركية، أكدت مادلين أولبرايت وزير الخارجية الأمريكية أمس ضرورة الالتزام بنصوص الدستور التركي وتفادي أي إجراءات إضافية تتناقض مع مواده بهدف الخروج من الأزمة السياسية الراهنة.

وشددت أولبرايت - في الوقت نفسه - على تأييد واشنطن واحترامها لاستمرار النظام العلماني الحالي في تركيا.

انقرة - وكالات الأنباء - في خطوة وصفت بأنها غير كافية لحل الأزمة السياسية في تركيا وافق رئيس الوزراء الإسلامي التركي نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه على تسليم مهام رئيس الحكومة إلى نائبته وشريكته في الائتلاف ووزيرة الخارجية فانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم بحلول يوم الثلاثاء القادم، أي قبل يوم واحد من المهلة التي حددتها تشيلر عندما هددت بالانسحاب من الحكومة إذا لم تتول رئاستها قبل ١٨ يونيو الجاري.

وقال حسن أكينش نائب رئيس حزب الطريق القويم إن أربكان سيقدم استقالته للرئيس سليمان ديميريل يوم الثلاثاء المقبل بموجب اتفاق تم التوصل إليه بعد اجتماع استغرق أربع ساعات مع تشيلر الليلة قبل الماضية.

وأوضحت الصحف التركية أمس أن تشيلر وافقت على مطلب أربكان بإجراء الانتخابات المبكرة في غضون ثلاثة أشهر وإن كانت تفضل إجراؤها في مارس من العام المقبل وأشار أكينش إلى أنه سيتم

المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٦/ ١٤

رغم تخلي أربكان عن رئاسة الوزراء لتشيلر:

استقالة وزير السياحة ونواب الائتلاف يهددون بسحب الثقة في البرلمان



تشيلر

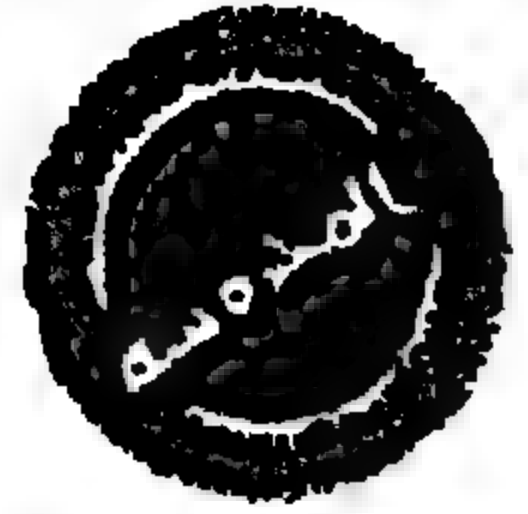
الذي يضم ٥٥٠ مقعداً. وذكر المراقبون ان الحكومة بوضعها الحالي أصبحت هشة للغاية - ومعرضة للسقوط في اول اقتراع للثقة في البرلمان وافادت الأنباء ان القادة العسكريين الأتراك أصدروا الأوامر اول أمس باعتقال ثلاثة من

الحراس الشخصيين المتطوعين لحماية أربكان بسبب مشاجراتهم العديدة مع قوات الأمن خلال الشهور الأخيرة في الوقت الذي يصور فيه حزب الرفاه على ان الحراس الثلاثة مساعدون شخصيون لرئيس الوزراء في

الائتلاف الحكومي الاربعة الماضي تطالبه بضرورة تسليمها رئاسة الوزارة محاول ١٨ يونيو المقبل والا فسوف يفرض حروبها الائتلاف الداكن وافادت الأنباء ان اعدام الثقة بين حرس الرفاه والطريق القويم (قنطري الائتلاف الحكومي) قد بلغ ذروته مؤخراً عندما أعلنت هيئة الأركان العامة التركية استعدادها لاستخدام القوة لحماية الديمقراطية والعدالة في تركيا. كما اتهم مسؤولو الجيش الحكومة بأنها منذ عام لا تتحرك ضد - ما وصفته بالتطرف الاسلامي بل تروج له - وهو الامر الذي اثار المخاوف من وقوع انقلاب عسكري جديد في تركيا الى جانب ذلك شهد الائتلاف الحكومي خسفاً ملحوظاً خلال الايام القليلة الماضية خاصة بعد ان فقد الأغلبية في البرلمان - من جديد - لاستقالة احد نواب الرفاه ولم يبقه سوى اثنان من حزب الرفاه اليسار الديمقراطي ليصبح عدد اعضاءه ٢٧٦ نائباً في البرلمان

أنقرة - وكالات الأنباء:

وافق نجم الدين أربكان ورئيس الوزراء التركي أمس على التخلي عن منصبه لشريكه في الائتلاف الحكومي تانسو تشيلر بعد غد (الاثنين) استجابة لضغوط عديدة تعرضت حكومته لها مؤخراً أبرزها موقف الجيش المعادي للتوجهات الاسلامية وذكر حسن إيكينجر المسؤول البارز في حزب الطريق القويم الذي اذاع النداء صباح أمس انه من المتوقع ان يلتقي أربكان مع الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال الساعات القادمة لتقديم استقالته في الوقت نفسه أكد أربكان في تصريحات الصحف ان سعيه قد مؤتمراً صحفياً عالمياً بعد غد لتوضيح حقيقة الأزمة السياسية والحلول المستعجلة وكانت تشيلر رئيسة حزب الاربوق القويم قد وجدت إداراً دهبانيا إلى أربكان شريكها في



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناطق المجاور.

وكان رئيس الدور. التركي نجم الدين اربكان قد أكد أمس ان العملية العسكرية التركية في شمال العراق لا تشكل مساسا بسيادة العراق. وأشار خلال لقاء بولي عهد الأردن الأمير حسين ان العملية تستهدف الارهابيين الذين يقتلون الابرياء. واذت الانباء ان ولي العهد الاردني اعرب خلال اللقاء عن قلق بلاده ورفضها للعملية العسكرية التركية شمال العراق. وفي واشنطن جدد الناطق بلسان الخارجية الاميركية أمس تأييد بلاده للعملية العسكرية التركية شمال العراق مؤكدا حقها في ملاحقة المتمردين الاكراد لا يشكلونه من تهديد على جنوب تركيا من جهة اخرى عارضت تاسد و تشيلر وزيرة الخارجية التركية بشدة أمس انتقادات الرئيس الليبي القذافي للعملية العسكرية التركية شمال العراق والتعاون العسكري التركي الاسرائيلي

محاولة لاقحامهم من السحق

في تطور لاحق لخدم وريو السجادة التركي واهانتان يوشل أمس استقبلته من مصيبيه احتجاجا على ما وصفوه بالسياسة الاسيلاوية الحكومة وهو الامر الذي يتناقض مع النأي العلمانية التركية وحث الوزير في مؤتمر صحفي تاسد و تشيلر رئيسة حزب الطريق القديم على الانسحاب من الائتلاف الحكومي بشكل عاجل. في الوقت نفسه قتلت القوات التركية أمس حوالي ١٥ من الانفصاليين الاكراد في العمليات العسكرية التي تقوم بها ضد منظمة حزب العمال الكردستاني المحظور في اقليم منجول شمال شرق البلاد. كما لقي خمسة من الجنود الاتراك مصرعهم. وأشارت وكالة انباء الاناضول التي ادعت انها ان القوات المهاجمة اعتقلت خمسة من الانفصاليين خلال العمليات العسكرية الاخيرة بينما هرب ٨ اخرين واستسلموا للقوات الحكومية في



المصدر : أخبار اليوم ..

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٧ ..

السياسة في تركيا.. ويكشف

انسداد الكاظمة.. لازمة المسكر مع الاسلاميين!

تركيا.. تعيش هذه الايام.. فوق سطح صفيح ساخن..!
الاحداث السياسية.. تتلاحق بسرعة غريبة.. وتتفاعل بطريقة
تقطع انفاس المراقبين.. وتدفعهم إلى التوقف، وطرح الف سؤال،
وسؤال.. تنتهي كلها إلى اجابات غامضة، وغير قاطعة!
الكل يتكلم.. والكل يعلق.. ويفتي احيانا.. ولكن احدا لا يستطيع
ان يقطع بالنتائج التي سوف تسفر عنها الازمة السياسية الراهنة!
والازمة السياسية.. ليست جديدة.. وهي تتمثل في عدم وجود
حزب سياسي يملك الغلبة صريحة، تجعله يحكم بمفرده، ودون
شريك معه!

وعندما تعجز الاحزاب السياسية عن الحصول على اغلبية
مطلقة، تجعلها تحكم بمفردها.. فإنها تلجأ إلى الائتلاف مع
احزاب اخرى، تمكنها من الحصول على الغلبة المطلوبة للحكم!
وعادة يتم الائتلاف بين احزاب تتفق افكارها، او على الاقل تتقارب
افكارها، ولا تختلف بشكل حاد! ويظل الائتلاف في الحكم.. طالما
ظلت الاحزاب المؤلفة على اتفاق ووثام.. وينهار الائتلاف.. يوم
تختلف الاحزاب الحاكمة، وتعجز عن الاتفاق!
وفي الانتخابات الاخيرة التي جرت في عام ١٩٩٥.. عجزت جميع
الاحزاب التركية عن الحصول على اغلبية مطلقة.. لذلك كان لابد من
ائتلاف بعضها مع البعض، وتشكيل حكومة تملك اغلبية برلمانية.

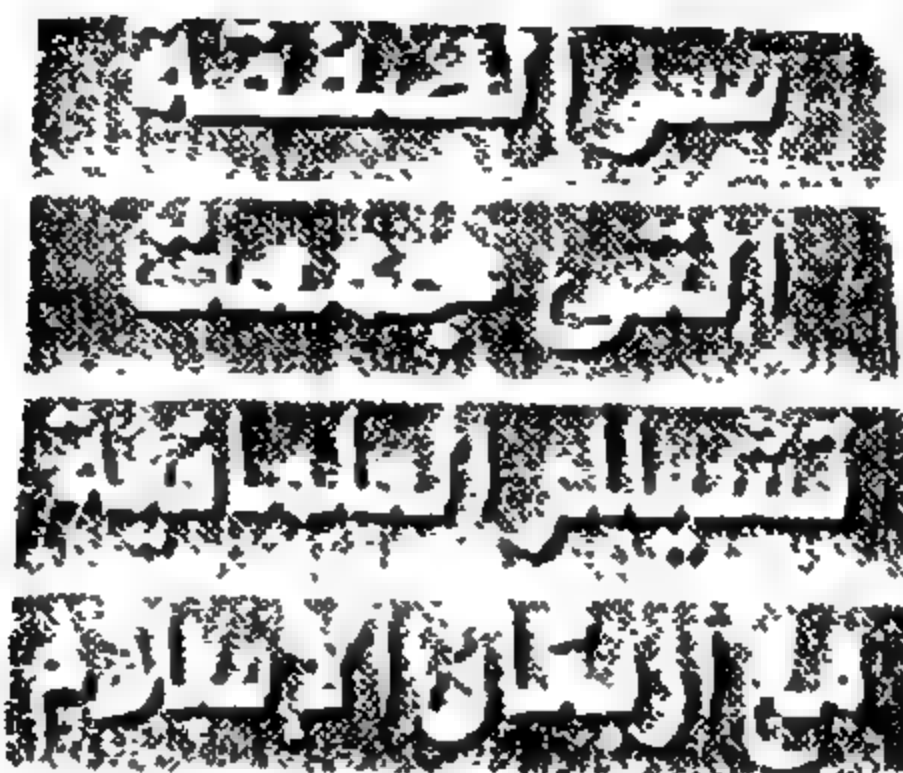


المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعيد سنبل



قاطع أو حتى على رأي مقبول
والطريف أن وزير الخارجية الأسبق، القى كلمة في نهاية العشاء،
سكر فيها السفير مهدي فتح الله، وحيث فيها مصر وطلب من السفير أن
يقبله ياتيه إلى وزير الخارجية المصري عمرو موسى وقال مازحا لقد
التقيت به عندما كنت وزيراً للخارجية وكان ذلك منذ عامين تقريباً. أنه لا
يرى وزيراً للخارجية مصر بينما تعاقب على وزارة الخارجية التركية في
دوره «فترة سبعة وزراء»

سبعة وزراء خارجية خلال عامين هذه هي تركيا وأوضاعها
السياسية

كما قلت كان حديث الأزمة السياسية على كل لسان في حفل العشاء،
الذي أقامه السفير المصري، وحضرته أكثر من ٤٠ شخصية من مختلف
الأنحاءات والأحاديث توجي. بل تؤكد أن الحياة السياسية أصبحت
تغيرت وفق سطح صافح ساخن خاصة بعد أن دخلت المؤسسة
العسكرية الساحة، وأصبحت طرفاً في اللعبة السياسية

ولكن عبد القادر لوزكان وهو كاتب صحفي من أعضاء حزب الرفاه
له رأي آخر عرعه في كلمات قليلة قائلاً إن القادم من الخارج، يتصور
أن الأحداث السياسية تتفاعل على الساحة بشكل خطير، وعنيف بينما
الواقع يؤكد أن الحياة السياسية في تركيا يسودها الركود

كلام عربي خاصة في وقت لا تكف فيه الصحف، والتلفزيونات،
والإذاعات السياسية عن الحديث عن الأزمة التي تعيشها تركيا

ولكن لوزكان يفسر كلماته قائلاً إن ما يجري على الساحة السياسية
هو نفس ما كان يجري طوال الأمان، والديمقراطية المصيرية صراعات،
ومعارك بين السياسيين واتهامات لا تتوقف

إن الحياة السياسية في تركيا، تدور في حلقة مفرغة وأزمة تركيا
الحقيقية هي أزمة هوية وهي أزمة تهدد أحيانا وتتور أحيانا أخرى
حسب قوة الحكومات الموجودة في الحكم أو حسب هوية الحكومات
التي تتولى السلطة

كلمات عبد القادر لوزكان تعبر إلى حد كبير عن الأزمة الحقيقية لتركيا
أزمة الهوية

خل في دولة إسلامية شرقية كما أراد المفتح محمد الخامس أم هي
دولة عربية أوروبية كما أراد كمال أتاتورك (١٩٧٠ من الأراضي التركية في
آسيا ٢ في أوروبا)

لقد استولى محمد الخامس على مدينة القسطنطينية في عام ١٤٥٢،
وجعل منها مركز الخلافة الإسلامية التي استمرت نحو خمسة قرون
متواصلة، وأصبحت استنبول القسطنطينية سابقاً، تحكم العديد من دول
العالم الإسلامي، وغير الإسلامي.

ومع مضي القرون والأعوام بدأت الخلافة تتدهل، وتتناقص وبسب
الفساد في قصر الخليفة ومع بداية القرن الحالي أصبحت تركيا
تعرف باسم رجل أوروبا المريض وقامت الدول الكبرى بانتزاع ريشها،
وقصص أجنحتها، وانقسام الدول التي كانت تحت سيطرتها

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ظهر كمال أتاتورك، الجنرال
العيب الذي أنهى حكم الخلافة، وعصر السلاطين وأقام في تركيا
جمهورية مدنية علمانية، تطبق القوانين الساندة في الغرب، وتوقف العمل
بأحكام الشريعة الإسلامية وأمر الأتراك بخلع العمام والطرايبش،
وارتداء القبعات ومنع الزواج بأكثر من واحدة، وسأوى في الأرض بين
الأهل، والبيت

لقد أراد أتاتورك أن يجعل من تركيا دولة غربية، ترتبط بالغرب، وتصبح
حراً، وامن

ومن يذهب إلى تركيا، يتصور أن أتاتورك لا يزال على قيد الحياة
صورة في كل مكان في مكاتب الحكومة، والشركات، ومناشيل في
مختلف المدارس، وأنه لا مفر منة على الحياة، والحد، ولا أحد في

والخلافات السياسية، بين الأحزاب التركية
حادثة وعنيفة للوحة يصعب تصديقها، وهي
خلافات على مصالح، أكثر منها خلافات حول
مبادئ، والدليل على هذا أن الائتلاف الحالي
يضم حزب الرفاه الإسلامي، الذي يرأسه نجم
الدين أربكان وحزب الطريق القويم الذي
ترأسه تانسو تشيللر، والتي يعتبر حزبها هو
العدو الأول لحزب الرفاه

لقد فرقتهم المبادئ، ولكن جمعتهم المصالح
في صيغة سياسية، أصبحت موضعاً للنزاع
والحديث، وتمثلت في تمكس حزب الرفاه
الإسلامي من رئاسة الحكومة في تركيا، وهو
الامر الذي يحدث لأول مرة ومقابل ذلك، تعهد
نجم الدين أربكان رئيس الحزب الإسلامي،
بمالية زاهية، تشالر، وإعلاء مافلت الفساد
الخاصة، فساد زود ما، بل، ومصالحها هي
شخصياً

وهكذا اتفقت المصالح، واتصرت على
المبادئ

وطبقاً للأصطفية بين حزبي الرفاه الإسلامي، والطريق القويم تم
الإعداد على أن تشكل حكومة ائتلافية بين الحزبين يرأسها نجم الدين
أربكان، يرأس حزب الرفاه لمدة عامين، تصحح حالهما تانسو تشيللر
نائب لرئيس الوزراء، ووزيرة للخارجية وبعد العامين يتنازل أربكان
لتشالر عن رئاسة الوزارة، ويتولاهما لمدة عامين. تحري بعدهما
الاستخابات الجديدة

واكن كغيرهما في الرواج بما لا تشتهي السفن وهذا ما حدث
امتنع الائتلاف، وبذلك، يتساقط، وقبل أن تمضي سنة من عمر
الائتلاف، خرج كل من أربكان، وتشيللر، وظهرا معا في مؤتمر صحفي
مشترك، أعلن فيه أن المعارضة تستخدم أساليب لا أخلاقية من أجل
إحراق الحكومة، وأنهما من أجل ذلك قررا إجراء انتخابات جديدة
مبكرة، وسوف يتنازل أربكان عن رئاسة الوزارة، لتانسو تشيللر، إلى أن
تنتهي الانتخابات

القرار كان مفاجئاً للكثيرين، ولكن المفاجأة الأكبر تمثلت في عدم
تحديد الوقت الذي تحري فيه الانتخابات القادمة، وعدم تحديد اليوم
الذي ستدعى فيه أربكان من رئاسة الوزارة، الامر الذي كشف عن
وجود خلافات حادة بين الحلفاء، وعن وجود تريبطات، وصفقات لم
تكال

الأزمة.. ليست سياسية الأزمة.. أزمة هوية!

وصلت انقرة في اليوم التالي لهذا المؤتمر الصحفي الذي أصبحت

وقائعها مشار الحديث الأوساط السياسية،
وتعليقاتها، ويتصاف أن أقيم السفير المصري
مهدى فتح الله حفل عشاء، في منزله، تكريماً
لوزير الخارجية التركي الأسبق مختار
صويصال ودعا إليها مجموعة غير صغيرة
من السياسيين، والديبلوماسيين، والفكرين،
وإلى أئمة الجامعات وكان الحديث الغالب، بل
الحديث الوحيد هو الأزمة السياسية في
تركيا، وطريقة الخروج منها، وتعللت
الانقسام، والاختلافات، وأن، وفق على رأي



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١

تركيا مستطيع ان يتعدى علنا على الاتل- اويهنه اويسخرمه ولو قبل ذلك لقم نقديت الى الحاكمة وتعرض للسجن حتى حزب الرفاه الاسلامي الذي لا يزال يرأس الحكومة، حتى كتابة هذه السطور لا يحرو على المحاهرة بمعارضة افكار اتاتورك، الداعية الى العلمانية، والرافضة لتطبيق الشريعة والتي من المؤكد ان الحرب يسعى الى تطبيقها

الديموقراطية على الطريقة التركية!

مات كمال اتاتورك في ١٠ نوفمبر ١٩٢٨ ومنذ هذا التاريخ، وتركيا نجت عن هوية لها، لقد كانت من قبل مركز الخلافة الاسلامية ولكن الخلافة سقطت، وانتهت

وارتدى الاتراك القبعات، مفا، على امر كمال اتاتورك ومع ذلك فان أوروبا لا تزال تتعامل مع تركيا على انها دولة شرقية اسلامية وان لم يحاهر بعد الامر، وبما لهذا السبب ارجحت المجموعة الأوروبية انضمام تركيا الى عضويتها محبة الى الامضاج الاقتصادية في تركيا، لا سيما انما انضمام الى المحدة في نفس الوقت فان الدول الاسلامية تتعامل مع تركيا على انها دولة

علمانية غربية وليست دولة اسلامية، كما ان علاقات الدول العربية، والتي كانت تابعة للخلافة سنيين طويلة، يشوبها الفتور مع تركيا.. خاصة عن ظل التقارب التركي الاسرائيلي الاخير!

من هنا نقف تركيا على مفترق الطرق، لا هي شرعية ولا هي غربية، لا هي علمانية.. ولا هي مسلمة!

والوضع الحالي، ليس حديدا، انما هو موجود، وقائم منذ ان ظهر اتاتورك ولكن الذي حرك المياه الراكدة في هذه الايام هو وجود حزب الرفاه الاسلامي على رأس الوزارة، ومحاولته، وهذا امر طبيعي تأكيد هوية تركيا الاسلامية وفي محاولات اعتيرتها بعض الاحزاب السياسية الاخرى، وايضا في ذلك المؤسسة العسكرية، بداية لضرب المحقق المنى الذي اقامه اتاتورك، والعودة بتركيا الى عهد النظام من جديد ومن هنا تفجرت الأزمة

الجديدة

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٩٠ حصل حزب الرفاه الاسلامي على ١٠٪ من اصوات الناخبين. وفي الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٥ حصل على ٢١٪ من الاصوات. اي ان عدد مؤيديه تضاعف خلال خمس سنوات. وبهذه النسبة حصل على ١٥٨ مقعدا في البرلمان من عدد المقاعد البالغة ٥٥٠. وكان الحزب التالي له في عدد المقاعد هو حزب الطريق القومي الذي ترأسه تانسو تشيللر وحصل على ١٢٥ مقعدا. بينما حصل حزب الوطن الام الذي يرأسه مسعود يلماز على ١٢٢ مقعدا.

وكان الامر الطبيعي ان يتألف حزبا الطريق القومي، والوطن الام خاصة انهما يقتربان في الافكار، ويختلفان بشدة مع حزب الرفاه الاسلامي ولكن الصراعات العنيفة بين كل من تشيللر، ويلماز، جعلت من الصعب بل من المستحيل ان يتلفا معا. من هنا سارعت تشيللر، واتفقت مع اربكان على تشكيل حكومة ائتلافية.

قالت لى لالى ساريبي ايميجلو، المحررة الدبلوماسية بحرية جمهوريات: لقد باغت تانسو تشيللر مبادئ حزبها الزيد للاتاتورية.. وتسببت في مجيء حزب الرفاه الاسلامي الى الحكم.. وكان الثمن هو وعد من اربكان بحمايتها من قضايا الفساد التي تلاحقها، وتلاحق زوجها

وبالطبع كان اشتراك حزب الرفاه في الحكم، ورئاسة الوزارة لأول مرة منذ حكم اتاتورك نقطة تحول هامة في السياسة التركية، وموضع قلق من المؤسسة العسكرية في تركيا وهي المؤسسة صاحبة النفوذ

القوى القائمة على حماية مبادئ كمال اتاتورك، وتطبيق الافكار التي نادى بها. والمؤسسة العسكرية في تركيا لا تحكم بشكل مباشر. فالحكم في تركيا جمهوري ديموقراطي يعتمد على الاحزاب السياسية. ولكن المؤسسة العسكرية تتدخل كلما احتاج الامر الى التدخل! انها الديمة قراطية على الطريقة التركية كما وصفها الى النور شفيق. رئيس تحرير جريدة ديلي نجوز التي تصدر بالانجليزية! وفي تركيا مسموح بنقد

الجميع، والهجوم عليهم بل وتحريضهم ولكن من غير المسموح الساس باتاتورك او بالمؤسسة العسكرية انها الديمقراطية. على الطريقة التركية!

أكبر تنازل يقدمه اربكان..!

تشكلت الحكومة الجديدة في يونيو من العام الماضي.. وكان المفروض ان يرأس حزب الرفاه الحكومة لمدة عامين ثم يرأس حزب الوطن الام الحكومة لمدة عامين آخرين. وبعدما تجرى انتخابات جديدة ولكن وقبل ان ترسنة على الحكومة الائتلافية تقرر التعجيل بانتخابات جديدة.. بعد ان اصبحت الحكومة عاجزة عن الاستمرار.. واصبحت مهددة بفقد الثقة بسبب استقالة بعض النواب من حزب الطريق القومي، احتجاجا.. على تحالف تشيللر مع اربكان. وبعد ان اصبح حزب الرفاه مهددا بالالغاء

قال لي تورهان تايران وزير دفاع تركيا، وهو مدني حربي، وغير عسكري ويخضع للمؤسسة العسكرية التي يجلس على قمتها الجنرال اسماعيل حقي كاراداي ان تركيا دولة ديموقراطية يحكمها القانون! وهي طبقا للدستور تحكمها مجموعة مؤسسات والجيش هو احد هذه المؤسسات، ومسؤوليته الدفاع عن امن البلاد واستقلالها

وفي تركيا مجلس امن قومي يرأسه رئيس الجمهورية ويضم الى عضويته رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع، والخارجية، والداخلية بالإضافة الى بعض القيادات العسكرية وهذا المجلس يجتمع بصفة دورية، ويتابع الاوضاع على ضوء التقارير المرفوعة اليه من الجهات الامنية

وقد لوحظ في الشهور الاخيرة الماضية، حسب رواية تورهان، ظهور جماعات متطرفة اعترتها مجلس الامن القومي خطرا على الامن العام.. نظرا لانها تسعى الى خطا الدين بالدولة، واستخدام الدين في السياسة، والسعي الى اقامة دولة اسلامية

ان ٩٩٪ من سكان تركيا مسلمون وفي تركيا ٨٥ الف مسجد. وحرية العبادة مكفولة بلا اي قيد. ولكننا لن نسمح باستخدام الدين كدولة للسيطرة على الحكم من هنا تحرك مجلس الامن القومي، ووضع الصورة كاملة امام الحكومة ودعاها الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من استخدام الدين في شئون الدولة

هذا ما قاله وزير الدفاع

وكان مجلس الامن القومي.. قد اجتمع في ٢٨ فبراير الماضي. ووجه اتهامات صريحة الى اربكان بلن اعضاء الرفاه يسعون الى اثبات نفوذهم ووجودهم، من خلال تغيير التعليم وتعيين انصارهم في المواقع الحكومية وتشجيع النساء على ارتداء الحجاب في المكاتب الحكومية كمظهر من مظاهر القوة وبالنسبة فلان الحجاب مسموح في الشوارع، والاماكن العامة. ولكنه ممنوع في المكاتب بوصف مظهرا من مظاهر القوة التي يحاول بعض الاسلاميين اثباتها!

عادة يصدر مجلس الامن القومي توصيات.. وهي غالبا ما تعرض على البرلمان، وعلى مجلس الوزراء ولكن التوصيات التي صدرت في ٢٨ فبراير الماضي كانت قرارات ولم تكن توصيات وكان الهدف منها تنظيم اظافر التيار الاسلامي المتنامي

ووافق نجم الدين اربكان على تنفيذ بعض المطالب. وقاوم ازاء بعض المطالب الاخرى مثل عدم الخططين للتعليم الديني، والتطعيم المدني.. واعتبر قبول توصية المجلس انتحارا سياسيا ولا شك ان خضوع اربكان لمطالب المؤسسة العسكرية اضغفه، ومن صورته خاصة عندما وافق على تسريح الضباط الاسلاميين من الجيش، وعددهم ٢١ ضباط وهو



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امر يصغه عبد الحامد كوراي بانه يمثل اكثر تمارل قام به اريكان

اريكان.. اكروبات

رأى سائق تاكسي

ويضم حزب الرفاه احدى جماعاتها المختلفة تفكره كثيرا عن تفكير حركة طالبان كما بهول الدور شقيق رئيس تحرير جريدة ديلي نيوز " ولكن اقلية الحرة كما يقول قيادات حزب الرفاه يستولون يومسون بالديموقراطية ولا يعارضون العلمانية التي اقامها اتاتورك وهذا مايقوله اريكان نفسه

ويقول عبد القادر كازان ويقتضيه في نفس الراي الكاتب الصحفي الاسلامي مرحبان كوسي ان دخول حزب الرفاه الاسلامي لعمدة السياسة عرضة للاسوار لان الاحزاب الاخرى استغلت وجود بعض العناصر المتطرفة تحت وجود عيادة الرفاه وراحت تصور الحرب بانه حزب متطرف يمثل خطورة على مستقبل تركيا بالاضافة الى ذلك فان وجوده في الحكم فهدس عليه بعض التيارات

لقد كانت صورة الحرب وهو في صفوف المعارضة افضل بكثير من صورته عندما وافق على الاشتراك في الحكم وبدا في تقديم التنازلات

مثلا عندما كان الحزب في المعارضة كان يدعو الى محاربة الفساد ولكن عندما تولى الحزب رئاسة الحكومة وافق على اغلاق ملفات الفساد الخاصة بتاتسو تشيلر وروجها وهكذا كما يقول خصومه ابتلع مبادئه في سبيل الوصول الى الحكم

غير ان انصار حزب الرفاه الاسلامي يؤكدون على ان الحزب حزب معتدل لا يعارض الديموقراطية ولا يرفض العلمانية ولا ينادي بالقضاء الاتاتورية انما يطالب بالاصلاح والعدالة هكذا يقول ويؤكد انصار الحزب

ولكن فؤاد تشاي الوزير السابق وعضو البرلمان عن الحزب الوطني الجمهوري والذي يتحدث العربية بلهجة سورية يسخر من هذه الاقوال ويقول انهم يسعون الى تقسيم المجتمع الى مجتمع مسلم ومجتمع علماني انهم يستغلون الدين ويماولون العربة بتركيا الى دولة دينية

وكانوا يريدون اثناء الحملة الانتخابية ان من ينتخبهم فهو مسلم ومن لا ينتخبهم فهو غير مسلم انهم يحاولون ان يجعلوا من انفسهم وسطاء بين الله والناس وهذا مايرفضه الاتراك ويتفق مع فؤاد تشاي في هذا الكلام كثيرون وحسب تعبير النور شفيق اذا كان هناك عشرة ملايين اسلامي انتخبوا الرفاه ففي تركيا ٥٠ مليون اتاتورك يرفضون الرفاه ويقول النور اننا نرفض تماما ان تقوم في تركيا دولة دينية وان تصبح في تركيا جماعة تزعم انها الوسيطة بين الله وعباد الله ويردده كثيرون وفي دريشة لي مع سائق تاكسي ثل ملابسه على رقة حاله وفقره ادعسني ان اسمع الرجل يقول انني مسلم اتاتوركى ارفض من يريد ان يجعل من نفسه وسيطا بين الله وبينى وعندما سألت عن رايه في اريكان اجاب دلا تردد اكروبات يلعب على كل الحبال يقول كلام ويفعل غيره

المهم ان المواجهة بين المؤسسة العسكرية الحامية للمبادئ الاتاتورية والرافضة للدولة الدينية وبين

حزب الرفاه الذين يرأس الحكومة بمساندة تاتسو تشيلر لم تعد خافية ! وخرجت الى العلن بعد ان كانت تدور داخل المكاتب وطالبت المؤسسة العسكرية النائب العام في تركيا باقامة دعوى قضائية ضد حزب الرفاه والمطالبة بحله على اساس انه حزب يهدد امن الدولة وقام النائب العام بجمع القرائن والادلة التي تبرر طلبه وتقدم بها الى المحكمة العليا واحس اريكان بالخطر لذلك سارع الى الاتفاق مع تشيلر على التعجيل بالانتخابات قبل نظر الدعوى القضائية كذلك تردد الاوساط السياسية في تركيا ان الاثنين اتفقا على تعديل قانون الانتخابات

وتفصيل قانون جديد يحسم مصالحهما ويحول دون الحكم بالفناء حزب الرفاه

ويستمر الحال

على ما هو عليه

والشارع السياسي في تركيا مليء بالقصص والحكايات التي تملأ عصفرات الصفحات ولكن الامر المؤكد ان اريكان سوف يتخلى عن رئاسة الوزارة هذا الاسبوع بعد انتهاء اجتماعات قمة الثمانية المنعقدة في اسطنبول والتي من المقرر ان يرأس اجتماعاتها يومى الاحد والاثنين

والمؤكد ايضا ان الانتخابات الجديدة سوف تجرى قبل نهاية هذا العام ولكن الامر غير المؤكد هو التكهن بنتيجة الانتخابات القادمة

ان احدا من الاحزاب الموجودة على الساحة في الوقت الحاضر لا ينتظر ان يحصل على اقلية مطلقة تمكنه من الحكم

بمفرده ومن هنا تبدأ لعبة التحالفات والائتلاف والاحزاب السياسية في تركيا تتعارك وتتخاصم ونشهر السكاكين في وجه بعضها البعض

وتختلف الآراء بالنسبة لمستقبل حزب الرفاه الاسلامي اذا صدر قرار من المحكمة بحل الحزب فسوف يقوم حزب اسلامي آخر بمؤسسين جدد ويحل محل حزب الرفاه وبذلك يستمر الرفاه ولكن باسم جديد ويوجه جديد ويعترف الجميع بما فيهم انصار الرفاه انهم حصلوا الى جانب اصوات الاسلاميين على اصوات الغاضبين والرافضين للاحزاب السياسية الفارقة في الصراعات السياسية وقصص الفساد فهل يصوت هذا الفريق اللامعتمى للاحزاب السياسية للرفاه مرة اخرى

ربما.. وربما لا.. ويبقى امر مؤكد

ان المواجهة بين المؤسسة العسكرية اقوى مؤسسات الدولة في تركيا وبين حزب الرفاه الاسلامي مستمرة واغلب الظن انها لن تتوقف ما لم يتعهد الرفاه عن كراسي الحكم

ولكن ماذا يحدث اذا ما انتخب الشارع السياسي في تركيا اعضاء حزب الرفاه وجاءوا بهم الى الحكم من جديد

هل تسكت المؤسسة العسكرية وتتراجع امام التيار الاسلامي

للقناني ام تدخل معه في مواجهة ربما تصل الى حد الصدام

وهل يلتزم الرفاه الاسلامي بالديموقراطية والعلمانية الاتاتورية التي ترفض تطبيق الشريعة الاسلامية وبذلك يرضى المؤسسة

العسكرية ام يطالب مستقبلا بدولة دينية

كلها اسئلة مطروحة ولكن من الصعب وربما من السابق لاذاته الوصول الى اجابة عليها

وتبقى الازمة الحقيقية لتركيا هي ازمة البحث عن هوية



المصدر : الكفاح العربي

النشر والخطابات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٠

انقرة سحبت سفيرها «نهائيا» من طرابلس

أولبرايت لجنرال لات تركيا: لا لانتقلا عسكري

كتب عدنان حطيط
التطورات الثلاثة المهمة التي شهدتها انقرة أمس، تبدو في ظاهرها منفصلة أحدها عن الآخر، لكنها في الحقيقة مترابطة وتمكس لدى الخطير الذي بلغتته معركة تنازع القرار داخل تركيا، بين العسكري والمليانيين من جهة، وبين الرقابة وأكثرية الشعب التركي من جهة أخرى.

أبرز هذه التطورات الكلام الصريح الذي صدر عن مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية، في شأن ضرورة «أن تستمر تركيا في التصرف كدولة ديمقراطية علمانية»، وأن أي تغيير في حكومتها ينبغي أن يكون متفقاً مع الدستور. إنها المرة الأولى التي يصدر فيها عن واشنطن كلام يمثل هذا الموضوع، يؤكد ما سبق أن نشر قبل بضعة أسابيع من معلومات (في «الكفاح العربي») عن أن العاصمة الأميركية حذرت الجنرالات الأتراك من مسببة الأقدام على أي عمل عسكري تحديداً القيام بانقلاب ربيع.

ولم تدع أولبرايت أي مجال لبس حين استخدمت عبارات من نوع «لقد قلنا بوضوح... أنه أيا كانت التغييرات المزمعة، فيجب أن تجري في سياق ديموقراطي ودون تصرف خارج نطاق الدستور». أهمية هذا الكلام أنه يكشف الخطأ البديهي التي استخدمها ويستخدمها العسكري للانتفاف على هذا «الفيديو الأميركي»، من خلال القيام بانقلاب ولكن بدون إنزال الدبابات في الشوارع. هنا يأتي خروج الجيش التركي إلى شمال العراق بحجة العمل على ضرب قواعدها حزب العمال الكرديستاني، رغم أن الجنرالات كانوا يتباهون بأنهم نجحوا في ضرب البنى التحتية لهذه الحزب وعطّلوا الكثير من قدراته. وهنا أيضاً يأتي التصعيد على الحدود مع سوريا، في اللحظة نفسها التي كانت تستحق صفحة جديدة من الحوار. هادئة، وتبدلي استعدادها لفتح صفحة جديدة من الحوار، وتنتظر تنفيذ زيارته التي أعلن عنها الوزير عبد الله غول من مجلس النواب التركي.

التطورات الثلاثي أهم هو القرار الذي اتخذته وزارة الخارجية التركية باستدعاء السفير التركي في ليبيا «بصفة نهائية» احتجاجاً على التصريحات التي أطلقها العقيد معمر القذافي يوم الأربعاء الماضي. وقد وصفت تشييلر هذه التصريحات بأنها «غير لائقة» ولا تتفق مع قواعد الاحترام والتهذيب في العلاقات الدولية (...). وهذا النوع غير العادي من ردود الفعل جاء بسبب تصريحات أطلقها الزعيم الليبي قبل ثلاثة أيام ومفادها أن طلائف الدول (يهود وأشهر وإسلامهم زورا في تركيا وبالذات في اسطنبول) وظلوا سمر على

يهوديتهم) يقومون الجيش التركي ويدفعون تركيا إلى معاداة الوطن العربي. ما قاله القائد الليبي ليس سوى جزء من الحقيقة التي يتداولها علناً الدبلوماسيون العاملون في أنقرة ومفادها أن اليهود و«الدونما» يمارسون فعلاً دوراً مهيمناً على قطاعات ثلاثة (المصارف والإعلام والقوات المسلحة) وإن لهم تأثيراً واضحاً في دوائر وزارة الخارجية تحديداً وفي السفارات التركية المنتشرة في المواسم العربية.

غير أن الموقف التركي لا يبدو متصلاً بتصرفات الزعيم الليبي بقدر ما يتفرع نوعاً من «المسألة» لموقف الولايات المتحدة من ليبيا، والدليل الأبرز على ذلك أن القذافي وليبيا تمرضاً لحملة إعلامية تركية شرسة إبان زيارة أركان لطرابلس. والحال نفسه ينطبق على إيران، إذ أن مجرد قيام أركان بزيارتها وتوقيع صفقة الـ ٢٠ مليار دولار الشهيرة لشراء الغاز على مدى عشرين سنة، ثم قيام الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بزيارة أنقرة، إشارة إلى تحسن العلاقات التركية - الإيرانية، كانت السبب المباشر في تحرك العسكر والعلمانيين واستغلال حادثة دبلو ماسية بسيطة لقلب مسار تلك العلاقات ودفعها إلى حدود القطيعة، بحجة اتهام أركان بالإرهاب ومساندة حزب العمال الكردستاني. والافتان الجنرال لات تسمى هذه الاتهامات واختاروا واشنطن تحديداً لإطلاقها. في الوقت الذي كانوا «يجسرون» فيه ينظر الإدارة الأميركية لموقفه موقفها من رغبتهم في القيام بانقلاب عسكري. يبقى التطور الرابع، وهو يمثل بصدور مذكرات توقيف بحق ثلاثة من حراس أركان بتهمة «شتم ومقاومة» جنود أتراك، واتفاق «الرقاء» و«الطريق القوي» على نقل صلاحيات رئاسة الحكومة إلى تشييلر.

المذكرات تشكل بعد قيام النائب العام الاستئنافي برفع مسألة اتهام الرقابة بتجاوز الدستور وخرق علمانية الدولة إلى المحكمة الدستورية والمطالبة بحله، مرحلة جديدة من خطة «الإذلال» المتعمدة التي تمارس بحق هذا الحزب.

أما تبادل رئاسة الحكومة فهو بدوره محاولة أخيرة من تشييلر لكسب «بعض الوقت» وتخفيف حدة مواقف معسكر، وفي الوقت نفسه الإفادة من التعاطف الشعبي المترابدين مع الرقابة وحليفه الصغير «الطريق القوي» (حزب تشييلر) في الانتخابات المقبلة التي يشترط الرقابة أن تتم مبكرة. وأخيراً هذا العام أوائل العام المقبل، وترفض باقي الأحزاب ذلك بشدة، خوفاً من حصول الرقابة على أغلبية تخوله الحكم منفرداً. تركيا في حالة من عدم التوازن، كل الاحتمالات واردة... وبالذات الأسوأ.



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

تشيللر تهاجم ديميريل و«الوطن الأم» ويلماظ يدعوها إلى تحالف يقود إلى الاندماج

أتعب تركيا وهو أتعبة الحكم... إن أجدي خدمة يمكن أن يقدمها أربكان إلى الأمة هي أن يكف حزب الرفاه عن خلق التوترات.

وقال يلماظ إنه سيقابل تشيللر ورؤساء سائر الأحزاب وهي حزب اليسار الديمقراطي وديميريل (رئيس حزب الشعب الجمهوري) وحسام الدين جيندوروك رئيس حزب تركيا الديمقراطي. من جهتها اتهمت تشيللر حزب «الوطن الأم» برئاسة يلماظ بأنه «يخضع لبعض القوى» ملحة بذلك إلى الجيش، وأكدت في كلمة ألقاها بمناسبة مرور ١٤ سنة على تأسيس حزبها «بعض الأحزاب السياسية قد تخضع لبعض القوى وتعتبر تشكيل حكومة بواسطة مساهمات وراء الأبواب المغلقة نجاحاً» في إشارة إلى أن الحكومة التي سيسعى يلماظ إلى تشكيلها ستحتاج على الأقل إلى عشرة نواب منشقين عن حزب «الطريق القويم».

ونددت تانسو تشيللر بالرئيس التركي سليمان ديميريل بشدة لأنها رأت نفوذ الجيش وراء تفضيله يلماظ عليها وقالت إنها «تواجه انقلاباً في قصر الرئاسة» واستبعدت أي تعاون من جانبها مع يلماظ.

(أ.ف.ب.)

القوى» واعتبرت حزبه «نتاج أنظمة انتقالية» مستعدة أي تعاون معه.

وقال يلماظ رئيس حزب الوطن الأم «أدعو جميع الأحزاب والنواب إلى التفاهم والتعاون، أدعوهم إلى التصرف بروح من المسؤولية والسماحة»، وكرر القول إنه لن يقابل أربكان في إطار المفاوضات التي سيجريها مع رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بهدف استكشاف إمكانيات تكوين ائتلاف حكومي يستبعد منه حزب الرفاه.

وأضاف يلماظ «أن حزب الرفاه

دعنا رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ الذي يبدأ مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة اليوم جميع الأحزاب والنواب إلى «التعاون» من أجل تأليف «حكومة ذات قاعدة عريضة»، يستثنى منها حزب «الرفاه» الإسلامي، وركز على حزب «الطريق القويم» الذي لا يتعلق بالتعاون معه بتحالف حكومي فحسب وإنما يهدف إلى إرساء علاقات «مستقبلية قد تصل إلى حد الاندماج، لكن زعامة الحزب، ووزارة الخارجية السابقة أتهمته بالخضوع «لبعض



المصدر: الحيسية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٦/١٩٩٧

حملة تركية على ليبيا والقذافي استقالة وزير وأمر باعتقال ٣ من حراس أربكان

الشخصين لأربكان بتهمة «سب»
جنود أتراك ومقاومتهم...
وكانت مشادة وقعت الشهر
الماضي بين مرافقي أربكان وجنود
في قاعدة غولتشوك البحرية
(غرب البلاد) الذين رفضوا بناء
على أوامر معطاة لهم، السماح
لرئيس الوزراء بدخول القاعدة
لحضور احتفال فيها. وينتمي
هؤلاء الحراس إلى حزب الرفاه
ولكنهم لا ينسبون إلى القوات
المسلحة.
يذكر أن المحاكم العسكرية في
تركيا تملك الحق في محاكمة

١١/١١/٩٧
سيد غيورديك:
١١/١١/٩٧ «الحياة»
١١/١١/٩٧... ضمت الحكومة التركية
الأمانة العامة التي يرأسها زعيم
حزب الرفاه (الإسلامي) نجم الدين
أربكان. اثنان من جديدين أمس
نمات الأولى بأعسار وزير
الداخلية العثماني بهاء الدين
يوجيل (ينتمي إلى حزب الطريق
المسحيح الذي تنزع عنه وزارة
الخارجية تانسو تشيلر) استقالته
فيها. والثانية بإصدار محكمة
عسكرية في اسطنبول مذكرات
توقيف في حق ثلاثة من الحراس



المصدر: الحيسية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٦/١٩٩٧

مدنيين عندما يكون احد طرفي النزاع جهة عسكرية. وسبق لحراس اربكان، الذين تطلق عليهم الصحف اسم «الملتحين»، ان اثاروا مشادات عدة وقعت بينهم وبين الحراس العسكريين الرسميين لرئيس الوزراء. ونشرت صحف صورة لـ «الملتحين» يغسلون قدمي اربكان وهو يتوضأ قبل اداء الصلاة.

على صعيد الازمة السياسية أعلن يوجيل في معرض تبريره لاستقالته ان الائتلاف الحاكم اصبح يضر البلاد وحمل الاسلاميين مسؤولية ذلك. وقال، في مؤتمر صحافي عقده في انقرة امس، ان

استمرار الائتلاف بين حزبي الرفاه والطريق الصحيح اصبح يهدد بمواجهة، الامر الذي يتضارب مع مبدأ المصالحة الوطنية. و اضاف: «صار واضحاً الآن ان الاسلاميين اعتبروا الائتلاف عربة تنقلهم مسافة محددة نحو تحقيق اغراضهم». وكان يوجيل اجتمع مع تشير التي سعت الى اقناعه بالتراجع عن الاستقالة والانتظار حتى الاربعاء المقبل وهو الموعد الذي اكد حزبها ان اربكان سيتخلى لها فيه عن رئاسة الوزراء. واكدت له ان حزبها سينسحب رسمياً من الائتلاف في حال نقض اربكان اتفاقاً توصلت اليه معه اول من امس في هذا الشأن. في تطور اخر استدعت تركيا امس سفيرها في طرابلس إثر ما اسماه «التصريحات العدوانية للزعيم الليبي معمر القذافي ضد انقرة والقوات المسلحة التركية، على حد بيان لوزارة الخارجية التركية. وتمنت انقرة «سقوط» القذافي واعربت عن املها في ان تتولى السلطة في طرابلس «ادارة تكون منسجمة مع المجتمع الدولي (...) وتقدر قيمة اصدقاء الشعب الليبي». (تفاصيل اخرى ص٤)

في واشنطن حذرت وزير الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت ضمناً تركيا من القيام باعمال خارج اطار الدستور في التعاطي مع الازمة السياسية. وقالت لدى استقبالها وزير خارجية لاتفيا فالديس برقالتز ان الادارة الاميركية «تراقب عن كثب الوضع في تركيا وقلنا بوضوح ان المهم ان تستمر تركيا في طريق الديمقراطية والعلمانية وقلنا بوضوح ايضاً ان المهم، مهما كانت القضايا والنقاشات والتغيرات التي يبحثون فيها هناك، ان تتم في اطار ديموقراطي دون اجراءات تتجاوز الدستور». وأكدت ان الولايات المتحدة «تقدر ان تركيا هي في الواقع علمانية وديموقراطية».



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٤

بعد موافقة اربكان

تشيلر رئيسة وزراء تركيا. الاربعاء القادم

انصارى اوغلو، عن حزب الطريق القويم العلماني
تولى منصب وزير شئون المرأة بسبب الهجوم الذي
تعرض له لزوجاه من سيدتين وهو ما يتعارض مع
المبادئ العلمانية.
وفي اطار الهجوم على النشاط الديني وجهت
محكمة امن الدولة الاتهام الى خمسة من مديري
مؤسسة الوحدة الاسلامية لتقديم مساعدات مالية
لجماعات اسلامية محظورة وتصل العقوبة لما بين
اربعة اعوام ونصف العام وسبعة اعوام ونصف
العام بينما طالب الادعاء باغلاق المؤسسة
ومصادرة ارضيتها.

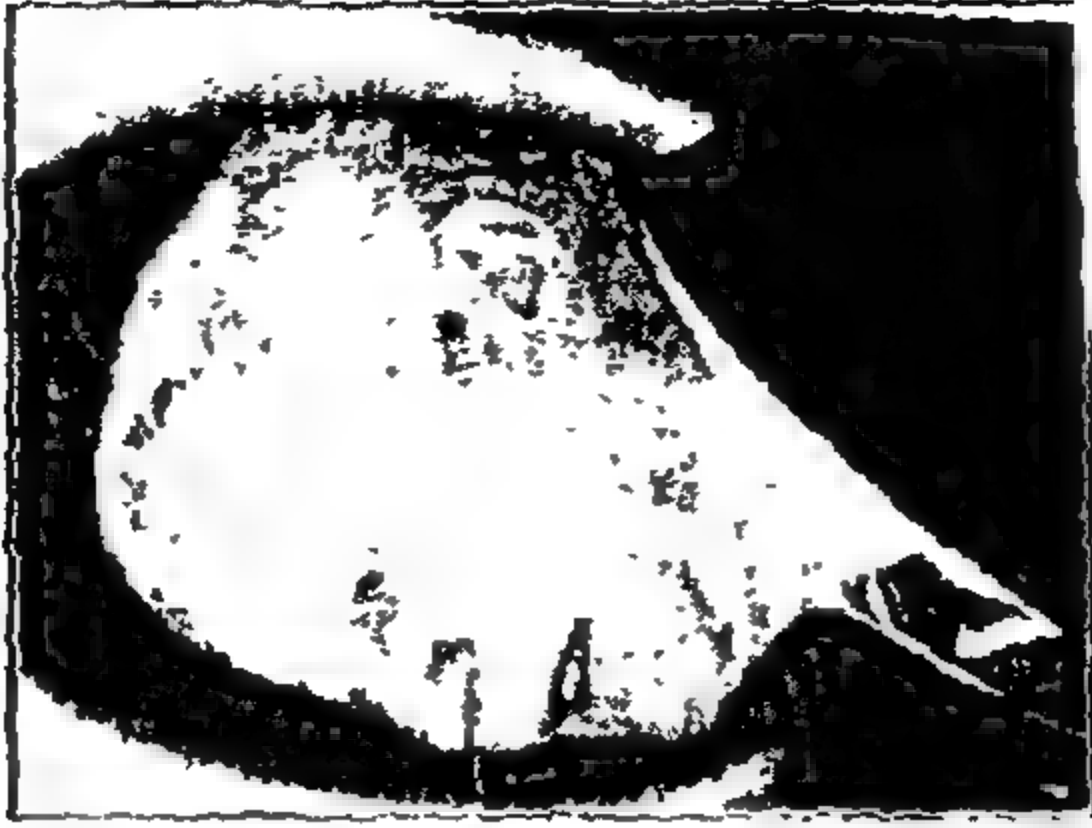
اسطنبول - رويتر :
وافق نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا
وزعيم حزب الرفاه الاسلامي على نقل السلطة الى
«تانسو تشيلر» وزيرة الخارجية وزعيمة حزب
الطريق القويم وشريكته في الائتلاف الحاكم
اعتبارا من يوم الاربعاء القادم دون تحديد للكيفية
نظرا لان الائتلاف يفتقر الى الاغلبية في البرلمان
الذي يتعين تصديقه على القرار.
وقد تعرض الائتلاف لضربة جديدة بعدما قدم
«ارتغل يلجينباير» عضو حزب الرفاه استقالته من
البرلمان، في حين رفض عضو البرلمان «سالم

المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١

واشنطن تطالب الجيش التركي باحترام الدستور

١٢٢٢



حضرت الولايات المتحدة امس الاول قيادة الجيش التركي من القيام بمحاولات غير دستورية لمواجهة النشاط الاسلامي المتزايد في تركيا. ولكن وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت اكدت ايضا الدعم الامريكى القوى لوجود نظام علماني في تركيا وهو الهدف الذى يقول القادة العسكريون الاتراك انهم متمسكون به. وحث الجنرال فوزى تركميرى رئيس المخابرات العسكرية التركية الاتراك على مكافحة خطر النشاط الاسلامي وقال ان دور الجيش هو حماية البلاد بقوة السلاح، من الاخطار الداخلية والخارجية. وصرحت اولبرايت للصحفيين قبل محادثات مع وزير الخارجية الاتالى فلاديس بيركافس اننا نراقب

بوضوح الوضع بجرم شديد. لقد اوضحنا ايضا ان من الهم جدا انه مهما يجرى من امور هناك ومهما كانت المناقشات والتغييرات التى يفكر فيها الناس فللاب ان تكون فى اطار ديمقراطى ودون اسلوب يتجاوز الدستور. ولكن اولبرايت اضافت اننا نقدر اسلوب ان تكون تركيا ديمقراطية علمانية. ويحكم تركيا حكومة يتزعمها اسلاميون برئاسة نجم الدين اربكان ولكن يبدو ان هذه الحكومة التى تعصف بها خلافات داخلية على وشك الانهيار. وصرح اربكان بانه سوف يترك منصبه من اجل شريكته فى الائتلاف فانسوف تشكيل رجا فى هذا الاسبوع وانه سيجرى انتخابات مبكرة.



المصدر: الحسبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٥/٦/١٩٩٧

الجيش التركي لن يكتفي بإخراج «الرفاه» من السلطة



وصلت الأزمة الداخلية التركية إلى

إحدى ذراها بعد اتجاه الجيش

إلى حظر حزب الرفاه عن طريق

القضاء، واتهام رئيس الوزراء بالتفاسي عن

تمويل العملية التركية في شمال العراق.

سماحي شورش يعقب:

في غضون الأسبوعين الماضيين دخلت الأزمة الحكومية التركية المتمثلة بالصراع بين مؤسسة الجيش وأحزاب المعارضة العلمانية من جهة، ورئاسة الحكومة من جهة أخرى، أدق من أحدها، خاصة بعد انضمام القضاء التركي إلى الصراع نتيجة رفع الإجراء العام في محكمة النقض الدستورية في أيار (مايو) الماضي دعوى ضد حزب الرفاه، يتهمه فيها بجر البلاد إلى حرب أهلية. وهي الدعوى التي يمكن أن تتمخض في فترة أقصاها نهاية العام الجاري، عن حل حزب الرفاه ومنع إعادة تأسيسه تحت أي اسم آخر، بل منع قائده من مزاوله أي نشاط سياسي تحت طائلة القانون.

والأخطر أن الجيش أخذ ينشط في اتخاذ

خطوات تنم عن نيته تقنين البنية التحتية المالية لحزب الرفاه، وذلك عبر إصدار أوامر لقطاعات الجيش بمقاطعة منتجات وشركات يشتهر في كونها مصانع لتمويل الرفاه بالمال اللازم. وهذا إضافة إلى تصريحات مسؤولين عسكريين حول تنكؤ الحكومة في تمويل العملية العسكرية في شمال العراق. وكل ذلك في الواقع يكشف أن القرار الفعلي للجيش الذي كان يعتقد حتى فترة قريبة أنه مضمّن على الابتعاد عن ممارسة التأثيرات الحاسمة على الحياة السياسية في تركيا، لم يعد فك الائتلاف الحاكم أو إسقاطه، بل أصبح القرار استئصال حزب الرفاه وملاحقة الإسلام السياسي حتى بعد انتهاء مدة أركان في رئاسة الحكومة، وهو العهد الذي يتمتع بسمة إسلامية معتدلة. وذلك في الواقع خطوة غير دقيقة ربما كانت لتتأخرها تأثيرات سلبية على مسار الاستقرار في الدولة التركية.

والواقع أن الائتلاف بطرفيه الإسلامي والعلماني، كان توصل في بحر الشهر الماضي، إلى قناعة بأن الائتلافات المبكرة هي الحل الأمثل للأزمة القائمة. وكانت تلك قناعة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل وأحزاب المعارضة

التي كانت قدمت مشاريع عديدة إلى البرلمان تقضي بتوجيه اللوم إلى الحكومة الائتلافية وسحب الثقة منها. بكل ذلك كان المتوقع أن يربط الجيش في استئصال تانسو تشيلر على موافقة شريكها في الائتلاف نجم الدين أربكان على إجراء انتخابات مبكرة، والتخلي لصالحها عن كرسي رئاسة الوزارة قبل عام على استحقاق ذلك، نجاحاً لخططها الرامية إلى إخراج حزب الرفاه من مؤسسة الحكم.

لكن على عكس ذلك، ما أن أعلن الائتلاف عن نيته إجراء الانتخابات نهاية العام الجاري، حتى أخذ الجيش يتحرك لعرقلة النشاط المستقبلي لحزب الرفاه. وكانت خطوته الأولى على ذلك الطريق تشجيع حزب الوحدة الكبرى، بزعامة محسن يازجي أوغلو (ثمانية مقاعد في البرلمان) على سحب تاييده للائتلاف، مما يعني أن الائتلاف لم يعد قادراً على إجراء انتخابات مبكرة بشكل سريع ولا على استئصال على المواقفة البرلمانية على إجراء أي تعديل في قانون الأحزاب السياسية يمنع حظر حزب الرفاه مستقبلاً، ولا على منع الجيش وأحزاب المعارضة من تمرير قرارات تستهدف التضييق على مصادره المالية وشبكته التنظيمية القانونية.



المصدر : الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٥

واللافت ان احزاب المعارضة، وفي مقدمها «حزب الوطن الام» بزعامة مسعود يلماز، اعلنت انها تراجع عن مطالبها السابقة باجراء انتخابات مبكرة، واخذت تعارض مثل ذلك الامر قبل تعديل قانون الانتخابات (خفض نسبة احقية دخول البرلمان من عشرة في المئة إلى خمسة)، واتخاذ اجراءات دستورية اعتبرتها ضرورية لتعزيز الديمقراطية، وهو ما يعني استبعاد حزب الرفاه من الحياة السياسية في تركيا.

لقد اصبح في امكان الجيش واحزاب المعارضة ان تفرض ارادتها على الحكومة التي اصبحت تعيش ايامها الاخيرة، خاصة في ظل السطوة التي اصبح يملكها العسكر بعد توغله في شمال العراق وتزايد توتراته مع إيران المجاورة. بل يصحح في الامكان حظر الرفاه وملاحقة قادته بعد اخراجهم من الحكم بتهمة جر البلاد إلى حرب اهلية. لكن المهم ان كل تلك الاساليب لا يمكن إلا ان تغذي نشوء وتنامي واتساع منظمات غير قانونية وسرية ومتطرفة، دينية وغير دينية، يصعب لجمها بقرارات برلمانية أو بإرادة الجيش، خاصة ان تردى الحالة الداخلية وتفاقم الشدة والحدة في التعامل مع الدينين، تترافق مع صعوبات خارجية لا اقلها اتهام الأتراك لدول الجوار كلها، من دون استثناء، بدعم التطرف والارهاب في الداخل التركي.

سامي شورش



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ / ٦ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشيللر: تغيير الحكومة التركية

سيتم في إطار الدستور

أنقرة - وكالات الأنباء - أعلنت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية أن التغيير المرتقب في الحكومة سيتم في إطار الدستور. ووصفت تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم الشريك في الائتلاف الحاكم - في مؤتمر صحفي مساء أمس الأول في اسطنبول، الانتخابات بأنها هي الحل الأمثل للتحديات السياسية التي تواجه تركيا وقالت أن السبب وراء سقوط حكومات تركيا السابقة منذ عام ١٩٨٠ هي أنها لم تكن من اختيار الشعب وتعهدت تشيللر بصيانة الديمقراطية عندما تتولى رئاسة الوزارة حين إجراء الانتخابات القادمة



المصدر: الأخضر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٦/١٩٩٧



صباح الأخضر

عندما كان حزب الرفاه الإسلامي التركي.. الذي يرأسه نجم الدين أربكان.. يقف في صفوف المعارضة.. كان من أشد الأحزاب السياسية المؤيدة للفلسطينيين، والمعارضة للسياسات والممارسات الإسرائيلية.

وفي العام الماضي.. انتقل حزب الرفاه من صفوف المعارضة، وجلس على كرسي الحكم.. وتصورت الدوائر الفلسطينية والعربية، أن تدعم الحكومة التركية برئاسة أربكان.. الحق الفلسطيني، وأن تتصدى للممارسات الإسرائيلية الطائشة، وأن ترفض السياسات الاستيطانية، وخاصة عمليات تهويد القدس.. ولكن بدلا من ذلك.. فوجئت الدوائر الفلسطينية والعربية.. بالإعلان عن سلسلة من الاتفاقيات العسكرية، التي أبرمتها تركيا مع إسرائيل!!

وأنارت هذه الاتفاقيات.. ولا تزال.. العديد من التساؤلات، والأسئلة.. في مقدمتها، وعلى رأسها سؤال يقول: كيف غير حزب الرفاه الإسلامي جلده بهذه البساطة.. ووافق على إبرام كل هذه الاتفاقيات مع إسرائيل.. وهو الذي كان يعارض التعاون معها.. عندما كان يقف في صفوف المعارضة.. وقبل أن يجيء إلى الحكم؟!

نقول مصادر حزب الرفاه.. إن المواقف التي اتخذها الحزب عندما كان في صفوف المعارضة.. بنهاها على أساس المعلومات التي كانت متوافرة عنده، وظاهرة أمامه.. ولكن عندما تولى نجم الدين أربكان مسئولية الحكم.. اختلف الموقف.. فقد أتبع له أن يطلع على الصورة كاملة.. كذلك أتاحت له معرفة جميع الحقائق والأسرار.. وكلها أمور لم يكن من السهل معرفتها، والحزب في صفوف المعارضة!

وما يهم حزب الرفاه الإسلامي في المقام الأول.. هو المصالح العليا لتركيا.. بغض النظر عن المواقف الحزبية.. وقد وجد حزب الرفاه أن الاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل، تحقق المصالح العليا لتركيا.. لذلك لم يتردد في قبولها، والموافقة عليها!

هذا ما تقوله مصادر حزب الرفاه.. تبريرا لقبولها باتفاقيات التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل! ومع ذلك.. تبقى التساؤلات حائرة! هل الاتفاقيات العسكرية التي تم عقدها مؤخرا بين البلدين.. هي مجرد اتفاقيات للتعاون الفني، والتصنيع العسكري.. والتدريبات على الإغاثة في حالات الكوارث.. كما أكد لي تورهان تايان.. وزير الدفاع التركي، عندما التقيت به مؤخرا في مكتبه بأنقرة.. أم أن أهدافها أبعد من ذلك بكثير؟!

وهل صحيح.. أنه لن يتم استخدام هذه الاتفاقيات ضد المصالح العربية.. كما يؤكد كل المسئولين الأتراك؟ أم أنها قد تستخدم للضغط على سوريا.. كما كتب العديد من المحللين السياسيين والعسكريين؟ الأيام القادمة وحدها.. كفيلة بالإجابة على كل هذه التساؤلات!

أنقرة - سعيد سنبل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حرب الداء الخسل في تركيا!

فهمسى هويلدى

إذا صحت الأنباء القائلة إن السيد نجم الدين أربكان سوف يتخلى هذا الأسبوع عن منصب رئيس الحكومة التركية، فإن هذه ستكون بداية لهبة مؤقتة، وليست بحال نهاية للحرب الشرسة الدائرة داخل المجتمع التركي، ذلك أن الأزمة التي تعيشها البلاد انعقد وأعماق من أن تحل بمجرد إزاحة الرجل عن منصب «الباشيكان»، لكن أقصى ما يمكن أن تحققة تلك الخطوة أنها قد تؤدي إلى ترطيب الأجواء، وامتصاص غضب الذين استشاطوا واستنفروا، ولم يسترح لهم بال طيلة العام المنقضى، حيث وجدوا أنه بعض مضي سبعة أعاما من التشهير بأكثر صور العلمانية تطرفا وغلوا، وقع ما لم يكن في الحسبان، وجلس في آخر الزمان - زعيم إسلامي على مقعد «الباشيكان».



المصدر: الأهرام

١٩٩٧/ ١/ ١٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعتبرت انتصارات «طالبان» في أفغانستان وممارساتها هدية هبطت من السماء فاستقبلوها بحفاوة بالغة، واستخدموها إلى أبعد مدى في تخويف الرأي العام واستنفاذ الجيش. وكان يكفي أن يتابع التلفزيون يوميا ما تفعله جماعة «طالبان» ضد النساء اللاتي منعن من العمل خارج البيوت والرجال الذين أمروا بإطلاق لحاهم، والتلفزيون الذي توقف إرساله وأجهزة الفيديو التي حطمت أو صوبت والألعاب الرياضية التي حظرت.. كان يكفي أن يركز التلفزيون على ذلك كله ثم يقول للمشاهدين بصريح العبارة: هذا هو النموذج الذي يتطلع حزب الرفاه لتطبيقه في تركيا!

الدرأيش والتصفوفة وأشياءهم ممن تستهوبهم الثياب الخشنة والرقعة، أو التي يغلب عليها اللون الأخضر وأحيانا الأسود، هؤلاء موجودون في تركيا منذ عقود، بل ربما جاز لنا أن نقول إن الطرق الصوفية انتعشت في ظل الكمالية، التي صارت مشاركة الإسلام في الحياة العامة، الأمر الذي أدى إلى انسحاب قطاع عريض من المتدينين إلى الزوايا والطرق مع ذلك، فإن تجمعات هؤلاء الدراويش ومواكهم تحولت إلى مادة بث ثابتة على شاشات التلفزيون، مضافا إليها صمود المنقبات والحجبات، لإعطاء الانطباع بل أن النموذج الأفغاني قادم في الطريق، وأن «بشائر» «طالبان» ظهرت في تركيا.

هذا النوع من البث أحدث صدى من نوع آخر، غير التخويف والتحريض، فدفع الجيش والشرطة إلى المطالبة بتنفيذ عقوبات قانون «القيافة الوطنية» على أولئك الدراويش. ويقضى هذا القانون الذي صدر في عنوان المرحلة الكمالية بفرض الزى الغربي على الناس، بما في ذلك القبة. ورغم أن أحدا لم يعد يلتزم بحرقته، بمن في ذلك رئيس الجمهورية ذاته الذي تخلى عن القبة منذ سنوات، فإن الأجواء المشحونة بالتوتر دفعت الشرطة إلى إلقاء القبض على ٢٠ شخصا من أولئك الدراويش، وحكم على كل واحد منهم بالسجن عشرين شهرا لمخالفتهم لقانون «القيافة»، بارتدائهم العمام السوداء والجلابيب الفضفاضة!

هذه المجموعة معروفة باسم «الاجزميدلار» وشيخهم اسمه مسلم جندر، وقد لاحقته الشرطة فاخفت عن الأنظار، وهو في مخبئه تزوج عرقيا من امرأة ثانية على زوجته مخالفا بذلك القانون الذي يحظر الزواج بأكثر من واحدة (ويبيح المعاشرة بغير زواج!). وحين عرفت الشرطة بزواجه ومكانه، فإنها أبلغت الصحف ومراسلي التلفزيون بأنها بصدد القيام بعملية كبيرة، وعند الفجر جرى اقتحام مقر الشيخ جندر، وتم تصوير زوجته الثانية بثياب النوم، بينما أخرج الرجل من الحمام حيث تم تصويره بدوره وهو نصف عار، بينما أحد رجال الشرطة يجره من شعره الطويل الذي اختلط بلحيته الكثة. وظلت هذه اللقطات تبث كل ساعتين أو ثلاث طوال الأيام التالية، بحسبانها شهادة على فضائح المتدينين وانحرافاتهم، وقيل بعد ذلك إن قصة

أكبر أباطرة الإعلام التركي اثنان من رجال الأعمال هما: عيدين دوغان وصحيفة «حرية» أهم مطبوعاته، ودينش بلقين الذي تعبر عن مجموعته صحيفة «صباح»، والاثنان يسيطران معا على ٧٥٪ من مكونات تلك الإمبراطورية. إن شئت فقل إن كل واحد منهما يهيمن على إمبراطورية خاصة به، تضم صحفا ومجلات وقنوات تلفزيونية ومحطات إذاعة، ومكاتب استيراد وتصدير ومصانع ومناجر ومطاعم، وكل ما يمكن أن يخطر على بالك من أنشطة تدور مالا من أي باب!

منذ اللحظات الأولى لتولي أريكان منصب (الباشيكان)، شرعت الأبواق الإعلامية في التخويف من خطر «الاصولية» القادم مع الحكومة، محذرة من التهديد الذي بات يحقق بالعلمانية وينذر بتقويض بناء الجمهورية الأتاتوركية. واستخدمت في ذلك كل ما هو مشروع وغير مشروع من أسلحة وأساليب التنديد والتشكيك في الحكومة كان محور الخطاب الإعلامي، لكنه لم يخل من مفارقات طريفة. فقد كان أول ما فعله أريكان بعد توليه الوزارة، أن قام برحلته الشهيرة إلى جنوب شرق آسيا، مبتدئا بإيران، وقد اصطحب فيها عددا من ممثلي الصحف الكبرى، وبعد العودة كتب أحدهم في صحيفة «صباح» - جان انتقلي وهو من أهم كتاب الجريدة - مقالا احتل ثلث صفحة، اتهم فيه زعماء حزب الرفاه بالفساد والكذب، والضحك على عقول الناس، ودلل على ذلك بأنه شاهد بأن عينيه أولئك الزعماء - وهم وزراء ونواب - وهم يصلون ركعتين فقط للظهر والعصر، بدلا من أربع، وكان لهم «خصما» خاصا في الصلاة، ولم يكن الرجل الذي اعتبر أنه وقع على اكتشاف يفصح «الخوجة» ورجاله، يعلم أن للمسافر «رخصة» تبيح له أن يقصر عدد الركعات إلى النصف!

في واقعة أخرى مشابهة، خرجت إحدى مظاهرات الشباب الإسلامي في إسطنبول للإعراب عن التضامن مع شعب الأشيشان في العام الماضي، وكان من بين اللافتات المرفوعة في المظاهرة، واحدة كتبت عليها الآية القرآنية «والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون»، وإلى جانبها إشارة إلى أنها من سورة «الشورى»، وإلى رقما في السياق (٢٩). وكانت المفاجأة أن مدير صحيفة «الجمهورية» - حكمت تشايتيفاه - كتب في اليوم التالي مقالا علق فيه على المظاهرة، وقال إنه وآخرين كانوا يشكون في القوى التي تنظم مثل هذه الأنشطة «المنطرفة» إلى أن أسفر المتظاهرون الذين خرجوا لتأييد شعب الأشيشان عن وجوههم، منتهزين فرصة وجود حزب الرفاه في الحكم، حيث بلغت بهم الجراءة أن ذهبوا إلى حد الإعلان عن اسم «التنظيم السري» الذي ينتمون إليه، الذي حمل اسم «الشورى»، بل وحددوا رقم التكاليف الذي صدر بخروجهم وهو ٣٩!

مخالفون لقانون «القيافة»

يهون ذلك أمام الدور الذي قامت به القنوات التلفزيونية المناهضة للحكومة، وهي التي

امضيت الأسبوع الماضي بين انقصة وإسطنبول، في محاولة متتابعة تطورات الأحداث المثيرة هناك، وعينت بامر من بوجه أخص، أولهما مشهد الحرب الدائرة، التي كانت قد بلغت ذروتها وقتذاك، وثانيهما احتمالات الأزمة وجذورها. وخلصت إلى تلك النتيجة التي أشرت إليها تورا، وهي أننا بصدد هدنة قد تطول أو تقصر، أما نهاية الحرب ومن ثم حل الأشكال وتجاوز الأزمة، فإنها ستظل هدفا بعيد المنال ساركن هذه المرة على مشهد الحرب الذي يجسد حالة الاشتباك، ويعبر عن مدى شراسة المعركة وضراوتها. نعم تابع الناس لاربي تدخل العسكر وضغوطهم التي مارسوها منذ أواخر شهر فبراير الماضي، وتهديداتهم التي لوحوا بها بين الحين والآخر، لكنني أشك كثيرا في أنهم لاحظوا ما فعلته «المدفعية» التي صوبت نيرانها على الباشيكان وحكومته منذ اليوم الأول لتوليها السلطة في شهر يونيو من العام الماضي. وقد كان القصف المبكر الذي باشرته تلك المدفعية هو الذي فتح الطريق لتقدم جنرالات المشاة أخيرا

«الشورى» تنظيم سري!

المدفعية التي أعنيها تتمثل في مؤسسات الإعلام ومنابره، التي هي بمثابة إمبراطورية ضخمة دأبت على انتزاع الحكومات في الماضي، وحصلت منها على قروض بعشرات الملايين من الدولارات، ولم تعد منها شيئا، كما أعلن متحدث رسمي باسم الحكومة الحالية (إحدى المؤسسات حصلت على ١٨٠ مليون دولار والثانية استولت على ٢٠٠ مليون)، وقد أثارها أن الحكومة أوقفت هذا النوع من «القروض» وهي تضم أكثر من ٤٠ صحيفة يومية ومجلة أسبوعية وعشرين قناة تلفزيونية (منها ٥ مملوكة للدولة) يغطي إرسالها البلاد بأسرها، إضافة إلى ٢٠٠ قناة تلفزيونية محلية، وما لا حصر له من محطات البث الإذاعي. هذه الإمبراطورية تشكل أحد أهم مراكز القوة والضغط في تركيا. إن شئت فقل إنها حكومة أخرى تملك في مجال صناعة الرأي العام، سلطانا يفوق بكثير ما تملكه الحكومة الشرعية المنتخبة، فهي التي تشكل، وتفرض عليه ما تشاء من أولويات حقيقية أو مفتعلة.

وقبل أن نتابع سجل عمليات تلك القوى الضاربة، نذكر بأن الإعلام في تركيا شأنه في بلدان أخرى كثيرة، هو نقطة التقاطع التي تلتقي عندها مصالح أطراف عديدة. وفي حالتنا هذه فإن تلك الأطراف تضم الجيش ودوائر السياسة والمال والاقتصاد والصناعة وعصابات «الماфия».. إلخ وهذه الجماعات أو الكيانات لها امتداداتها ومصالحها الخارجية، التي تتوزع بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل. هكذا، فإنني عندما اتحدث عن الإعلام فيتمنى أن يظل حاضرا في الأذهان أننا بصدد جهاز بث ضخم يعبر أو يعكس بدرجة أو أخرى مصالح تلك الأطراف، بعضها أو كلها



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧/١/١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزوجة الثانية لم تكن سوى حمى مصب للرجل من جانب بعض العناصر ذات المصلحة، المتواطئة مع الشرطة، وأن المرأة قبضت مليون دولار للقيام بهذه التمثيلية.

يوم دعا نجم الدين أربكان رجال الدين ومعتلى الطرق الصوفية إلى الإقطار في مقر رئاسة الوزراء خلال شهر رمضان الماضي، اعتبر ذلك جريمة كبرى و«تدنيسا» لعائل العلمانية، وأدرجت الواقعة ضمن الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية لحل حزب الرفاه. وحين جرى الاحتفال بيوم القدس في بلدية «سنجان»، ودعى السفير الإيراني للحديث في الاحتفال قامت القيامة وهيئت وسائل الإعلام مختلف القوى السياسية وجنرالات الجيش، ولم يهدأ الجميع إلا حين ألقى رئيس البلدية في السحن، وأبعد السفير الإيراني خارج البلاد.

اللائق للنظر أن الاحتفال بيوم القدس ظل يقام طيلة السنوات الماضية، ولم يثر حساسية من أي نوع، لكنه حين انعقد وزعيم حزب الرفاه رئيسا للحكومة، جرى استغلاله وتحويله إلى جريمة تهدد الأمن القومي، واعتبرت الكلمات التي ألقيت فيها عدوانا على العلمانية والكمالية هكذا ظلت مدفعية الإعلام تتربص وتتصيد

وتوظف إمكاناتها الضخمة في اتحاء التخويف والتحرير وهي في ذلك لم تترك شاردة ولا واردة إلا واستغللتها حتى حين أقيم حفل عشاء للرئيس الأذربيجاني حيدر علييف، وطلب من المدعوين أن يشربوا نخب أتاورا، ترحيبا بالرجل، وكانت الكؤوس مفعية بالشيمانيا، فإن السيد أربكان رفع الكأس الموضوع أمامه ولم يشربها، وأعادها إلى مكانها مرة أخرى. وهو ما لم يعجب محرر صحيفة «صباح»، التي أشارت إلى الواقعة صريحة اليوم التالي (٥/٦) إذ استنكرت على صفحتها الأولى (!) موقف الباشيكان، واعتبرت عدم شربه للشيمانيا أمرا سيئا إلى الجمهورية وإلى مؤسسها الذي رفعت الكؤوس تحية له!

«أثار الحكيم» مشعوذة!

غير أن الذي فعلته مجلة «أكيب» (موجهة للأسرة، وتنوع مجموعة «صباح») يقدم نموذجا للتصفية والتعينة المضادة يفوق أي خيال، ففي إطار عملية الاغتتيال المعنوي والقذف المكثف نشرت المجلة على غلافها ذات مرة صورة كبيرة ملونة للممثلة المصرية السيدة أثار الحكيم، وقد غطت شعرها بخمار خفيف، وقدمتها باسم آخر هو «الشيخة جميلة»، ونسجت من حولها قصة مختلفة خلاصتها أن هذه «الشيخة» تنتمي إلى إحدى الجماعات الإسلامية المتصوفة، وأنها دجالة ومشعوذة تزعم قدرة على علاج المرضى بالقرآن، وتشتترط على من يأتي لعلاجها من الرجال أن يقيموا معها علاقة جسدية حتى يتم لهم الشفاء، هذه المعلومات نسبتها المجلة إلى شخصين نشرت صورتيهما، وقالت إنهما عولجا عندها بهذه الطريقة!

في عدد المجلة ذاته (مسافر في ٩٧/١/٢١) قصتان إخباريتان من النوع نفسه إحداهما تضمنت صورة كبيرة وملونة أيضا للسيدة زينب الغزالي وهي من الشخصيات الإسلامية المعروفة في مصر وقد قدمت باسم آخر هو

«الحاجة حسية توران» وقالت القصة المنسوجة حولها إن هذه الحاجة تقدمت ببلاغ إلى شرطة «جوستاب» في اسطنبول، ضد زوجة ابنها «ساوتاب توران» اتهمتها فيه بأنها تشارك في أفلام جنسية تظهر فيها عارية، وتطالب بمنعها من ذلك بحكم انتمائها إلى أسرة مسلمة ومحافظة، وإلا قامت بقتلها! وإلى جانب صورة السيدة زينب الغزالي التي ظهرت مرتدية الحجاب الأبيض، نشرت المجلة صورة أخرى لامرأة عارية تماما (غطت عينيها فقط) وقالت إنها زوجة ابن الحاجة حسية.

القصة الثانية كان بطلها رجلا ملتجيا نكروا الحلة أن اسمه الشيخ موسى، وأنه أشيا في «انطاليا» شركة توظيف أموال للاحتيال والنصب على الناس، وأنهم بصبوا على عدد من الناس نشرت صورة لبعضهم، غير أن المجلة كشفت في الوقت المناسب، ومع التحقيق نشرت صورة لاثنتين من الضحايا مع مندوب المجلة، وكتبت تحتها إنهما جاءا ليشاركوا المندوب على بوره في فضح العملية وإفادتهما في الوقت المناسب وكان هذان الشخصان هما الممثل المصري وأنل نور والراقصة دينا، وقد قتما باسمين مختلفين بطبيعة الحال.

اكتشف أحد الصحفيين العرب المقيمين في اسطنبول أن كل هذه الصور منقولة من أحد أعداد مجلة «أسرتي» التي تصدرها الشركة السعودية للأبحاث ٩٧/١/١٨، وأن الشخصين اللذين ظهرا مع السيدة أثار الحكيم هما مصريان، نشرت صورتاهما في تحقيق آخر بالمجلة، بينما الشيخ موسى الذي قدم باعتباره النصاب صاحب شركة توظيف الأموال، فليس سوى الاستشاري النفسي الكويتي صلاح الراشد، وكانت مجلة «سيدتي» قد نشرت صورته وأخذت رأيه في موضوع تخصصه. أما مساعده في الشركة والنصب، فقد كان أحد

الطباخين الفرنسيين في فندق «مريديان» بالقاهرة، واسمه حسينا نشرت مجلة «سيدتي» «يومينيك جونسون»!

هذا الذي نكرناه ليس سوى نقطة في بحر وغيض من فيض، مهد الطريق وفتح الباب على مصراعيه لتقدم جنرالات العسكر، إلى أن كان ما كان

تواصل في الأسبوع القادم
بإذن الله.

المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/ ٦/ ١٩٩٧

تركيا الجيش يراجع من خطة الانقلاب بعد تحذيرات أربكان من ثورة على فرار إيران

كتب محمد جمال عرفه:

كشفت مصادر دبلوماسية عربية عن ورود معلومات من استنبول تفيد بأن العسكريين العلمانيين الأتراك تراجعوا في الخطات الأخيرة عن تنفيذ خطة عسكرية للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة أربكان - تشيلر الحالية، وتغيير حاد لاغتيال رئيس الوزراء وزعيم الرفاه نجم الدين أربكان وتسمية المؤسسات الإسلامية الاقتصادية والأجتماعية الموالية للإسلاميين، والتي يقدرها الجيش بأكثر من (١٠٠) منظمة ومؤسسة بعد ورود تقارير استخباراتية تحذر من أن الإقدام على هذه الخطوات الآن في ظل تصاعد المد الإسلامي في مجمل أنحاء البلاد قد يؤدي إلى اضطرابات عنيفة. وربما ثورة شعبية تندلع في الشوارع، على غرار ما حدث في إيران عام ١٩٧٩، وتؤدي إلى تساقط جنرالات الجيش التركي أمام طوفان الجماهير الإسلامية المناهضة التي ستعجز حتى الديابات عن



أربكان

إسماعيل حقي

الوقوف أمامها. وقالت المصادر إن قيادة الجيش استبدلوا بخططهم العسكرية الداخلية للانقلاب خطة أخرى للقضاء على نفوذ حزب الرفاه الإسلامي وزعيمه أربكان عن طريق حرق أوراقه خارجياً، وإذلاله بعمليات عسكرية مضادة لسياساته الخارجية مثل غزو شمال

العراق وتكثيف التعاون العسكري مع إسرائيل والتصعيد العسكري مع سوريا، وضربة داخلية والسعي لحله بواسطة المحكمة الدستورية وضرب أغلبية البرلمانية. وكان رئيس شعبية المخابرات العسكرية في هيئة الأركان العامة الجنرال (فوزي تركاري) قد هدد بأن الجيش سوف يلجأ إلى السلاح لإزالة ما أسماه الخطر الأصولي في البلاد، وقال في بيان مطول -ورع على الصحفيين بشكل مقصود-: إن الرفاه يسعى لتخريض الشعب على معارضة الدولة العلمانية ودعم الأصولية، وإن ثواب الرفاه في البرلمان حرضوا الجماهير في مظاهرة جبرت في استنبول الشهر الماضي (وحضرها قرابة ٧٠٠ ألف من أنصار الإسلاميين) ضد الجيش. أيضاً انتقد الجنرال (تركارى) أربكان بوضوح لأنه استقبل زعماء حركات إسلامية متطرفة (مثل حماس والإخوان والجهاد وحزب الله) في مقر رئاسته



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٦/١٩٩٧

الله) في مقر رئاسة مجلس الوزراء على هامش مؤتمر الحركات الإسلامية الأخير، مما شكل مساندة ودعمًا لها وكشف الجنرال تركاري أن حكومة أربكان لم تنفذ مطالب مجلس الأمن القومي التركي العشرين الخاصة بحظر وتقليص أنشطة الهيئات والمنظمات الإسلامية المتزايدة في تركيا باستثناء بعض القرارات الشكلية وقال إن هناك حوالي (٢٠) تنظيمًا إسلاميًا متطرفًا تعمل في تركيا على توسيع النشاطات الأصولية وإنها قد تتجه نحو نشاطات إرهابية في المستقبل، وزعم أن مؤيدي الإسلاميين يسيطرون حاليًا على (١٩) صحيفة و(١١٠) مجلات و(٥١) محطة إذاعية و٢٠ شبكة تلفزيون فضلا عن (١٠٠) مؤسسة يسيطر عليها اقتصاديون إسلاميون بينهم ستة رأس مال كل منهم يصل إلى مئات الملايين من الدولارات

وقد خرجت الصحف التركية بمانشيتات ضخمة عقب تصريحات (تركاري) بعنوان (الإنذار الأخير للجيش) ونقلت صحفيتها «حرييت» و«جمهوريت» عن أحد جنرالات الجيش قوله (سنستخدم القوة إذا لزم الأمر) الأمر الذي وصفته صحيفة (صباح) بأنه تكرار لنفس الإنذارات التي استخدمها العسكريون قبل انقلابهم الأخير عام ١٩٨٠ وكانت تبريرا مسبقا لانقلابهم

وكانت معالم خطة الجيش البديلة ضد الرقابة قد اتضحت بسعيهم للضغط على حزب الوحدة الكبرى ونجاحهم في إجباره على إعلان تخليه عن مساندة الحكومة الائتلافية الأمر الذي يمهّد لإفشال خطة أربكان الداعية إلى تعديل قانون الأحزاب في البرلمان بما يمنع حل الأحزاب السياسية كشرط لتخليه عن رئاسة الحكومة لثانيته تشييلر، ويفتح الباب أمام رفض البرلمان تعديل القسّانون بسبب افتقار حزبي التحالف للأغلبية بعد انسحاب حزب الوحدة الكبرى من مساندتهما، ومن ثم قبول المحكمة الدستورية دعوى النائب العام محل حزب الرفاه لدعوته إلى مبادئ تخالف مبادئ وأسس الدولة العلمانية التركية

يذكر أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت قد نصحت جنرالات تركيا بعدم القيام بأي انقلاب عسكري (وأن تستمر تركيا في التصرف كدولة ديمقراطية علمانية)، واستخدمت أولبرايت الفاظًا حاسمة تدعو إلى أن يكون التغيير القادم دستوريا لا عسكريا.. الأمر الذي وصفه بأن واشنطن تملك معلومات مهمة استخبارية تظهر أن خطر الانقلاب العسكري قد يكون أكثر من نفعه.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإسلام أصبح مصدرا للسخرية في تركيا

بدعوى العلمانية

اسطنبول - محمود التهامي

غابت مظاهر الإسلام في اسطنبول فالمساجد المنتشرة هنا لا يمكن اعتبارها الا اثارا تاريخية خاصة مع وجود قانون قديم يحظر بناء المساجد في وسط انقرة واسطنبول ويلمس المتخصصون اتجاهها تركيا لغرض صبغة علمانية بشكل اجباري على الحياة التركية ظهرت اشكاله في بعض المظاهر اهمها الرسائل السياحية وكروت البرستال التي تظهرهم معالم تركيا السياحية حيث تتضمن عددا اكبر من الرقصات العاريات سواء في كروت مستقلة او تظهر بجوار مسجد وكوبري اتاتورك كما ان الافلام الجنسية التي تبثها قنوات التلفزيون الرسمية التركية يمكن التقاطها في سوريا ولبنان ومصر بدون اية أجهزة استقبال خاصة في المدن الساحلية وتقوم الفرق الفنية التي تقدم عروضها داخل الفنادق الكبرى بتقديم فقرات فنية تتضمن التواشيح وآيات كثيرة من القرآن الكريم كما حدث في المحفل الختامي لمؤتمر Bino والذي حضره اكثر من ٨٠٠ شخصية عالمية يتقدمهم بعض الوزراء الاتراك وقامت فرقة مكونة من ٢٠ فنانا يرتدون الجلباب والكافيه بتمثيل جزء كبير من آيات القرآن الكريم ركوعا وسجودا تحت اقدام الضيوف بشكل اثار الضحك والسخرية ويطارد الاسلاميون في تركيا من قبل العلمانيين فقد شاهدت بمنطقة امينوتو احد الازهرين الاتراك بزيه التقليدي يسير كالمزعور ونظرات الشك تطارده من اهل اسطنبول العاديين والحياة الروتينية لآبناء اسطنبول تخلو من اي مظهر اسلامي بل توحى بانك في اوروبا السبعينيات سواء في ملابس الفتيات او طريقة سير «المحبين» ويدو تبادل القبلات على قارعة الطريق امرا عاديا.

وقد علق سائق تاكسي على ذلك قائلا ان المظاهر الاباحية المستمدة من اوروبا تلمحها في الثنين في شباب دون العشرين او عجوز انحر من اسرة منحلة ويرى المتدينون انه اذا سارت الامور بهذا الشكل لبضع سنوات فان سمات الحياة الشرقية سوف تختفي تماما من تركيا. وعلى صعيد السياسة الداخلية تعد المؤسسة العسكرية في تركيا هي الحاكم الفعلي وهي اعلى سلطة في البلاد ولايجوز مساءلتها او انتقادها الا تعرض مهاجموها للمحاكمة العسكرية. ويعتبر قادة المؤسسة العسكرية ان العلمانية هي التراث التركي الذي لايجوز التفريط فيه ويحكم المؤسسة العسكرية فعليا رئيس الاركمان الجنرال اسماعيل حلي قره داي اما وزير الدفاع فهو شخصية سياسية تتغير بتغير الحكومة ووزير الدفاع الحالي برتمة مقدم ويدعي تورهان كايان. وقد نشأ جنرالات المؤسسة العسكرية على احترام مبادئ اتاتورك واقسموا على حمايتها. ومن اجل تثبيت اركان الدولة العلمانية قامت المؤسسة العسكرية بفصل حوالي ١٨٠ ضابطا وصفا من الخدمة لان لهم ميول اصولية اسلامية، وتم اجبار رئيس الوزراء الاسلامي على التوقيع على قرار الفصل كما اصدرت رئاسة اركان الجيش التركي قرارا بمنع شراء احياتاجاتها من السلع الغذائية او الكهربائية من مؤسسات مملوكة للمسلمين في حين تم تنظيم عدة دورات وندوات تحت عنوان «مخاطر الحركات الرجعية» الاسلامية لتعبئة الجنود ضد كل ماهو اصولي اسلامي. باقالة وتسريح ١٦١ ضابط وصفا من القوات المسلحة



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٧

١٧ أربكان يحذر الجيش من دخول «اللعبة السياسية»

الكرديستاني. بهدف القضاء على منظمة حزب العمال الكردستاني في المنطقة، مشيراً إلى أن القوات التركية سوف تتسحب من شمال العراق فور تحقيق أهدافها. وأضاف أن تأسيس مجموعة الدول الإسلامية الثماني التي تم تأسيسها أمس الأول رسمياً، يعد إحدى ثمار حكومته، مشيراً إلى أن هذا التجمع سوف يبدأ في تنفيذ ستة مشروعات اقتصادية عملاقة. ومن جانبها - أكدت مصادر بحزب «الرفاه» أن أربكان سوف يقدم استقالته من منصبه غدا الأربعاء لتسليم منصبه إلى تشيلدر، وأن الحكومة الجديدة ستتكون من أحزاب «الرفاه» و«الطريق القويم» والوحدة الكبرى» وستعد للانتخابات المقبلة. وفي تطور آخر، أطلق مجهولون صاروخين على مقر الشرطة الرئيسي في مدينة اسطنبول أكبر المدن التركية وذكر مسئولون أتراك أن شهود عيان رأوا رجلاً وامرأة يطلقان الصاروخين على مقر الشرطة من حديقة أمام المقر.

اسطنبول - وكالات الأنباء - حذر رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أمس قيادات الجيش من التدخل في اللعبة السياسية، وقال أنه سوف يقوم بتسليم منصب رئيس الوزراء إلى تانسو تشيلدر وريسة الخارجية ورئيسة حزب «الطريق القويم» الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم - خلال الأسبوع الحالي وأكد أربكان - في تصريحات صحفية قوية أمام الصحفيين في مدينة اسطنبول أن على الجيش الابتعاد عن وظيفة الحكومة، والالتزام بوظيفته في حفظ الأمن. وحذر رئيس الوزراء التركي زعماء الأحزاب العلمانية من الهجوم على حزب «الرفاه» الإسلامي الذي يتزعمه لأنه سيهدد أقوى من الوقت الحالي. بعد خوضه الانتخابات النيابية المبكرة المتوقع عقدها في الخريف المقبل وأكد أربكان أن دخول القوات التركية إلى شمال العراق تم بناء على دعوة من مسعود بوزاني زعيم الحزب الديمقراطي



المصدر : الكفاح العربي

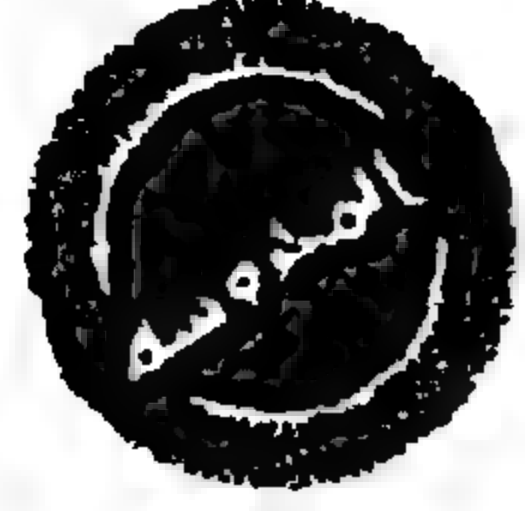
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٧

دعا الجيش الى الابتعاد عن السياسة أربكان يقدم استقالته غدا

غولهان ان اربكان سيستقيل غدا. وقال اربكان: ان الجيش تابع للحكومة وإذا كان هناك من خطر على الدولة فستكلف الحكومة الجيش للدفاع عنها لأنها مسؤولة عن أمن تركيا. واعتبر ان الجيش لا يمكنه القيام بتحديد المخاطر والتحرك من تلقاء ذاته لمواجهة في هذه الحال يمكن القسول ان لا وجسود للديموقراطية في تركيا. ورفض تحديد موعد استقالته إلا انه أكد ان الحكومة الجديدة ستضم «الرفاه» و«الطريق القويم» و«الوحدة الكبرى» التي تتمتع بغالبية برلمانية. من جهتها، أوضحت تشيللر أثناء اجتماع لرجال الأعمال انه في غضون يومين «ستفحل الحكومة الرابعة والخمسين وسيستقيل اربكان (...)» ووسط هذه الأجواء فإن أفضل شيء هو تشكيل حكومة لإجسراء الانتخابات.

ويتعين على عملية نقل السلطة والانتخابات المبكرة تخطي العوائق المتمثلة في موافقة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل والبرلمان حيث لا تتمتع الحكومة الحالية بأغلبية بعد استقالة العديد من نواب حزب «الطريق القويم». (رويتر-أنفب)

دعا رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أمس الجيش الى البقاء بعيدا عن السياسة «والاهتمام بشؤونهم الخاصة» في حين أعلنت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيللر ان أربكان سيقدّم استقالته في غضون يومين، وأكدت نائب رئيس حزب «الطريق القويم» محمد



المصدر: الحيساسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٦/١٩٩٧

تركيا بعد اربكان

■ حتى بعض عقلاء السياسة والاعلام الاتراك، ممن دافع بقوة عن انبثاق ائتلاف حاكم بزعامة اول رئيس اسلامي منذ تأسيس الجمهورية التركية قبل ٧٢ سنة، صار يتمنى ان تضع الاستقالة التي يتوقع ان يقدمها غداً نجم الدين اربكان الى الرئيس سليمان ديميريل نهاية لوضع تحول عملياً كابوساً خيم على البلاد وشل اطرافه منذ سنة ولم يخف معلقون سياسيون اتراك بارزون انهم سيقفون الصعداء لهذه النهاية السعيدة. واصافوا انهم حمدوا الله على تصريحات أدلت بها الاسبوع الماضي وزير الخارجية الاميركية مارلين اولبرايت وحذرت فيها صمناً من مغبة تجاوز الجيش اطار الاحراءات الدستورية في مواجهته مع الاسلاميين. ولم يستبعدوا ان يكون بعض العسكريين ضغط بالفعل في اتجاه خطير لولا ان موقف الحليف الاميركي اعاد اليه الصواب

في أي حال قد تكون هذه المخاوف حقيقية أم وهمية، ولكن الحقيقة التي لا جدال فيها هي ان استقالة اربكان غداً تعني ان الوضع السياسي التركي سيدخل مرحلة جديدة. وبدأية فان الاتفاق بين اربكان وتشيلر على تداول السلطة بينهما لن يبقى له أي وزن طالما ان استقالة اربكان ستخرج الامر من ايدي حزبه، الرفاه، وحزب الطريق الصحيح (برعامة تانسو تشيلر) اللذين يضمهما الائتلاف الحاكم فمع الاستقالة يضع الدستور التركي مسألة تشكيل حكومة جديدة في يد رئيس الدولة الذي يحق له ان يكلف بالمهمة زعيم أي حزب برلماني اخر، او حتى أي نائب ولعله تحصيل حاصل اعلان ناطق باسم تشيلر انها قد لا تدخل في ائتلاف جديد مع اربكان

طبعاً لا يمكن، نظرياً، استبعاد ان يقرر ديميريل تكليف تشيلر تشكيل حكومة جديدة ولكن حتى في هذه الحال اصبح ضعيفاً احتمال نجاحها في ضمان الغالبية البرلمانية المطلوبة لحكومة ترأسها وتضم حزبا و«الرفاه» بعدما انت الاستقالات الاخيرة لوزراء، ونواب من حزبا الى اسقاط غالبيتها في البرلمان، خصوصاً بعدما رفض حزب الوحدة الكبرى (يميني له ثمانية نواب) تأييدهما

ما سيحدث، إذن، هو بدء مناورات سياسية جديدة بحثاً عن مخرج من الازمة السياسية التي ليس من السهل انهاؤها طالما ظل حزب الرفاه طرفاً برلمانياً رئيسياً لا يمكن تحاور اصواته، الا اذا اتحدت الاحزاب العلمانية الممثلة في البرلمان، وهذه مهمة يصعب على كثيرين تصور تحقيقها هناك حل اخر يكمن في تشكيل حكومة مؤقتة تصم كل الاحزاب تلخص مهمتها في اجراء انتخابات مبكرة. وهذه مهمة صعبة ايضاً اذ تربط احزاب علمانية إمكان تنفيذها باجراء اصلاحات انتخابية لا يخفون ان هدفها هو تقليل فرص الاسلاميين في تحقيق مكاسب انتخابية اكبر

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ستصرف المؤسسة العسكرية، مدعومة من النخبة المدنية العلمانية، التي يجمع الاتراك على انها مصممة على تصفية نفوذ الاسلاميين وعلى رغم ان جزءاً من المجتمع التركي يعتبر ان البلاد تواجه تهديداً اصولياً جدياً، وجزءاً اخر يعتبر هذا التقويم مبالغاً فيه فالارجح ان هناك اجماعاً على ان العد العكسي لعملية التصفية يوشك ان يبدأ. وكل ما يمكن ان ياملوا به هو ان «أخطاء» رئيسية لن تترك ويمكن تجنب معاقبة اربكان، افراداً ومؤسسات، على حد ما تمناه مطلق تركي بارز

كامران قره داغي



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

اطلاق صاروخ على مقر الشرطة في اسطنبول

اربعان عشية استقالته يطالب الجيش بـ"الاهتمام بشؤونه"

□ انقرة - الحياة:

■ دعا رئيس الوزراء التركي رعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان امس، عشية الاستقالة من رئاسة الحكومة التي ينوي تقديمها غدا، الجيش الى البقاء بعيدا عن السياسة و«الاهتمام بشؤونه الخاصة». وأكد الاستقالة ناطق باسم الحزب لكنه اوضح ان هناك شروطاً لذلك. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن اربكان قوله في مؤتمر صحفي لمراسلي وسائل الاعلام الاجنبية في اسطنبول ان «الجيش تابع للحكومة، وإذا كان هناك خطر (على النظام) فإن الحكومة ستكلف الجيش الدفاع

عنه وسيكون من واجبه اداء» هذه المهمة. و اضاف ان «الحكومة هي المسؤولة عن امن تركيا. ونود ان تهتم جميع المؤسسات بشؤونها». واعتبر ان «الجيش لا يمكنه ان يقوم بنفسه بتحديد المخاطر (التي تهدد تركيا) والتحرك من تلقاء ذاته لمواجهة. ففي هذه الحال يمكن القول ان لا وجود للديموقراطية هنا (في تركيا)».

وفي شأن استقالته اكتفى اربكان بالقول: «سنناقش الامر (مع حزب الطريق الصحيح بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، وسنقوم بما هو ضروري



المصدر : الحسبي سنة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

عندما يحين الاوان، لكنه اكد ان حزبه سيخرج اقوى من اي انتخابات جديدة. وقال: «في المرة السابقة حصلنا على ستة ملايين صوت واذا خضنا انتخابات الآن، سنحصل على عشرة ملايين صوت على الاقل».

في انقرة قال اوغوزهان اصيلتورك، نائب رئيس حزب الرفاه: «توصلنا الى اتفاق في شان ترك السلطة في ١٨ حزيران (يونيو). هناك شروط بالطبع وسنمضي قدما في ما تعهدنا عمله». من جهة اخرى اكدت تشيلر، في لقاء مع رجال اعمال، ان عهد «الحكومة الرابعة والخمسين (في الجمهورية التركية) ينتتهي خلال ايام واركان سيقدّم استقالته».

ويتوقع ان يقدم اريكان استقالته غدا الى الرئيس سليمان ديميريل الذي لا يلزمه الدستور تكليف زعيم حزب بعينه بتشكيل حكومة جديدة. ولكن اريكان وتشيلر كانا اتفقا على تداول السلطة تمهيدا لاجراء انتخابات مبكرة وهو امر في يد البرلمان التركي وليس في يد رئيس الدولة. ولم يعلن الحزبان الحليفان موعداً محدداً لاجراء الانتخابات.

على صعيد آخر اعلن مسؤولون اترك ان شخصين اطلقا امس صاروخا مضادا للدبابات على المقر الرئيسي لشرطة اسطنبول. ولم ترد انباء عن سقوط قتلى او جرحى. ووضح هؤلاء ان رجلا وامراة اطلقا الصاروخ من حديقة مستشفى تقع على الجانب الآخر من مقر الشرطة في قلب اسطنبول. ونقلت وكالة «رويتر» عن رضوان ينيس حاكم اسطنبول قوله: «طوقت قوات الشرطة المنطقة. انهم يفتشون كل شبر في محاولة للقبض على المسؤولين عن الحادث».



المصدر : الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

عشرون وألف

■ يتنازل نجم الدين أريكان عن رئاسة الوزارة التركية لثانيته تاسو تشيلير زعيمة حزب الطريق القويم، في عملية لا يخلو طريقها من «خطبات» فريسي الجمهورية هو الذي يعين رئيس الوزراء، والرئيس سليمان ديميريل يشعر بضغط العسكر ضد أريكان وحزبه الرفاه، وضد تشيلير وحزبها

وبقاء أريكان في الحكم سنة انجاز في حد ذاته، فهو لم يهدد الجيش، كما فعل عباسي مدني في الجزائر. وإنما «أخذه على قدر عقله»، وكانت النتيجة أن الجيش «تعود»، أو واجه سابقة، في وجود رئيس وزراء غير كمالي، يعارض صراحة المبادئ الكمالية المعادية للدين والثقافة الإسلامية العربية، كما يقف ضد الارتباط الفكري والاقتصادي بالغرب وحده، ويتطلع إلى إعادة تركيا إلى محيطها الإسلامي الطبيعي، كما أنه أول رئيس وزراء تركي معاد لإسرائيل عداء صريحاً.

هذا العداء لم يتغير على مدى حياته السياسية، ومارسه في حزبه الأول الخلاص الوطني الذي أسسه سنة ١٩٧٠ وحل بعد عامين، ثم حزب السلامة الوطني الذي عمل بموجبه نائباً لرئيس الوزراء قبل انقلاب ١٩٨٠ الذي أدى إلى حله أيضاً واستمرت سياسة المعارضة لإسرائيل في حزب الرفاه، فهو في مقدم المؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية، بنظرة إسلامية مجردة، وهي أن فلسطين كلها وقف إسلامي ولا يجوز التفريط فيها، وتشمل خطبه تقليداً دائماً هو أن يتلو قسماً يردده الجمهور معه بتعهد تحرير القدس. وفعل ذلك قبل حوالي أسبوعين في الاحتفال بذكرى فتح القسطنطينية.

ويعتقد أنصاره أن تطوير العسكر مشاريع التعاون مع إسرائيل بشكل متسارع، أو منقاع، في الأشهر الأخيرة ليس هدفه إقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل بقدر ما هو محاولة لاستفزاز زعيم الرفاه، وإجراجه أمام أنصاره ليبدو كمن لا يستطيع أن يحافظ على وعوده بالنسبة إلى قضية مركزية في فكره السياسي هي فلسطين والقدس

ولكن أريكان أثبت في الحكم أنه لا يستفز بسهولة، ويبدو أنه استفاد من صدامه مع العسكر في المرتين السابقتين، لذلك فهو يتجنب ما أمكن انتقاد العسكر والولايات المتحدة، ولا يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، بل إلى تطبيق ديموقراطية حقيقية، ويستشهد كثيراً بدساتير الدول الغربية. ويبدو الآن أن مبالغة العسكر في الضغط على أريكان ارتدت عليهم، فالسيدة تشيلير، أو مسعود يلماط، زعيم المعارضة الحالية، وكلاهما علماني، سيجد صعوبة كبيرة في إغلاق مدارس الأئمة والخطباء كما يريد العسكر، لأن القرار غير شعبي بالمرة مع وجود ١.٦ مليون طالب وطالبة فيها. وعدم شعبية موقف العسكر تعني شعبية إضافية لأريكان والرفاه، لذلك كان أول شرط لرئيس الوزراء، وهو يخطط لجعل شريكته في الائتلاف الحكومي تخلفه في رئاسة الوزارة، إجراء انتخابات مبكرة، في الخريف، لأنه يعرف أن تمثيل حزبه في البرلمان سيزداد في أي انتخابات جديدة

زعيم سياسي تركي من هذا النوع كان يستحق معاملة أفضل من الدول العربية، وتعاوناً يدعم مركزه وفي نهاية الأسبوع الماضي كنت أتمنى لو أن سورية ومصر انضمتا إلى قمة الدول الإسلامية الثماني في اسطنبول، وشاركنا في تأسيس مجموعة التعاون الاقتصادي والتجاري، (رئيس الوزراء المصري الدكتور كمال الجنزوري حضر وكان حضوره مفيداً)



المصدر : الحسنة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

ولعل من اسباب غياب علاقة أوثق مع أريكان هو انه يريد تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه يحافظ على علاقات حزبه الوثيقة مع الحركات الاسلامية في هذه الدول، خصوصاً مع الاخوان المسلمين، ومثل هذه العلاقة ينعكس سلباً على الدول التي تخشى ان تؤدي العلاقة مع الرفاه الى تعزيز وضع الحركات الاسلامية فيها

غير ان هذه «السلمية» ان كان لنا ان نسميها كذلك، لا تعني شيئاً في مقابل الفوائد الكبيرة التي يمكن ان تجنيها الدول العربية من التعامل الحكيم مع تركيا، وهي فوائد لن تنتظر طويلاً، فالعسكر التركي الذي قام بثلاثة انقلابات منذ ١٩٦٠، لن يتروى عن القيام بانقلاب آخر، اذا وجد عذراً، إلا ان أريكان لم يعط العذر لأحد وان كان من شيء يعمل ضده فهو انه في اواسط السبعينات، وربما لم يكن خلفه في الرفاه في مثل اعتداله وحكمته وحنكته وبعد نظره.

جهاد الخازن



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. كل أربعاء

تركيا بين العلمنة والاسلام

بقلم :
محمد السماك



التي تعرض لها المسلمون في البوسنة كانت انتقاماً من معركة كوسوفو ١٢٨٩
الآن، هناك اعتقاد عام في تركيا بأن العودة الكريمة الى مكة افضل من الانتظار العقيم على بوابة بروكسل يترجم هذا الاعتقاد حزب الرفاه الاسلامي بقيادة نجم الدين اربكان الذي يأمل في ان يتمكن من اثبات ذلك خلال الانتخابات النيابية المبكرة التي يدعو الى اجرائها وهناك بالمقابل تخوف من نتائج التخلي عن العلمنة ونسف الجسور مع اوروبا، ويترجم هذا الموقف المؤسسة العسكرية في الدرجة الاولى يشكل الاعتقاداً معاً ظاهرة انقسامية شديدة الخطورة، حتى ان تركيا تبدو وكأنها تعاني من مرض ازدواج الشخصية - الشيزوفرنيا -
قد تحتاج تركيا الى بعض الوقت لاكتشاف هويتها ولكنها تحتاج بالتأكيد الى كثير من المعانة حتى تتمكن من اعادة توحيد شخصيتها المعزقة

تعاقد على السلطنة العثمانية ٢٦ سلطاناً كان الجامع الاساسي بينهم هو الدفاع عن الاسلام تكونت من جراء ذلك ثقافة اوروبية تربط بين الامبراطورية العثمانية والاسلام وتستعدى الاسلام من خلال استعداد العثمانيين وهي ثقافة لاتزال متصلة في الذاكرة التاريخية وفي العادات الثقافية الشعبية والاوربية العامة حتى اليوم حاولت تركيا المعاصرة فك الارتباط بالاسلام على أمل الدخول في الاسرة الاوروبية من بوابة العلمنة فادارت ظهرها الى مكة غير ان بروكسل لم تمد لها يداً
كان إخضاع اوروبا لتركيا البوابة العريضة التي دخلت منها اوروبا الى العالم الاسلامي كله، وكان الحافز وراء برامج التسلط والهيمنة والاستغلال التي امتصت ثروات المسلمين وافقرتهم ودفعتهم الى الورا هو الانتقام من الحروب التي خاضتها اوروبا ضد العثمانيين حتى ان مجرم الحرب الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش يقول ان عمليات الابادة

عملت تركيا لمدة خمسين عاماً بتفان وإخلاص في اطار حلف شمال الأطلسي ولكن ذلك لم يمح من الذاكرة الاوروبية تراكمات ٦٠٠ سنة من الحروب العثمانية - الاوروبية فمنذ نجاح السلطان مراد الاول في تحطيم الامبراطورية الصربية في معركة كوسوفو في عام ١٢٨٩ والحروب لم تتوقف بينهما حتى قامت الثورة الصناعية الاوروبية وبدأت الامبراطورية العثمانية بالانهيار في عام ١٩١٨
وصل السلطان مراد الثاني في عام ١٤٤٠ الى الدانوب وفتح السلطان محمد الثاني في عام ١٤٥٣ القسطنطينية - اسطنبول - وجعلها عاصمة للامبراطورية وفي القرن الثاني حاول السلطان سليمان في عام ١٥٢٩ احتلال فيينا ففشل. وجرت المحاولة الثانية لاحتلال المدينة بعد حوالي قرن في عام ١٦٢٨ وفشلت أيضاً
جعل السلطان سليم الاول من الامبراطورية العثمانية امبراطورية عالمية عندما تمكن من إحكام السيطرة على جنوب شرق اوروبا، والشرق الاوسط وشمال افريقيا، حتى وصلت الامبراطورية الى اوج عظمتها في عهد السلطان سليمان ١٥٢٠ - ١٥٦٦ وفرضت سلطتها على طرق التجارة العالمية في ذلك الوقت مما زاد العداء الاوربي عمقاً واتساعاً.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٨

خطة جديدة للتضييق على أربكان

الشرطة التركية تفرض رقابة على المساجد وحصص الدين

أربكان يتهم قادة الجيش بتهديد الديمقراطية

دولار بدعوى دعمها مابيا للنشاط الإسلامي في البلاد وفي الوقت نفسه أعلن أربكان أمس أمام الجمعية البرلمانية لحزب الرفاه الذي يتزعمه أن الائتلاف الحكومي الجديد الذي ترأسه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر سيستمر بلا تغيير لبروتوكول وبرنامج الائتلاف الحالي وبمشاركة حزبه كما اتهم أربكان قادة الجيش بتعرض الديمقراطية في تركيا للخطر مؤكدا أن حزبه سيخرج قويا من الانتخابات المبكرة المتوقع عقدها بعد انتقال رئاسة الحكومة إلى تشيلر اليوم وفق ما أعلنه أحد كبار مسئولى حزبه ومن ناحية أخرى أعلن محسن يازجى أوغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى اليميني المتطرف الذي يملك مقاعد في البرلمان التركي أنه سيؤيد خطط أربكان للاستقالة وتشكيل حكومة انتقالية ترأسها تشيلر تقود البلاد إلى إجراء الانتخابات المبكرة

انقرة - وكالات الأنباء: في خطوة جديدة من الجيش لتضييق الخناق على نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي ورعيم حزب الرفاه الإسلامي أعلنت السلطات التركية أمس أنها ستفرض رقابة على المساجد وحصص الدين في المدارس منعا لترويج الخطباء والوعاظ ومدرسي الدين الأفكار الإسلامية المناهضة لمصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة والقوات المسلحة التي تعمر نفسها الحارس الأول للنظام العلماني وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة «حريات» التركية أمس أن الإدارة الأمريكية أجرت اتصالات مع القادة العسكريين والسياسيين في تركيا لمنع وقوع انقلاب عسكري في البلاد بهدف الحفاظ على النظام العلماني ومن ناحية أخرى أصدرت إحدى المحاكم التركية قرارا بتجميد أرصدة مجموعة من الشركات الإسلامية في تركيا بالبنوك تقدر بنحو ١٠٠ مليون



المصدر: الأخضر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٨



صباح الخير

في تركيا.. يتحدثون هذه الأيام، عن اجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل نهاية العام الحالي.. ويتحدثون ايضا عن تعديل قانون الانتخابات.. وفي تركيا ترزية قوانين.. يفصلون القوانين حسب المقاس.. وخاصة قوانين الانتخابات..

والانتخابات البرلمانية في تركيا.. تجري طبقا لنظام القوائم.. الذي طبقناه نحن في مصر بعض الوقت، ثم تم العدول عنه، بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النظام؛ ويشترط القانون في تركيا على الأحزاب.. أن يخوض كل منها الانتخابات البرلمانية بقائمة مستقلة.. ويمنعها من الائتلاف مع أحزاب أخرى.. وخوض الانتخابات بقوائم مشتركة..

وإذا لم يحصل الحزب على عشرة في المائة من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الدولة.. يحرم من التمثيل في البرلمان.. حتى ولو فازت قوائمهم في بعض الدوائر.. والمغرب من ذلك تضاف الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب.. إلى قوائم الأحزاب الأخرى التي تحصل على أكثر من ١٠٪ من الأصوات..

وفي الانتخابات الأخيرة.. التي جرت في عام ١٩٩٥.. استفاد حزب الرفاه الإسلامي الذي يرأسه نجم الدين أربكان من هذه الأحكام.. وحصل على أصوات الأحزاب الصغيرة، التي عجزت عن تحقيق نسبة الـ ١٠٪.. وأصبح له في البرلمان ١٥٨ مقعدا من إجمالي عدد المقاعد البالغ ٥٥٠ مقعدا..

وعقد حزب الرفاه.. ائتلافا مع حزب الطريق القويم الذي يرأسه تانسو تشيللر.. والتي فاز حزبا بـ ١٣٥ مقعدا.. وكونا حكومة ائتلافية في العام الماضي.. كان يفترض أن تستمر في الحكم أربع سنوات.. ولكن.. وقبل أن تكمل الحكومة الائتلافية سنة من العمر.. تعرضت لضغوط شديدة من قبل قوى المعارضة.. ومن قبل جنرالات المؤسسة العسكرية.. وهي ضغوط دفعت بعض المؤيدين للحكومة.. إلى التخلي عنها.. مما أفقد الائتلاف الأغلبية البرلمانية التي كانت تسانده، وتدعمه في البرلمان..

بالإضافة إلى ذلك.. أقام النائب العام في تركيا، دعوى قضائية ضد حزب الرفاه الإسلامي.. اتهمه فيها بالخروج على المبادئ العلمانية.. والعمل على تغيير النظام الذي أرسى قواعده كمال أتاتورك.. وطالب المحكمة العليا بحل الحزب.. ولاتزال الدعوى منظورة..

وأزاء كل هذه التطورات.. اتفق كل من أربكان وتشيللر.. على التعتيل بإجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل نهاية هذا العام.. بدلا من إجرائها في عام ٢٠٠٠ كما كان مقررا من قبل.. وفي نفس الوقت اتفقا على تعديل قانون الانتخابات بشكل يخدم مصالح حزبيهما في الانتخابات القادمة..

وتسعى التعديلات التي يصيغها، ويعدها ترزية القوانين.. إلى توفير المزيد من الأصوات والمقاعد لحزبي الائتلاف.. كما تسعى أيضا إلى حماية حزب الرفاه الإسلامي.. في حالة صدور حكم قضائي بحله.. والسؤال: هل تنجح هذه المحاولات.. أمام المعارضة القوية لحكومة الائتلاف..

الأيام القادمة.. تجيب عن هذه التساؤلات..

سعيد سنبل

اليمن: زكي يتعهد بملاحقة الثقة لحكومة «تشيلدر» نواب حزب الطريق القويم يحارون استمرار الائتلاف مع الرئيس قوات الشرطة تفرض رقابة صارمة على المساجد في تركيا

رجال الأعمال الإسلاميين. وأكدت التزامها بالنسور التركي وقوانين التجارة. كان الجيش التركي قد اتهم رجال الأعمال بمساندة النشاط الإسلامي. يأتي ذلك في الوقت الذي شنت فيه السلطات التركية حملة جديدة لقمع النشاط الإسلامي في البلاد. فرضت قوات الشرطة رقابة صارمة على المساجد ومراكز تحفيظ القرآن. وقام رجال الشرطة التركية بتسجيل خطب أئمة المساجد والدروس الدينية للتحقق من عدم مهاجمتها للعلمانية. واتهمت الشرطة التركية عددا من الأئمة بإلقاء خطب مناهضة لمؤسس تركيا كمال أتاتورك وقوات الجيش العلمانية.



تشيلدر

أربكان

لتشكيل الحكومة. في الوقت نفسه بدأت كبرى الشركات الإسلامية في تركيا حملة إعلانية ضخمة للدفاع عن نفسها ضد الهجوم العلماني. وأعلنت الشركات التركية عن استيائها الشديد للهجوم الذي يشنه كبار قادة الجيش على

أنقرة - ومالات الأنباء: تعهد أمس اليمين التركي للتشدد بدعم الحكومة الجديدة في أنقرة بزعامة تانسو تشيلدر رئيسة حزب الطريق القويم. أكد محسن يازجي لوغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى اليميني موافقته على تولي «تشيلدر» رئاسة الحكومة التركية.

وأعرب عن تأييده لإجراء انتخابات عامة مبكرة في تركيا. وأكد أنه سيمتدح حكومة «تشيلدر» القادمة الثقة خلال الاقتراع في البرلمان التركي. وأشار إلى تأييده لاتفاق نقل السلطة الذي وقعه نجم الدين أربكان رئيس الوزراء مع تشيلدر.

ووصف الاتفاق بأنه خطوة هامة لتحقيق الاستقرار السياسي في تركيا. ورفض زعيم حزب الوحدة الكبرى الدخول في الحكومة الائتلافية الجديدة بزعامة «تشيلدر». وأكد معارضة حزبه لتشكيل ائتلاف مع حزبي الرفاه والطريق القويم. ويحظى حزب الوحدة بثمانية مقاعد في البرلمان. ومن المقرر أن تتولى «تشيلدر» رئاسة الحكومة التركية اليوم بموجب اتفاقها مع «أربكان».

وحذرت مصادر سياسية من احتمال عدم حصول الحكومة الجديدة على ثقة البرلمان. وأشارت إلى معارضة عدد كبير من نواب حزب الطريق القويم الذي تتزعمه «تشيلدر» للاستمرار في الائتلاف مع حزب الرفاه. ومن المقرر أن يوافق الرئيس التركي سليمان ديميريل والبرلمان على الاتفاق الجديد.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٨

يقدم استقالته اليوم إلى ديميريل أربكان: «الرفاه» سيخرج من الانتخابات أقوى ه سيناريوهات محتملة لتشكيل الحكومة الجديدة

«الوطن الأم» وحزب «الطريق القويم» وحزب «اليسار الديمقراطي» والثالث تشكيل حكومة أقلية برئاسة تشيلير والرابع: قيام ديميريل بتشكيل حكومة وصاية للأعداد للانتخابات العامة المبكرة، والخامس هو احتمال عودة أربكان عن قراره تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية.

لكن احتمال تشكيل «الرفاه» و«الطريق القويم» لحكومة جديدة يعترضه تضارب عدد نواب الحزبين منذ تولي الائتلاف الحكومة حيث أصبح ٢٧٥ من أصل ٢٩٣. الأمر الذي يجبرهما على التحالف مع حزب «الوحدة الكبرى» بزعامة أوغل الذي أكد أن حزبه سيمنح الثقة لحكومة تشكلها تشيلير، رغم عدم مشاركتها في الحكومة.

وبرر أوغل دعمه لتشيلير برغبته في «عدم ترك البلاد من دون حكومة» عدم جرها إلى الفوضى»، معرباً عن دعمه لاجراء انتخابات تشريعية.

في غضون ذلك، أمرت وزارة الداخلية التركية شرطتها بمراقبة المساجد ومراكز تحفيظ القرآن لرصد أية تيارات متشددة، وذلك في إطار حملتها للحد من نشاط الاسلاميين في تركيا.

على صعيد آخر ذكرت صحيفة «غونايدن» التركية أمس أن ديميريل رفض التوقيع على مرسوم أكدته حكومة «الرفاه» لأجل إغلاق نوادي القمار في تركيا لقيامها بعملية غسل الأموال في البلاد.

وأشارت الصحيفة إلى أن رفض ديميريل التوقيع على مرسوم إغلاق نوادي القمار بحجة أن هناك اتفاقات رسمية بين مؤسسات تركية وأجنبية في ما يتعلق بنوادي القمار في تركيا.

قالت الصحيفة بأن ديميريل اقترح تركيز نوادي القمار في عدد من المراكز الرئيسية في البلاد مؤكداً على أن نوادي القمار تعود بالفائدة على الاقتصاد والسياحة في تركيا.

(أ.ف.ب - رويتر - سانا)

من المفترض أن يقدم رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان استقالته التي لم يتطرق إليها في خطاب ألقاه أمس أمام نواب حزب «الرفاه» إلى الرئيس سليمان ديميريل، لكنه أكد أن الائتلاف الحكومي الجديد الذي ستكونه وزيرة الخارجية طانسو تشيلير سيستمر بلا تغيير لبروتوكول وبرنامج الائتلاف الحالي، في حين ذكرت مصادر صحفية، أن هناك احتمالات لتشكيل الحكومة التي أعرب حزب «الوحدة الكبرى» عن عزمه منحها الثقة «حتى لا تجر البلاد إلى الفوضى».

وأشار أربكان بمساندة محسن يازجي أوغل ورئيس حزب الوحدة الكبرى الذي أعلن أن حزبه سيصوت بالثقة للائتلاف الحكومي الجديد الذي سترأسه طانسو تشيلير ولكنه لن يشارك فيه.

ودعم هذا الحزب إجباري كي تحصل الحكومة على ثقة البرلمان. وكان الائتلاف الحالي قد فقد الأغلبية المطلقة منذ حوالي ٢٠ يوماً.

وأوضح أربكان «أن الرفاه وحزب الطريق القويم وحزب الوحدة الكبرى يمثلون معاً ٢٨٣ مقعداً ويمثلون الأغلبية». ولم يشير أدنى إشارة إلى استقالته المقررة اليوم الأربعاء. وتبلغ الأغلبية المطلقة ٢٧٦ مقعداً في البرلمان الذي يشتمل على ٥٥٠ مقعداً.

وقد تجاهل أربكان وجود مجموعة من حوالي ١٢ نائباً منشقاً داخل حزب الطريق القويم يعارضون الائتلاف الحكومي مع الحزب الإسلامي.

وقال: «أن الانتخابات التشريعية المبكرة ستجري في أسرع وقت ممكن» دون أن يحدد موعداً. وأضاف: «وسنخرج من الانتخابات أقوى شوكة».

من جهة أخرى ذكرت صحيفة «يني يوزيل» التركية أنه بعد تقديم أربكان استقالته ستبدأ الاجتماعات السياسية لأجل تشكيل حكومة جديدة في البلاد.

وأضافت الصحيفة أن هناك ٥ احتمالات لتشكيل الحكومة، الأول ائتلاف حزب «الرفاه» و«الطريق القويم» برئاسة طانسو تشيلير، والثاني قيام ائتلاف بين حزب



المصدر: السعالم اليوم

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٨

اللعبة التي تجرى في تركيا حالياً بين المؤسستين العسكرية والدينية هي نموذج للصراع الدائر في غالبية دول العالم الثالث

ثلاثية السلطة في تركيا والعالم الثالث

العسكر والشيخ... والسيدة!

التنازلات مع الحرص على الاستمرار في موقع السلطة حتى ولو كان ذلك تحت رئاسة السيدة تشيللر والسيدة تانسو تشيللر القريبة إلى قلب وعقل المؤسسة العسكرية والتي يلاحقها في نفس الوقت الاتهامات الكثيرة بالفساد من جانب الحزب المعارض الأخرى تحاول أن تقوم بدور همزة الوصل للتنسيق بين المؤسستين اللتين تتنازعان السلطة في تركيا على اعتبار أن ما هو قائم أفضل بكثير مما هو قادم.

واللعبة التي تجرى في تركيا تمثل في الواقع نموذجاً للصراع الدائر في غالبية دول العالم الثالث، وهي لعبة يتبادل فيها الفريقان النفوذ والسيطرة الأمر الذي يلعب دوراً كبيراً في حجب النمو والتطور الطبيعي لهذه التجمعات. فكلتا المؤسستين العسكرية والدينية

لهما ثقلمها ونفوذهما القوي تقليدياً، ليس فقط في مجتمعات العالم الثالث بل وايضاً في الدول المتقدمة، فالمؤسسة الدينية كانت وفي فترات تاريخية طويلة صاحبة الكلمة الأولى في تقرير أمور المجتمعات وقد كان من الصعب وربما من المستحيل معارضتها في مرحلة من المراحل وكان من السهل اتهام كل من يختلف معها أو يحاول الحد من نفوذها بالخروج من ملكوت الرب واتهامه بالمروق والعصيان.

والمؤسسة العسكرية هي الأخرى كان لها باعها الطويل في تقرير الأمور حيث أنها المنوط بها الدفاع عن الوطن والأرض والعرض وهي التي تملك السيف والمدفع.

وقد اكتشفت أوروبا منذ بداية

تاجلت المواجهة الحاسمة بين العسكر والشيخ في تركيا وذلك بعد الاتفاق الذي جرى بين الشيخ نجم الدين أربكان وشريكه في التحالف السيدة تانسو تشيللر على أن تتولى هي رئاسة الوزراء في المرحلة القادمة مع الحفاظ على التحالف الوزاري بينهما.

وهذا الاتفاق الذي نزع فتيل الانفجار إلى حين ويعبر في نفس الوقت عن عجز واضح لأحد أطراف المواجهة في فرض مشيئته وإرادته بشكل منفرد، وهو أمر جديد في تركيا. فمن الواضح أن الجيش التركي المسيطر على مجلس الأمن القومي لم يستطع أن يقوم بالانقلاب الرابع للإطاحة بالحكومة مثلما فعل قبل ذلك ثلاث مرات واكتفى بتوجيه الانذارات والتحذيرات لحكومة نجم الدين أربكان بضرورة التمسك بالاتجاهات العلمانية والحد من النشاط الواسع ذي الصيغة الدينية الذي تشجعه الحكومة في حركتها الداخلية والخارجية.

ومن الواضح أيضاً أن تردد المؤسسة العسكرية التركية في الإطاحة بأربكان يرجع في الأساس للخوف من رد فعل عنيف من جانب دول الاتحاد الأوروبي التي حذرت تركيا كثيراً من أي انقلابات عسكرية كما شجبت الممارسات المعادية لحقوق الإنسان خاصة أن تركيا تسعى جاهدة في السنوات الأخيرة للالتحاق بالاتحاد

الأوروبي أو على الأقل تطوير اتفاقيات التعاون الواسعة مع الاتحاد.

ومن ناحية أخرى فإن أربكان ومؤسسته الدينية المتمثلة في حزب الرفاه يدرك جيداً أنه ليس في وضع يمكنه من مواجهة حاسمة مع العسكر في الوقت الحالي لذلك فهو يقفم بعض

عصر النهضة أهمية وخطورة المؤسستين، وكان جوهر الصراع الذي دار منذ القرن السادس عشر وحتى الحروب النابوليونية في أوائل القرن التاسع عشر هي العمل على تجنب تدخل المؤسستين في تقرير مصير المجتمع المدني.

ومع الاعتراف بالدور الحيوي المهم الذي يلعبانه، إلا أن أوروبا لم تستطع أن تبني وتطور مجتمعاتها المدنية إلا بعد تحديد مهام كل منها في الدفاع عن الأرض ضد أي عدوان خارجي بالنسبة للمؤسسة العسكرية وإغناء الحياة والقيم الروحية بالنسبة للمؤسسة الدينية مع التزام صارم بعدم التدخل في تقرير أمور المجتمع المدني.

ومن الواضح أن هذا الوضع لم يحسم حتى الآن في غالبية دول العالم الثالث، ففي تركيا نجد الجيش ينصب نفسه حارساً وأميناً على الدستور وعلى قيم الثورة الكمالية بشعاراتها العلمانية وهو تقليد يدخل في صلب الدستور التركي الذي أعطى للجيش حق التدخل وتولى مقاليد الأمور عندما تكون هناك من وجهة نظره مخاطر تهدد المسيرة.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٧/١٩٩٧



د. فتحي
عبد الفتاح

وما يجري في تركيا يجري إلى حد ما وبأشكال مختلفة في بلدان العالم الثالث، ففي باكستان تعطي المؤسسة العسكرية لنفسها الحق بين الحين والآخر لإعادة تعديل المسار المنحرف من وجهة نظرها، وإن كان هذا التدخل غالبا ما يجري في باكستان من خلال رئيس الدولة الذي غالبا ما يكون من المؤسسة العسكرية أو على ارتباط وثيق معها.

ومن السهل أن نرى هذا التشابك أو التصارع بين المؤسسات في بلدان أخرى كثيرة مثل السودان والجزائر وإيران.

ولا يمكن التنبؤ حتى الآن فيما إذا كانت لعبة شد الحبل بين الجيش التركي وأربكان ستنتهي إلى شكل من أشكال التقاطع مثلما جرى مؤخرا أم أن هناك حتمية للمواجهة.

وإن كان البعض يعتقد - وأنا منهم - أن ذلك الصراع الذي استنزف الكثير من قدرات وطاقات الكثير من الدول النامية لابد أن ينتهي بنفس النتيجة التي وصلت إليها كل البلدان المتقدمة وهي خروج المؤسسات من دائرة الصراع على السلطة وتأكيد أسس المجتمع المدني بحيث يبقى الجيش حارسا للحدود والوطن ضد أي اعتداء خارجي، وتبقى المؤسسة الدينية لاغناء القيم والحياة الروحية للشعوب. دعنا نأمل.



المصدر: الحسيبة

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واشنطن تحذر الجيش التركي من اللجوء الى الانقلاب

■ واشنطن، انقرة - «الحياة»
كشفت ادارة الرئيس بيل
كلينتون ان اتصالات جرت على
اعلى المستويات بين كبار
المسؤولين الاميركيين والأتراك،
مدنيين وعسكريين، في شأن
الوضع الداخلي التركي المنوتر.
في الوقت نفسه اعتبرت انقرة ان
الولايات المتحدة وجهت رسالة
واضحة الى العسكريين الاتراك
مفادها انها لن تؤيدهم في حال
اقداموا على انقلاب.

في واشنطن جدد الناطق
باسم وزارة الخارجية نيكولاس
بيرنز اول من امس ان رسالة
واشنطن الى انقرة هي ان
المطلوب هو المحافظة على النظام
«الديموقراطي العلماني» وضرورة
تفادي اي خطوات من جانب
القوات المسلحة مما يقع في خانة
«تدابير خارج نطاق الدستور»
ومنها الانقلاب العسكري. وقال
الناطق الاميركي: «نرفض التدخل
في النقاش الداخلي بين الذين
يفضلون خطأ على آخر. ان تركيا
تمر الآن بمرحلة صعبة لكننا
نعتقد ان الحكم العلماني
الديموقراطي سينجح».

في انقرة نقل رئيس تحرير
صحيفة «توركيش ديلي نيوز»
النور تشيفيك المعروف بصلاته
الوثيقة مع مراكز صنع القرار في
بلاده والولايات المتحدة عن
مسؤول في الخارجية الاميركية
ان انقلابا عسكريا «سيخلق الى
الابد جسيم ابواب الاتحاد
الاوروبي امام تركيا، مضيفاً ان
«بعض دول الاتحاد الاوروبي
تتوق الى ان يوفر لها العسكريون
الاتراك تريعة لخطوة كهذه».

واوضح المسؤول الاميركي
ذاته لتشيفيك ان «الاميركيين
يريدون جيشاً تركيا قوياً لانهم
يشعرون ان تركيا حاسمة بالنسبة
الى مصالح امنهم القومي في
منطقة متفجرة». ولكنه شدد في
الوقت نفسه على ان القيام
بانقلاب عسكري سيؤدي حتماً
الى فرض خطر تسليحي واسع
على تركيا الامر الذي سيضعف
القدرات الدفاعية لقواتها
المسلحة. ولاحظ تشيفيك ان
الصحافة العلمانية في تركيا
تجاهلت تحذيرات واشنطن من ان
هناك حدوداً يجب ان تقف
عندها المؤسسة العسكرية.



المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩

استقالة أربكان من رئاسة الحكومة التركية وتشيلر تحذر الجيش

ديميريل يستقبل زعماء المعارضة قبل تعيين رئيس جديد للوزراء!!

أنقرة - وكالات الأنباء - استنبول - من صلاح عبدالعزیز: قدم نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي استقالته أمس للرئيس سليمان ديميريل تمهيدا لتولي تانسو تشيلر وزيرة الخارجية المنصب للإشراف على انتخابات عامة مبكرة تنهى الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد طيلة الـ ١٢ شهرا الماضية.

وصرح أربكان للصحفيين - عقب لقاء استغرق ٤٥ دقيقة مع ديميريل - بأن الرئيس سيستقبل اليوم زعماء المعارضة وعلى رأسهم مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم وقادة جناحين يساريين آخرين قبل إعلان تكليف رئيس وزراء جديد. وأكد رئيس الوزراء المستقيل إنه قدم للرئيس إعلانا مشتركا من ثلاثة أحزاب تؤيد تشيلر - وأشار إلى أن توليها المنصب سيؤدي للتحضير للانتخابات العامة المبكرة المرتقبة خلال فترة قصيرة.

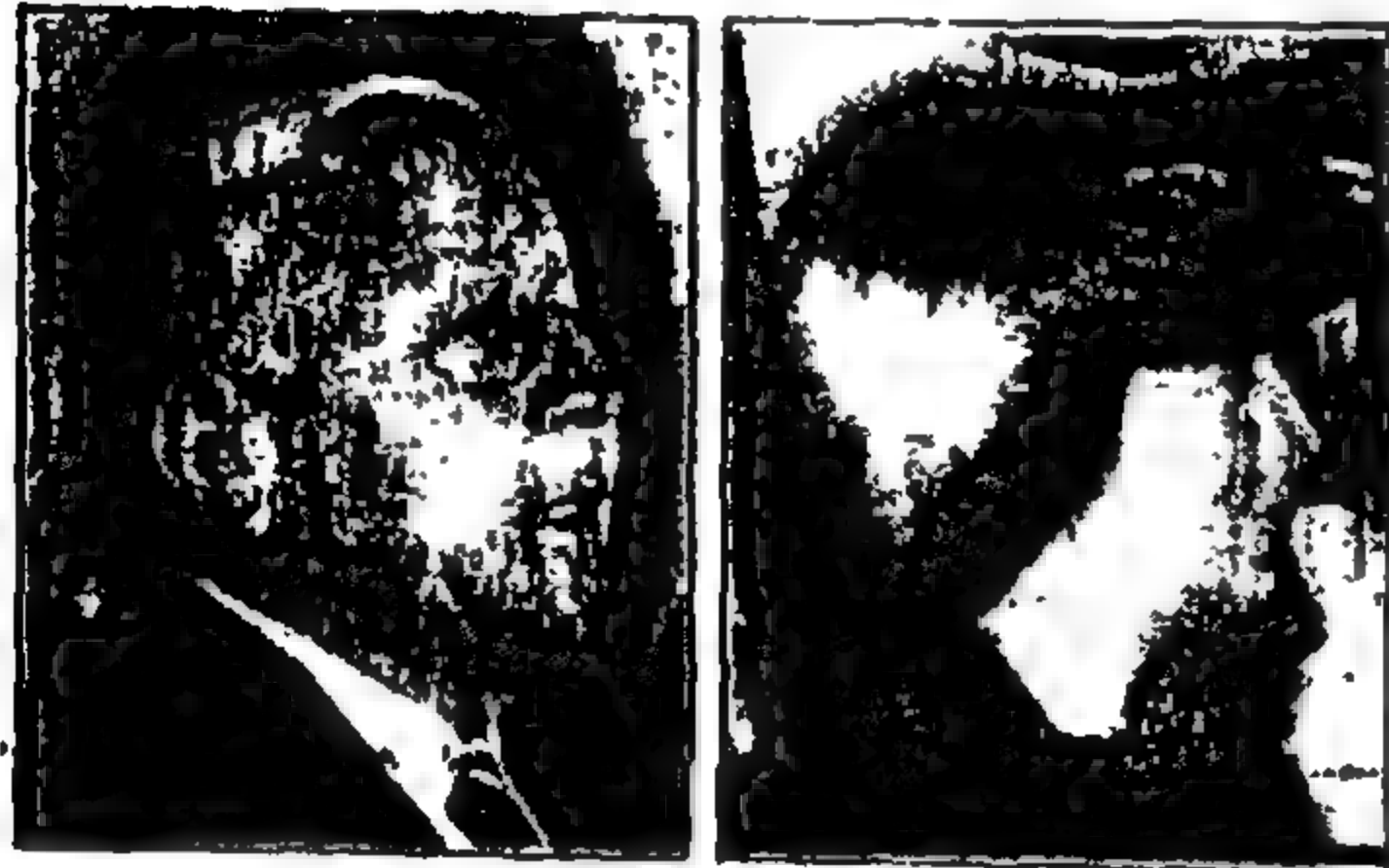
وقبل ساعات من تقديمه استقالته، أجرى أربكان محادثات مع تشيلر ذكر المراقبون أنه ربما حاول خلالها الحصول على ضمانات منها ألا تستغل استقالته للتحالف مع أحزاب أخرى. وحذرت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية صباح أمس من احتمال وقوع انقلاب عسكري في تركيا. وقالت إن القضاء على الديمقراطية من شأنه الإساءة إلى علاقات تركيا بالغرب. وأعربت تشيلر عن اعتقادها بضرورة ألا تتخلى بلادها عن الديمقراطية، لأن ذلك يعني تخليها عن العلاقات بالغرب والاتحاد الأوروبي والعالم المعاصر. ومن ناحية أخرى، أجبر حزب الرفاه اثنين من نوابه في البرلمان هما مشوق يلمظه وحسن حسن جيلان على الاستقالة من عضويته. وذلك فيما يبدو محاولة منه لوقف دعوى قضائية لطله كانت تستند على تصريحات معادية للعلمانية صدرت عن هذين النائبين المتشددتين.



المصدر: الأهراس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩

بعد أن أعلن استقالته أريكان يضع تشيلر في موقف صعب لتشكيل حكومة ائتلافية

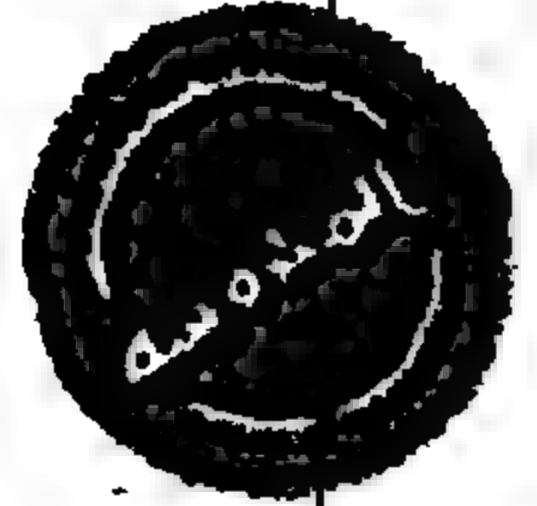


أريكان

تشيلر

حكومة ائتلافية ومن المتوقع ان تشهد الساعات القادمة مزيداً من الإشكالات من مختلف الأحزاب السياسية بعد ان يقدم نجم الدين أريكان استقالة حكومته الى الرئيس سليمان ديميريل وأن السيدة تشيلر تسعى الى الحصول على بيان مكتوب من حزب الرفاه والوحدة الكبير بالمشاركة في حكومتها القائمة لحمل الرئيس سليمان ديميريل على تكليفها مباشرة بتشكيل الحكومة الجديدة بدلا من مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام وكان حزب الوحدة الكبير الذي يشغل ثمانية مقاعد قد أعلن أنه على استعداد لمساندة الحكومة من الخارج دون الاشتراك فيها.

قررت المجموعة البرلمانية لحزب الرفاه فصل ثلاثة من اعضاء البرلمان بسبب تصريحاتهم المعادية للعلمانية مما عرض حزب الرفاه لمشاكل كبيرة ووضع تشيلر في موقف صعب للحصول على اغلبيه تمكنها من تشكيل الحكومة وأشارت المجموعة البرلمانية للرفاه في بيان أصدرته بعد اجتماع طارئ عقده الليلة الماضية برئاسة نجم الدين أريكان رئيس الوزراء ورئيس الحزب الى ان من بين هؤلاء الثلاثة شوقي يلماظ الذي اذاعت له إحدى قنوات التلفزيون خطبه القامها عام ١٩٩٠ يهاجم فيها النظام العلماني ويظهر احتقاره للنظام الجمهوري والجيش وجميع مؤسسات الدولة لاتباعها النظام العلماني مما دفع مصطفى قلعلی رئيس البرلمان الى تقديم طلب الى حزب الرفاه لاتخاذ موقف ضد شوقي يلماظ كما ان القوات المسلحة التركية رفعت عليه دعوى لاهنته القوات المسلحة وقد انخفض عدد نواب حزب الرفاه بذلك الى ١٥٦ عضوا في البرلمان مما يشكل عتبة كبيرة امام أي محاولة من جانب تانسو تشيلر رئيس حزب الطريق القويم لتشكيل حكومة اغلبيه جديدة مع حزب الرفاه وقد انخفض عدد مقاعد الحكومة الائتلافية الحالية المشكلة من حزب الرفاه والطريق القويم برئاسة نجم الدين أريكان الى ٢٧٣ مقعدا من بينها ١١٧ لحزب الطريق القويم و١٥٦ مقعدا لحزب الرفاه وهو ما يعني ان الحكومة الحالية أصبحت حكومة اقلية لانها في حاجة الى أربعة مقاعد لتصبح



المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٧/ ١٩

مناورة سياسية مقابل ضغوط عسكرية خرج أربكان.. دخلت تشيللر

ان تشير هذه المناورة السياسية استفتاء الجيش حاملي النظام العلماني في تركيا، والذي كان قادتهم حزب «الرفاه» علناً بأنه يساند الأصولية الإسلامية ويحرض الشعب على رفض الدولة العلمانية. وفي محاولة لتهدئة المعارضة ضد المتشددين في «الرفاه» قدم اثنان من نوابه استقالتيهما الى أربكان بعدما أثارت مواقفهما المعادية للعلمانية ردود فعل واسعة. وتأتي استقالة النائبين شوقي يلماظ وحسن حسين جيلان بعد بدء إجراءات قانونية تهدف الى حظر «الرفاه».

يذكر ان يلماظ صرح في وقت سابق بأن البرلمان التركي يتكون من «قوادين» وأن دين الدولة التركية هو «المسيحية».

(أ.ب. رويتر. أن.ب.)

اختتمت تركيا أمس فصلاً من الصراع بين الجيش وبين رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» بتقديم الأخير استقالته في محاولة لتهدئة الجذرات الذين اغضبتهم توجهاته الإسلامية. وبدأت مرحلة مناورات سياسية عصبية قد لا تنقضي الا بعد الانتخابات المبكرة التي أعلن أربكان ان الحكومة الجديدة ستنظمها في غضون الشهرين المقبلين، في حال نُفذ اتفاق التناوب على رئاسة الحكومة بينه وبين طائفة تشيللر زعيمة حزب «الطريق القويم» الذي استقال عدد من نوابه احتجاجاً على الحلف مع «الرفاه». وقدم أربكان استقالته الى الرئيس التركي سليمان ديميريل بعد ساعات من اجتماع ضمه وتشيللر، الشريكة في الائتلاف الحاكم، نال خلاله تأييدها لمناورته السياسية ضد الجيش والتي ستضمن له البقاء في الحكومة المزمع تشكيلها. وقيل ديميريل الاستقالة وكلف أربكان تصريف الأعمال الى حين تشكيل حكومة جديدة وأعلن انه سيبدأ مشاورات عاجلة بهذا الخصوص مع الأحزاب الرئيسية في البرلمان. ومن المرجح ان تكون الحكومة الجديدة برئاسة تشيللر في حال نالت ثقة «الرفاه» وحزب «الوحدة الكبرى» الإسلامي على ان يحتفظ «الرفاه» بحقائب اساسية في الحكومة طبقاً للاتفاق الموقع بينه وبين «الطريق القويم» ومن المتوقع



المصدر: الحسيانة

للنشر والخدمات، الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩/٦/١٩٩٧

أركان قديم استقالت ومصير تشير عند ديميريل



أركان وتشير يتحدثان إلى الصحافيين أمس. (أ ف ب)

□ انقرة -
من رشيد غيورديك:

■ قدم رئيس الوزراء التركي زعيم حزب «الرفاه» (الإسلامي) نجم الدين أربكان استقالته أمس إلى الرئيس سليمان بيميريل على أمل أن تخلف شريكته في الائتلاف الحاكم زعيمه حزب «الطريق الصحيح»، تانسو تشيلر تشكيل حكومة جديدة تضم الحزبين أيضا.

وتزامنت هذه الخطوة مع استقالة نائبين من حزب «الرفاه»، اشتهرا بتشديدهما ونصريتهما التي غالبا ما اثارَت نقمة المؤسسة العسكرية على الإسلاميين وأخرجت أربكان، هما شوقي يلماز وحسن حسين جيلان، واعتبر مر القبول أن قيادة «الرفاه» لجبرت النائبين على الاستقالة من الحزب أرفاء



المصدر: الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩

لعلمانيين متشددين في حزب تشيلر يعارضون استمرار الائتلاف بين الحزبين.

وعلى رغم الثقة التي أعرب عنها أربكان بأن ديميريل سيكلف تشيلر تشكيل حكومة جديدة في ضوء اتفاق بين حرييهما وتعهد حزب يميني صغير دعمها، فإن الدستور يمنح ديميريل الحق في تعيين حكومة مؤقتة مهمتها إجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة أشهر. وما زالت تشيلر تواجه ضغوطاً قوية من داخل حزبها وأوساط عسكرية ومصالح متنفذة لإنهاء تحالفها مع الإسلاميين.

وتقضي الأصول الإجرائية بأن يبقى أربكان رئيساً مؤقتاً للوزراء بعد استقالته إلى أن يكلف ديميريل شخصية تشكيل حكومة. ويفترض تقليدياً أن يكون المكلف زعيم حزب المعارضة الرئيسي مسعود يلماز الذي يأتي حزبه، «الوطن الأم»، ثانياً من حيث عدد مقاعده البرلمانية بعد «الرفاه». ولكن إذا نجحت تشيلر في ضمان غالبية من نواب حزبها وحزب أربكان وحزب «الوحدة الكبرى» اليميني، قد تلقى ديميريل بتكليفها تشكيل حكومة.

ويمنح القانون رئيس الوزراء المعين ٤٥ يوماً لتقديم تشكيلة حكومته إلى ديميريل. وفي حال الفشل يحق لرئيس الدولة أن يكلف من يشاء من أعضاء البرلمان تشكيل حكومة تتألف من أحزاب مهمتها التحضير لانتخابات مبكرة والإشراف على إجرائها خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر. وفي حال قرر ديميريل تكليف تشيلر يتوقع أن تقدم إليه تشكيلة حكومة خلال أيام قليلة على افتراض صمود الاتفاق بينها وأربكان وزعيم «الوحدة الكبرى» محسن يازجي أوغلو. ولكن سيتعين على يلماز أن يجهد لاقتناع بقية الأحزاب العلمانية بالانضمام إلى حزبه في تشكيل حكومة تضمن غالبية برلمانية.



المصدر: الألف - رام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

مهاب أمام تشكيل حكومة جديدة في تركيا.. و«يلحاق» مستعد لتشكيل الوزارة بدون حزب الرقاة

انقذة من ضاملا، ووكالات الأنسا،
اجرى الونس التوكى سليمان ديمبول
أس مشاورا مع أربعة من أمة الأحزاب
السياسية تمهدا لتكليف أحدهم بتشكيل
حكومة جديدة عقب اةالة حكومة نجم
الدين اريكان ذات التوجهات الاسلامية
أس الأول

وقد أعلن مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم أكبر أحزاب المعارضة عقب استقبال ديميريل له أنه مستعد لتشكيل حكومة ائتلافية لإشراك فيها حزب الرفاه الاسلامي . وقال انه ابلغ الرئيس بان تركيا

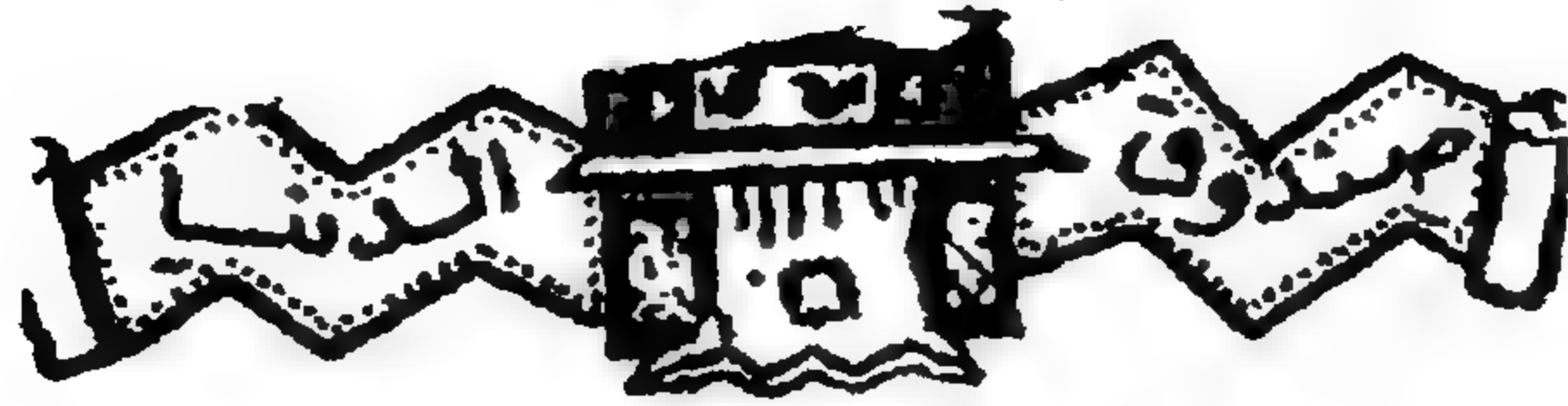
تحتاج إلى حكومة موسعة أخرجها من
أزمتهما الراهنة وتعد وضع النظام الطائفي
التركيز على أساس متين وبعد حزب يماظ
الثاني من حيث عدد المقاعد في البرلمان بعد
«الرفاة» وأشارت وكالة أسوشيتد برس إلى
أنه ليس باستطاعة أي من حزب يماظ أو
حزب الطريق القويم بزعماء تانسو تشيمبار
وبررة الخارجية في الحكومة المستقلة أن
يشكل الحكومة بمفرده لأنه ليس لأي منهما
أغلبية في البرلمان كما أن التحالف بينهما
صعب بسبب الخلافات الحادة بين يماظ
وتشيمبار. وأضافت الوكالة أنه بمقتضى

الاتفاق بين اوركان وتشيلر ، إلى الأخيرة
رئاسة الحكومة ١٩٧٤ ، الدلائل اثبتت آيات
عمدة معكورة خلال أربعة شعور ، لكن التأييد
السياسة التركية تطالب ونفس الجمهورية
بتعيين زعيم حزب المعارضة الانيسى
(يلماظ) رئيسا للوزراء ، كما ان تشيلر
ستجد صعوبات في حشد التأييد اللازم
لتشكيل الحكومة ، وذكرت صحيفة « ثايت »
التركية ان رئيسا ، كان الحش ، طلب من
الرئيس عدم تكليف تشيلر حتى لا يعود
حزب الرفاه إلى السلطة مع حزب الطريق
القديم



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٣



الصراع في تركيا

قدم رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان استقالته إلى الرئيس سليمان ديميريل ، على أساس أن تكلف شريكته في الائتلاف الحاكم تانسو شيلر بتشكيل حكومة جديدة تضم الحزبين معا .
ويمنح الدستور ديميريل الحق في تعيين حكومة مؤقتة مهمتها إجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة أشهر .
وقد بقي أربكان في الحكم سنة حتى الآن ، وهذا انجاز في حد ذاته لأن مقاومة الجيش له أخذت أكثر من صورة ، كما أن احراج الجيش له لم يتوقف طوال هذه السنة .
والمعروف أن أربكان هو أول رئيس وزراء تركي يعارض صراحة مبادئ كمال أتاتورك ، وهي مبادئ معادية للدين والثقافة الإسلامية العربية ، أيضا يقف أربكان ضد الارتباط الفكري والاقتصادي بالغرب وحده ، ويتطلع إلى إعادة تركيا إلى محيطها الإسلامي الطبيعي ، كما أنه أول رئيس وزراء تركي يعادي إسرائيل عداء صريحا ، وهو عداء لم يتغير على امتداد حياته السياسية ، وكان آخر موقف له هو الاحتفال بذكرى فتح القسطنطينية ، وفي هذا الاحتفال ردد أربكان قسما رده الجمهور وراءه ، وكان يتعهد فيه بتحرير القدس .
ويمكن تلخيص الموقف في تركيا بتصاعد الصراع بين العلمانية التي يسندها الجيش ، وراية الاسلام التي يرفعها حزب الرفاه ، وخلال هذا الصراع حرص أربكان على الاستغناء عن الجيش وتعامل معه بذكاء سياسي نادر ، وكان أهم طلب للجيش هو إغلاق مدارس الأئمة والخطباء ، وتدريب القرآن ، ولم يستجب أربكان لهذا الطلب ، وترك الشارع يواجه الموقف ويقول رايه ، علما بان عدد الطلبة في هذه المدارس يزيد على مليون ونصف المليون طالب .
وتجربة تركيا مع علمانية كمال أتاتورك هي تجربة جديدة بالتأمل والنظر ، لقد استبعد أتاتورك الدين من السياسة ومن الحياة اليومية ، وقطع صلة الناس باللغة العربية ، واستبدلها بالحروف اللاتينية ، ورغم مرور أكثر من نصف قرن على هذا كله ، فإن جذوة الايمان مازالت متقدة في القلوب ، ومازال الشارع في تركيا يتجمع خلف راية الإسلام رغم كل المغريات والاضغوط .

أحمد بهجت



المصدر: **الأخضر**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

كلمة اليوم

الأزمة السياسية في تركيا

واخيرا.. قدم رئيس وزراء تركيا نجم الدين اربكان استقالة حكومته ذات الاتجاه الاسلامي المعتدل بعد ٣٥٥ يوما امضاها في منصب (الباشيكان) أي رئيس الوزراء.

وكان من المفروض ان يقدمها اربكان بعد عام من الآن حسب اتفاقه مع شريكه في التحالف الوزاري (تانسوشيلر) الذي اتفق معها على ان تقاسمه فترة الرئاسة. ولكن الضغوط العسكرية على نجم الدين اربكان جعلته يقضي عامه الأول في الحكم وسط ما يشبه الزواجر والأعاصير السياسية بسبب تدخل المؤسسة العسكرية. والتي تعلن عن نفسها بانها حامية حمى العلمانية التي فرضها مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٣ على تركيا البالغ عدد سكانها نحو ٦٠ مليون نسمة ونسبة المسلمين فيها تتجاوز ٩٥٪ من عدد السكان. ونجم الدين اربكان.. اختار الاستقالة حتى يجنب البلاد انقلابا عسكريا وشيكا، مثل الذي قام به الجنرال كنعان ايلريرين واستولى بعده على السلطة عام ١٩٨٠.

الا ان المؤسسة العسكرية تعلن الآن في تركيا انها لا تنوي الانقلاب العسكري مادامت في تركيا حكومة ديمقراطية. والمؤسسة العسكرية المهيمنة على السياسة التركية من وراء ستار، تعلن ذلك بسبب رفض العالم كله للانقلابات العسكرية والاتجاه نحو الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان. كما ان تركيا تطمح في دخول الاتحاد الأوروبي، وان هذا الاتحاد لن يقبل بسياسة الانقلاب العسكري. كما ان أوروبا ترفض حتى الآن قبول تركيا، على الرغم من ان الأخيرة عضو في حلف شمال الأطلسي، والذي يضم دول الاتحاد الأوروبي ولكن الاتحاد قبل تركيا كعضو في الاتحاد الجمركي خلال فترة رئاسة تانسوشيلر للوزارة. والتي اعتبرت ذلك من أهم إنجازاتها. الا ان الانتخابات العامة خيبت آمالها. وفاز بالأغلبية الانتخابية حزب «الرفاه» برئاسة نجم الدين اربكان، ٢٦٪ من الأصوات ولم يفرز بالأغلبية المطلقة في البرلمان، مما دعاه الى التحالف مع حزب الطريق المستقيم برئاسة شيلر ذات الاتجاه العلماني والذي بناها في هذا الاتجاه مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم وكلا الحزبين لم يحققا سوى أقل من ٢٠٪ من عدد

اصوات الناخبين وحزب شيلر حقق ١٩٪ فقط.

وباستقالة نجم الدين اربكان.. تدخل تركيا من جديد في أزمة سياسية عنيفة مثل التي شهنتها عام ١٩٩٥. في أعقاب الموت المفاجيء للرئيس التركي تورجوت أوزال.

ونجم الدين اربكان ليس من طراز المسلمين المتشدين، ولكنه من طراز السياسيين الوطنيين الذين يفضلون الاعتدال، وينبذون العنف والتطرف. وهو سياسي قديم وكان نائبا لرئيس الوزراء في حكومة يسارية ذات اتجاه شعوعي وهي حكومة بولنت لجاويد التي قامت بغزو قبرص في يوليو عام ١٩٧٤. لتتمكن الاقلية التركية في الجزيرة من العيش في سلام. برئاسة زعيم طائفة القبارصة الأتراك رؤوف نيكاتش. الذي أعلن استقلاله على الأرض التي يعيش عليها القبارصة الأتراك. ولكن حتى الآن لم يعترف بهذا الاجراء سوى دولة واحدة في العالم هي تركيا، وبسبب ذلك دخلت في نزاع مع اليونان التي تؤيد طائفة القبارصة اليونانيين، مما سبب اشكالا لدول الاتحاد الأوروبي، لأن الدولتين عضون في حلف الأطلسي، واليونان عضو في دول السوق الأوروبية المشتركة. التي أصبحت الآن دول الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماسترخت.

حتى الآن.. لا يعرف احد من هو رئيس وزراء تركيا الجديد، هل هي تانسوشيلر.. التي اذا كلفها الرئيس سليمان ديميريل بذلك ستبقى على تحالف حزبها الطريق المستقيم العلماني مع حزب نجم الدين اربكان زعيم (الرفاه) الاسلامي، او يكلف الرئيس التركي زعيم حزب الوطن الأم (العلماني) الذي يريد الائتلاف مع حزب الطريق المستقيم برئاسة شيلر. ولكن نظرا للخصومة السياسية بين شيلر ويلمظ.. فهل ينجح يلماظ في تحالف مع الحزب الصغير، وهو حزب الوحدة الكبرى ذو الاتجاه القومي المتشدد.. واذا فشلت الأحزاب في تحالفها لتشكيل حكومة جديدة، في ظرف ٤٥ يوما. فيضطر الرئيس سليمان ديميريل بموجب الدستور قرارا بتشكيل حكومة فنيين (تكتراط) لتسيير الأمور في الدولة الى حين اجراء انتخابات عامة. من المنتظر ان تتم في شهر أكتوبر المقبل قبل نهاية هذا العام.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشاورات لتشكيل حكومة تركية جديدة ديميريل يجتمع برؤساء الأحزاب.. وتشيلر أبرز المرشحين



تشيلر مرشحة لتشكيل الوزارة الجديدة

إجراء الانتخابات.
ومن جهة أخرى علقت واشنطن بفطور على نسا
استقالة أريكان وأكد نيكولاس بيرنز الناطق باسم
الخارجية أن تركيا ملك علماني وديمقراطي وأن الأمر
يرجع إلى الشعب التركي وليس لواشنطن وقال إن
بلادته تحترم تركيا وتعمل في أن تستمر في حكم
ديمقراطي

أنقره - واشنطن : وكالات الأنباء:

بدأ الرئيس التركي سليمان ديميريل أمس
مشاوراته مع زعماء المعارضة لاختيار الشخص الذي
سيكلف بتشكيل حكومة تركية جديدة بعد استقالة
أريكان زعيم حزب الرفاه الأربعة الماضي
يمنح الدستور الرئيس التركي حق تعيين حكومة
انتقالية وفق الدعوة لإجراء انتخابات إذا فشل
الشخص المعين في تشكيل حكومة خلال ٤٥ يوما.
اجتمع ديميريل مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن
الأم (١٢٩) مقعدا في البرلمان وبولنت أجاويد زعيم
حزب اليسار الديمقراطي (٦٧) مقعدا - ودانيز بايكال
زعيم حزب الشعب الجمهوري (٤٩) مقعدا - وحسام
الدين جين دوروك زعيم حزب تركيا الديمقراطية (٧)
مقاعد كما يجتمع مع تانسو تشيلر زعيمة حزب
الطريق القومي التي طلب أريكان تكليفها بتشكيل
الحكومة الجديدة وتعد من أبرز المرشحين مع يلماظ
رغم أن العسكريين يعارضون ترشيحها لأنها
ستتحالف من جديد مع حزب الرفاه.

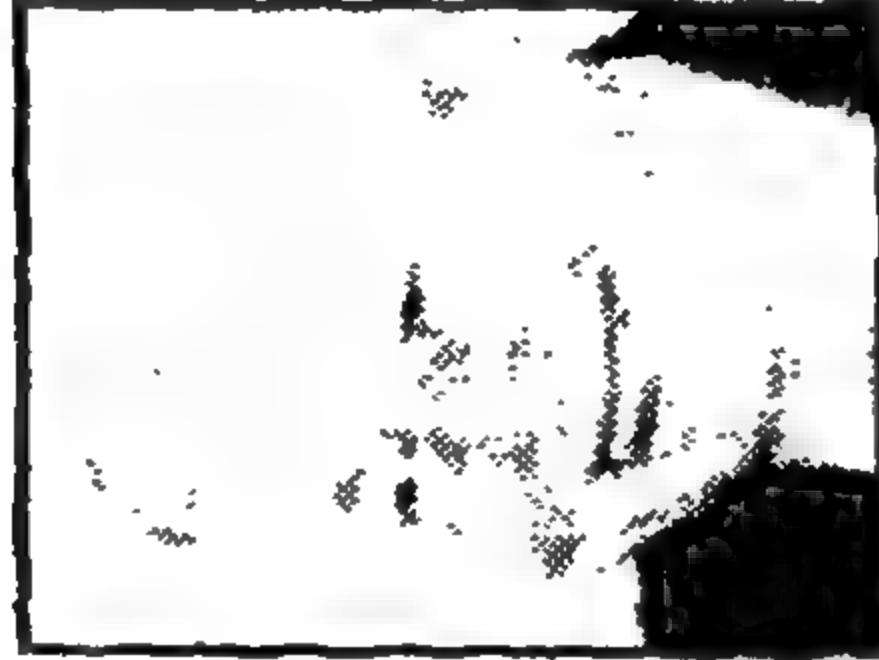
وأعلن مسعود يلماظ أمس بعد اجتماعه بالرئيس
التركي استعداداته لتشكيل ائتلاف حكومي لا يضم
الاسلاميين في حالة تكليفه. وقال أن تركيا بحاجة إلى
حكومة ذات قاعدة واسعة لإخراج البلاد من الأزمة
الراهنة وإعادة وضع النظام التركي على أساس قوي.
ويتوقع بعض المراقبين أن يعين ديميريل يلماظ
لخلافه أريكان باعتبار أن حزبه هو الحزب الثاني في
البرلمان كما أعلن أجاويد تأييده ليلماظ. لكن تشيلر
وعدت بإجراء تغييرات واسعة في الحكومة وبسرعة

الرئيس التركي يبدأ مشاوراته مع زعماء الأحزاب لتشكيل الحكومة الجديدة موضوع حول تكليف «تشييلر» و«يلمياط» المرشح الأول

أنقرة - وكالات الأنباء: بدأ أمس الرئيس التركي سليمان ديميريل، مشاوراته لرئيس من يديله لنجم الدين أربكان رئيس الوزراء الإسلامي الذي اضطر إلى تقديم استقالته تحت ضغط العلمانيين. أجرى ديميريل مشاورات مع خمسة من أقطاب المعارضة في محاولة لتكليف أحد زعماء الأحزاب بتشكيل حكومة ائتلافية برقي عليها البرلمان للنقسم على نفسه. ولم يفصح ديميريل، السياسي المخضرم عن الشخصيات التي سيكلفها إليها بتشكيل الحكومة التركية الجديدة.. وتضمن الإعلان السياسي التركي بأن يكلف ديميريل زعيم المعارضة مسعود يلماظ الذي يتزعم حزب الوطن الأم وصاحب أكبر عدد



ديميريل



أربكان



تشيلر

الخارجية، ويقضي الاتفاق الذي تم التوصل إليه. بين أربكان وتشيلر أن ترأس «تشييلر» حكومة ائتلافية انتقالية مع الإسلاميين لحين إجراء انتخابات مبكرة في وقت لاحق من العام الحالي. ولا تضمن تشيلر أن يكلفها الرئيس التركي سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة القادمة وقدم أربكان خطاباً وقعه طرفاً الائتلاف الحالي وحزب يميني مستطرف متحالف معها يطلب من الرئيس ديميريل تكليف تشيلر بتشكيل الحكومة المقبلة. ويحدث أن يوافق البرلمان على أي نقل للسلطة.

من انعقاد في البرلمان بعد حزب الرفاة الإسلامي الذي يتزعمه أربكان، إلا أن يلماظ يواجه صعوبة في الحصول على حليف بين الأحزاب العلمانية للنقمة على نفسها.

وقدم أربكان استقالته للرئيس ديميريل كخطوة أولى في إطار اتفاق لتسليم السلطة لثابته وشريكه في الائتلاف قانسو تشيلر زعيمه حزب الطريق المستقيم ووزيرة



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديميريل بدأ مشاوراته لاختيار خلف لأربكان واشنطن تطلب من أنقرة عدم استفزاز جيرانها

ترعاها الأمم المتحدة في ٩ تموز (يوليو) المقبل «الامتناع عن القيام بأي مبادرات عسكرية استفزازية تضر بالثقة وتثير الناس وتضر بالاستقرار في شرق البحر المتوسط».

وأشار بيرنز إلى أن أنقرة أبلغت واشنطن أن إرسالها قطع بحرية إلى شمال قبرص «مجرد زيارة روتينية وليست مناورة عسكرية. أنها مجرد زيارة موانئ في قبرص والأترك يقولون أن هذا يجري في أوقات متباعدة وليس فيه أي شيء غير معتاد».

وذكرت وزارة الدفاع القبرصية أن ٩ سفن حربية تركية رست في مرفأ في شمال جزيرة قبرص الذي تحتله القوات التركية منذ عام ١٩٧٤.

وأكدت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية وجود غواصة وثلاث سفن حربية في مرفأ فاماغوسا في «زيارة تضامن» مع «جمهورية شمال قبرص التركية».

على صعيد آخر، أفادت وكالة أنباء الأناضول أن المقاتلين الأكراد قتلوا ٨ جنود أتراك في اشتباكين منفصلين خلال الليلة الماضية.

وذكرت الوكالة أن المقاتلين الأكراد في مقاطعة سرت الجنوبية الشرقية قتلوا ٦ عسكريين من بينهم ضابط في كمين. واستخدم الثوار في الهجوم الصواريخ والأسلحة الآلية.

وفي هجوم منفصل أوقف ثوار جماعة يسارية شاحنة في مقاطعة أوردو المطلية على البحر الأسود، واشتبكوا في وقت لاحق مع قوات الأمن التي وصلت إلى مسرح الحادث وقتلوا جنديين وجرحوا اثنين آخرين قبل أن يتمكنوا من الفرار.

(أ.ف.ب-رويتر)

فيما بدأ الرئيس التركي سليمان ديميريل مشاوراته مع رؤساء الكتل البرلمانية والأحزاب السياسية لتكليف أحدهم بتشكيل حكومة جديدة بعد تقديم نجم الدين أربكان استقالة حكومته أمس الأول، اعتبرت واشنطن أنه كان يجب على أنقرة «التصرف بوضوح وإبلاغ سائر الدول» بتحركات قطعها العسكرية البحرية في البحر المتوسط. والتقى ديميريل زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ الذي أعرب بعد الاجتماع عن استعداده لتشكيل ائتلاف حكومي من دون الإسلاميين في حال تعيينه رئيساً للوزراء.

وذكر يلماظ في تصريح له: «قلت للرئيس ديميريل إن تركيا بحاجة لحكومة ذات قاعدة واسعة لإخراج البلاد من الأزمة الراهنة وإعادة وضع النظام التركي على أساس مستين. كما قلت له بأن «حزب الوطن الأم» مستعد للمشاركة في حكومة كهذه».

ومن المحتمل أن يعين ديميريل يلماظ لخلافة أربكان باعتبار أن حزب «الوطن الأم» هو الحزب الثاني في البرلمان من حيث عدد المقاعد.

في غضون ذلك اعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز ورغم توضيح أنقرة أن سفنها الحربية تقوم «بزيارة روتينية» إلى موانئ شمال قبرص أنه كان على الأتراك «التصرف بوضوح وإبلاغ سائر الدول» بهذه التحركات.

وطالب بيرنز من «جميع الدول في شرق البحر المتوسط... عدم القيام بنشاطات عسكرية استفزازية» وأوضح أنه على هذه الدول وقبل بدء المحادثات التي



المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧

الشيخ والأفعى في... تركيا

هل نفذت تشيلر انقلابا عسكريا ضد أربكان؟

ربما كانت هذه هي المرة الأولى، في هذا القرن على الأقل، الذي تقود فيه امرأة انقلابا عسكريا...

هي التي قالت انها منذ نعومة أظفارها كانت تحلم لو تصبح جنرالا، فهي تحب الأقوياء، لكن المحنكين يفتنونها أيضا، ولذلك تستطيع أن تكون رئيسة للحكومة التركية بامتياز لأنها انتهازية بامتياز.

يسخر منها مسعود يلماظ: «صغت شعرها لكي يجيها الأوروبيون فيفتحون أمامها بوابة الاتحاد الأوروبي. لكنهم يحبونها شقراء وباردة، أما هي فشقراء وساخنة»، وهي التي تستغرب كيف أن السلطنة العثمانية التي ملأت القصور بالنساء (هل قرأتم قصيدة ناظم حكمت: مخزن التآوهات؟) لم تنتج سلطنة واحدة، خلافا للروس (كاترين) ولإنكليز (اليزابت وفيكتوريا). لماذا لا تكون هي الأميرة؟

حين ظهر ذلك الائتلاف العجيب بينها وبين نجم الدين أربكان كتب صحفي تركي مقالا بعنوان: «الشيخ و... الأفعى» واصفا الائتلاف بأنه «زواج المتعة» مؤقت وعاصف لكنه ممتع أيضا. وحين اعترض الجنرالات، قالت لأحدهم: «هل يعقل أن يفكر أحدهم بجمهورية إسلامية حين أكون شريكته».

وفلسفتها أنه عندما يوضع الإسلاميون في السلطة فهذا أفضل سبيل لاستيعابهم لكون السلطة هي المكان المثالي للخطأ.

والآن، تقول تانسو تشيلر: «انظروا ماذا بقي من نجم الدين أربكان بعد عام فقط من ائتلاف... المتعة».

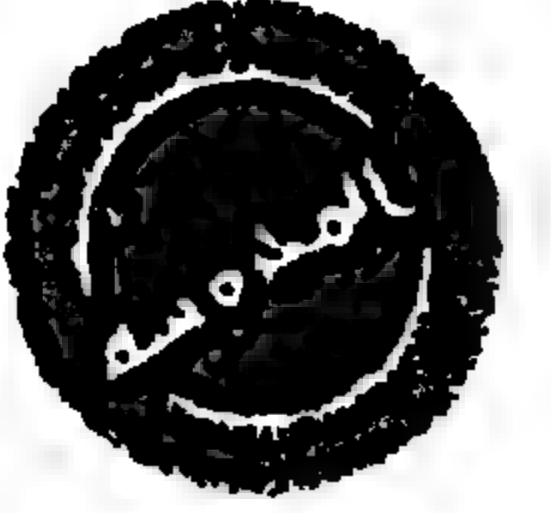
تحت صورة أتاتورك يعلن استقالته من منصب «نصف رئيس الوزراء»، ولكن مع قرار بالبقاء في الائتلاف، وبعد أن قلب الصورة، لماذا تقول تشيلر لا شيء، يضمن بقاء العثمانية في السلطنة أكثر من بقاء الرفاه في السلطة.

الائتلاف العجيب في دولة عجيبة: أربكان يعترض على التعاون العسكري مع إسرائيل، والبحارات التركيات يظهرن بملابس البحر، على شاطئ حيفا، علاقات استغرائية على كل حال ومناورات وشيكة مشتركة قبالة الساحل السوري. يقول أحد معلمي الـ «سي. بي. أس» أن هذا رد على التقارب بين دمشق وبغداد، بل أنه تحذير على السطح. لكن الصحفي الأميركي نسي أن توقيت المناورة حدث قبل أن يباشر بإعادة تأهيل البوابات الاقتصادية بين سوريا والعراق. يقول زئيف شيف: «كان واضحا أن السوريين والعراقيين يعدون لمفاجأة ماء. هل هي مفاجأة، مثلا، أن يجتاز البطيخ السوري نقطة أبو الشامات؟ يسخرون من السؤال وينظرون إلى البعيد...»

قالت لأربكان: «الجنرالات يجدون فيك الحجة للقيام بانقلاب عسكري، أما أنا فلا». إذا، يقبل زعيم الرفاه أن تتحول الحكومة من ائتلاف أفعى إلى ائتلاف عمودي. يسخر بعض الصحافيين في اسطنبول: «أربكان قبل أن يصبح النصف الأسفل من الائتلاف».

تانسو تشيلر لا تصحح «الخطأ» الذي يرتكبه أحدهم فيصفها بـ «السيدة الأميركية الجميلة»، هل حقا ان الائتلاف جاء بنصيحة (أو بلعبة) أميركية؟

الآن، تقوم بانقلاب ضد أربكان، حتى لو قيل انه «انقلاب الكعب العالي»، لا الباب العالي، وتحل محله. لن تعترض على كل ما يفعله العسكري في رسم السياسات الخارجية، فالحكم ألا تدنو البداية من مكتبها، أي أن علينا أن نتوقع ازدهارا إضافيا في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، أو ليست هي زوجة يهودي، كما يقال، نصفه في إسرائيل ونصفه في تركيا. المرأة في المجتمع التركي على دين زوجها.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللعبة تحدث في زاوية ضيقة جدا. يقول أربكان أن مكانه في رئاسة الحكومة حد كثيرا من ديناميكياته السياسية. أما الآن فيستطيع أن يقاتل من وراء كتفي «السيدة الأميركية الجميلة». ولكن هل يستطيع أن يطلق أكثر من التصريحات من وراء كتفها؟ هذا إذا لم يلتف الثعلب مسعود يلماظ على الأفعى ويكون «الزوج البديل».

ولأن الزاوية ضيقة جدا، ولعبة الشيخ والأفعى ليست سوى المشهد الأمامي للجحيم السياسي الذي تعيشه تركيا، فإن أكثر من جنرال يعتقد أن حل مشكلة «الرجل المريض»، وهذه كانت تسمية تركيا منذ أن ظهرت المسألة الشرقية، لا يمكن أن يتم بعملية خارجية، ودوما بالتنسيق مع بنيامين نتنياهو الذي انتهى من تلك النقطة التي لم يعد بإمكانه فيها أن يتجاهل المشكلة الاسرائيلية.

لماذا المناورات؟ وكلنا يعلم أن البحر الأبيض المتوسط يكاد يكون قد وقع في القيدوية الاستراتيجية، فالمصالح الأميركية تتكبد في الخليج والبحر الأحمر، وصولا إلى المحيط الهادي، التخويف سوريا التي تدرك جيدا أن قابلية التحدي تزداد لديها كلما ازدادت الظروف تعقيدا أم للقيام باستعراض بحري يحيط الجميع علما بأن واقعا جديدا قد قام في المنطقة، وبرعاية من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التي ينقل عنها جيم هوغلاند أنها وقد تعاملت مع الشرق الأوسط بلا ميالة لأن النفط بألف خير، بدأت تشعر أن المنطقة تنزلق نحو المجهول.

إذا، الحاجة ماسة إلى «الفك المزدوج»، تضحك تانسو تشيلر، هذا الذي تريده فعلا. عبثا يحاول أربكان بعد الآن (وإذا بقى في السلطة) أن يصل إلى كتفها ليرى ماذا يحدث في هذه الباحة العثمانية انه يستطيع ان يصرخ، فالصراخ من الخارج يكون أكثر دويًا، لكنه القائم على كل حال، يا مولانا الشيخ...!

نبيه البرجي



المصدر: الحسبيسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩٩٧

تحولات الجيش التركي السياسية والاجتماعية

التيار العلماني المتطرف يدفع المؤسسة نحو مفاخرات توسعية

□ ستوكهولم -
من محمد خليفة:

■ منذ بداية الأزمة الحالية في تركيا بين حزب الرفاه (الإسلامي) والمؤسسة العسكرية، تعرضت الأخيرة لموع من التعميم والتنميط المخل بالحقيقة في الكتابات والتحليلات السياسية والإعلامية العربية، إذ صورت دائماً كمؤسسة موحدة الاتجاه والموقف لا تباينات فيها ولا خلافات ولا تصدعات.

وعندما برزت العلاقات الخصوصية بين الجيش التركي وإسرائيل على أيقاع مسلسل الاتفاقات التي أبرمت بينهما طوال العامين الأخيرين، تكرر التعميم والتنميط، وبلغ درجة عالية من عدم الدقة حين صور الجيش التركي كجيش عميل للولايات المتحدة يخدم استراتيجياتها وتحالفاتها العالمية والإقليمية وحسب، على رغم أن هذا الرعم لا يستقيم مع بعض الحقائق الشائعة عن طبيعة الجيش التركي الاجتماعية وتكوينه السياسي والعقيدة التي نشأ عليها. فالجيش التركي مؤسسة من مؤسسات الدولة التي تضطرم فيها تناقضات عنيفة ونصطرح مصالح متباينة، وهو جزء من المجتمع يعكس أزماته وتياراته، في حين يتناول كتابنا الجيش التركي فوق الدولة والمجتمع وخارج أي جاذبية وطنية أو إسلامية وبمعزل عن الشارع. لا بد من التذكير بحقيقة تاريخية تتعلق بنشأة الجيش الحالي على يد مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات، وهي أنه تشكل في خضم ثورة قومية وحرب تحرير ضد الجيوش الأوروبية التي احتلت أجزاء من تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى. نشأ الجيش نشأة وطنية وتحريرية وظلت الروح الاستقلالية المعادية لأي ولاء أجنبي

سمة أساسية من سماته حتى الخمسينات، حتى حين استن أناتورك وتياره من بعده سنة الاتجاه نحو أوروبا والارتباط بالغرب، ظلوا يفرقون بين ذاك الاتجاه وبين المحافظة على الاستقلال.

يذكر الباحث التركي ساجلار كيدر أن تركيب الجيش له صلة مباشرة مع المجتمع التركي عموماً. ويقول إن اختيار المجندين يتم بصورة ثابتة من الفئات الدنيا والوسطى. وتخضع عملية الاختيار لمعايير صارمة ثم يجري صهر هؤلاء المجندين في بوتقة نظام تعليمي وعسكري من دون أن يقطع صلاتهم ببيئاتهم الأصلية. لذلك يمكن القول إن الجيش (٨٠٠ ألف عسكري) يحمل في صفوفه مؤشرات قوية من تلك التي تميز بها الطبقات المتوسطة والفقيرة، خصوصاً الأناضول الريفي المحافظ. ويؤكد كيدر أن أبناء الطبقات الغنية والارستقراطية لا يقتربون من الجيش ولا نفوذ لهذه الطبقات بشكل مباشر في صفوف المؤسسة العسكرية.

من هنا يصبح مفهوماً نمو الاتجاهات الإسلامية في أوساط الجيش خلال العقد الأخير بموازاة نموها في المجتمع وحافظت هذه الاتجاهات على نموها على رغم عمليات الاستئصال الدورية التي تجري بانتظام. فعلى سبيل المثال قالت صحف أنقرة في نزوة أزمة الخليج عام ١٩٩٠ إن قيادة الجيش طردت أو اعتقلت مئات من الضباط متوسطي الرتب بتهمة وحيدة هي التعبير عن توجهات دينية إسلامية مخالفة للنظام العسكري وعقيدته العلمانية.

وتكررت العملية بالحجم نفسه في الآونة الأخيرة حين أعتت القيادة العسكرية لوائح تضم نحو ١٥٠ ضابطاً من صغار ومتوسطي الرتب وطلبت من رئيس الحكومة نجم الدين

أربكان التوقيع على قرار تسريحهم من الخدمة لتعاطفهم مع الإسلام السياسي أو بسبب مشاعرهم الإسلامية المعادية. وبين تلك العملية وهذه، أي خلال سبع سنوات، طرد الآف الضباط للتهمة نفسها من الخدمة.

ولا يقلل من قيمة هذه الحقيقة انتساب تركيا إلى الحلف الأطلسي من البداية، فهذا القرار يمكن تفسيره في إطار العداء التاريخي العميق بين تركيا وروسيا وخوف الأتراك بعد الحرب العالمية الثانية من التوسع السوفياتي، كذلك الأمر بالنسبة للتدخل العسكري في شمال جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، إذ أن لهذا الحادث ظروفه الخاصة التي تجعله مفهوماً وغير متناقض مع كون الجيش التركي جيشاً قومياً لم يعرف عنه قبل السنوات الأخيرة أي ميل للتوسع. لذلك لا تجوز مقارنته بالجيش الإسرائيلي مطلقاً، وهو ما حدث في بعض المعالجات المتسارعة لمعاني الاتفاقات التركية الإسرائيلية الأخيرة.

على أي حال، تعتبر السنوات السبع الأخيرة هي الفترة الوحيدة التي بدأت ميول الجيش التركي خلالها بالاتجاه نحو شن حروب وغزوات مشكوك في أهدافها المعلنة في شمال العراق والتحالف مع إسرائيل. إن هذه الميول والتوجهات حديثة العهد وليست قديمة ومن الخطأ القول إنها متأصلة فيه. وهي بدأت كنتيجة من نتائج الدور الذي أولته الولايات المتحدة لتركيا في أزمة الخليج الثمانية، وهو دور وجد معارضة من قادة المؤسسة العسكرية. في حين أن القيادة السياسية تقبلت الدور وعملت على فرضه على الجيش، وهذا عكس ما يحدث اليوم بين الفريقين السياسي والعسكري. ففي بداية أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وحين حددت واشنطن دور أنقرة العسكري



المصدر : الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

وقيل ان محركها تعطلا فجأة ويذكر ان بطليس كان مهيمًا ليصبح رئيسا للأركان وصاحب القرار العسكري الأول في الدولة

وتحدثت الاوساط التركية عن اصابع اميركية وراء حادث مشابه وقع في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٩٤ حين قامت طائرتان اميركيتان باسقاط طائرتي هليكوبتر تحملان ضباطاً وقيل ان الحادث وقع خطأ بسبب عطل في اجهزة التعرف الالكترونية تشير هذه الحوادث المتتالية منذ

١٩٩١ حتى اليوم ان هناك تياراً يرفض اي ادوار عسكرية في الخارج او لحساب دول وقوى عظمى وظل يقاوم التيارات التوسعية صاحب الولاء للاستراتيجية الاميركية والتحالف مع اسرائيل.

ومن الزاوية نفسها ينبغي النظر الى الصراع بين هذا التيار الجديد والتوجه الاسلامي داخل المجتمع وداخل صفوف الجيش. وهناك ما يكفي من المؤشرات على ان قوته داخل الجيش لا يستهان بها حتى اليوم. ففي استطلاع فريد للرأي امام داخل الجيش اجرته مؤسسة فيرسو في النصف الثاني من نيسان ١٩٩٤ على اثر انتصار حزب الرفاه في الانتخابات البلدية (١٩٩٤/٣/٢٧) وتركزت الاسئلة على الموقف من الرفاه والاسلام السياسي في البلاد وموقف الجيش الواجب اتخاذه حيال ذلك، اعرب ٣٨ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع عن معارضتهم لأي انقلاب او اجراء عسكري ضد الرفاه اذا ما فاز في انتخابات عامة وسيطر على الحكم. بينما اعرب ٤٣ في المئة عن تأييدهم

لمثل ذلك الاجراء ضد حزب الرفاه. وتعكس هذه المعطيات الانقسام القومي او النصفى في اوساط الجيش. وربما كان هذا الانقسام هو احد الاسباب التي جعلت الجنرالات يهددون ويلوحون بالقوة ضد الرفاه واربعان في الفترة الاخيرة. فالجيش التركي لم يعد كما كان عام ١٩٦٠ او ١٩٧١ و ١٩٨٠ عندما وقعت الانقلابات الثلاثة في ظروف كان الخطر اليساري متصلاً بالاتحاد السوفياتي العدو التقليدي للشعب التركي. اما حيال الاسلام فلا اجماع قومياً ولا داخل الجيش على اعتباره انه

والسياسي التدخل في العراق، رفض وزير الدفاع هذه المهمة واستقال (صفاء غيراي)، وبعد اسابيع استقال قائد الجيش الجنرال نجيب تورمطاي الذي صرح عندها «ان مبادئنا واخلاقنا تمنعني من الاستمرار في منصبى، كما تمنعني من الموافقة على الدور المطلوب منه في ازمة الخليج». ووصفت الصحف التركية الاستقالة يومها بانها انذار من الجيش التركي للرئيس تورغوت اوزال وتعبير عن معارضة قوية للتورط في الحرب. ونقلت وكالة رويتر في تلك الاثناء عن مصدر عسكري تركي رفيع قوله: ان حال قلق تسود اوساط الجيش التركي كله على خلفية ازمة الخليج ورفض التورط فيها. كانت ازمة الخليج فرصة لبروز تيارين متناقضين داخل الجيش احدهما استقلالي وتحريري يرفض جذرياً الخضوع للسياسة الاميركية ومصالحها، والاخر له ميول توسعية واستعداد للتحالف مع اميركا مقابل الحصول على مكاسب جغرافية وسياسية ونفطية في العراق. ويؤكد خبراء الشؤون العسكرية الاثراك ان صراعاً قوياً حصل بين التيارين السابقين، خصوصاً ان اميركا رمت بكل نفوذها وثقلها لتعزيز التيار الجديد في زعامة المؤسسة العسكرية نظراً للدور والمهام التي تريد تكليفها بها في المرحلة المقبلة في الشرق الاوسط في مواجهة إيران وما يسمى بالخطر الاصولي الاسلامي. وحسب هؤلاء فان الصراع بين التيارين لم يكن دائماً بالقفزات المخملية بل تعداها الى استخدام ادوات القتل والتصفية الجسدية ويشيرون في هذا السياق الى مصرع قائد الجندرية (الدرك) الجنرال اشرف بطليس في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٢ في حادث انفجار غامض في طائرة كانت تقله مع عدد من الضباط

الاخرين. ويزعم هؤلاء ان الحادث كان مديراً لان الجنرال المذكور كان يعارض بشدة التمديد لقوات الحلفاء في اطار عملية (بروفايك كومفورت) في كردستان العراق. ويقولون انه كان احد المع واقوى جنرالات الجيش التركي الاستقلاليين الراضين للوصاية الاميركية. ويقال انه بعد عودته من قيادة اول عملية غزو تركية لشمال العراق بهدف مطاردة ثوار حزب العمال الكردستاني تحدث عن عقم مثل هذه العملية وخطرها ومعارضته لتكرارها. وبعد ايام انفجرت طائرته الحديثة



المصدر : الحسبيسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

يهدد البلاد كما يزعم بعض الجنرالات
المتطرفين، في علمانيتهم وميولهم
الاطلسية ولا شيء يوحي بأن تلك
النسبة التي ابرزها الاستطلاع المذكور
تغيرت سلباً ان لم تكن تغيرت ايجاباً
لصالح حزب الرفاه بعد النجاح الذي
حققه في فترة الحكم. وعليه يجوز
التكهن بأن اركان في مقاومته الهادئة
للجنرالات كان وما زال يراهن على
تقوية التوجهات الاسلامية في اوساط
العسكريين، ومراهناً في الوقت نفسه
على اضعاف التيار العلماني المتطرف.



المصدر: الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

الجيش التركي يؤكد انه سيواصل حملته على النشاط الاسلامي

تشيلر تتمسك بتحالفها مع اربكان والمعارضة تسعى الى استبعاده من الحكومة

كما قلت له ان حزب الوطن الام مستعد للمشاركة في حكومة كهذه.. ولكن مهمة يلماز تبدو صعبة في حال اصرت تشيلر على عدم التخلي عن تحالفها مع اربكان. فبفضل دعم حزب يميني صغير (الوحدة الكبرى) الذي يملك ثمانية مقاعد في البرلمان يمكن تحالف اربكان - تشيلر ان يضم غالبية برلمانية تصوت بالثقة لحكومة ترأسها تشيلر.

على صعيد آخر اعلن الجيش التركي امس انه سيواصل الحملة على النشاط الاسلامي على رغم استقالة اربكان. ونقلت وكالة «رويتر» عن مسؤول عسكري رفيع قوله: «مهمة القوات المسلحة التركية لحماية وحدة الجمهورية التركية ضد خطر الاصولية مازالت سارية ومتواصلة». واضاف: «لا ينبغي ربطها بالتطورات السياسية في الونة الاخيرة».

فيها حزب تشيلر ونستبعد منها حزب اربكان. وكان الاخير سلم الرئيس سليمان ديميريل استقالته اول من امس وارقها برسالة اكد فيها انه وتشيلر ينمتعان بتأييد الغالبية المطلقة في البرلمان مطالبا بذلك الرئيس ضمنا بدعوتها الى تشكيل حكومة جديدة. ولكن ديميريل لم يتخذ قراراً بعد واجرى امس مشاورات مع زعماء الاحزاب لدرس الاحتمالات المتوفرة لديه. ويعطيه الدستور الحق في ان يكلف تشيلر او يلماز او بعين حكومة غير حزبية يكلفها اجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة اشهر.

وقال يلماز بعد اجتماعه مع ديميريل: «قلت للرئيس ديميريل ان تركيا تحتاج الى حكومة ذات قاعدة واسعة لاجراء البلاد من الازمة الراهنة ولاعادة وضع النظام التركي على اساس متين».

■ انقرة اف ب، رويتر
دافعت زعيمه حزب الطريق الصحيح وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر امس عن حلفائها الاسلاميين ورفضت مساعي المعارضة لتشكيل حكومة يستبعد منها حزب الرفاه الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان واعتبرت ان «اية صيغة للحكومة يستبعد منها حزب الرفاه من شأنها ان تخل بالسلام الاجتماعي اخلا لا خطيراً». وتشكيل ائتلاف جديد لا يضمه من شأنه ان يزيد التوتر في المجتمع».

وتبذل احزاب المعارضة جهوداً في سبيل تشكيل حكومة يستبعد منها حزب الرفاه الذي بنهجه الجيش بالمداس بعلمانية الدولة. واعلن زعيم حزب الوطن الام، ثاني اكبر حزب في البرلمان، مسعود يلماز استعداد تشكيل حكومة تضم جميع الاحزاب بما



المصدر: الحسنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/ ١٩٩٧

اين اخطا اربكان؟

■ يعتقد البعض ان استمرار نجم الدين اربكان رئيساً للوزراء سنة كاملة يعتبر انجازاً في حد ذاته اذا أخذ في الاعتبار انه أول زعيم إسلامي تسلم هذا المنصب في تاريخ الجمهورية التركية، منذ أسسها مصطفى كمال (أتاتورك) في ١٩٢٢، وجعل العلمانية نظامها الذي تحرسه المؤسسة العسكرية كما يحمي انسان عينيه ولعل من المكابرة انكار هذا الانجاز على اربكان كونه نجح في ان يجعل المؤسسة السياسية العلمانية السائدة تقبله رئيساً للحكومة، من دون ان ينفي انه يطرح نفسه زعيماً لتيار اسلامي محدد على رغم ان حزب الرفاه، الذي يقوده، لا يحمل رسمياً هوية اسلامية، بطراً الى ان الدستور التركي يحظر قيام احزاب على اساس ديني أو عرقي أو طائفي والاجماع هو على الاعتراف بأن تحقيق هذا الانجاز يعود الى اربكان الذي استطاع توظيف شعبية حزبه وكاسبه الانتخابية لفرضه على المؤسسة السياسية بفضل المواصفات المطلوبة في زعيم كاريزمي يمتلك رؤية وشجاعة لخوض معترك صعب. ولا شك ان الخبرة الواسعة التي اكتسبها اربكان من دراسته واقامته سنوات في المانيا الغربية، التي لا بد انه تعلم فيها، إضافة الى مهنة الهندسة، ومهنة السلوك السياسي في مجتمع تعددي وفي اى حال لم يكن اربكان خارجاً تماماً عن المؤسسة التركية السياسية، فهو عمل في داخلها في التسعينات والثمانينات وزيراً ونائباً لرئيس وزراء.

لكن المفارقة تكمن في ان نجاح اربكان في فرض نفسه زعيماً اسلامياً على المؤسسة السياسية حمل في الوقت نفسه مدور فتله في تجاوز مهمة الصمود سنة رئيساً للوزراء. والاربع انه استعجل الأمور وحاول القفر على أكثر من حاجز في ان كان هدفه الوحيد كان انتاج خطأ خصومه السياسيين الذين ظلوا يؤكدون ان من المستحيل على المؤسسة العلمانية الحاكمة، خصوصاً جناحها العسكري القوي، مجرد قبول حكومة في تركيا يرأسها زعيم إسلامي.

وبدلاً من ان يقرن اربكان واعوانه القول بالفعل ليبرهنوا على صدقية ادعائهم بأن «الرفاه» لا يمكن ان يتحول حزباً سياسياً وطنياً ديمقراطياً يستمد من الاسلام قيمه الثقافية والحضارية والاخلاقية، فإنهم كادوا يعتبرون وجودهم في السلطة مجرد فرصة للرفاه على نيات اسلامية حالية بعبارة اخرى اصبحت السلطة الى حد كبير منبراً لحاطب منه «الرفاه» جمهوره الاسلامي متجاهلاً الغالبية الساحقة من المجتمع التركي الذي صوت ٨٠ في المئة منه للأحزاب العلمانية في انتخابات ١٩٩٢ التي اسفرت عن فوز «الرفاه» بالمركز الاول (٢٠ في المئة من الاصوات). وخيب هذا السلوك أمل عقلاء سياسيين كثيرين في تركيا افترضوا ان اربكان سيكون رئيساً لحكومة تمثل الأتراك كلهم لا انصاره الاسلاميين فقط وتطلعوا الى ان وجوده في رأس السلطة سيدفعه الى المبادرة الى فتح حوار من شأنه ان يقود الى نوع من المصالحة التاريخية بين العلمانيين والاسلاميين.

ولعل هذا هو الفرق بين اربكان والرئيس الراحل تورغوت أوزال الذي كان مسلماً صحيحاً ولكنه استخدم ايمانه العميق بالاسلام وقيمه تحديداً لاجراء مصالحة من هذا النوع أدت الى وفاق وطني فتح الباب امام تقدم اجتماعي وسياسي واقتصادي في الثمانينات لم تعرف تركيا مثيلاً له منذ عقود.

كاهران قره داغي



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

تركيا تمنحني المفكر!

منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، دبر الجيش في تركيا ثلاثة انقلابات عسكرية ضد الديمقراطية، قام بها كلما شعر بالخطر يهدد ما يعرف بالنظام الكمالي العلماني الذي وضع أسسه كمال أتاتورك، ونص في الدستور، على أن الجيش هو المسؤول عن حماية النظام العلماني في البلاد!

وكان المفروض بعد ٧٣ عاماً من إعلان الجمهورية، وسقوط النظام العثماني على يد أتاتورك، أن تكون الأوضاع في تركيا قد استقرت على نحو يضمن قيام هذا التوازن الدقيق بين حياة سياسية تقوم على الديمقراطية والتعددية الحزبية من ناحية، وبين الحياة الروحية لأمة لا تستطيع أن تنسلخ عن تاريخها وتقاليدها وثقافتها الإسلامية من ناحية أخرى... حتى على نحو ما هو قائم في الدول الأوروبية الأخرى التي اعتبرها أتاتورك نموذجا يحتذى، والتي ما انفكت المسيحية فيها عنصرا حضاريا مؤثرا في نظمها السياسية والثقافية، وفي أحزابها ذات الطابع العلماني الظاهر.

غير أن هذا الفصل الجراحي المصطنع الذي حرصت الثورة الكمالية على فرضه بالقهر والعنف على الشعب التركي، لم ينجح إلا في توليد ردود فعل عكسية، أدت إلى نمو حركات إسلامية مستقرة على المستوى الشعبي، وذات طابع صوفي مفرق في الصوفية، عطلت إتمام المصالحة التاريخية بين التراث الحضاري لشعب قضى عدة قرون في حروب وصراعات باسم الدفاع عن الإسلام، وبين التطلع المشروع لنظام عصري مستطوّر ينافس النهضة الأوروبية في دول الجوار التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني يوما ما.

وقد كانت النتيجة الطبيعية لسيطرة العسكريين على الحياة العامة في تركيا، أن فشلت معظم الحلول السياسية للمشكلات الخطيرة التي تفجرت داخل البلاد وخارجها، سواء فيما يتعلق بالمشكلة المزمنة للقضية الكرد، أو في مسألة أحمد سلامة

الفتراعات الدامية التي نشبت مع اليونان بسبب مشكلة قبرص، أو في توفير البنية السياسية اللازمة لقيام أحزاب قوية، تعمق الديمقراطية وتدفع عنها، وعن مبادئ الحرية وحقوق الإنسان... وأصبح الاعتماد على قوى خارجية مثل حلف الأطلسي، أو محاولة الانضمام للتكتلات الأوروبية، أو التحالف العسكري مع إسرائيل، كما حدث أخيرا، هو الأسلوب الوحيد لتحقيق التوازن المطلوب والتغلب على الأزمات. وفي هذا الإطار يمكن فهم الملامات الخاصة بالآزمة الناشئة في تركيا مع حزب الرفاه، والتي أدت إلى الصراع بين العسكريين ونجم الدين أربكان رئيس الوزراء المقتال أو المستقيل... فالذي حدث في تركيا هو نوع من الانقلاب العسكري الصامت، ولن يعمل إلا على إضعاف الديمقراطية فيها... وتهميش أحزابها!



الصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركي يكلف يلماز بختيار حكومة جديدة خلفا لأربكان

أنقرة - من رضا هلال:

وصح الرئيس التركي سليمان ديميريل نهاية التكهنات التي شهدها تركيا خلال اليومين الماضيين وكلف مسعود يلماز رئيس حزب «الوطن الأم» المعارض بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة رئيس الوزراء الإسلامي المستقيل نجم الدين أربكان، وسير في الوقت نفسه موجه جديدة من التكهنات حول قدرة يلماز على حشد التأييد اللازم لغرض حكومته. بين البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا مقسمة بالتساوي بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة مجتمعة مع وجود مقعدين شاغرين.

وأعلن يلماز في مؤتمر صحفي أعقد احتفالا مع ديميريل بقصر الرئاسة أن الرئيس كلفه بتشكيل الحكومة الجديدة ووعد بتقديم أسماء الوزراء المحدد بحلول ٣٠ يونيو الجاري.

وأكد أنه سيتولى حكومة مصالحة تستند إلى قاعدة موسعة، وأشار إلى أنه سيدأ اتصالات مع زعماء الأحزاب السياسية العلمانية الأخرى على الفور لتحقيق ذلك.

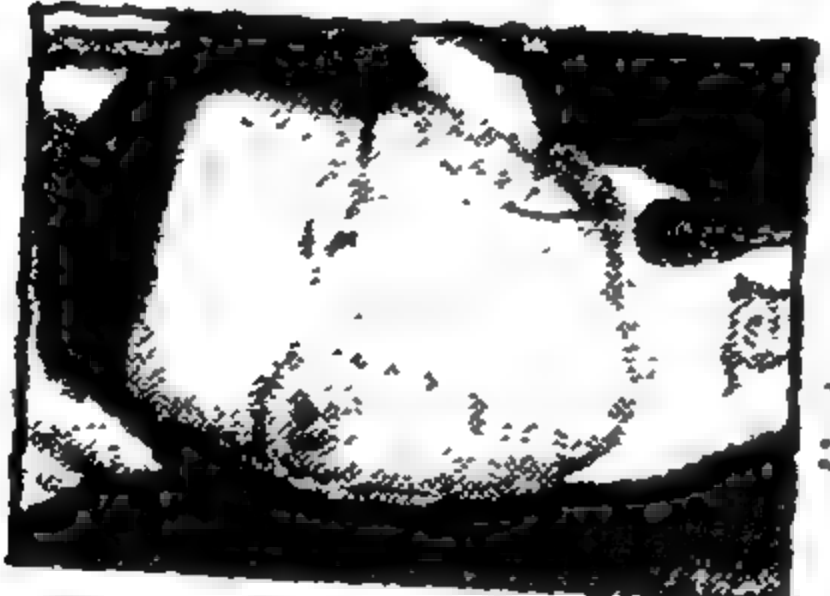
وأشار يلماز إلى أنه لن يدعو إلى انتخابات عامة

مكثرة قبل انتهاء العام المقبل، وكانت تشير بأنه رئيس الوزراء المستقيل تعزى أربكانا في أكتوبر القادم حولا للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد.

وكار يلماز قد احتف مع ديميريل أمس للمرة الثانية خلال يومين وقال أحمد أوجيت المستشار السياسي للرئيس التركي للأهرام، أن يلماز كلف بتشكيل الحكومة الجديدة وكانت التوقعات تشير حتى صباح أمس إلى أن ديميريل سيكلف تاسر تشير وزير الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم السريك الأصغر في الائتلاف الحاكم بتشكيل الحكومة نظرا لأن أربكان أوصى في استقالته بذلك على أساس أن تشير تستطيع أن تقود الثقة البرلمان بتأييد من حزبي الرماة الإسلامي والوحدة الكبرى برعاية محسن يارخي أوغل.



سليمان ديميريل



مسعود يلماز

وتمسك المرءوسون بتمسكهم بملأ فمهم استعانة صريح للباحث مع أربكان بتشكيل الحكومة مستشارته في حركته الجديدة بوصف حركته صاحب أكبر أغلبية بالبرلمان.

وأشاروا إلى أنه نظرا لأن تشير تضمن تأييد ٢٨٢ نائبا في البرلمان في حزب الأغلبية المطلقة في حزب الإغلبية المطلقة في

٢٧٦ صوتا فإن الخيار الوحيد أمام يلماز أن يسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية بانتخابات مع أحزاب اليسار الديمقراطي بإعانة بولنت أجاويد والشعب الجمهوري برعاية ديميريل بأكبر تركيزا ليعبر إلى بقيادة حسام الدين جنجورك فضلا عن حزب الوحدة الكبرى الذي أصبح أهم حزب في البرلمان، نظرا لأنه رمانة الميزان التي ترجح كفة أي مريد يفضله إليه.

وأضافوا إذا فشل يلماز في اقتناع حزب الوحدة

بالانضمام إلى حكومته فإنه أمام خيار من اثنين أولهما أن يتخالف مع حديد مع حزب تشير أكبر الخلاف الشخصي بين الزعيمين بثلث عقبة في طريق أي تحالف بين الحزبين.

والخيار الثاني الذي يؤيده الجيش ويضبط التفرقة هو تشكيل ائتلافات الحزبية لاقناء أو اعتماد من تشكيل حكومتها في البرلمان ويشترط يلماز حرب تشير لتفقد أغبيتها في البرلمان ويشترط يلماز من تشكيل حكومتها تطور من الرضا والطريق القويم معا وهذا هو الخيار الذي يعمل عليه يلماز كثيرا إلا أن أحدا لا يستطيع التكهن بما تفكر فيه رعيته الطريق القويم وتكررت مصادر مطلقة أن تشكيل ائتلاف في فترة أمس أن الحكومة الجديدة ستكون حكومة مؤقتة هدفها لانتخابات برلمانية مبكرة يتوقع أن يخرج منها «حزب الرضا» أقوى مما كان.

ترنستح استطلاعات الرأي للذين مسسة ٣٠٪ الأصوات على الأقل وأضاف أنه إذا فشل يلماز خلال ٥ يوما في إثبات أغلبية البرلمانية فإن الرئيس ديميريل مسؤول بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة في غضون ثلاثة أشهر.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨/ ١/ ١٩٩٧

تكليف مسعود يلمظ بتشكيل
الحكومة التركية الجديدة
انقرة - من رضا هلال - اعلن
مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الام
المعارض في تركيا - أمس أن الرئيس
سليمان ديميريل كلفه بتشكيل
الحكومة الجديدة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركي يكلف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة

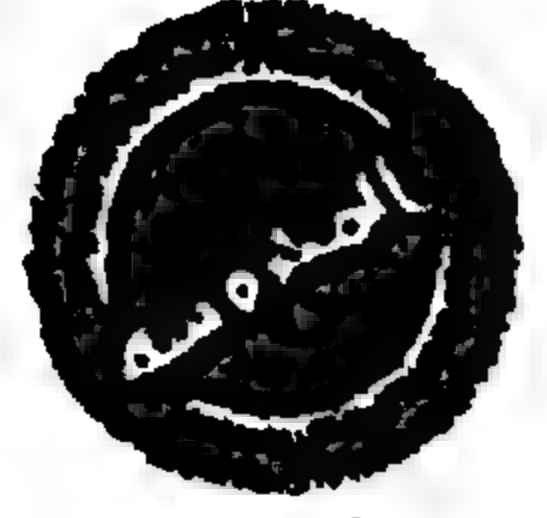
أنقرة - وكالات الأنباء: كلف الرئيس التركي سليمان ديميريل أمس مسعود يلماظ زعيم المعارضة القومية الليبرالية بتشكيل حكومة جديدة. وصرح يلماظ الصحفيين عقب محادثات مع ديميريل استغرقت خمساً وأربعين دقيقة بالقصر الرئاسي بأنقرة بأن الرئيس طلب منه تشكيل الحكومة القادمة مؤكداً أن تلك الخطوة تأتي في إطار دستوري تماماً.. وقال أنه سيشكل حكومة فائدة على أحرار الأغلبية في البرلمان.. وأضاف أنه سيبدأ اعتباراً من الثلاثاء القادم إجراء مفاوضات مع حزب الطريق القويم المحافظ تليها محادثات في وقت لاحق مع حزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الديمقراطي

مؤكداً أنه سيقدم قائمة بالتشكيل الوزاري الجديد للرئيس ديميريل بحلول ٢٠ من الشهر الجاري.. وأيد يلماظ إجراء انتخابات عامة ومحلية في تركيا بحلول ربيع ١٩٩٨ لانتهاء حالة الفوضى السياسية التي تعم البلاد حالياً بسبب الصراع المريع بين الحكومات السابقة والجيش.. وكان ديميريل قد بدأ السعي لتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاة الإسلامي من رئاسة الوزارة الأربعاء الماضي والتي طالب فيها بأن تتولى شريكته تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم تشكيل الحكومة الجديدة

وذكر المحللون أن يلماظ يهدف من عدم مقابلة أربكان إلى إظهار ولائه للمؤسسة العسكرية التي تعد السبب الرئيسي وراء استقالة حكومة أربكان الائتلافية وقد ندد رئيس الوزراء التركي المستقيل نجم الدين أربكان وشريكته في الائتلاف تانسو تشيللر أمس بالرئيس سليمان ديميريل لأنه كلف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة وأكد أربكان أن هذه الخطوة منافية لقواعد الديمقراطية لأن ديميريل لم يراع الأغلبية في البرلمان وقالت تانسو تشيللر في برنامج تليفزيوني أمس - أننا نواجه انقلاباً في قصر الرئاسة - فسيما ذكرت وكالة أنباء الأناضول أن رئيس هيئة الأركان العامة اسماعيل حقي وصل إلى مقر إقامة الرئيس ديميريل لأجراء مباحثات معه بعد ساعة من تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة



مسعود يلماظ



المصدر: السوفست

التاريخ: ١٩٩٧/ ١/ ٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار الأزمة السياسية في تركيا «ديميريل» يؤجل اختيار رئيس جديد للوزراء وتشيلر، تعترض على محاولات استبعاد حزب «الرفاه» من الحكم

الام للاغلبية اللازمة في البرلمان حتى في حالة حصوله على تأييد الاحزاب الصغيرة الاخرى. واستبعدت امكانية تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي «يلماظ» و«تشيلر». وكان زعيم حزب الوطن الام قد اعرب عن استعداد للتعاون مع حزب الطريق القديم في الوقت نفسه. واعلنت «تشيلر» اعتراضها على المساعي الرامية لاستبعاد حزب «الرفاه» من السلطة. وأكدت ضرورة مشاركة للحزب الاسلامي في أية حكومة لتمتعه باكبر عدد من مقاعد البرلمان. وحذرت من خطورة هذه الخطوة على المجتمع التركي. وتعهدت باجراء انتخابات مبكرة لحل الأزمة السياسية في تركيا في حالة تكليفها بتشكيل الحكومة. وقرر «الريكان» طرد نائب ثالث من حزب «الرفاه» بسبب تصريحاته المعادية للعلمانية. وأكدت مصادر سياسية أن «الريكان» يحاول تجنب احراجات الحل التي بداتها محكمة النقض التركية. وأشارت الى أن زعيم حزب «الرفاه» يسعى لتخفيف الضغوط السياسية عليه بسبب موقف الحزب من العلمانية.



ديميريل



تشيلر

ضرورة حرمان الحزب الاسلامي من المشاركة في الحكم على الرغم من تمتعه باغلبية مقاعد البرلمان. واعرب بولنت اجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي عن امله في تولي «يلماظ» منصب رئيس الوزراء. كما اعلن دينز مايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري تأييده لحزب الوطن الام. واستبعدت مصادر سياسية نجاح «يلماظ» في تشكيل حكومة جديدة. وأشارت إلى انتقاد حزب الوطن

انقرة - وكالات الانباء: قرر أمس الرئيس التركي سليمان ديميريل تأجيل اختيار رئيس وزراء جديد من بين قادة الاحزاب السياسية في تركيا. اعلن مكتب الرئيس التركي انه يحتاج إلى مهلة من أجل اختيار مرشح مناسب لملء الفراغ السياسي الذي نجم عن استقالة نجم الدين لريكان رئيس الوزراء التركي. وكشفت مصادر سياسية مطلعة عن رغبة «ديميريل» في الحيلولة دون دخول حزب «الرفاه» الاسلامي في أية حكومة جديدة. وأشارت الى رفضه تنفيذ اقتراح «الريكان» بشأن تكليف تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القديم بتشكيل الحكومة تجنباً لمشاركة حزب «الرفاه» في الوزارة. وأكدت المصادر أن «ديميريل» لا يفضل «تشيلر» بسبب تحالفها مع «الريكان» الامر الذي يهدد بالمخاض المؤسسة العسكرية. وتوقعت تكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام وصاحب ثانی اغلبية في البرلمان بتشكيل الحكومة. وكشفت مصادر سياسية عن وجود مساع مكثفة لاحزاب المعارضة التركية من أجل تشكيل حكومة جديدة بدون حزب «الرفاه». واجمعت احزاب المعارضة على



المصدر : أخبار اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧

تشكرات

اقننهم !!

أنت في تركيا مليونير، وكل من في
تركيا أصحاب ملايين يستوى في
ذلك.. أصحاب الأعمال الكبيرة
والشركات.. والصداياك! ويكفى أن

تذهب الى تركيا ومعك عشرة دولارات
لتصبح مليونيرا!

استمر الحكم التركي لمرات السنين.. وفي ظله دخلت لغتنا العربية العديد من الألفاظ والعبارات التركية.. بعضها انقرض، وبعضها الآخر لا يزال موجودا، ونحن نختصي.. وبعضها الآخر لا يزال موجودا، ونحن نختصي..
لقد احترموا شاطئ البحر.. واحترموا حرم البحر.. ولم يسمحوا بالعدوان لا على الشاطئ.. ولا على حرم البحر! وأقاموا حدائق للمواطنين، والشباب.. وحدائق للأطفال بها العديد من وسائل الترفيه واللهم.. كما أقاموا بعض المطاعم والكازينوهات.. وفتحوا أبوابها للجميع! ويقدرون إعجابي بما فعله الأتراك بمدينةهم.. بقدر ما تحسرت على نيل الجدد جهارا نهارا.. وجرى الاستيلاء على شواطئهم من قبل بعض الهيئات، والنوابي.. والأفراد.. وتحويله إلى ملكية خاصة لهم.. بينما الانتهاز في كل بلاد العالم.. ملكا لكل الناس!

وشكرا.. كلمة عربية.. ويستخدمها الاتراك في حديثهم.. ولكنهم لا يكتفون بكلمة شكرا.. إنما يقومون بجمعها.. ويقولون: تشكرات.. وكثيرا ما يقولون تشكرات.. إنهم! والإنسان التركي.. إنسان طيب ويود ولكن رأسه ناشفة.. كما نقول.. وعندما يركم رأسه يصبح من المصعب.. بل من المستحيل التقاطه معه!

واسطنبول.. هي أكبر المدن التركية.. فيها تتركز الأنشطة المختلفة من تجارة، وخدمات، وصناعة، وثقافة، وسياحة، وفنون، وغيرها.. ويبلغ عدد سكانها ١٢ مليون نسمة.. أي ما يقرب من عدد سكان القاهرة! وفي الطريق الممتد من مطار اتاتورك الدولي في إسطنبول إلى قلب المدينة.. والحاذي لشاطئ بحر مرمرة.. نظرت حولي، وشعرت بالغيرة والحسرة! الغيرة من إسطنبول.. والحسرة على القاهرة!

حكايات من تركيا



وقه سلم:

سعيد مسنيل



المسرة أخبار اليوم

التاريخ ١٩٩٧/٦/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانقرة.. هي عاصمة تركيا.. وهي أصغر بكثير من مدينة اسطنبول.. وبيلة عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة.. تقسم أيضا بالنظافة، والهدوء، وكثرة الحدائق المنتشرة فيها.. فيها تتركز مكاتب الدولة، الحكومة، والوزارات والبرلمان.

●●●

وفي تركيا.. يعيش العديد من الاكراد. بعضهم اندمج في المجتمع التركي، واعتبر نفسه جزءا منه.. وبعضهم الآخر يرفض الاندماج، ويدعو الى الانفصال. وينظم عبدالله أوجلان حزبا من الاكراد، أطلق عليه اسم حزب العمال الكردي.. ويعيش الحرب في حالة حرب مع الحكومة التركية، التي تتعامل معه على أساس أنه حزب إرهابي. والحرب بين الجيش التركي، والحرب الكردي.. هي حرب حقيقية! وفي ظل هذه الحرب.. توغل الجيش التركي حاليا في شمال العراق، لمطاردة عناصر الحزب التي تتخذ من الجبال والوديان في شمال العراق مقرا لها. ويسبب هذه الحرب.. وبسبب بعض الاعمال التي تقوم بها عناصر حزب العمال الكردي يشعر الزائر لانقرة بوجود بعض الاجرامات الأمنية، تحسبا لاية اعمال من قبل

العناصر، المتطوعة للحزب. ومع ذلك فالاجرامات الأمنية من مواليد فديا حتى عندما تكون في حالة الدفاع.. معقل العسكرية التركية.. هناك الاجرامات الأمنية المتطوعة.. في خدمه الدولة، بل ومنهم من يبالغ فيها.

والكو الزائر المثير وعمره الجند.. هي الاجرامات الأمنية المصاحبة لخدمة البرلمان والتي لا تكفي في التحقيق من سمعة الراس، اما تستمر عليه المبرر تحت العدايات الالكترونية القاسية للأسلحة، والمتحركات. ويحتل البرلمان التركي مساحة كبيرة واسعة في قلب العاصمة انقرة. تنتشر فيها العديد من المباني المكتبة المحسنة للامضاء والحوار، ومعارضات هائلة من الحدائق الخضراء، وغرف على الجباب

الخارجي للمبنى الرئيسي الذي يضم قاعة الاحتتماعات.. جنديان.. أحدهما يرتدي ملابس مخصصة، والآخر ملابس رمادية.. غاية في الاناقة والنظافة.. اجسامهما ضخمة، ولطيفة، بفتان بطريقة عسكرية خاصة.. لا يتحركان.. ولا يرمشان.. ويخيل لكل من مرأهما انهما تمثالان! وكل يضع دقائق نغادلان مواقفهما بطريقة عسكرية.. أسوة بما يحدث امام قصر باكنجهايم في لندن! واخر ما كنت اتوقعه.. أو أتصوره أثناء سيري في حديقة البرلمان التركي وكان معي مهني مهدي الكاتب الصحفي بالاهرام.. وسما به المرافق لنا.. هو ظهور شخص في ملابس رثة.. تقدم منا.. ومطلب.. حسنة له! واعترف أنني لم ألق بمتصليين لا في انقرة.. ولا في اسطنبول.. ولكن في حدائق سيد قراره، التركي.. اختلف الامر!

●●●

وفي انقرة.. يسجل على الزائر الغريب مثلي أن يجد سيارة تاكسي.. وهي تلنزم بقراءة العداد.. ولا تتوقف في الطريق لتلتقط

اكثر من راكب.. كما يحدث عندنا! وفي اسطنبول أيضا.. تتوافر التاكسيات.. ولكن موضوع الالتزام بقراءة العداد امر فيه منظر! وانما وجودي في المدينة استقليت سيارة تاكسي من الفندق الذي اقيم فيه الى السوق الكبير Grand Bazar.. وهو سوق قديم ينسب خان الخليلى في القاهرة، ويعتبر احد معالم المدينة وبعد خروجي من السوق.. توجهت الى موقف التاكسيات.. حيث يقف طابور طويل من سيارات التاكسي.. وقبل أن اتم بفتح باب السيارة، والركوب.. سلمني السائق: الى أين؟ اجبت: فندق انتركونتينتال.

قال لي: ليرة.. قلت ولكني جيت من نفس المكان ودفعت ٦٥٠ الف ليرة! قال نحن الآن.. وقت الذروة.. وحركة

المرور بطيئة والوقت له ثمن.. يقالها بالانجليزية TIME IS MONEY وبالناسدة فان جميع التراك مليونيرات.. يسوي في ذلك اصحاب الاعمال الكبيرة والصغيرة.. ولكن الملايين التركية.. ملايين زائفة لا قيمة لها والمليون ليرة تساوي ٢٤ جنيها وهي تشتري بالكاد نصف كيلو ملين بالفسق! والناس في تركيا.. تشكون صعدت الاوضاع الاقتصادية.. وتزداد الشكوى في اوساط الموظفين واصحاب الدخل الثابت والحدود.. والسبب في ذلك ان نسبة التضخم في تركيا تصل الى ٧٠ في المائة سنويا. وفي قول آخر تصل الى ٩٠ في المائة سنويا. بينما الاجور لا تتزايد بهذه النسبة.. لكن هنا تضخم الناس ولا تضخم الاجور.. تضخم في مجتمعات لا يتقطع فيه الحديث عن الفساد والرشاوى!

وفي كل يوم.. يتغير سعر الدولار في تركيا عن اليوم السابق.. ويرتفع سعره.. بينما ينخفض سعر الليرة التركية! وهذه حقيقة وليست تشبهة.. عندما وصلت تركيا يوم اول يونيو الحالي كان سعر الدولار ١٤١ الف ليرة.. ويوم غادرتها بعد اسبوع ارتفع الى ١٤٤ الف ليرة.. ووصل يوم الخميس امس الاول الى ١٤٩ الف ليرة!

واصغر عملة معدنية هي الخمسة اذع ليرة وهي عملة بلا اي قوة شرائية.. لان نص رغيف العيش ٥٠ الف ليرة.. والامر الطمعي ان تقوم الحكومة التركية بالغاء ثلاثة اصنار فتصيح الملايون ليرة.. الف ليرة.. وتصيح الخمسة آلاف ليرة خمس ليرات.. وذلك سبيل التعامل ونهم الارقام.. ولكن بعض الحشاه يقولون لو فعلت الحكومة هذا.. لما عاد الاتراك من اصحاب الملايين!

انت في تركيا مليونير ولكن الملايين.. لا قيمة لها!



العبدة يرى أوجه شبه كثيرة بين بعض ما يجري
اليوم في تركيا وبعض ما كان يجري في إيران قبل
الثورة، والشعب في عالم والسلطة في عالم آخر. في
إيران قبل مجيء الخميني كان الشعب مع العرب
والشاه مع إسرائيل. وكان بعض أبناء إيران
يقاتلون إسرائيل مع العرب في الجنوب اللبناني،
بينما كان الشاه يستعين بالخبراء الإسرائيليين
لتدريب ضباط السافاك على أحدث الطرق لتصفية
المعارضين للشاه. وكانت الحركة التجارية بين
حكومة الشاه وحكومة إسرائيل على وئجه، في
الوقت الذي كانت فيه العلاقات مع العرب شبيهة
مقطوعة. ودخل إيران نفسها كان الانقسام واضحا بين الشعب وحكومته.
ووصل الخلاف إلى التوقيت المحلي، وعندما كانت الساعة تشير في طهران إلى
الواحدة ظهرا كانت ساعة (قم) العاصمة الدينية تشير إلى التاسعة صباحا
وكان لابد من نهاية لهذا الشرخ بين الشعب والحكومة، وكانت الثورة هي الحل.
وخرج الشاه من إيران يبحث لنفسه عن مأوى دون جدوى، وضاع الشاه في
القاروزة وتبدلت ثروته وانتهت حياته، واختفى كل فرد من أسرته في مكان
خوف من مطاردة الذين يتحرقون شوقا للانتقام.
وللأسف الشديد.. الصورة في تركيا الآن لا تختلف كثيرا عن الصورة التي
كانت عليها إيران قبل الثورة، ومع أن الدرس الإيراني كان رهيبا وبالغ القسوة،
إلا أن أحدا لا يريد أن يتعلم. الشعب التركي المسلم في عالم، وقيادة الجيش
التركي (العلمانية) في عالم آخر. حزب الأغلبية التركي مع العرب والمسلمين
وقادة الجيش مع إسرائيل. وفي الوقت الذي كانت تجتمع فيه القمة الاقتصادية
للدول الإسلامية في إسطنبول، كانت قطع الأسطول التركي ترسو على موانئ
إسرائيل. وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة التركية أركان يستقبل
هاشمي رفسنجاني في العاصمة التركية، كان قائد سلاح الجو التركي يجتمع
مع نظيره الإسرائيلي في تل أبيب. وفي الوقت الذي كانت تدعو فيه الحكومة
التركية إلى عقد قمة عربية مع سوريا والعراق وإيران ومصر والجزائر
وباكستان، كان الجيش التركي يتوغل داخل العراق المستقلة ذات السيادة، أنه
نفس الشرخ الذي حدث في إيران من قبل، ولكنه أوسع هذه المرة وأعمق. شعب
تركيا المسلم يقيم شعائر صلاة الجمعة في الحدادين والشوارع، وقيادة الجيش
تمنع إقامة الصلاة خارج المساجد، وتمنع إذاعة الشعائر الدينية في
الميكروفونات. ونساء تركيا المسلمات يرتدين الحجاب، وقيادة الجيش تمنع
الحجاب وتعاقب المتحجبات. الجمعيات الإسلامية التركية تسعى للحصول
على تصريح للاحتفال بأولاد النعوى الكريم، فتزد قيادة الجيش بافتتاح أربع
قنوات فضائية جنسية، تسلط الكاميرات فيها على فتيات تركيا وهن في
الوضع زلف ملط. ويأمول كما خلقتني.. استغفر الله! قيادة الجيش في طريق
الشاه، وأقول قيادة الجيش ولا أقول الجيش، لأن الجيش جزء من الشعب
التركي، بينما الشعب كله في طريق آخر. وتركيا تقف الآن على قومة بركان
ولابد من حل. وليس هناك حل إلا الحل الإيراني. وقديما قالوا... التاريخ لا يكرر
نفسه، وإذا حدث وكرر نفسه، يكون في المرة الأولى مأساة، وفي المرة الثانية
مهزلة. انتظروا وقوع المهزلة قريبا على ضفاف البوسفور، والمهزلة هنا.. هي أن
القادة العظام لم يفهموا الدرس ولم يتعلموا، وباشعب تركيا المسلم... الله معلنا

محمود السعدني



المصدر : الحقيقة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

قراءة أوراق تركية

كلمة
حق..

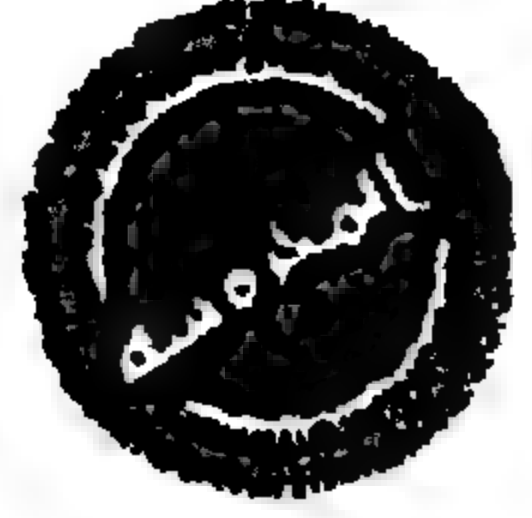
العسكرية لها حلفاء في الشعب التركي. هم بعض من الديمقراطية الزائفة وتجار صناعة المخدرات وصناعة السياحة والدعارة وهم وراء انتهاك أراضي العراق. واعداء هذه المؤسسة الاكراد - والإسلاميون نعم الجيش هو المؤسسة التي تحمل العداء للشعب التركي المسلم ويبيح لها الدستور والقانون

رجب هلال حميدة

حق قمع الناس للحيلولة دون تغير النظام واو بالانقلاب الدموي العسكري. وليس غريباً مايجري في تركيا على الإطلاق - حيث هناك تضارب كامل في الاتجاهات. اولاً تركيا ترعى الدول الإسلامية التركية في المنظومة القوقازية والتركية. وهي ترعى ايضا اعمال دول المجموعة الإسلامية الثماني. مصر. تركيا - اندونيسيا - بنجلادش ايران - ماليزيا وباكستان ونيجيريا - اقيام منظمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاماني ووجود مصر وهي على علاقات جديدة مع دول الخليج الست وخاصة السعودية ودول شمال المغرب العربي وخاصة المملكة المغربية يجعل منها حلقة الوصل والاتصال بكل هذه الدوائر داخل منظمة التعاون الجديدة وكذلك تركيا بصلاتها بدول الشمال الشرقي التركمانستانية. وهذا كله يزعم العلمانية وحلفاءها من إسرائيل والغرب - لذلك افتعل الجميع الازمة السياسية هناك والتي اعلن ان لاجل لها الا ان يوافق الزعيم الاسلامي التركي نجم الدين اريكان زعيم حزب الرفاة على تسليم مهام رئيس الحكومة الى نائبته وسريكتة تانسو تشيللر مقابل اجراء انتخابات مبكرة قد تسهم في غضون سنة إلى دعم الاتجاه الإسلامي وفوز الحزب بعدد اكبر من مقاعد مجلس النواب التركي خاصة ان اجراءات القمع والتدخل العسكري ضد الاسلام في تركيا جعلت النية لدى الناخب هي في التخلص نهائياً من الشيوعيين والاشتراكيين والعلمانيين - وهذا رهان غير مضمون النتائج. ومع ذلك يجزم الخبراء بصعوبة عملية نقل السلطة - لان هناك حزباً ثالثاً هو حزب الوطن الام المعارض ومعه زعيمه مسعود يلغز. والولايات المتحدة

في الشرق الاوسط هناك ست دول قوية منها خمس إسلامية وواحدة صهيونية.. هذا مايعترف به العالم هم يرون ان مصر والسعودية وايران وتركيا والمغرب خمس دول إسلامية هامة من حيث عدد السكان - الاقتصاد - الإنتاج - المواد الاستراتيجية السياسات المتحكمة في زمن وسلام الشرق الاوسط. لكن هناك دولة الكل لايقدر قوتها ولايعرف شيئاً عن تفوقها في كافة المجالات السابقة بدعمها تحالفاً قوياً جداً مع الولايات المتحدة ودول أوروبا المسيحية وتغافلها دول كانت شيوعية انضمت عن منظومة الاتحاد السوفيتي وهي في صراع مع الدول العرقية الاخرى مثل ارمينيا - بلغاريا - رومانيا. يوغوسلافيا الصربية - لكن هذا فسان هناك محاور للصراع بين الجبهة الإسلامية والجبهة اليهودية العلمانية المسيحية.

هذه حقيقة تلحظها جداً فيما يجري الآن على الساحة في دولة تركيا الإسلامية؛ وذلكما حدث في الجزائر عام ١٩٩٢ الفرع العرب ومحور التحالف اليهودي العلماني - حزب الرفاه الاسلامي بالاعلامية البرلمانية ووصوله إلى الحكم ولكن بالمشاركة مع حزب كمال اتاتورك القديم حزب الطريق القويم المقاوم للفكر الإسلامي إلى الدرجة التي جعلت وكالات الأنباء تهش من موقف رئيسه نائبة رئيس الوزراء التركي وزيرة الخارجية حين استخدمت البسمة لأول مرة عندما بدأت كلمتها الرسمية في اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني الإسلامية رغم ان سبع دول من هذه الدول تنطق باللغة التركية الا مصر كان من نوع التفاف وليس التغيير الجذري - ولكي نعرف تركيا جيداً نستطيع ان نوضح ان في تركيا ثلاث مؤسسات ذات نفوذ في السياسة الخارجية - الرئيس التركي - وهو مؤسسة عجيبة تملك ولاتحكم ولكن في يدها حل البرلمان أو تكليف من تشاء بالوزارة وعلى المجلس المكون من اكثر من خمسمائة عضو اسقاط من لا يرغب في وجوده. والمؤسسة العسكرية الحاكمة والتي لها حق التوجيه والمراجعة والحفاظ على مصالحها مع الغرب. حيث انها ضالعة في الانتماء إلى الغرب العلماني وهي العمل رقم واحد للولايات المتحدة واسرائيل وحلف الناتو وهي التي ترعى عمليات التجنيد العسكرية ضد اليونان - وفي قبرص وفي شمال العراق وسوريا. واليكثانورية



المصدر : الحقيقة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٧/ ٢١

قدمت اكثر من تحذير ضمنى للقوات المسلحة التركية اكدت فيه ضرورة الالتزام بنصوص الدستور التركي وتفاذى اية اجراءات اضافية تتناقض مع مواده بهدف الخروج من الازمة السياسية الراهنة. والسؤال - الى اين تذهب في الغالب تركيا الى التعاون والالتزام والارتباط بمنظمة تعتبر كبيرة اسلامية عدد سكانها ٨٠٠ مليون نسمة وحجم مبادلاتها التجارية ٤٠٠ مليار دولار سنويا. ومن خلفها الدوائر الثلاث التي اشرفنا اليها - مجلس التعاون الخليجي. منظمة شمال افريقيا العربية الدول التركمانية الست في اسيا - ام ترى ان امريكا واوروبا واسرائيل هي الاتجاه السليم. خاصة ان الدول المحيطة بدأت تعيد حساباتها في ضوء مايجري من متغيرات في المنطقة سببها تركيا - الاجتياح التركي لشمال العراق - المناورات العسكرية البحرية بين الحلفاء الثلاث اسرائيل وتركيا وامريكا في المتوسط - الاستعدادات للصدام في قبرص - حيث ترى ان العراق قد ارسلت وقدما تجاريا لأول مرة في تاريخها من بعد حرب ١٩٩٠ بحرب الخليج، للتعاون الاقتصادي والتجاري مع سوريا التي لها علاقات هامة جدا مع ايران الجديدة نوعا ما. ويمكن الآن بلورة الصراع الدائر في المنطقة على ضوء ما يحدث في تركيا. حيث سيصبح متعترا عليها البقاء في شمال العراق او تقسيم اراضيها او اكثر من التصدي لكوار حزب العمل الكردستاني. وانه سيصبح من غير المقبول التدخل في شئون العراق الداخلية. مع ضرورة الخروج بالقوات من اراضيها - وسيكون ايضا نوعا من الادانة للمؤسسة العسكرية التركية بسبب ارتباطها بالتقدم التكنولوجي الاسرائيلي العسكري في مجال الاعمال البحرية وان ما خلقته المناورات من خسائر هو اكبر بكثير من المكاسب التي اخذتها - خاصة ان كل ذلك ياتي في الوقت الذي تمر فيه ازمة عملية السلام باكبر اجهاز متعمد من الولايات المتحدة حيث تقبلي مطالب اليمين المتشدد اليهودي خاصة في موضوع القدس وهذا معناه عدم الاستقرار في الشرق الاوسط لسنوات قادمة لن تقل عن ربع قرن حتى تقبل امريكا واسرائيل وحلفاؤهما مبدء التفاوض حول القدس والافرار بانها عاصمة دولة فلسطين القادمة بصريف النظر عن قرار الكونجرس الامريكي - لانها لن تكون ابدا عاصمة ابدية لدولة اسرائيل وان زعموا انها ترعى الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين معا.



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلف يلماظ تشكيل الحكومة ديميريل حكم بـ «إعدام» تشيلر سياسياً

كتب عدنان حطيط

هل دخل الرئيس التركي سليمان ديميريل طرفاً في الصراع القائم بين الجيش وحزب الرفاه، بقراره أمس تكليف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة؟ نجم الدين أربكان، وصف الخطوة بأنها «لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية» وأن «سلوك الرئيس خاطئ». فيما أعرب يلماظ زعيم حزب الوطن الأم عن مسعاده، وأعدا بتشكيل «حكومة مصالحة تستند إلى قاعدة موسعة».

أما ديميريل نفسه فقال من خلال ما صدر عن مكتب الرئاسة: إنه دعا يلماظ إلى «تشكيل حكومة جديدة تنزع فتيل التوتر في البلاد». انزعاج أربكان له ما يبرره، فالرئيس قام بالتكليف بعد لقاءات أجراها مع الأحزاب المعارضة، مكتفياً باللقاء الذي تم بينه وبين أربكان وشريكه في الائتلاف تانسو تشيلر ومحسن يازجي أوغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى، والذي تسلم فيه كتاب استقالة حكومة أربكان مرفقاً برسالة من الثلاثة يؤكدون فيها قدرتهم على تأمين أكثرية برلمانية من ٢٨٣ صوتاً (من أصل ٥٥٠ نائباً) إذا ما تم تكليف تشيلر بتشكيل الحكومة. غير أن ديميريل الذي يبيح له الدستور حرية التصرف وفق ما يراه مناسباً، رأى، في ما يبدو، أن يلماظ زعيم الحزب الثاني من حيث عدد نوابه (١٢٩ في مقابل ١٥٦ للرفاه و١١٦ للطريق القويم) هو الأقدر على تشكيل الحكومة العتيدة. وهذا الأمر يثير رغبة أربكان، لكنه

يثير بالدرجة الأولى مخاوف تانسو تشيلر التي بدت واضحة من أن الرئيس سيكلفها بتشكيل ائتلاف حكومي جديد، ولو أنه لن يكون مختلفاً بشكل جذري عن الائتلاف السابق إلا من حيث انضمام وزيرين من «حزب الوحدة الكبرى» ذي النواب السبعة. القلق هنا مصدره مخاوف من أن تكون ثمة «لعبة ما» شارك فيها رئيس الجمهورية، جرت من وراء ظهر تشيلر، لتأمين أكثرية نيابية تمنح الثقة لحكومة يشكلها يلماظ، من دون مشاركة «الرفاه» أو «الوحدة الكبرى».

وفي ظل الواقع التمثيلي لحزب «الوطن الأم» الذي يترجمه يلماظ والحزبين الرئيسيين العلمانيين اللذين يمكن أن يتلف معهما (اليسار الديمقراطي برئاسة بلند أجاويد وله ٦٧ نائباً والشعب الجمهوري برئاسة دنيز بايكال وله ٤٩ نائباً)، فإن مجموع أصوات الأحزاب الثلاثة (٢٤٥ نائباً) لن يكون كافياً لتأمين الثقة (٢٧٦ صوتاً). عليه، فإن السؤال الأكبر يدور حول الأصوات الـ ٣١ المتبقية. فهذه لا يمكن أن تفتسر ما لم يحصل اختراق حقيقي لحزب تشيلر نفسه.

وهو أمر لا يكفي لتحقيقه وجود ٧ نواب منشقين بزعامة حسام الدين جندوروك، ولا أيضاً النواب العشرين المتصدين. واحد فقط يمكنه تحقيق ذلك: سليمان ديميريل الرئيس المؤسس لحزب الطريق القويم، وأب الروحي لتشيلر. ومعنى ذلك ببساطة، الحكم بإعدام تشيلر... سياسياً.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢١

قابل زعيم المعارضة ديمريل يؤجل اختيار رئيس وزراء جديد



سليمان ديمريل

١٦ انقرة - رويتر:

اجل الرئيس التركي سليمان ديمريل امس الجمعة اتخاذ قرار حول اختيار مرشح لمنصب رئيس الوزراء مما يخسر بفرض تانسو تشيلير في رئاسة حكومة ائتلافية جديدة مع الاسلاميين. وقال مكتب ديمريل ان جدول اعماله امس لم يتضمن اي محادثات تهدف الى ملء فراغ السلطة الذي نجم عن استقالة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان هذا الاسبوع.

وكانت تشيلير وزيرة الخارجية الموالية للغرب وهي اول امرأة تشغل منصب رئيس الوزراء في تركيا من بين الشخصيات المرجحة لخلافة اربكان، والزعيم المعارض مسعود يلماظ منافس رئيسي لآخر على المنصب.

وقال معلقون ان الرئيس لا يفضل تشيلير التي كانت حليفة لاربكان في تحالف يجمع بين تقيضين في العام الماضي. ونقلت صحيفة حريات عن مصدر قريب لديمريل قوله ان الرئيس لا يريد اعطاء اولوية لتشيلير.

وقال المصدر الذي لم تذكر الصحيفة اسمه ولو كان يريد ان يفعل ذلك لما ضيع وقت تركيا، وكان سيطلب منها تشكيل حكومة جديدة عقب استقالة اربكان. ونشرت صحيفة اخرى تصريحات مماثلة.

وقد استقال اربكان اول زعيم اسلامي لتركيا العضو في حلف شمال الاطلسي يوم الاربعاء الماضي بعد شهور من الضغط من جانب الجيش العلماني وطلب من ديمريل الموافقة على خطة ترأس تشيلير بمقتضاها حكومة ائتلافية جديدة مع الاسلاميين استعدادا لاجراء انتخابات مبكرة بحلول فصل الربيع القادم.

ولم يعط ديمريل اي توضيحات بعد محادثاته مع زعماء معارضين اول امس الخميس حول كيفية معالجة الازمة.

من ناحية اخرى قالت وكالة انباء الاناضول ان الرئيس التركي سليمان ديمريل دعا زعيم المعارضة مسعود يلماظ الى مقر اقامته امس الجمعة وسط جهود للبحث عن رئيس وزراء جديد لخلافة نجم الدين اربكان.



المصدر : الحسيبية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٧ ٢١

أربكان يعتبر القرار 'خطافاً غير ديموقراطي'

ديميريل يتجاهل تشير ويكلف يلماظ تشكيل حكومة

[انقرة -- من رشيد غيورديلك]

وسعى يلماظ في مؤتمر صحافي اثر تكليفه إلى تأكيد أنه سيعرض على تشير المشاركة في الحكومة الجديدة، لكنه أغلق الباب أمام حزب الرفاه (الإسلامي) بقوله إن اتصالاته ستقتصر على الأحزاب العلمانية. ولم يصدر على الفور أي تعليق من تشير التي يحتل حزبها «الطريق القويم» المرتبة الثالثة في البرلمان (١١٦ مقعداً) بعد الوطن الأم (١٢٩ مقعداً) والرفاه، الحزب الأكبر في البرلمان (١٥٥ مقعداً). وأبدى يلماظ ثقته في أن تحصل حكومته على دعم كاف في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً. لكن المراقبين شككوا في ذلك

■ كلف الرئيس التركي سليمان ديميريل أمس زعيم حزب الوطن الأم المعارض مسعود يلماظ تشكيل حكومة جديدة تخلف الحكومة الائتلافية التي يقودها رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين أربكان. وتجاهل ديميريل بهذه الخطوة طلب أربكان وتشير منه أن يأخذ في الاعتبار اتفاقاً بين الاثنين استقال بموجبه رئيس الوزراء للأفساح في المجال أمام شريكه في الحكم لترأس حكومة ائتلافية تضم حزبيهما: الرفاه والطريق القويم. واعتبر أربكان أن ديميريل ارتكب «خطأ فادحاً» بهذا القرار «غير الديموقراطي».



المصدر : الحسيبة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢١

إذا لم تنضم تشيلر إلى الحكومة المقبلة أو لم تواجه انشقاقاً في حزبها. وكان أربكان وتشيلر طلباً من ديميريل أن يأخذ في الاعتبار أن تحالفهما يتمتع بتأييد مضمون من ٢٧١ نائباً من حزبيهما، وأشارا إلى أنهما أبرما اتفاقاً مبدئياً مع حزب الوحدة الكبرى (قومي - إسلامي) على إشراك الأخير في التحالف من أجل تأمين غالبية كافية (٢٧٦ مقعداً).

وقال بلماظ إنه سيعلم تشكيلته الحكومية بعد تسعة أيام وأنه

يفضل أن تجرى الانتخابات المبكرة في شتاء ١٩٩٨، علماً بأن قطبي الحكومة المستقبلية كانا أعلنّا تفضيلهما تقديم موعد الانتخابات إلى الخريف المقبل.

ويخشى الجيش التركي العلماني أن تؤدي انتخابات مبكرة إلى فوز الرفاه بغالبية يصعب معها إدارة الأزمة ما يضطره إلى التدخل مباشرة لإبعاد الإسلاميين عن الحكم في سيناريو يقارنه المراقبون بما حصل في الجزائر.

وخيمت على التحالف الحكومي أجواء من الاستياء والتشاؤم أمس، وخرج أربكان متجهمًا من اجتماع مع أربكان حزب الرفاه. وقال للصحافيين إن ديميريل «ارتكب خطأ فادحاً». ورأى أن قرار رئيس الدولة «لا يتماشى مع مبادئ الديمقراطية»، لأنه لا يأخذ في الاعتبار تأييد الغالبية في البرلمان للتحالف الحكومي الحالي.

وتوقعت مصادر قريبة من تشيلر أن ترفض الأخيرة المشاركة في حكومة ترأسها بلماظ لأسباب عدة: أولها، العداء الشخصية بينهما إضافة إلى حرمانها من رئاسة الوزراء التي أبدى أربكان استعداداً للتنازل عنها لمصلحتها.

وكانت ضغوط القوى العلمانية بقيادة الجيش، بلغت ذروتها عندما شهد حزب تشيلر انشقاقات خرج على أثرها عدد من النواب عن تأييدهم للتحالف الحكومي. وأفادت معلومات أمس أن بلماظ اقنع ديميريل بإمكان تأمين دعم كاف لحكومة جديدة نتيجة «وعود تلقاها من نواب يدعمون حالياً التحالف الحكومي بسحب دعمهم هذا وإعطائه لرئيس الوزراء المكلف الذي سبق أن فشل في تشكيل حكومة قبل سنة.

وكانت ضغوط القوى العلمانية وخصوصاً الجيش بلغت ذروتها بعد تلويح أربكان وتشيلر بانتخابات مبكرة، في حين سعى الادعاء العام إلى قرار من المحكمة الدستورية يحظر حزب الرفاه باعتباره مناقضاً لمبدأ العلمانية المكرسة في الدستور ما دفع زعيم الرفاه إلى الاستقالة لمصلحة شريكه



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥



حكومة جديدة في تركيا

في خطوة مفاجئة كلف الرئيس التركي سليمان ديميريل السيد مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة الجديدة في البلاد، خلفا لحكومة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي. فقد كانت كل التوقعات تتجه الى انه سوف يختار السيدة تانسو تشيلر وزيرة الخارجية في حكومة اربكان وزعيمة حزب الطريق القويم بناء على توصية الاخير بذلك، واعلانه استعداد حزبه لتأييدها في البرلمان وتلخذا احزاب المعارضة التركية وفي مقدمتها الرفاه والطريق القويم على ذلك الاختيار تجاهله للتاورنات السياسية القائمة في البرلمان، والتحالفات بين الاحزاب الموجودة فيه، حيث من الممكن ان يؤدي عدم اختيار تشيلر رئيسة للحكومة الى عدم قبولها للاشتراك في حكومة يلماز الجديدة، والتمسك بتحالف حزبه الحالي مع الرفاه وبالتالي عدم حصول الحكومة الجديدة على الاغلبية البرلمانية اللازمة لاستمرارها.

إن الوضع الحالي في تركيا معقد وحساس الى درجة يصعب معها توقع ماسوف تسير عليه الأمور في الأيام القليلة القادمة فالتداخل بين المدني والعسكري وبين الديني والعلماني في ذلك البلد المهم جغرافيا وسياسيا هو الذي ادخله في الازمة السياسية الحالية وأيا كان شكل المخرج من تلك الازمة فلاشك ان الانتخابات البرلمانية المبكرة المنتظر اضطلاع الحكومة الجديدة بها ستكون هي المنفذ الحقيقي لحل ما للازمة في تركيا. بشرط ان تعكس بصورة حقيقية طبيعة الأوضاع السياسية والحزبية في ذلك البلد دون إغفال لأي من قواه وأحزابه الرئيسية.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٦/٦/١٩٩٧

تشير تصف أحداث تركيا بانقلاب ضد الديمقراطية ويلمظ يدعو للانضمام للحكومة!

وانقلاب نفذه الرئيس سليمان ديميريل، وكان يلمظ قد وجه انتقادات سابقة لتشيلر تتهمها بعرقلة مساعيها لتشكيل حكومة يمينية لأسباب شخصية ومن ناحيتها، أعربت الولايات المتحدة عن ثقتها في تركيا في أعقاب تكليف يلمظ بتشكيل الوزارة الجديدة، وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية إن هذه الخطوة تؤكد أن الديمقراطية والدستور في تركيا يعملان بشكل طبيعي. وعلى صعيد آخر، انفجرت قنبلة في مقر السفارة التركية في بروكسل، وأعلنت الشرطة البلجيكية أن الانفجار لم يسفر عن سقوط ضحايا، ولكنه أحدث أضراراً بالغة في المبنى، وقد أعلنت مجموعة أرمنية مسئوليتها عن تدبير الحادث وقال أحد ممثلي المجموعة في اتصال بوكالة الأنباء الفرنسية إن الحكومة التركية تتجاهل القوانين الدولية وتواصل سياستها الإرهابية والتوسعية ضد الدول المسالمة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

انقرة - وكالات الأنباء - وجه مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم والمكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة الدعوة أمس إلى تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم للانضمام إلى حكومته الائتلافية.

وقال يلمظ في تصريحات أدلى بها بعد اجتماع لحزبه، إننا في وضع حرج وعلينا أن ننسى التوترات والخلافات الماضية وأن نوجد قوانا لانقاذ النظام وأعرب يلمظ عن رغبته في تشكيل حكومة مصالحة وطنية ذات قاعدة عريضة ويملك حزب الوطن الأم ١٢٩ مقعداً في البرلمان ويعد ثاني أكبر الأحزاب بعد حزب الرفاة بزعامة رئيس الوزراء الإسلامي السابق نجم الدين أربكان.

من جانبها استبعدت تشيلر أي احتمال للتعاون مع يلمظ، وقالت إن تكليفه بتشكيل الوزارة أمانة للديمقراطية



المصدر: الأخصبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢/٦/١٩٩٧

واشنطن مرتاحة لاختيار يلماظ لرئاسة الحكومة في تركيا يلماظ يعلن استعداداته للتعاون مع جميع الأحزاب... عدا الإسلاميين تسليط: نصف إبعادها عن السلطة بأنه «انقلاب على الديمقراطية»

واشنطن - انقره - وكالات الأنباء: أعربت الولايات المتحدة عن قلقها في المؤسسات الديمقراطية التركية، عقب الإعلان عن تعيين مسعود يلماظ زعيم المعارضة التركية، رئيساً جديداً للحكومة خلفاً لنجم الدين أريكان زعيم حزب الرفاة الإسلامي الذي تقدم باستقالته قبل يومين تحت ضغط من الجيش وأكاد نيكولاس بيرس المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة التركية الجديدة يعد إشارة إلى أن الديمقراطية والمؤسسات الدستورية في تركيا تعمل بشكل سليم وأشار إلى أن واشنطن تتابع تطورات الموقف في انقرة باهتمام شديد وكان مسؤولون أمريكيون قد حذروا منذ بدء الأزمة السياسية في تركيا من محاطر وقوع انقلاب عسكري وأكادوا رجئيه في الحفاظ على «الديمقراطية العريضة» في تركيا ومن جانبهم صرح يلماظ (٥٠ عاماً) الذي يتولى رئاسة الحكومة التركية للمرة الثالثة، بأنه يريد تشكيل حكومة أجماع وطني بحلول نهاية يونيو الحالي أي قبل ٥٥ يوماً من المدة التي يمنحها الدستور التركي بهذا الشأن وأعلن يلماظ استعداده الكامل للتعاون والمشاركة مع جميع الأحزاب السياسية التركية، فيما عدا الإسلاميين الذين أكد مسؤوليتهم عما آلت إليه الأمور في البلاد وبينما بدأ مسعود يلماظ بالعمل مشاوراته مع كبار معاونيه من داخل حربه لتشكيل الحكومة التركية (الخامسة والخمسين) أكد أنه سيلتقي مع زعماء الأحزاب السياسية الأخرى، ومن بينهم تأسس تسليط زعيم حزب الطريق المستقيم وشركة أريكان في الحكومة الائتلافية المستقبلية اعتباراً من بعد غد (الثلاثاء) وأكد يلماظ أن التعاون والمشاركة مع حزب الطريق المستقيم من أسهل الأمور مصيغاً أن العقبة الوحيدة أمام تحقيق ذلك «هو الموقف الشخصي السلبي من جانب تسليط

محرر شخصي

في نفس الوقت أكدت تسليط قرار بيسيريل يرضى إلى درجة الانقلاب دس الديمقراطية وقالت إن اختيار يلماظ لرئاسة الحكومة القائمة يعد انتهاكاً للمبادئ السياسية الواحدة احترامها. ذلك أن التحالف الذي يجمع بين حزبها وحزب «الرعي» المستقل «أريكان يشكل أكبر أغلبية برلمانية

وأعلنت أنها ترفض تماماً التعاون مع يلماظ في نفس الوقت أكد نجم الدين أريكان الذي أوصى في قرار استقالته بتعيين تسليط خلفاً له، أن اختيار يلماظ ينمى والقيم الديمقراطية التي تعربها تركيا

موقف تشير يضر قتل تشكيل الحكومة التركية الجديدة



تشير

تشير، خبيرة وعضو في حزب ياهظ ١٧٩ نائباً في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً وهو يحتاج لتأييد حزب الطريق القويم حتى يتمكن من تشكيل حكومة مستقرة وفي واشنطن أعربت الولايات المتحدة عن قلقها في تركيا بعد الإعلان عن تهديد مسعود ياظور رئيساً جديداً للحكومة وقال في حديث باسم وزارة الخارجية إن الاضطراب يدل على أن المؤسسات الديمقراطية والديمقراطية في تركيا تعمل بشكل طبيعي

ادارة - رويتر:

بدأ رئيس الوزراء التركي المكلف، محمد يامظ محاولاته لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة من بين الأحزاب العلمانية لتحل محل حكومة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي الذي قدم استقالة ثلثه يوم الأربعاء الماضي

عقد يامظ أمس اجتماعاً مع كبار مساعديه من حزب الوطن الأم المحافظ في المرحلة الأولى مما وصفه بـ"جهد" قصير لكسب التأييد لإقامة ائتلاف

علماني لا يشمل الاسلاميين

ويأتي يامظ بعد غد الثلاثاء مع قادة الأحزاب العلمانية وبنين بينهم تانسو تشير زعيمة حزب الطريق القويم لبحث تشكيل ائتلاف يهدف إلى الوصول بتركيا إلى إجراء انتخابات جديدة

وأكد يامظ في خطاب تليفزيوني أنه مستعد للتعاون مع جميع الأحزاب فيما عدا الاسلاميين وطالب بتشكيل ائتلاف مع اقربائه المحافظين من حزب الطريق القويم وقال إن المهمة الجديدة إزاء تحقيق تلك التمسك في الموقف السلمي لتانسو تشير تجاهه لأسباب



المصدر : المراسل

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من القلب

اخيرا سقط اربكان رئيس حزب الرفاة الاسلامي ورئيس وزراء تركيا ، وإن كان قد استقال من منصبه . ولكن الاستقالة لم تكن اختيارية فقد كان عليه أن يترك منصبه وإلا قام الجيش بانقلاب عسكري . وفضل الرجل أن يستقيل ويحتفظ بالنظام الديمقراطي بمجرد المظهر فحسب . ولقد أمضى اربكان عاما في رئاسة الوزارة بالتعاون مع السيدة تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم لأن الانتخابات التركية الأخيرة لم تسفر عن فوز أي من الأحزاب باغلبية ساحقة ، وكل ما حصل عليه حزب اربكان ٢٢ في المائة من الاصوات . ومن هنا كان لابد من تشكيل حكومة ائتلافية من حزب اربكان الفائز بأكبر الاصوات مع حزب تشيللر الفائز الثاني بالاصوات التالية .

وفي الشهور الثلاثة الأخيرة تعرض اربكان لضغوط من الجيش . استقال أربعة من وزراء الحكومة .

واستقال عدد من نواب حزب تشيللر حتى تفقد الحكومة الاغلبية البرلمانية التي تؤهلها للبقاء . ولكن الجيش لم يكتف بذلك بل بدأ يهدد اربكان علنا .

طلب الجيش اغلاق المدارس الاسلامية ، وعارض سياسة اربكان الخارجية في التقارب مع ايران وسياسته الداخلية التي تتجه اتجاها اسلاميا ، وكذلك منع الممارسات الدينية .

وتوالى تصريحات رئيس اركان الجيش ونائبه ومدير المخابرات الحربية والتي تقول بأن تركيا في طريقها لان تصبح مثل ايران او افغانستان .

وقالوا بأن تركيا مقبلة على فترة ظلام وانها تواجه اخطارا ضخمة . فلما قيل للجيش أن مايزع القيام به ضد الدستور ، قال القادة الثلاثة الكبار في الجيش :

- الدستور ينص على ان يدافع الجيش عن النظام السياسي في البلاد . ونحن دولة علمانية وليست دينية .

وأخيرا لجأ القادة الى التهديد الصريح . قالوا :

- سنواجه الحكومة .

وطلبوا الى كبار الضباط عدم مغادرة تركيا ، وغلقوا اجتماعا لهم جنوب البلاد لم يكن مقررا من قبل .

وفي لقاء مع سليمان ديميريل رئيس الجمهورية وجه اليه نائب رئيس الاركان انذارا باقالة اربكان الذي لم يجد مفرًا من الاستقالة .

وكان اربكان وتشيللر قد اتفقا على أن يتبادلا رئاسة الوزارة ، فيتولاهما اربكان أولا ثم تليه تشيللر .

وكان مقررا أيضا ان يستقيل اربكان بعد عام ، ولكنه رأى التعجيل بالاستقالة على ان تتولاها بدلا منه السيدة تشيللر .

ولكن الرئيس ديميريل فاجأ الجميع بان طلب الى زعيم المعارضة يلماظ تشكيل الحكومة ومعنى ذلك ان الاطاحة - من حيث الواقع - بالنظام البرلماني : الذي بقي من حيث الشكل .

ويطالب الجيش يلماظ بتعديل القوانين لمنع وصول حزب الرفاة الاسلامي للسلطة ، وتغيير زعماء الأحزاب بزعماء جدد وإلا فإن الجيش يحكم مباشرة .

وفي الوقت نفسه فإن الجيش خاف من الانذار الذي وجهته وزيرة الخارجية الامريكية اولبرايت بالمحافظة على الديمقراطية ، ومن هنا رأى ان يعهد الى زعيم المعارضة بتشكيل الحكومة .

ومعروف ان الدستور التركي ينص على التمثيل النسبي في البرلمان ، فكل حزب يحصل على عشرة في المائة من اصوات الناخبين يسمح له

بدخول البرلمان .

وكان الصدام متوقعا بين الجيش واركان منذ تولي الحكم . والجيش التركي قام بانقلابات ثلاثة منذ عام ٦٠ حتى الان . وكان على اربكان أن يدعم الديمقراطية في البلاد ويقض على نفوذ الجيش

السياسي ، ولكنه لم يفعل ، بل خضع للجيش تماما .

تقارب مع اسرائيل بناء على طلب الجيش .

وحارب الاكراد ، ودخل أرض العراق .

وتقلب في سياسته الداخلية ليرضى الجيش حيناً ، ويرضى أنصاره حيناً آخر .

ولم يستطع أن يدعم الديمقراطية في البلاد .

وأخيرا اضطر الى الاستقالة بعد ان وجه اليه الجيش انذارا حاسما قال فيه :

- سنستعمل القوة ضد الحكومة اذا اقتضى الامر .

وهذا هو نفس ماجرى في الجزائر بعد فوز جبهة الانقاذ ، فلم تترك للديمقراطية الفرصة ، ولم يعط الاسلاميون الفرصة ليحكموا وحتى يرى العالم كيف يحكمون .

ومن سوء حظ المسلمين انهم عندما حكموا في ايران ، قدموا للعالم اسوأ فرصة لصورة الحكم الاسلامي في العصر الحديث .

وفي افغانستان كانت الصورة اسوأ كثيرا .

والآن :

- تركيا الى أين ؟

الواضح أنها مقبلة على انتخابات مبكرة ، لا يعرف احد كيف ستجرى ، وماذا ستسفر عنه .

والواضح أيضا ان الجيش سيحكم من وراء ستار ، وسيفرض نفوذه واتجاهاته على الحكومة دون أن يسفر عن وجهه .

والأهم من هذا كله أن المسلمين - الرفاه - عندما وصلوا الى الحكم ، أرادوا البقاء فيه فحسب دون أن يفرضوا الحكم الديمقراطي ، كما ينبغي ان يكونوا وظنوا أنهم يستطيعون ترويض الجنرالات .

والامر لله !

محسن محمد



المصدر: السبعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤٤

«يلماظ» يسعى لتشكيل حكومة علمانية في تركيا لتنج الاسلاميين من الوصول للحكم

«تشيلر» و«اربكان» يتهمان «ديميريل» بانتهاك الديمقراطية والخضوع للجيش

قادة الجيش وتهدة المخاوف
اللزائدة من نشاط الاسلاميين.
واعربت المصادر عن رغبة
«ديميريل» في ابعاد الاسلاميين
عن السلطة.
وشن اربكان هجوما عنيفا
على الرئيس التركي بسبب
تكليفه لسعود يلماظ بتشكيل
الحكومة. اتهم اربكان
«ديميريل» بانتهاك المبادئ
الديمقراطية. واعرب عن اسفه
لرفض «ديميريل» تكليفه
«تشيلر» بتشكيل الحكومة طبقا
لتوصيته. كما هاجمت زعيمة
حزب الطريق القويم الرئيس
التركي ووصفت «تشيلر»
تعيين «يلماظ» رئيسا للوزراء
بانه انقلاب عسكري. واتهمت
«ديميريل» بالخضوع لقادة
الجيش. واعربت عن اسفها
لتدهور الاحوال السياسية
الديمقراطية في تركيا.
من جانبها اعربت الولايات
المتحدة الامريكية عن ارتياحها
لتعيين «يلماظ» رئيسا للوزراء
في تركيا.
ووصفت هذا القرار بانه دليل
على نجاح المؤسسات
الديمقراطية التركية. وأشارت
إلى اهتمامها البالغ بتطورات
الاحداث في انقرة. كانت
واشنطن قد حذرت من خطورة
وقوع انقلاب عسكري في تركيا
يهدد المسيرة الديمقراطية.



مسعود يلماظ



سليمان ديميريل



نجم الدين اربكان



تانسو تشيلر

بزعامة دنيز بايكال تأييدهما
لزعيم حزب الوطن الام.
وكان الرئيس التركي
سليمان ديميريل قد كلف
«يلماظ» بتشكيل الحكومة
الجديدة.

أكدت مصادر سياسية رفض
«ديميريل» تنفيذ توصية نجم
الدين اربكان رئيس الوزراء
المستقبل بتعيين «تشيلر»
رئيسة للوزراء. وأشارت إلى
رغبة الرئيس التركي في ارضاء

انقرة - واشنطن - وكالات
الانباء: بدأ امس مسعود يلماظ
زعيم حزب الوطن الام في تركيا
مشاوراته لتشكيل حكومة
جديدة في البلاد. وتعهد
«يلماظ» بتشكيل حكومة
علمانية للحفاظ على مبادئ
كمال الدين اتاتورك مؤسس
الجمهورية التركية.
ودعا تانسو تشيلر زعيمة
حزب الطريق القويم إلى
الدخول في ائتلاف معه لفتح
وصول الاسلاميين إلى الحكم.
واتهم «تشيلر» برفض التعاون
معه لأسباب شخصية بحتة.
وأكد ضرورة التغلب على
الخلافات الشخصية من أجل
الحفاظ على الاستقرار في
تركيا. واعرب «يلماظ» في
مؤتمر صحفي عقب اجتماعه
مع أعضاء حزبه عن رغبته في
تكوين ائتلاف يميني. وتعهد
بتقديم حكومته الجديدة بحلول
٣٠ من يونيو الجاري.
ومن المقرر ان يجتمع «يلماظ»
المكلف بتشكيل الحكومة
التركية مع زعماء الاحزاب
السياسية يوم الثلاثاء. وأعلنت
الاحزاب اليسارية عن
استعدادها لدعم حكومة
«يلماظ».
وأكد حزب اليسار
الديمقراطي بزعامة بولنت
احياء مدع الشعب الجمهوري



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة: يلمظ يعتمد على مساندة اليسار الديمقراطي في تركيا

التي تعد السبب الرئيس وراء تقديم اربكان لاستقالة حكومته الائتلافية خاصة ان وحكومة اربكان تتمتع بالاغلبية البرلمانية وليس هناك خلافات بين حزبي الحكومة والرفاة والطريق قويم كما ان يلمظ يهدف من ذلك ايضا الى كسب تأييد اعضاء حزب الطريق القويم الذين يعارضون تحالف حزبهم مع حزب الرفاة خاصة نجم الدين جوهري نائب رئيس الحزب التركي الذي استقال من منصبه بسبب رغبة شيلر في مواصلة التحالف مع حزب الرفاة.

ان نجاح مسعود يلمظ في تشكيل الحكومة القادمة يعتمد اعتمادا كبيرا على مدى اقناعه خمسة عشر من نواب حزب الطريق القويم بالاستقالة من حزبهم والانضمام الى صفوف المعارضة او على الاقل مساندة حكومته عند طرح الثقة عليها في البرلمان.



مسعود يلمظ

له بتشكيل الحكومة القادمة انه سوف يلتقي مع جميع قادة الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان باستثناء نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاة. ويقول المراقبون ان السيد يلمظ يهدف من عدم مقابله اربكان الى اظهار ولائه للمؤسسة العسكرية

بواجه مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الام موقفا حاسما وديقا بعد تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة التركية الجديدة واصبح السؤال الذي يفرض نفسه ماهي احتمالات نجاحه في تشكيل هذه الحكومة؟

ويرى المراقبون ان يلمظ يعتمد اعتمادا كبيرا على مساندة احزاب اليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري وتركيا الديمقراطية بالإضافة الى النواب المستقلين وانهم جميعا بجانب اعضاء حزبه يشغلون حوالي ٢٦٣ مقعدا في البرلمان مما يعني ان مسعود يلمظ في حاجة الى مساندة خمسة عشر نائبا من نواب حزب الطريق القويم الذي ترأسه تانسو شيلر حتى يتسنى له الحصول على ثقة البرلمان.

لقد اعلن مسعود يلمظ عقب تكليف الرئيس سليمان ديميريل



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٢

يلتقى مع تشيلر بعد غد:

يلماظ يرفض التحالف مع أربكان لتشكيل الحكومة التركية الجديدة

أنقرة - وكالات الأنباء - بدأ مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» التركي الليلة الماضية خطواته العملية لتشكيل الحكومة التركية الجديدة حيث عقد اجتماعاً مع كبار مساعديه أكد خلاله أنه لن يدخل في أي تحالف مع حزب «الرفاه» بزعامة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي السابق. وأوضح وكالة «رويترز» في تقرير لها أن يلماظ يعتزم بدء مشاوراته مع زعماء الأحزاب التركية الرئيسية في أوائل الأسبوع الحالي. وعقد يلماظ مؤتمراً صحفياً عقب اختتام اجتماعه مع كبار مساعديه دعا فيه الجناح المحافظ في حزب «الطريق القويم» الذي تنزع منه رئاسة الوزراء تانسو تشيلر إلى تأييد دعوته إلى تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزبي «الطريق القويم» و«الوطن الأم». وقال يلماظ في هذا الخصوص إن حزب الوطن يعطي الفرصة لأصدقائه في حزب الطريق القويم لنسيان أخطائهم السابقة. وأضاف أنه إذا أصر حزب الطريق القويم على رفض الدخول في ائتلاف مع حزب «الوطن الأم» فإن التاريخ لن يغفر له هذا الجرم وقال يلماظ أنه يعتزم عقد اجتماع مع تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم بعد غد «الثلاثاء» لاقناعها بالمشاركة في حكومته القادمة. جاء ذلك في الوقت الذي وصفت فيه تشيلر قيام الرئيس التركي سليمان ديميريل بتكليف يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة بأنه أمر مخالف للممارسات الديمقراطية في تركيا.

وقالت تشيلر أن ديميريل تجاهل الأغلبية البرلمانية التي يتمتع بها التحالف الذي يتألف من أحزاب «الرفاه» و«الطريق القويم» و«الوحدة الكبرى».

وأوضحت زعيمة حزب «الطريق القويم» أنه من المستحيل استبعاد حزب «الرفاه» من الساحة السياسية لأن هناك ستة ملايين صوت صوتوا لصالحه في الانتخابات الأخيرة على حد تعبيرها.



المصدر: المصباح

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨

انتقال رئاسة الحكومة التركية من الرفاه... الى الطريق القويم

تداول الضمانات من الخصوم باسم الديمقراطية

وأوروبا على خلاف مقتضياتهما

بصراحة تفوق صراحة السيد بيرنز، أن الإدارة الاميركية أجرت اتصالات مع القادة العسكريين والسياسيين الترك للحؤول (كتبت

الوكالات: «لمنع» دون إقدام العسكريين بمساندة بعض السياسيين والهيئات المدنية، على أخذ السلطة بالقوة، وعزل «الرفاه» الإسلامي. ونصحت الإدارة الاميركية، على قول الصحف، بالمحافظة على النظام العلماني من غير الخروج على الديمقراطية الدستورية.

وعندما سكت المصحرون الاميركيون في بعض الأيام، وهذا قد يحصل على نثرته وقلته، تكلمت السيدة تانسو تشيلر، وزيرة الخارجية التركية ونائب رئيس الحكومة، فصرحت بما هو ربما ركيزة سياستها الائتلافية، وسر «مناورة» السيد أربكان منذ اثني عشر شهراً تقريباً، فقالت إنه «يستحيل

أن يقبل المجتمع الدولي بتركيا لا ينفذ الحكم فيها مع أركان الديمقراطية وأسسها».

وشرحت السيدة وزيرة الخارجية، ورأس حزب الطريق القويم ورئيسة الحكومة السابقة طوال سنتين، ما تعنيه به المجتمع الدولي، فقالت إن انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي يتحول الى سراب بعيد إذا «علقت الديمقراطية» الدستورية، أي إذا نفذ صبر القيادة العسكرية التركية من المناورات السياسية المرفقة، وعزلت الحكومة الائتلافية الإسلامية والعلمانية، بالقوة، وحلت البرلمان المختلط والحائز الذي خرج من الاقتراع الشعبي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥.

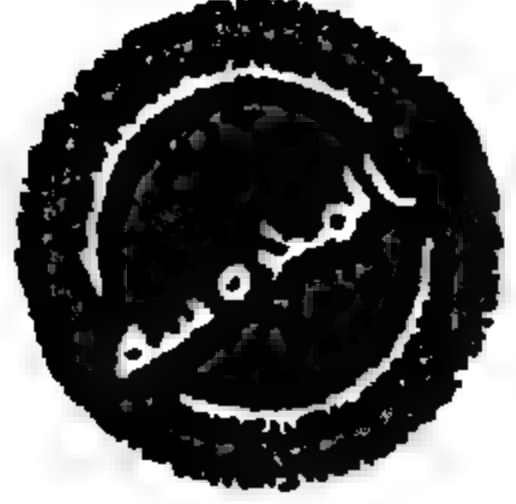
لم يخل يوم واحد من أيام الأسبوع الذي سبق تقديم السيد نجم الدين أربكان، رئيس الوزارة التركية المستقيل وزعيم حزب الرفاه الإسلامي،

استقالته، من «رأي» اميركي في الأزمة الحكومية التركية المتطاولة، فبعد آراء مانونة، ولكن من غير أسماء، تناوبت على نصيحة الطاقم الحاكم في تركيا بالتمسك بالديموقراطية، أعلنت السيدة اولبرايت، وزيرة الخارجية الاميركية، بصوت جهوري «أباً كانت التغييرات المزمعة فيجب أن تجري في سياق ديموقراطي ومن غير إجراء يخرج على الدستور وينتهكه».

ولما كان «المزمع» من التغييرات والإجراءات لا يرجح أن يكون مصدره غير القيادة العسكرية التركية - المهيمنة على مجلس الأمن القومي، وصاحبة الإنذارات المتوالية الى السيد أربكان بصرف المدرسين الدينيين من الإدارة وبالحسد من نشاط مناصريه ومحاربيه الموازي لإدارات الدولة، ورعاية الكمالية العلمانية، والعاملة على ربط تركيا بأوروبا والولايات المتحدة الاميركية - حمل كلام السيدة اولبرايت على محمل التنبيه والتحذير.

ولم تكد وزيرة الخارجية الاميركية تسكت حتى استعاد الناطق بلسان الوزارة، السيد نيكولاس بيرنز، التنبيه، وبلغه مدرس المدرسة الابتدائية إياها. فقال إن أي إجراء خارج الدستور التركي هو تهديد للتقليد الديموقراطي والعلماني الذي يأخذ به النظام السياسي والدستوري في البلاد. وكان التحذير غير واضح بما يكفي، لذا سعى السيد بيرنز الانقلاب العسكري باسمه، وحذر من توسل الجيش، والقيادة العسكرية، به. ولم يكتف الناطق أن الموقف هذا أبلغ الى الحكومة التركية.

وعثمانية إبلاغ الزعيم الإسلامي (والحكومي) التركي استقالته الى الرئيس سليمان ديميريل، في الثامن عشر من حزيران (يونيو)، كتب بعض الصحف التركية



المصدر: الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/١/٩

وليست هذه الحال أقل وجوه الوضع السياسي التركي غرابية. فرئيس أول وزارة إسلامي في تاريخ تركيا الاتاتورية، وداعية «استعادة» تركيا روابطها التاريخية، والعضوية، بمحيطها الإسلامي القريب (العربي) والبعيد (الآسيوي إلى غرب الصين)، إنما يستقوي بنزعات تركيا العلمانية

والاتاتورية إلى الاندماج في أوروبا، ترسيخاً للعلمانية وللارث الاتاتوري، لحماية بقائه في السلطة وتنفيذ برنامج «الإسلامي» (الأهلي). ويشاطر السيد أربكان، في مذهبه التكتيكي هذا، رأي السياسيين الأوروبيين والأميركيين، ورأي أصحاب القرارات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي) والأمنية (حلف شمال الأطلسي). والحق أن سند المناورة الرفاهية والتشيلرية - ونسجها اجتماعات مجلس الأمن القومي الدورية، وتعليق اجتماعات مجلس الوزراء، والترجح بين التزام قرارات مجلس الأمن من طرف اللسان وتجميد تنفيذها بواسطة جهاز إداري مشلول في انتظار

ناكل الكثرة النيابية المؤيدة للإئتلاف - هو الشروط الأوروبية الاتحادية والأطلسية على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وبقائها في الحلف الأطلسي موفرة الكرامة. فتركيا، منذ تسعة عشر شهراً، طرف في معاهدة وحدة جمركية مع الاتحاد الأوروبي. وعرقل توقيع هذه المعاهدة، طوال السنوات السابقة، ضعف التزام تركيا معايير أوروبا الاتحادية في حقوق الإنسان والحريات

الأساسية وحل النزاعات الإقليمية بالمفاوضات. ويغترض في هذه المعاهدة أن تمهد الطريق أمام الاندماج الاقتصادي بأوروبا، فتصبح تركيا مجالاً يستقبل الاستثمارات والتقنيات الأوروبية وتستفيد منتوجاته، القليلة التكلفة، من السوق العريضة وذات القوة الشرائية المرتفعة. وإلى المنفعة الاقتصادية الكبيرة، المفضية إلى تحديث الاقتصاد التركي وإن لقاء ثمن اجتماعي واقتصادي باهظ في المراحل الأولى، تعول الطريقة السياسية، ومعها هيئات كثيرة من المجتمع المدني النشط، على ضمان الاندماج في أوروبا رسوخ تركيا في الحداثة والديموقراطية والنمو.

ويدرك الإسلاميون الأتراك، شأن الجماعات السياسية التركية الأخرى، أن إقدام المؤسسة العسكرية على انتهاك قواعد تداول السلطة تداولاً دستورياً وديموقراطياً يضر أول ما يضر بضعف قبول الغرب الأوروبي والأميركي بتركيا جزءاً فعلياً في أبنيتها السياسية والأمنية والاقتصادية. وتصبو تركيا، الاتاتورية والعلمانية والديموقراطية والليبرالية (ولكل

وجه من هذه الوجوه «حزبه» ومصالحه وقوته، إلى القبول الغربي بها، فتضمن القوة العسكرية والمناعة والبحبوحة والمساواة والتحديث جميعاً.

وليس الرفاه المناور الوحيد في حلبة سياسية لا يسلم طرف فيها من الإلتواء وانحراف المقاصد. فالسيدة تشيلر، على رأس حزب الطريق القويم الذي تنزعمه، إنما تهول على خصومها السياسيين وخصوم حزبه، وأولهم السيد مسعود يلماظ على رأس حزب الوطن الأم (١٩٧٧) في المئة من النواب نظير ٢١ في المئة للرفاه ١٩٧٦ لحزب السيدة تشيلر، بحصد نتائج مرة من الانقلاب العسكري الذي يدعو إليه بعض هؤلاء السياسيين ويتمنونه. وهي تحمل بقاءها في الحكم، إما نائباً لرئيس الحكومة الرفاهي أو رئيسة للحكومة.

على حماية النظام العلماني. هذا بيتفا تحميها مشاركتها في السلطة من محاكمتها بتهمة فساد كثيرة تؤدي بحياتها السياسية، وبدورها السياسي كله، إذا ثبتت عليها هذه التهم.

ولا يتستر السيد يلماظ، حليف السيدة تشيلر السابق، على نيته التوسل بفساد السياسيين المتحلقين حول السيدة، والطريق القويم، إلى تحطيم خصمه الحزبي والسياسي، وإنشاء حزب وسط عريض يتولى السير بتركيا على طريق أوروبا. لكنه بذلك يرمي بحزب الطريق القويم، وراء رئيسه المهددة بالطعن في نيابتها من جراء التهم الموجهة إليها، في حضيض التحالف مع الرفاه الإسلامي، ويهدد الديمقراطية التركية، أو ما حافظ عليه منها ضعف الإستهقار الاجتماعي والسياسي الداخلي، وأبقت عليه ظروف الحرب الباردة والجوار السوفياتي القريب. ويرضى الرفاه، وهو رفع لواء الإستهقامة الخلقية في حربه على الطبقة السياسية المتأكلة، بحليف متهم بالفساد، فيضمن نواحه السياسي لقاء حماية جانبيه العلماني.

من السير إلقاء التبعة عن هذا الإختلاط السياسي على طبقة حاكمة ضعيفة البصيرة، ومضطربة التعديل للجماعات والقوى التي تمثل. لكن الناخبين الترك ليسوا أقل مسؤولية من طبقتهم السياسية، ولا أقل اضطراباً. فهم أوكلوا إلى أربعة أحزاب، تتناقض سياساتها ويتخاصم زعمائها، تمثيلاً غالباً يكاد يكون متساوياً، باستثناء الحزب الجمهوري (١٤،١ في المئة). وهم حملوا الرفاه، الحزب الاجتماعي، والرعي، إلى سدة البلديات الكبيرة. ويلوح السيد أربكان، مغرطاً في التهاؤل ربما، بالانتخابات المبكرة حلاً حاسماً للآزمة السياسية العميقة، وهي عرض آزمة ثقافية واجتماعية مزمنة.

فإذا استمرت مزاوله السياسة في تركيا على وجه تباين الخدمات والضمائنات



المصدر: الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٢

والحمايات، لقاء تعليق البت في التوجهات
المصيرية، لن تجدي التنبهات الاميركية
استعارة لهجة مدرس ابتدائي او لهجة ضابط
صف.

وضاح شرارة



المصدر: **الموقف**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

العواصف السياسية التي تشهدها تركيا حاليا اوقفت خطط

الخصخصة وأدت إلى شلل في الأسواق

وارتفاع التضخم والأسعار ويدفع هذا الصراع القائم الأمور إلى طريق التدهور.

الصراع العنيف في تركيا يتسبب

البلاد بالشلل والتدهور



د. لطفى
عبد العظيم

من العام الحالي 3,2 مليار دولار أمريكي ويتوقعون أن تصل نسبته إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا والذي يقدر بحوالي 180 مليار دولار علاوة على ذلك أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال التركية أن الحد الأدنى للأجور قد شهد تراجعاً كبيراً في السنوات الأربع الأخيرة، وأصبح لا يتعدى 85 دولاراً في الشهر بعد أن كان قد وصل في عام 1993 إلى 135 دولاراً.

وتقول التقارير إن العواصف السياسية التي شهدتها تركيا في الأشهر الأربعة الأخيرة قد تسببت في توقف الخطط الحكومية للخصخصة وإلى شلل واضح في الأسواق وأيضاً في أنشطة المصالح الحكومية المسؤولة عن تنفيذ برامج الخصخصة، ولعل أوضح دليل على ذلك أن الهيئة العامة للخصخصة والمسؤولة عن

إصدار القرارات النهائية بطرح المشروعات العامة للبيع، هذه الهيئة لم تجتمع منذ 29 مارس الأخير، وكانت الحكومة التركية تتوقع أن تبلغ عائدات الخصخصة في العام الحالي حوالي 4,5 مليار دولار، إلا أن ماتحقق بالفعل خلال الربع الأول من العام الحالي لم يزد على 23 مليون دولار، وهو ما يرجع إلى عدم اعتماد عمليات البيع التي

ساعة كتابة هذا المقال، إلا أنه يعتبر أن الإعلام التركي مسئول عن ذلك للموقف المعادي الذي يأخذه من الائتلاف الحاكم وهو ما الحق به أشد الأضرار حسب

قوله، والحقيقة أنه منذ بدأت المواجهة بين الحكومة التركية ومجلس الأمن القومي في نهاية شهر فبراير الأخير أخذ أربكان يوجه كل جهده لمواجهة انتقادات معارضييه من داخل القوات المسلحة وصفوف المؤسسات العلمانية الأخرى.

ومع أن البنك الدولي مازال يصنف تركيا على أنها واحدة من أحسن الأسواق النامية، إلا أنها لم تعد عملاق العالم الثالث الصاعد، كما كان يحلو للكثيرين أن يطلقوا عليها والواقع أن الخبراء الماليين أصبحوا يشيرون إلى تركيا على أنها دولة يحيط بها قدر لا يستهان به من المخاطر، وكانت بعثة لصندوق النقد الدولي قد زارت تركيا مؤخراً ولم تخف امتعاضها من تباطؤ الإصلاحات الهيكلية وعلى الأخص في مجالات الضرائب والتأمينات الاجتماعية وعمليات الخصخصة

ويقول الاقتصاديون إنه لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد ما كان يردده أربكان بأن موازنة العام الحالي سوف تكون خالية من أي عجز، فقد بلغ العجز في الربع الأول

من يوم لآخر تزداد ضراوة الصراع في تركيا ما بين العلمانيين وفي مقدمتهم القوات المسلحة التركية من ناحية وبين الائتلاف الحاكم من ناحية أخرى وهو صراع أصاب فيما أصاب جميع الأنشطة بشلل ملحوظ وجعل المؤشرات الاقتصادية تأخذ طريق التدهور، وهو أمر لم يكن أربكان يتوقعه عندما تسلم مقاليد الحكم قبل ما يقرب من السنة.

ولقد شهدت معدلات التضخم في الأسابيع الأخيرة زيادات كبيرة، كما زادت الأسعار الاستهلاكية في شهر أبريل بنسبة 6,6٪ عما كانت عليه في شهر مارس وهو ما يعني معدل تضخم سنوياً قدره 92٪ طبقاً لتقدير غرفة استقبول التجارية وجدير بالذكر أن الائتلاف التركي الحاكم المتوج كان يستهدف ألا يزيد معدل التضخم في العام الحالي على 57,7٪ وهو هدف لن يتحقق سواء بقي الائتلاف أم ولى، وتشهد الليرة التركية تآكلاً مستمراً وتؤكد الدوائر الاقتصادية عدم واقعية طموحات أربكان في أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 14٪ بل إنه في أحسن الأحوال لن يتعدى نسبة 6,5٪ ويلاحظ أن أربكان قد اعترف بأن المؤشرات الاقتصادية قد تدهورت خلال الفترة التي قضاها في الحكم حتى



المصدر : العمال النجدي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٧٧/٦/٢٤

تمت بالفعل، ولم تتم عمليات خصخصة المنشآت السياحية أو الموانئ، كذلك نجد أن خصخصة واحدة من أكبر شركات إنتاج الصلب التركية لا تزال متعثرة منذ عشر سنوات ثم صدر في مطلع العام الحالي حكم المحكمة الدستورية العليا أجاز خصخصة هيئة المواصلات اللاسلكية التركية، وذلك بعد أن كان قد قدم طعنين ضد عملية الخصخصة تلك وكان المراقبون يتوقعون أن ذلك سوف يعطى عمليات الخصخصة انطلاقة كبرى، إلا أن الطعنون الدستورية ولت من ناحية لتحل محلها العواصف السياسية العاتية، بل إن هناك تخوفا كبيرا من أن تقف الأزمة السياسية دون الانتهاء كلية من خصخصة الهيئة المذكورة في خلال العام الحالي، وهي العملية التي تتوقع الدولة عائدات منها تقدر بـ 3.3 مليار دولار، ويقول المراقبون الاقتصاديون إنه لا مفر من تصفية القطاع العام بخسائره المتعاظمة حتى ما تمكن السيطرة على الخسائر الكبيرة التي يروح تحت وطأتها الاقتصاد القومي التركي وبالتالي السيطرة على

الزيادات المطردة في الأسعار ويضيفون إلى ذلك أن عجز الحكومة الواضح عن السيطرة على معدلات التضخم يؤدي بالضرورة إلى الاضرار الكبير بالمناخ الاستثماري في تركيا، وتشير التقارير إلى أن القطاع الصناعي الخاص يفضل في الوقت الحاضر أن يودع فوائده المالية في المصارف على أن يعيد استثمارها وفي نفس الوقت تشكو الصناعة التركية من الضعف الملحوظ في السياسة الاستثمارية للحكومة.

ويضع صندوق النقد الدولي على رأس الأولويات المطلوبة من الحكومة التركية إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والذي يرهق خزينة الدولة بتكلفته الباهظة، وقد دأبت الحكومات التركية المتعاقبة قبل أربكان على إدراج عمليات الإصلاح تلك في برامجها، دون أن يتحقق شيء ملحوظ في ذلك المجال، وتقول بيانات وزارة العمل في أنقرة إن المؤسسات المختلفة للتأمينات الاجتماعية سوف تحقق في العام الحالي عجزاً يقدر بحوالي 2.4 مليار دولار ويقدر الخبراء أن المديونية المتراكمة على تلك المؤسسات سوف تصل في عام 2000 إلى حوالي عشرة مليارات دولار، ولعل ذلك يفسر الضغوط الهائلة التي تمارسها الدوائر الاقتصادية وكذلك صندوق النقد الدولي على أربكان وتشكيله من أجل إصلاح تلك الأوضاع، ولكن هل ذلك ممكن من جانب حكومة تصارع ساعة بساعة من أجل بقائها.



المصدر : الجمهورية

للفنر والخدماء الصءففة والمعلوماء
الءارفء : ٢٠٠٧/١/١٩

شعار ءءءءء ءكلف فلفء بفءكفل الءكومة الءركفة وانصارها فعلنون ءأففءهم فلفء

انءرة - وءالاء الانباء:

انءءء السفءء ءانسو ءشفلر زعمفة ءزب
الطرف القوفم الءركف اسءاء مءمة ءشكفل
الءكومة الءفءة الى مسعود فلفء زعمف ءزب
الوفن الام.
واءء ءشفلر ان ءزب فلفء فءءء الاغلفة
البرللفة وانهمءه باءه فسعى الى ءقسفم صفوف
ءزبها فى سففل ءمكنه من ءشكفل ءكومة
ءءءة.

وقء ءءم بالفعل اءء اعضاء البرللفن عن ءزب
الطرف القوفم وفءعى هالوك موفءفولر اسءقالءه
صعباح امس من صفوف ءزب شفلر واعلف
ءأففءه لسعود فلفء لفءءفض بفلك عءء اعضاء
الاءنلاف السابق بفن شفلر وارفكلن فى البرللفن ا

لى ٢٨١ عضوا..

واعرب فلفء عن امله فى ان فءمكن من ءءفم
الءشكفل الءكومف الءفء بفءافة فوففر الءالف..
وفءءاف فلفء الى ءأففء ٢٦٦ عضوا من اعضاء
البرللفن لفءمكن من ءءفى اف اقءراع للءقة على
الءكومة الائنلاففة الءف سفقوم بفءكفلها.
وفشغل ءزب الوفن الام ١٢٩ مقءءا من
مقاعء البرللفن وفسعى الى ءسب ءأففء الاءزاب
البسارفة والعلمانففن المنشقفن على ءزب شفلر.
وكان الرئفس الءركف ءء ءلف فلفء بفءكفل
الءكومة الءءفءة فى اعقاب اسءقالءه وففسفء
الوزراء السابق نجم الءفن ارفكار الاسفوع
الماضف بعء ضسقوط من ءانب العسكرففن
والعلمانففن اسءمءت شهورا طوفلة.



المصدر: العالم الجديد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤/٧/١٩٩٧

تشيللر وأربكان يهاجمان قرار الرئيس التركي مسعود يلماز يتعهد بتقديم قائمة الحكومة التركية الجديدة بعد 9 أيام



مسعود يلماز يعلن في مؤتمر صحفي أول أمس تكليفه بتشكيل
الحكومة التركية الجديدة

■ انقصة - وكالات الانباء:

بدأ مسعود يلماز رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة مشاوراته مع الاحزاب العلمانية في الوقت الذي تعهد بتقديم قائمة الحكومة الجديدة بحلول 30 يونيو القادم.

ويجتمع يلماز مع زعماء الاحزاب اليمينية اعتبارا من بعد غد الثلاثاء حيث يلتقي بزعيمه حزب الطريق القويم تانسو تشيللر التي وجه اليها الدعوة من خلال حديث تليفزيوني للمشاركة في ائتلاف علماني يستبعد الاسلاميين من السلطة. في الوقت نفسه، وجه يلماز انتقادات لتشيللر وقال ان العقبة الوحيدة امام تكليف الرئيس التركي له بتشكيل الحكومة هو الموقف السلبي الذي تتخذه تشيللر تجاهه لاسباب شخصية وأشار يلماز الى ان التحالف مع حزب الطريق القويم هو الايسر بالنسبة له للوصول الى شراكة في الحكومة المقبلة.

وقبل بدء المشاورات مع قادة الاحزاب الاخرى اجتمع يلماز مع قيادات حزبه «الوطن الام» صباح امس للتنسيق قبل اللقاءات المرتقبة مع قيادة الاحزاب.

وقد ذكرت صحيفة «رادكال» التركية ان حكومة يلماز في حاجة الى تأييد تسعة نواب للفوز بثقة البرلمان التركي. ووصفت تشيللر تكليف يلماز بتشكيل الحكومة بأنه «انقلاب رئاسي» وان البلاد أصبحت وجهها لوجه امام انقلاب

جديد، وهذا امر مخز للديمقراطية. كما انتقد رئيس الوزراء الاسلامي المستقيل نجم الدين اربكان تعيين يلماز وقال ان سلوك الرئيس التركي كان خاطئا تماما. وقال حزبان يساريان انهما مستعدان لتأييد حكومة يلماز الا ان الائتلاف المرتقب في حاجة الى مشاركة حزب الطريق القويم لضمان الاغلبية المطلوبة.



المصدر :- **المجلة الجيولوجية**

التاريخ :- **١٩٩٧/٢/٢٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأعلن حزب الشعب
الجمهورية بزعامة ديناز باوكمال
أن جميع نوابه في البرلمان
سيؤيدون حكومة يلماظ.
يذكر أن حزب الوطن الام
بزعامة يلماظ هو ثاني اكبر
حزب في البرلمان ويبلغ عدد
نوابه 129 نائبا من بين عدد
اعضاء البرلمان المؤلف من 550
مقعدا بينما تحظى تانسو
تشيلكر بتأييد 282 نائبا في
الوقت الحالي وهو ما يكفيها
للفوز بثقة البرلمان.
على جانب آخر انفجرت قنبلة
خارج مبنى السفارة التركية في
العاصمة البلجيكية بروكسل
امس مما اسفر عن تحطم نوافذ
مبان مجاورة دون ان تحدث
خسائر في الارواح.
واعلنت جماعة ارمينية تدعى
كوركن يانكيان مسئوليتها عن
الانفجار الذي وقع في وسط
بروكسل بدعوى ان الدولة
التركية تتجاهل القوانين الدولية
وتواصل بعد 81 عاما من
الابادة الارمنية سياستها
الارهابية والتوسعية ضد الدول
المسالمة في البلقان والشرق
الاطلس والقوقاز.
وحذرت الجماعة الارمنية
من ان جميع المؤسسات التركية
وكالات السفر ستكون هدفا
لجماعة اعتبارا من اول يوليو
القادم.
من ناحية اخرى اعلن الجيش
التركي امس انسحاب معظم
قواته من شمال العراق بعد
عملية استمرت 5 اسابيع
استهدفت ضرب قواعد حزب
العمال الكردستاني في المنطقة.



المصدر: الموقف

التاريخ: ١٩٩٦/٦/٢٧

للنشر والخدمات الصدفية والمعلومات

استقالة أربكان تكفي لإرضاء الجيش؟

هل تقف تركيا على عتبة الانقلاب العسكري الرابع بعد انقلابات الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠، وبمعدل انقلاب في كل عقد من الزمن، مع أن الانقلاب هذه المرة قد يأتي متأخرا نحو ٧ سنوات؟

ولا كان العسكريون لا يتورعون عن التدخل في شؤون الحكومة التركية، ولما كانوا انشأوا قطاعا للاهتمام بالعلاقات العامة في قلب الجيش على غرار الأحزاب السياسية، فقد لا يكون من الضروري أن نكلف أنفسنا عناء طرح السؤال، أو أن نتوقع انقلابا عسكريا بصورة رسمية. والأصح أن نطرح السؤال الآتي، هل نحن أمام جزائر جديدة في المنطقة، بعدما أكد الجيش أنه "سيستخدم السلاح إذا اقتضى الأمر"؟

لماذا وكيف تتحول تركيا، المزدهرة اقتصاديا، وصاحبة النفوذ في الدول الإسلامية التي تفككت عن الاتحاد السوفياتي، والمرشحة لأن تصبح قوة اقليمية تذكر بماضي الامبراطورية العثمانية، لماذا توشك تركيا هذه أن تصل الى وضع يشبه وضع الجزائر؟

مع أن الاحابة عن هذا السؤال تكمن قبل الانتخابات البلدية التي جرت في العام ١٩٩٤، فإن هذه الانتخابات أثبتت قيام حركة اسلامية فاعلة في تركيا. فللمرة الأولى في تاريخها أوكلت تركيا مسؤولية بلديتي انقره واسطنبول الى الاسلاميين وعلى الأكثر راح اتباع العلمنة في محاولة لعرض العضلات، يرفعون شعارات كمال أتاتورك، وينظمون اللقاءات والتظاهرات وينشرون المقالات ويوقعون العرائض مذكرين

بمبادئ العلمنة وبتصميمهم على الدفاع عنها أيا كان الثمن

ومن جهة ثانية، ركب حزب «الرفاه» الموجة الاسلامية، فاعتبر رؤساء البلديات الاسلاميين «أبطالا» على غرار أبطال الاسلام أيام الفتح، كما لو كان سائر الأتراك مشركين لكن البلاد شهدت أزمة اقتصادية خانقة غطت على انتصار الاسلاميين. وفي العام ١٩٩٥ اقترح الأتراك في انتخابات مبكرة دعت اليها حكومة تانسو تشيلر وبسبب الفساد والأزمة الاقتصادية والشرخ الاجتماعي حقق الاسلاميون انتصارا جديدا، فحل حزب «الرفاه» في المركز الأول بنسبة ٢١ في المئة من أصوات الناخبين. وفشلت محاولة تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبين يمينيين، هما حزب «الوطن الأم» وحزب «الطريق القويم»، بعدما دعم مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم

مشروع الاسلاميين باجراء تحقيق في البرلمان حول اتهام تشيلر بالفساد. لكن زعيمة «الطريق القويم» النفث على محاولة يلماظ فشركت في حكومة ائتلافية مع نجم الدين أربكان الذي تعهد اسقاط التحقيق الذي يتهمها بالفساد

وخلال الأشهر الأولى لم تلق الحكومة سوى مواجهات اقتصادية، وبعدها قام أربكان بزيارة رسمية لايران وليبيا، وقرر بناء مسجد في اسطنبول يرمز الى غزوها الثاني، شهدت البلاد توترا ملحوظا. وفي شهر شباط (فبراير) بعد مهرجان اقيم بمناسبة يوم القدس، نظمت إحدى البلديات التي يسيطر عليها الاسلاميون في إحدى ضواحي اسطنبول، حرك الجيش في اليوم التالي

مدرعاته في المدينة ردا على الخطب الراديكالية التي القيت في المناسبة وهاجمت اسرائيل بعنف. وفي ٢٨ شباط حذر مجلس الأمن التركي الحكومة من مغبة تجاوزات الاسلاميين، وأصدر المجلس الذي يضم مسؤولين مدنيين وعسكريين بيانا دعا فيه الحكومة الى اتخاذ اجراءات بحق المجموعات الأصولية التي تعمل ضد العلمنة، الأمر الذي أدى الى إشعال الحرب الباردة بين الجيش والحكومة.

وقام الجيش بعملية عسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني من دون اخطار رئيس الوزراء والحكومة.

وقد أصر الجيش على اجراء المناورات المشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة خلافا لراي الحكومة التي أكد رئيسها تاجيل المناورات الى أجل غير مسمى.

التدخل المباشر

ولا يكتفي الجيش بإدارة شؤون البلاد بل يتطلع الى مساندة الشعب ودعمه، وفي مناسبة عيد الأمهات استقبل نائب رئيس الأركان شفيق بير وفدا من منظمة نسائية ووزع الورود على اعضائه.

وبعقد رئيس الأركان لقاءات مع الصحفيين يستثنى منها ممثلو الصحف الاسلامية، ومع الأكاديميين والقضاة والمدعين العامين، يؤكد فيها ان الخطر الأصولي هو الخطر الأول الذي يتهدد تركيا. ويقول ان حوالي ثلاثين مجموعة أصولية متهمه بارتكاب أعمال ارهابية، وان ٢٥٠٠ هيئة و ٥٠٠ مؤسسة و ٨٠٠ مدرسة دينية تتلقى دعما من ايران وليبيا والسودان، وهذه جميعا تشكل



المصدر : **الموقف**

التاريخ : **١٩٩٧/٦/٢٢**

النشر والخدمات الصدفية والمعلومات

الجيش، فيقول انه «تحذير قاس للحكومة، يصل الى حد الانذار لكن الأزمة التي تواجهها تركيا لا يمكن حلها بالدرعات والمدافع»
ويقول حسام الدين سندروك زعيم الحزب الديمقراطي الذي شهد ثلاثة انقلابات عسكرية

«الوضع حالياً ليس شبيهاً بما كان عليه في العام ١٩٨٠، وليس هناك مبرر لانقلاب عسكري. صحيح أن الاسلام السياسي يزداد قوة، إلا أنه يجب اقناع الشعب بأن من الممكن أن نعيش الاسلام في بلد علماني. والحل يجب أن يتم في اطار الديمقراطية».

في هذه الأجواء الضاغطة لم يستطع نجم الدين أربكان أن يعقد الاجتماعات واحداً للحكومة طوال ثلاثة أشهر، فاضطر الى الاستقالة عملاً بالاتفاق العقود بين حزبه وحزب «الطريق القويم» تاركاً رئاسة الحكومة لتشيلر حتى موعد الانتخابات المبكرة في غضون أشهر لكن الصعوبات الجدية التي تعترض الحزبين تجعل برنامجهما المشترك صعب التنفيذ. فحزب «الطريق القويم» لا يريد التحالف مجدداً مع الاسلاميين بعد انشقاق عدد من نوابه. أما الاحتمال الآخر بتشكيل حكومة ائتلافية بين «الطريق القويم» و«الوطن الأم» فهو تكتيس سهلاً أيضاً لأن يلماظ يريد تحالفاً مع «الطريق القويم»، لكن من دون تشيلر

خط تماس

تري هل يقبل الجيش باستقالة أربكان، أو بقيام حكومة لا تضم «الرفاه»؟ وهل يمكن في المدى القريب حل المشكلة الاسلامية في تركيا؟ الأمر ليس أكيداً لكنه ممكن. فالجنرالات يدعون المواطنين الى عدم الوقوف على الحياد. والوضع يزداد تازماً بين العسكريين، لا سيما عندما يعلن الجنرال عثمان أوزبك المشهور بالاهانات التي يوجهها الى أربكان، أن الكفاح ضد الاسلاميين هو كالكفاح ضد اراهابي حزب العمال الكردستاني. فيرد عليه النائب الاسلامي خليل ابراهيم سليك قائلاً: «إن الجيش لم يستطع التغلب على بضعة آلاف من اراهابي حزب العمال الكردستاني وهو لن يستطيع أبداً مقاتلة ستة ملايين اسلامي».

إن الحركات الاسلامية في تركيا لم تنشأ بين ليلة وضحاها. ولم تقم بفضل حكومة أربكان خلال الأشهر العشرة الماضية، لكن تولي أربكان رئاسة الوزارة ولد خوفاً مبالغاً فيه. ومع ذلك فإن مجرد الكلام عن اسلاميين وعلمانيين، عن أموال علمانية وأخرى اسلامية، عن عواصم علمانية وأخرى اسلامية، مع ارتفاع خط تماس

خطراً على الجمهورية.

وعندما لفت اللواء فوزي توركري رئيس جهاز الاستخبارات في هيئة الأركان الى هذا «الخطر» قوبل بتصفيق حاد من القضاة والمدعين العامين ووقفاً لمدة تزيد على خمس دقائق.

وفي حين يدعم معظم الصحف الجيش تحركات النيابة العامة في أنقرة مطالبة المجلس الدستوري بحل حزب «الرفاه» الذي غدا «مركزاً للنشاطات المعادية للعلمنة». وفي مؤتمر صحفي لا سابقة له في تركيا أعلن النائب العام: «أطلب من الله أن يساعدنا في جهادنا المقدس وأطلب من الصحف أن تنشر مضبطة الاتهام ليعرف اتباع الرفاه أي حزب هو حزبهم».

واستهدف العسكريون مئات رجال الأعمال الذين يديرون آلاف الشركات واتهموهم بدعم الاسلاميين ودعوا وحدات الجيش الى مقاطعة بضائعهم. ومن بين هؤلاء جمعية «موسيد» وهي تجمع لرجال الأعمال المستقلين، و«اولكر» التي تعتبر أقدم المؤسسات لصناعة الشوكولا والبسكويت والتي لا يمكن وصفها بأنها اسلامية. ولم ينج بعض أصحاب مطاعم الكباب من غضب الجيش

ولا تجرؤ الأحزاب المعارضة على انتقاد الجيش عندما يعلن أن الدستور يمنحه «حق الدفاع عن الجمهورية في وجه الخطر الأصولي. وأن محاربة النشاطات الدينية هي في طبيعة أولويات القوات المسلحة». ويفسر أحد الجنرالات القدامى تدخلات الجيش واندازاته «بأنها ليست موجهة ضد الديمقراطية، وعندما تكون الديمقراطية في خطر فمن الطبيعي أن يتولى الجيش حمايتها» وذلك في أعقاب تصريح رئيس الأركان بأن «الجيش قد يستخدم السلاح إذا اقتضى الأمر».

رسائل وتحذيرات

ويقول عدنان كشكين الأمين العام لحزب الجمهورية والشعب الذي أنشأه كمال أتاتورك: «أننا ندعم الجيش لأن من حقه أن يستخدم السلاح عندما تدعو الحاجة» ومن جانبه أعلن الزعيم دينيز بايكال: «صحيح أن هناك خطراً بتهدد الجمهورية، لكن ليس ثمة ما يستدعي الهلع. فالانتخابات المقبلة ستجري بين الرفاه وحزب الجمهورية والشعب»، ناسياً أن حزبه نال بشق النفس نسبة ١٠ في المئة في الانتخابات الأخيرة.

أما بالنسبة الى بولند أجاويد زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي اليساري فإن «رسائل» العسكريين واضحة ومكتشوفة ويعلق مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» على موقف



المصدر : السبب

التاريخ : ٢٠١٦/٦/٢٧ النشر والخدمات الصدفية والمعلومات

بين صحافيين علمانيين وصحافيين اسلاميين،
والحديث عن احتمال استخدام السلاح، يجعل
الخطر أكثر واقعيًا من مجرد الحديث عن حركة
اسلامية وهو ما دفع الصحافي عمر طالو الى
التساؤل في جريدة "ميليت" عما اذا كان الجيش
يضع لائحة بالشركات المرفوضة، فبعد الأكراد
المرفوضين، جاء دور الرجعيين المرفوضين،
والعلمانيين المرفوضين الخ فهل سنشهد غدا
علامات فارقة على الابواب، مثلما حدث في ابام
النازية وكوكلوكس كلان؟ *



المصدر: السمسام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦/٦/١٩٩٧

هل ينجح انقلاب كانكايا في تركيا؟!

يلمظ ينتظر المنشقين عن

«الطريق القوي»

حزب الرفاه.. دخل حلبة

السياسة.. ولن يخرج منها

ماذا لو جرت الانتخابات

.. قبل نهاية العام؟!

في قرار اعتبره الكثيرون مفاجيا اسند الرئيس التركي سليمان ديميريل تشكيل الحكومة الجديدة الى زعيم المعارضة مسعود يلماظ عكس التوقعات التي اشارت الى انه سوف يسندها الى تانسو شيلر زعيم حزب الطريق القوي . وتقول اعتبره الكثيرون مفاجيا لان ابسط قراءة فيما يدور على الساحة السياسية في تركيا كانت تشير الى ما سيحدث فالواقع ان هذا التكليف جاء بناء على ضغوط من جهات عديدة تسميها الصحف التركية مشاورات في مقدمتها الجيش حامى النظام العلماني في تركيا ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس المخابرات .. فهم الذين ضغطوا لاجبار اربكان على تقديم استقالة له وهم الذين يسعون الى اختيار الحكومة الجديدة حتى تأتي على النحو الذي يريدهون كي يفتح تعلق التركي الشهير عثمان جنكيز تشاندلر الكاتب بصحيفة الصباح اشهر الصحف هناك .

السمسام عبدالمسيوف

اركان ليعود الائتلاف القديم الذي لم يرض عنه العسكريون ويتكرر السيناريو مرة اخرى على ان حالات الانشقاق على حزب الطريق القويم بدأت ومن غير المستبعد ان تستمر ليكتسمل لمسهود يملظ عدو شيلر اللدود - النصاب اللازم لحصوله على ثقة البرلمان .

هنا يبرز سؤال .. كيف سيكون الوضع في هذه الحالة تتعدد الاجابات لكنها تتفق في عدة خطوط اساسية اولها ان هذا لن يعني على الاطلاق ابتعاد حزب الرفاه عن الساحة السياسية بل على العكس .. فان هذا الحزب اثبت وجوده واثبت انه دخل حلبة السياسة ولن يخرج منها . وكل ماحدث كان مجرد تراجع تكتيكي لكن الحزب سيواصل الاستعداد للعودة الى الحكم مرة اخرى .

الخطوط الحمراء

ويقول مصدر دبلوماسي غربي انه في أي الأحوال فقد نجح الحزب بزعامة نجم الدين اربكان استاذ الهندسة الميكانيكية ذي السبعين عاما القادم من قونيا في كسر احتكار العلمانيين للسلطة والذي دام لأكثر من سبعين عاما بدعم من الجيش ومن الغرب .. وبعبارة اخرى يقول مصدر دبلوماسي غربي .. لقد وجدت الخطوط الحمراء من يعبرها .. وفاز زعيم اسلامي في انتخابات حرة وأصبح رئيسا لوزراء تركيا ولم تسقط السماء على الأرض .

ويمض المصدر قائلا .. ان من الصعب التصديق بأن هذه سوف تكون اخر مرة يرتفع فيها صوت اربكان أو حزبه هذا رغم انه عجز عن تحقيق الصورة المثالية للمجتمع الاسلامي والتي بشر بها في برنامجه الانتخابي .. وكل ما فعله اربكان كما يقول المصدر

عليه الصحف المؤيدة لحزب الرفاه اسم « انقلاب كاتكيا » نسبة الى مقر الرئاسة .. والاحتمال الثاني ان يفشل يملظ . في هذه الحالة سوف يمتد ديميريل تشكيل الحكومة الى تانسو شيلر أو



نجم الدين اربكان
رئيس الحكومة السابقة

وحسب قرار اسناد تشكيل الحكومة الجديدة ان يملظ ملتزم بتقديم تشكيلها قبل الثلاثين من الشهر الحالي والانقل التكليف الى غيره .. ومشكلة يملظ حاليا انه يعيش تحت رحمة الهاربين من حزب الطريق القويم . فالبرلمان التركي يتكون من ٥٥٠ مقعدا .. ويتمتع حزب يملظ الذي اسسه الرئيس الراحل تيرجون اوزال ب ١٢٩ مقعدا ولو تم ضم الاحزاب المستعدة للتحالف معه لكان عدد المقاعد التي يتمتع بها هذا الائتلاف - المتوقع - ٢٦٦ مقعدا وبقيت ١٠ مقاعد اخرى .. ويأمل يملظ في ان ينضم عدد من نواب حزب الطريق القويم الى حزبه ولو حتى بمجرد التأييد خلال الاقتراع .

احتمالات

والاحتمال هنا لا يخرج عن امرين .. الاول ان ينجح اسناد الحكومة الى يملظ وهو الذي تطلق



المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/١/١٩٩٧

ديميريل يدير اللعبة وتشيللر قد تكون الضحية تركيا: لعبة الكراسي والأرقام ... والرؤوس

■ عين يلماظ على ١٠ نواب من حزب تشيللر لتأمين أكثرية نيابية

■ هل يمهّد «الانقلاب الرئاسي» لتوحيد العلمانيين في مواجهة «الرفاه»؟

كتب عدنان حطيط:

أعطى مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» لنفسه مهلة تفتني في ٣٠ حزيران (يونيو) الجاري، كي يقدم للرئيس سليمان ديميريل تشكيلة حكومية يرى أن بإمكانها نيل ثقة المجلس النيابي وإدارة شؤون البلاد في الفترة الفاصلة عن الانتخابات النيابية العامة المبكرة. لقد شكل قيام ديميريل بتكليف يلماظ بتشكيل الحكومة مفاجأة لكل من نجم الدين أربكان وتانسو تشيللر الشريكين في الائتلاف الحكومي الذي قدم استقالته الأربعاء الماضي، وسبب المفاجأة أن «الثاني» كان يتوقع قيام الرئيس بتكليف تشيللر بعدما رفع إليه عريضة ثلاثية (ضمت أيضاً توقيع محسن يازجي أوغلو رئيس حزب الوحدة الكبرى الذي يضم ٨ نواب) تخص على أن بمقدور ائتلاف ثلاثي ترأسه تشيللر أن ينال غالبية ٢٨٣ صوتاً. ومن حيث المبدأ، يفترض بالرئيس عند استقالة أي حكومة، أن يكلف بتشكيل الحكومة من يرى أنه قادر بالفعل على تشكيل حكومة قادرة على نيل الثقة، وذلك طبعاً بعد اجرائه مشاورات مع رؤساء الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي. لذا تبدو مبررة ردة فعل تشيللر

القاضية التي وصفت فيها خطوة ديميريل بأنها «انقلاب رئاسي». فما قامت به ببساطة هو أنها جمعت كامل عدد نواب الرفاه مع كامل عدد نواب حزبها (الطريق القويم) وكامل عدد نواب حزب الوحدة الكبرى فكانت الحصيلة على الشكل الآتي: $280 = 8 + 117 + 155$ وأضافت إلى هذا العدد ٣ نواب مستقلين فوصلت إلى العدد ٢٨٣، أي أكثر من العدد المطلوب للثقة (٢٧٦) بسبعة نواب. هل أخطأت تشيللر في حساباتها، أم أن يلماظ أقنع ديميريل بأن حساباته أكثر دقة... أم أن لديميريل حساباته هو الآخر؟ كل الحسابات جائزة في لعبة الأرقام والكراسي التركية. الثوابت قليلة مقارنة بالتحركات. من الثوابت: ١- أن المؤسسة العسكرية التي تولت على مدى ٦ عقود من الزمن (توفي مصطفى كمال في ١٩٣٨) الحفاظ على الميراث الكمالي القائم على التفريب والعلمنة، ليست في وارد التخلي عن دورها وموقعها. ٢- أن حزب «الرفاه» والمد الإسلامي عموماً، موجودان بقوة على

أرض الواقع التركي، شاءت المؤسسة العسكرية أم أبى، وأن هذه القوة في ازدياد مضطرد لعوامل ذاتية خاصة بالقدرة التنظيمية الهائلة لهذا الحزب والعقيدة التي توحد بين أعضائه، وأخرى موضوعية خاصة بالخسب المتكررة التي لحقت بالمراهنين على اعتراف الغرب - الأوروبي تحديداً - بموقع تركيا فيه. أولاً وأخيراً لأنها دولة مسلمة ولأنه هو - أي الغرب - مسيحي. أما التحركات فقد يلخصها واقع يوظف كل ما تخطوي عليه من مراوحة، وذبذبة ومناورات. هذا الواقع هو حال الأحزاب والقوى العلمانية. فهي زبديّة، سرّية الانشطار، والصراع بين أقطابها على السلطة أشد عنفاً، وشراسة من صراعهم مع المد الإسلامي غير العلماني. ولعل الائتلاف الحكومي الذي شكله يلماظ وتشيللر أوائل العام الماضي، ولم يقدر له العيش طويلاً، خير مثال على ذلك. فما إن أوتق يلماظ سدة رئاسة الحكومة حتى بدأ يعد العدة للانقضاض على شريكه. لذا وقف يتفرج عليها وهي توشك أن تحال على «مقصلة» المحكمة الدستورية العليا، أمام



الضربات المحكمة التي وجهها لها «الرفاه». بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ شارك أعضاء من حزبه في التصويت على مشروع يادانتها.

كان السلوك واضحاً وصارخاً في أبعاده وأهدافه. وهكذا وجدت تشيللر نفسها بين خيارين: أن تموت سياسياً على يد حليفها في العلمانية، أو تعيش على يد غريمها الذي أبدى استعداداً للانتقال من موقع العداء الكامل إلى الشريك الكامل، بل وحتى الكفيل الكامل.

وقد جربت تشيللر ذلك بالفعل واكتشفت أنه حقيقي إذ إن الرفاه هو الذي عاد لاحقاً فنقذها من كل الاتهامات التي وجهها إليها.

قبل ذلك عاشت تشيللر تجربة مرة مع دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري.

ومثل هذه التجارب المرة مألوفة في السياسة التاريخية. لقد سبق أن تبعت عصمت اينونو الصديق الأقرب لمصطفى كمال، شاباً متفوقاً يدعى بلند أجويد، فجعله نائباً، ثم رفعه إلى أعلى المراتب في الحزب الذي يتزعمه. ولم تمض سنوات حتى انقلب أجويد على «أبيه» وأزاحه من رئاسة الحزب وحل محله.

تورغوت أوزال فعل الأمر نفسه مع سليمان ديميريل وسعى لوراثته وهو

لا يزال على قيد الحياة. ولم ينس ديميريل ثأره هذا إلا بعد وفاة أوزال. يلماظ نفسه كان ابناً بألروح لتورغوت أوزال، لكنه في وقت من الأوقات تبرأ عليه.

الحكاية قديمة. صراع الكراسي يبيع كل شيء. أليس سليمان ديميريل هو «الأب الروحي» لتانسو تشيللر وهو الذي أدخلها السياسة ودفع بها في سرعة قياسية إلى أن تصبح أول امرأة في تاريخ تركيا الحديث تتقلد منصب رئيسة الوزراء؟

ديميريل نفسه هو الذي قالت عنه تشيللر بالأمس إنه قام بانقلاب... ضده! بين هذه الثوابت والمتحركات أو التغيرات، يطرح السؤال: ما هي الحسابات التي جعلت يلماظ يعدو وثاقاً إلى حد أنه أعطى لنفسه موعداً في ٣٠ الجاري لتشكيل الحكومة؟ إن حسابات الرجل تقوم على معادلة بسيطة: جمع كل القوى

العلمانية في صف واحد لمواجهة الرفاه. وهو يبدأ بحزبه (الوطن الأم) مضافاً إليه ثلاثة أحزاب أخرى: اليسار الديمقراطي، الشعب الجمهوري وتركيا الديمقراطية. وفق المعادلة الآتية:

$$٢٦٦ = ٢٠ + ٤٩ + ٦٧ + ١٢٩$$

نائباً.

ولما كان هذا العدد ينقصه عشرة نواب على الأقل لتأمين الثقة النيابية، فإنه واثق من إمكانية تحقيق ذلك عبر اختراق لحزب تشيللر.

وما من شك في أن ثقة يلماظ تنطلق من مجموعة عناصر:

١- تأثير المؤسسة العسكرية، أو تأثير أعضاء حزب «الطريق القويم» كغيرهم من أعضاء الأحزاب العلمانية بهذه المؤسسة.

٢- حدة الخلافات داخل حزب تشيللر وكثرة الذين ينتظرون سقوطها لأخذ موقعها. بعضهم لماخذه على إدارتها شؤون الحزب،

وقد وصل في عهدها إلى المركز الثالث بعدما كان في عهد سليمان ديميريل في المركز الأول، وآخرون احتججوا على ائتلافها مع أربكان وتراجعها عن عهود أخذتها على نفسها وأيمان غليظة أقسمتها بعدم مديها إليه مهما حصل. وثمة من بدأ يسجل على تشيللر العلمانية بعض «المخز» الأصولية، من نوع وضعها غطاء رأس، وبدونها خطابات كثيرة بالمسلة.

٣- تأثير الرئيس سليمان ديميريل على أعضاء الحزب الذي كان رئيساً له لأعوام عديدة.

نظرياً تبدو مهمة يلماظ سهلة، واحتمال تشكيله حكومة ائتلافية رباعية، مع إعطاء مقعد أو أكثر للمجموعة التي سيتم سحبها من حزب «الطريق القويم» يصبح وارداً. لكن الأمر قد لا يكون بمثل هذه السهولة. فسيكون على يلماظ أن يفوض في وحول توزيع الحقائق

الرئيسية وغير الرئيسية على المحظوظين. وقبل ذلك سيكون عليه أن يتيقن فعلاً من مدى ولاء أعضاء حزبه بكاملهم، فضلاً عن أعضاء الأحزاب الثلاثة الأخرى والمجموعة النوي شقها. فالكل مستورز، والكل يراها فرصة سانحة لفرض شروطه. وخلافاً لما كانت عليه التوقعات قبل

٦ أو ٧ سنوات، فإن يلماظ لم يثبت أنه من طينة المناورين الكبار كديميريل وأوزال. وتجلى ذلك في قصر عمر التجريبتين اليتيمتين اللتين شكل فيهما الحكومة. في الأولى لم تعيش الحكومة التي ترأسها أكثر من ٦ أشهر، وفي الثانية عاشت أقل من ٤ أشهر.

لذا لا تبدو مهمته سهلة بأي حال، ما لم يكن احتمال دخول سليمان ديميريل على الخط، جدياً.

نظرياً - وحسب الدستور - يفترض أن لا يكون ذلك وارداً. فالرجل الذي يتم انتخابه رئيساً للجمهورية، ملزم بأن يتخلى عن أي التزامات حزبية أخرى، وأن يصبح فوق الأحزاب مجتمعة.

غير أن الرئيس الراحل تورغوت أوزال كسر هذه القاعدة، وظل حتى وفاته في العام ١٩٩٣، يتصرف وكأنه مازال رئيساً لحزب «الوطن الأم».

هل يكرر ديميريل هذا الاستثناء؟ ثمة احتمال حقيقي بأن يحصل ذلك انطلاقاً من مبررات عدة:

فالرئيس سليمان ديميريل الذي سبق أن ترأس ٩ حكومات وسجل ثاني رقم قياسي - بعد عصمت اينونو - في مدة البقاء في رئاسة الحكومة، أحد أكثر السياسيين الأتراك خبرة بالمؤسسة العسكرية.

لقد تعرض لانقلابين عسكريين، بل والاعتقال والنفي والحرمان من ممارسة أي نشاط سياسي لسنوات طويلة. وعليه فإنه يعرف تماماً معنى كلمة «انقلاب». وقد يرى أن الفرصة متاحة له، كي ينقذ تركيا من احتمال هذا «الكأس المر» ذي المفاعيل الخطرة على أكثر من صعيد داخلي وخارجي.

ولطالما شكك، أبان اشتداد الأزمة الداخلية بين المؤسسة العسكرية والرفاه، من أن صلاحياته كرئيس ناقصة، وإلا لتدخل لإنهاء الأزمة.

ومن غير المستبعد أن يكون توصل إلى قناعة ما مؤداها أن مصدر الخلل في الوضع القائم، هو شرعية القوى والأحزاب العلمانية، وأن وجود تانسو تشيللر على خارطة هذه القوى قد يكون السبب ليس فقط في ما آل إليه حزب «الطريق القويم»، بل وحتى في ما آلت إليه القوى العلمانية



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمجموعها. ان تشيللر هي الوحيدة المستعدة للتحالف مع أربكان. وهي مضطرة لذلك، إذ انه يمسك بالجيل الذي يمكن «شقها» سياسياً به. وعلى المستوى الداخلي وحسب الخارجي، فإن سمعتها قد تعرضت لضربات كثيرة، خصوصاً بعد فضيحة صور لوك (علاقة المافيا بالسياسة والقوى الأمنية)، وبعد حملات التشهير التي طاولتها من خلال معلومات عن ارتباطها وأفراد من عائلتها بعمليات مافياوية مشبوهة. ربما وصل ديميريل إلى مثل هذه القناعة «ضرورة التضحية بالمرأة التي كانت قبل سنوات ابنته بالروح». ذلك - ان صح - يفتح الطريق لنوع من الانقلاب داخل حزب الطريق القويم، تدفع ثمنه تشيللر، فإذا عصت أمكنه سحب عدد من التمردين، لتركها تسقط كثرمة فقلت شرابين الحياة. وهؤلاء التمردون ينضمون إلى الائتلاف الرباعي بقيادة يلماظ، فتدور الدائرة على الرفاه، وتحقق رغبة الجنرالات وتتم الصفقة كاملة بين هؤلاء والسياسيين العلمانيين.

السألة لسيتاريو كهذا مسألة أيام وربما ساعات. والرهان عليه يبدو أكبر حظاً من الرهان الآخر على أن يفشل يلماظ في مهمته، وعندها يجد ديميريل نفسه مضطراً لتكليف تشيللر بتشكيل الحكومة.

ان ديميريل يمسك باللعبة. وقد فهم أربكان وتشيللر المؤشرات بسرعة. وإذا كان لدى أربكان الكثير من الأوراق التي يمكنه أن يلعبها (أقله الرهان على كلمة الناخبين في الانتخابات العامة المبكرة التي ستجري حتماً بين خريف العام الجاري وربيع العام المقبل) فإن تشيللر تبدو أقل حظاً.

يلماظ يدرك ذلك جيداً، لذا حاول أن يلعب بذكاء، فدعا تشيللر للانضمام إلى الائتلاف الوزاري الذي سيكون برئاسة، وهو يعلم جيداً ما سيكون عليه ردها.

والدعوة، في الحقيقة، ليست موجهة إلى تشيللر، بل إلى أعضاء حزبها، لإظهارها بمظهر المستعد للتخلي عن مصلحة البلاد في سبيل مصالحها الشخصية، والإيحاء بأنها هي العقبة دون توحيد صفوف العلمانيين والخروج من المأزق الراهن.

٨ أيام تفصل عن ٣٠ حزيران / يونيو.

لعبة الكراسي قد تتحول إلى لعبة تطيح برؤوس



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ٢٨/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب في «الطريق القويم» انضم الى يلماظ

استقال عضو برلماني تركي من حزب «الطريق القويم» المحافظ برئاسة تانسو تشيللر ليمرر فرص رئيس الوزراء، الكلف مسعود يلماظ في تشكيل حكومة مناهضة للإسلاميين. وقالت شبكة «ان. تي. في» الاخبارية التلفزيونية ان استقالة خلوق موفتولر وصلت الى مكتب رئيس البرلمان مصطفى قلملي امس وبذلك يقل عدد اعضاء البرلمان في التحالف الموالي للإسلاميين الى ٢٨١ شخصاً. وتعهد يلماظ الذي كلف تشكيل حكومة الجمعة الماضي استغلال كل الفرص المتاحة لإبعاد الإسلاميين عن السلطة. وقال أثناء اجتماع حاشد في اسطنبول «ان الفرصة متاحة أمامنا لإنهاء الازمة التي تسببت فيها حكومة اربكان للدولة». وأضاف: «إذا كنا نريد دولة قوية ومزدهرة فإن الوقت قد حان للعمل معاً (...) ولكي نكون أكثر قوة يجب أن نتحد أمام أعدائنا». وأوضح ان النائب المستقيل سينضم الى حزبه، وأشار الى انه يتوقع انضمام المزيد من النواب الى صفوفه.

(رويتر)



المصدر: الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٠

تركيا: تشير لن تنضم الى حكومة يلماظ

□ اسطنبول - «الحياة»:

■ استبعد المحللون في تركيا امس احتمالات انضمام زعيمة حزب «الطريق القويم» الى الحكومة التي يعتزم تشكيلها رئيس الوزراء المكلف مسعود يلماظ.

وعزز هذا الاعتقاد اشتقاق احد نواب الحزب ويدعى هالوك مفتولر من الكتلة البرلمانية للطريق القويم تمهيدا للانضمام الى كتلة حزب «الوطن الام» الذي يتزعمه يلماظ. وتوقعت المصادر الاعلامية التركية مزيدا من الانشقاقات بضغط من المؤسسة العسكرية وقدر عدد النواب الذين ينوون الانشقاق بحوالي تسعة.

وقال احد المراقبين ان انشقاق النائب مفتولر لم يكن ليحصل لولا قناعته بان تشير لن تنضم الى تحالف حكومي مع يلماظ الذي كلفه الرئيس سليمان ديميريل تشكيل الحكومة في اعقاب استقالة رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. وتعهد يلماظ في مهرجان حزبي في اسطنبول امس العمل بكل امكاناته لابعاد الرفاه عن السلطة. وقال ان «الفرصة متاحة امامنا الآن لانتهاء الازمة التي تسببت بها الحكومة» التي كانت تشير شريكة فيها. وكانت تشير تأمل في ان تخلف اربكان الذي استقال تحت ضغط المؤسسة العسكرية التي تعتبره «عدوا» لمبادئ العلمانية. واستخدم يلماظ هذا التعبير في مهرجان امس عندما قال انه «يتعين علينا (القوى العلمانية) ان نتحد كي نصبح اكثر قوة امام اعدائنا» (الاسلاميين). لكن تشير تراهن على عدم قدرة يلماظ على تأمين غالبية كافية في البرلمان فيضطر ديميريل الى تكليفها بتشكيل الحكومة الامر الذي لا يستبعده كثير من المحللين.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

أزمة تركيا مرشحة للاستمرار

فهمى هويدى

«السيناريوهات» المرشحة للمستقبل في تركيا لا تبشر بانفراج قريب، وترجح احتمالات العودة للدوران في ذات الدائرة المفرغة، والسبب يكمن في أن الجميع يسعون لحل مشكلة لم يتفقوا على تشخيصها! سنحاول أن نقرأ هذه السيناريوهات من خلال مشاهد متعددة، أولها مشهد استقالة السيد نجم الدين أربكان من منصب رئيس الوزراء (الباشبكان).

رصيد الرفاه أكبر

خرج أربكان من رئاسة الوزارة، لكنه لم يغادر المسرح السياسي، حيث بقي حزبه صاحب أكبر تمثيل في المجلس النيابي [من بين ٥٥٠ نائباً في البرلمان يمثل الرفاه ١٥٨ عضواً - والطريق القويم ١٢٩ - والوطن الأم ١١٦]، ومن ثم أصبح يمثل واقعاً سياسياً مكيثاً يتعذر تجاهله، وأهم من هذا وذاك أن الدلائل تشير إلى أن الرجل خرج من المنصب قوياً واثقاً من أنه عائد بنسبة أعلى في الانتخابات القادمة، إذا تم إجراؤها، وهذا هو المشهد الثاني في السلسل.

لقد خرجت بذلك الانطباع من خلال ما سمعته ورأيت أخيراً في أنقرة واسطنبول، ويمكن تلخيص الدلائل التي أعينها فيما يلي:

■ فقد أبدى البعض مخاوفهم من تولي أربكان رئاسة الحكومة، تأثراً بالحملة الإعلامية والسياسية التي وصفت الرجل وحزبه بالاصولية والرجعية، وحاولت أن تقنع الناس بأن وصول الرفاه إلى الحكم سيترتب عليه تدخل السلطة في سلوكياتهم وسيقيد من حرياتهم، إلى غير ذلك من المقولات المعروفة. لكن الرجل خرج من الوزارة وقد طمأن الجميع إلى أنه ليس «الكابوس» الذي صور لهم في البداية.

■ خلال ذلك العام لمس كثيرون ثمار الجهود التي بذلها، حين تم تخفيض العجز في الموازنة وتحقيق ميزانية متوازنة لأول مرة في التاريخ التركي المعاصر، كما تم تخفيض الديون الداخلية من ٢٨ إلى ١٥ بليار دولار، ذلك فضلاً عن زيادة مرتبات العاملين بنسبة ٢٠٪ وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية.

■ في تجربة ذلك العام حدثت مفارقة سياسية لافتة للنظر، فالأحزاب العلمانية ظهرت بمظهر سيئ، حيث كانت دائمة الانحياز إلى ضغوط الجيش ومواقف العسكر، بل بدا بعضها مشجعاً لفكرة الانقلاب العسكري، بينما ظل حزب الرفاه الإسلامي هو المدافع عن الديمقراطية والتمسك بالاحتكام والامتثال لأرادة الشعب!

■ استجاب أربكان لبعض طلبات العسكر حقاً، لكنه مع ذلك ظهر أمام الرأي العام بمظهر الرجل الصلب الذي يقاوم ضغوطهم، ويرفض الامتثال لما يراه غير معقول أو مقبول من طلباتهم. وحين طال اجتماع ٢٨ فبراير الذي قدم فيه العسكر طلباتهم، حتى استمر ٩ ساعات، أدرك الأتراك أن «الباشبكان» ليس كسابقه من الذين كانوا

فقد بلغت ضغوط جنرالات الجيش مدى كان متعذراً عليه قبوله، خصوصاً حين طلبوا من الرجل - وهو أول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ تركيا الكمالية - أن يقوم بتصفية التعليم الديني في البلاد. ثم ذلك في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد في أواخر شهر فبراير الماضي، وظل الرجل رافضاً الانصياع لطلبهم طيلة الأشهر الثلاثة التالية، الأمر الذي دفع العسكر إلى الدخول معه في مواجهة مكشوفة من خلال انتقادات علنية لسياسة حكومته بزعم أنها شجعت «الاصولية» وهددت الجمهورية والعلمانية، واقتربت تلك الانتقادات بحملة لتحريض مختلف المؤسسات العلمانية ضده، ثم التلويح بانقلاب عسكري، إزاء تلك الضغوط التي وصلت إلى حمل بعض الوزراء ونواب البرلمان على الاستقالة من الحكومة والحزب، فإن أربكان لم يجد مديلاً عن الاحتكام إلى الشعب من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة، وقد اختار شهر يونيو لإعلان استقالته لسببين هما

■ أن «بروتوكول» الاتفاق بينه وحزب الطريق القويم - شريكه في الائتلاف والحكم - يقضي بإجراء مراجعة لسياسة الحكومة ومسيرة الائتلاف بعد مضي عام من تسلمه منصب «الباشبكان»، ولأن الاتفاق بين الحزبين تم في يونيو ٩٦، فإن موعد المراجعة يحل في الشهر نفسه من عام ٩٧.

■ السبب الثاني والأهم أنه في شهر يوليو يفترض أن يتقرر مصير عدد من كبار قادة القوات المسلحة، حيث تتم ترقية بعضهم ويحال البعض الآخر إلى التقاعد.

وفي مقدمة الذين يحل موعد تقاعدهم الجنرال اسماعيل حقي رئيس الأركان، وأهم شخصية في تركيا، من حيث أنه يعد عملياً رئيس حكومة العسكر الموالية (لم تعد خفية!) التي تحدد مصير السياسات العليا في البلاد، ومن حق رئيس الوزراء - بالتشاور مع رئيس الجمهورية - أن يعهد له أو يعفيه من المنصب وبسبب الحساسيات المشهورة بين جنرالات الجيش وقيادة حزب الرفاه، فإن السيد أربكان أثر أن يكون خارج المنصب في هذا الظرف، وهناك من يقول إنه فضل أن تتولى السيدة تشيلر إصدار القرارات اللازمة في شأن الترقيات والاحالة إلى التقاعد، وهي القرارات التي يفترض أن تتم بالاتفاق معه باعتباره شريكاً وحليفاً لها.

يمتثلون لطلبات الجيش دون مناقشة، وحين دعا إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة بدأ متحدياً لقيادة الجيش، ومحيلاً خلافه معهم للاستفتاء، عليه بين الناس، الذي هو في الوقت ذاته استفتاء، على موقف قادة الجيش وأشهر لدى ثقة المجتمع في قراراتهم.

■ حين أسفر الحنرالات عن وجوههم وكثفوا ضغوطهم، أدرك المجتمع التركي أن الرجل يواجه ضغوطاً أقوى منه، وأن هناك حكومة أخرى تدير البلاد وتفرض إرادتها على المجتمع من وراء ستار الأمر الذي ترتب عليه تفهم الكثيرين لما بدا أنه تنازلات من جانب أربكان، وأدى إلى تعاطف تلك الكتلة مع الرجل، الذي بدا أنه مغلوب على أمره ويقاوم الضغوط قدر طاقته.

■ ارتكب قادة العسكر عدة أخطاء جسيمة أثارت استياء المجتمع، وحسبت نقاطاً في صالح أربكان، وأهم هذه الأخطاء ثلاثة هي: الاندفاع المبالغ فيه باتجاه إسرائيل، والتهديد بالقيام بانقلاب مما اعتبر عدواناً على الديمقراطية، ثم مطالبة الحنرالات بتصفية التعليم الديني. وهو مطلب بدا موقفاً مناهضاً ليس للاصولية أو التطرف، وإنما هو مناهض للتدين ذاته.

■ غسل العسكر أيدي أربكان من دم الأكراد، البالغ عددهم حوالي ١٥ مليوناً ويشكلون قوة تصويتية كبيرة في أي انتخابات فحين قاموا بغزو شمال العراق للاحقة رجال وقواعد حزب العمال التركي، ذكر أن الجيش لم يبلغ رئاسة الوزراء بموعد العملية، لأنه لا يثق في موقف حزب الرفاه من القضية الكردية. وحين أعلن أربكان انتهاء العملية وبدء الانسحاب من شمال العراق، تحداه العسكر وقالوا أن العملية لم تنته وأن قيادته هي التي ستحدد موعد الانسحاب وملابساته. وكان ذلك التباين في المواقف تسريراً ضمنياً لأربكان من وزير الضريبة التي وجهت إلى الأكراد، وتحميل مسئوليتها مع مختلف تداعياتها للجيش وحده.

هذه العوامل رفعت من أسهم حزب الرفاه، لذلك لم يكن غريباً ولا مفاجئاً أن آخر استطلاعات الرأي العام (في أول يونيو الحالي) أشارت إلى احتمالات فوزه بنسبة تقارب بين ٢٩٪ و ٣١٪ من الأصوات في الانتخابات



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخية: ٢٤/٧/١٩٩٧

ريادة في الاحتياط، فإن حزب الرفاه أعد مشروعا لإنشاء حزب جديد إذا ما صدر قرار الحل، وبشرت صحيفة «صباح» في ٦/٧ أن أحد نوابه في البرلمان - بولند أرينتش نائب منطقة مانيسا القريبة من اسطنبول - هو الذي سيؤسس الحزب الجديد ولقادة الرفاه تجربة

غنية في هذا الصدد، فقد بدأ في سنة ٧٠ باسم حزب «النظام القومي»، وبعد حل الأحزاب عقب انقلاب عام ٧١ عاد باسم حزب «السلامة الوطنية» الذي تم حله مع بقية الأحزاب بعد انقلاب عام ٨٠، لكنه ظهر باسم ثالث مع عودة الحياة النيابية في عام ٨٢، وكان «الرفاه» هو ذلك الاسم

ثمة كلام كثير في أنقرة واسطنبول عن استعدادات أخرى من جانب حزب الرفاه للانتخابات القادمة، من أبرزها خطوات المصالحة مع الحركة الصوفية التي تمثل الولاة الأكبر للحالة الإسلامية (الشائع أنها تملك عشرة ملايين صوت)، وأربكان مثل سلفه توركو أوزال، خرجا من عباءة هذه الحركة وانتماؤهما الأصلي للطريقة النقشبندية، ولكن هذه المجموعات الصوفية كانت تنأى بنفسها عن المعتزك السياسي، ولأنها لم تكن تحدد موقفا من الأحزاب، فإن أصواتها كانت تتوزع عليها بدرجات متفاوتة، ولكن حين دعا العسكر إلى تصفية التعليم الديني وإغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم، مس ذلك وترا حساسا لدى الجماعات الصوفية، التي اعتبرت أن ثمة محاولة لضرب الانتماء الديني ذاته، ووجدت نفسها في هذا الموقف مع حزب الرفاه في مربع واحد - ولذلك فإن قطاعات عريضة من تلك الجماعات ستصوت للحزب في الانتخابات القادمة، الأمر الذي يمكن أن يرفع أسهمه إلى حد كبير

في الكواليس حديث آخر عن تحالف الرفاه مع اثنين من الأحزاب الصغيرة ذات الميول الإسلامية، في إطار كيان يرشح له اسم «التحجم الديمقراطي» الذي يفترض أن يضم مع الرفاه حزبي الوحدة الكبرى (التركية)، والنهضة

«الهوية» جوهر الأزمة

أيا كان الأمر، فالقدر المتيقن أن حزب الرفاه الذي أصبح إحدى الحقائق الكبيرة في الحياة السياسية، سيعود إلى البرلمان وإلى الحكومة في أية انتخابات قادمة، إن لم يكن بنسبة أعلى في الأصوات، فإن انعكاس الفروض ستأتي به بنسبته الحالية، وهو ما قد يعود بالجميع إلى نقطة الصفر، أي سيكرر السيناريو نفسه الذي عاشته تركيا في العام الأخير، بما فيه المواجهة مع الأحزاب العلمانية الأخرى وحزبالات الجيش.

وهذا الاحتمال قد يجعل من تركيا حالة مشابهة للنموج الإيطالي، حيث تعاني البلاد من قلق سياسي مستمر، يتعاضد مع أوضاع اقتصادية مستقرة، بحيث تصبح الحكومة ضعيفة ويظل المجتمع محتفظا بقوته.

سألت السيد عبدالله جول، وزير الدولة للشئون الخارجية (من أركان حزب الرفاه) عن رأيه في وقوع مثل تلك الاحتمال، فكان رده أنه ليس مستبعدا

القادمة ومعروف أنه احتل مقدمة الأحزاب التركية في انتخابات عام ٩٥، حين حصل على ٢١٪ من الأصوات، بينما كانت حصته ١٤٪ في انتخابات عام ٩١

هذا التقدير ليس مبالغيا فيه، لأن حزب الرفاه خاض في ٢١ مايو الماضي انتخابات محلية في ٩ مناطق وحصل على ٢٢٪ من الأصوات، وتبرز أهمية هذه النسبة إذا علمنا أن تلك المناطق لم يعرف عنها تأييد واسع للرفاه في الماضي، وإنما العكس هو الصحيح لأذهان أعداء الحزب في الانتخابات النيابية التي تمت في سنة ٩٥ حوالي ١٧٪ فقط من الأصوات

العودة إلى نقطة الصفر

الانتخابات تمثل المشهد الثالث، وقد سمعت من السيد ممتاز صويصال وزير الخارجية الأسبق أن الانتخابات قد لا تجري، لأن الأطراف المتخوفة من عودة الرفاه سواء بالنسبة نفسها أو بنسبة أعلى ستسعى إلى إغلاق باب «الريح» من البداية. وقد يتحقق ذلك عن طريق تأجيل موعد الانتخابات إلى أبعد مدى ممكن، أو عن طريق استصدار حكم بحل حزب الرفاه لمخالفته للدستور، وهي القضية التي رفعها المدعي العام أمام المحكمة الدستورية العليا، واحتمال إصدارها حكما بالحل ليس مستبعدا، خصوصا أن رئيس المحكمة الدستورية من غلاة العلمانيين وله موقف معلن متحامل على حزب الرفاه ويفترض أن يصدر الحكم في هذه الدعوى قبل شهر ديسمبر المقبل

حين ناقشت الموضوع مع آخرين اتفقوا على أن التسوية في موعد الانتخابات ممكن، فحزب الرفاه يريد ما قبل نهاية هذا العام، في شهر أكتوبر، ويؤيده في ذلك حليفه حزب الطريق القويم، لكنه غير متمسك بالموعد بذات الدرجة، غير أن حزب الوطن الأم الذي يقوده مسعود يلماز المكلف بتشكيل الوزارة، يدعو إلى إحراج الانتخابات في العام المقبل، وفي كل الأحوال فإن أية حكومة لا يمكن أن تستمر في عملها بينما أغلب أحزاب الأغلبية في المعارضة وحتى إذا نجحت في تحقيق ائتلاف بين عدة أحزاب توافر لها الأغلبية، فإن مثل ذلك الائتلاف يظل هشاً وقابلا للانفراط في أي لحظة الأمر الذي يهدد استقرار البلد ويؤثر على اقتصاده لأرباب

على صعيد آخر فقد احتاد حزب الرفاه لمواجهة احتمالات الحل، فطلب من أحد نوابه في البرلمان (شوقي يلماز) الاستقالة لأنه نسب إليه في عريضة الدعوى المرفوعة ضد الحزب أنه سب مسئولاً في الدولة واتهمه بأذى «قواد» وهي كلمة جارحة لأرباب، لكن القضية لا تخلص من طرافة، فهي قديمة عمرها سبع سنوات (سكت عليها الادعاء طيلة تلك المدة)، ثم أن الرجل قالها تعليقا على قيام رئيس بلدية غازي عنتر - اسمه جمال دوغان - بافتتاح بيت للدعارة وذبح خروفا على باب البيت في المناسبة تيمنا وتبركا! (التقليد له أصل في التراث الإسلامي حيث يذبح المراء شاة حين يفتتح بيتا جديدا له)، وهو ما يجعل من إطلاق ذلك الوصف عليه أمرا مفهوما وغير مستغرب، ومما يلفت النظر في هذا الصدد أن أحد جنرالات الجيش أطلق الوصف ذاته على أحد الزعماء العرب - على شاشة التلفزيون - ولم يحاسبه أحد!

مع ذلك فالأزمة في تركيا أعمق وأكثر تعقيدا منها في إيطاليا، لأن الصراع في إيطاليا سياسي بالدرجة الأولى، لكنه في تركيا حضاري أولا وأخيرا. وهذه هي القضية التي تكمن تحت السطح وتمثل حجر الأساس في الأزمة التركية

ذلك أن المرء حين يدقق في الحاصل يتأكد يجد أن الصراع الحقيقي هو حول الهوية، وأن كل ما هو حاصل إنما هو فرع عن هذه الأزمة أو صدى لها، فهذا البلد الذي دخل التاريخ من باب الإسلام، حتى استمدت وحدته وعزته من انتمائه إليه، وجد نفسه في العشرينيات مطالبا بمخاصمته والتخلي عنه، وفي حين يقع ٩٧٪ من أراضي تركيا في آسيا وتقرض عليهم الجغرافيا انتماء شرقيا بامتياز فإن كمال أتاتورك قرر أن يتحدى الجغرافيا فضلا عن تنكزه للتاريخ - وأراد لتركيا التي تقيم ٢٪ فقط من أراضيها في أوروبا، أن تحسب غربية، وأر تظل طيلة سبعين عاما تتسول ذات الانتماء من الغرب، الذي ما برح يتمنع «مقدار» حتى رفض الأوروبيون أن يمنحوها «الاعتراف» في اجتماع زعمائهم الذي عقد في «دبلن»

والى أن تخرج تركيا من ذلك القدر الذي دفعت إليه ظلما وعدوانا منذ العشرينيات، فإنها لن تعرف للاستقرار مذاقا، سيظل العسكر يتربصون بالرفاه، وسيظل العلمانيون والاسلاميون في صراع متصل، وسيستمر انهك البلد سياسيا واقتصاديا

إن لي عنق التاريخ كارثة حضارة بكل المعايير، فما بالك بحالة جرى فيها لي عنق التاريخ والجغرافيا معا!



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٩٩٧

حزب «تشيلر» يعلن رغبة رفض الائتلاف مع يلماز خطة للجيش التركي لمكافحة «الحركات الرجعية»

انقرة - أ.ف.ب. - أعلن محمد جولهان أحد مسئولى حزب «الطريق القويم» الذى تنزعه ورمزة الخارجية التركية تانسو تشيلر أن الحزب قرر رفض أى تعاون مع رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماز.

وقال جولهان فى مؤتمر صحفى أن حزب «الطريق القويم» لن يشارك فى حكومة ائتلاف تحت رئاسة يلماز أو يقدم الدعم لئلا هذه الحكومة وأكد أن الحزب قد اتخذ هذا القرار بالإجماع وبهذا القرار تنعدم فرصة يلماز فى استقطاب حزب «الطريق القويم» للتصويت لصالح حكومته فى البرلمان. ومن ناحية أخرى يناقش مجلس الأمن القومى التركى غدا خطة أعدتها رئاسة الأركان فى الجيش التركى لمكافحة ما أسماه بالحركات الرجعية الدينية وكيفية السيطرة على الموارد المالية التى تتلقاها هذه الحركات من الخارج والاخذ بموقف من الشركات التى تقدم دعما لها

ونشرت صحيفة (جمهوريات) التركية أمس أن رئاسة الأركان شكلت مجموعة عمل لوضع تصوراتها بشأن الوسائل الكفيلة لمواجهة هذه الشركات وكذلك أعداد تقرير عن هيكلها وممتلكاتها وأنشطتها

وأضافت أن مجموعة العمل ستقوم بأعداد تقرير عن المنظمات التى تساند هذه الحركات من الخارج مثل منظمة الروية القومية التى تتخذ من ألمانيا مقرا لها ومنظمة الشباب الوطنية

فى الوقت نفسه أظهر استطلاع للرأى آخرى فى تركيا أن حزب الرفاه الذى يتزعمه نجم الدين أربكان سيتصدر المركز الأول فى حالة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل نهاية العام الحالى

ونشرت صحيفة «زمان» التركية أمس أن حزب الرفاه حصل على ١٧٪ من أصوات من تم استطلاع آرائهم بينما جاء حزب الوطن الأم الذى يتزعمه مسعود يلماز المكلف بتشكيل الحكومة فى المركز الثانى وحصل على ١٢٪. وجاء حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر فى المركز الثالث وحصل على ١١٪

يلمظ يحاول إقناع تشييلر بتناحي خلافا تهما الشخصية «الجارديان» تتوقع استمرار الحملة العسكرية في العراق



مسعود يلماظ

انقرة - وكالات الانباء: اجتمع مسعود يلماظ مع قيادة حزبه امس لوضع خطة لتشكيل وزارة جديدة تعد الاسلاميين عن الحكم ذكرت الصحف التركية ان يلماظ ومساعديه في حزب الوطن الام سيبحثون سبل اقناع تانسو تشييلر بزعيم حزب الفرز التريه الانضمام اليهم وتناحي الخلافات الشخصية وتعيد الانباء ان اسعار الاسهم في بورصة اسطنبول ارتفعت بنسبة ٣٩ في المائة في التفاعلات الصباحية امس بعد ازدياد الامل في نجاح يلماظ في تشكيل الحكومة وكان نائب اخر من حزب تشييلر قد اعلن انشقاقه وسط توقعات بانضمامه الى حزب الوطن الام ليزيد بذلك من فرص نجاح يلماظ في تشكيل الحكومة الجديدة في ١٠ مواطن في مدينة جازينتاب الشرفية من ناحية اخرى، قسم ١٠٠ مواطن في مدينة جازينتاب الشرفية في تركيا التماسا للانضمام لوضع دعوى قضائية ضد النائب الاسلامي شفيق يلماظ بتهمة الإساءة اليهم

وكان التليزيون التركي قد اذاع شرائط فيديو يروج تاريخها الى عدة سنوات يظهر فيها يلماظ وهو يهين كبار رجال الحركة السياسية ويتهم رئيس بلدية مدينة جازينتاب بأنه يشجع البغادة ورد شفيق بأن شرائط الفيديو تعرضت لتسويه وان كسائه قد حذرت على مسعيد اخر فنتت القوات التركية سنة من عناصر حزب العمال الكردستاني في اشتباكات في اقليم بيجول الجنوبي الشرقي في تركيا. وكررت صحيفة الحارديان البريطانية ان العملية التي بدأت قبل ستة اسابيع قد تستمر حتى الشتاء القادم رغم سحب نحو عشرة الالف جندي تركي من شمال العراق مؤخرا اشارت الصحيفة إلى قول الجنرال اسماجيل حني رئيس هيئة الأركان التركية ان اخر الوحدات العسكرية التركية لن تسحب إلا بعد طرد متاتلي حزب العمال الكردستاني من جبال مدين الوعرة



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

منع اكتمال المثلث الإيراني - التركي- المصري أولوية في السياسة الأمريكية

آخر استطلاع للرأي يؤكد ارتفاع
شعبية حزب الرفاه إلى ٢٤٪



الجيش التركي يتهم السعودية
بتشجيع رحلات الحج، ويتهم
الإسلاميين بحفظ القسرات

الشركات الإسلامية تعمل في صناعات النسيج
والكيماويات والتمديد والطاقة والسيارات
والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية والآلات

بقلم:

مجدى أحمد

حسين



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

خلال عودتي من طهران إلى القاهرة رأيت التوقف عدة أيام في اسطنبول لمتابعة تطورات الأحداث الساخنة.. وحيث وصل الاستقطاب العلماني العسكري- الإسلامي إلى ذروته.. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ما يجري في تركيا بالغ الخطر بالنسبة لمستقبل المنطقة.. وكان مسار طائفة العودة.. يشير إلى هذا المثلث الحاكم للمنطقة.. إيران- تركيا- مصر.. فهذه هي الكيانات الأكبر في المنطقة.. ذات الأصول الحضارية العميقة.. والاقتصادات الأكثر تنوعا.. والجيش الأكثر عدة وعددا.. ويكاد يتساوى عدد سكان كل منها (حوالي ٦٠ مليون نسمة).. وإذا اكتملت أضلاع هذا المثلث.. وبداخله سوريا والعراق.. فإن الولايات المتحدة (كقوة غازية) تحمل عصاها وترجل من المنطقة.. ولذلك فإن أمريكا وإسرائيل تتابعان بدقة وفي المحل الأول ما يجري في أضلاع هذا المثلث.

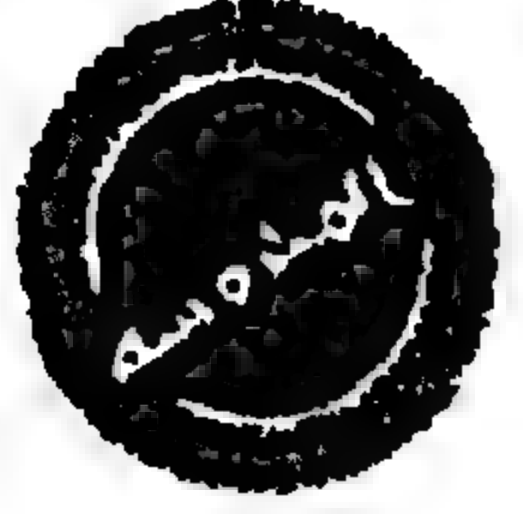
إيران خرجت من تحت الهيمنة الأمريكية.. منذ الثورة الإسلامية.. وكانت هذه الثورة أحد الأسباب الرئيسية للانقلاب العسكري الأخير في تركيا ١٩٨٠، أما الحكومة المصرية.. فقد قطعت شوطا من التمرد على السيد الأمريكي- الإسرائيلي.. فاستحقت الحديث عن العقوبات.. بل والانتقال من التهديد بتخفيض المعونة الأمريكية إلى بداية الاستقطاع من هذه المعونة.

ومن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة.. منع تركيا ومصر من الالتحاق بالتحالف السوري- الإيراني، والذي يهدد أمريكا وإسرائيل بالتحول إلى تحالف ثلاثي: سوري-عراقي-إيراني.. وهو التحالف الذي بشر به ودعا إليه حزب العمل.. ورأه البعض مجرد أحلام.. فإذا به يقطع بعض الأشواط على أرض الواقع.. بالتطبيع السوري- العراقي.. مع استمرار التطبيع الإيراني- العراقي وإن بدا بطيئا مترددا.. إلا أن مجريات الأحداث.. وإدراك كل الأطراف أنها مستهدفة.. يدفعان بهذا التحالف إلى الأمام.

وإذا عدنا إلى المثلث الأصلي الذي بإمكانه أن يحسم موازين القوى في المنطقة إن تجمعت أضلاعه.. يرى الحلف الإسرائيلي- الأمريكي أن التمرد المصري مازال خطرا كامنا.. ورغم الانزعاج الشديد من انتقال الموقف الرسمي المصري من التأييد والدور الفعال في الاستراتيجية الأمريكية.. إلى موقف المعارض.. في نقاط متزايدة.. إلا أن الولايات المتحدة ترى أنها لا تزال تملك أوراقا كثيرة للعب بها في إطار العلاقات المصرية- الأمريكية.

ولذلك فقد كان الخطر الداهم والعاجل.. على محور الضلع التركي من المثلث.. وأصاب الحلف الإسرائيلي- الأمريكي الرعب من التحولات التاريخية التي تحدثت في تركيا في ظل أول حكومة إسلامية.. بعد انهيار الدولة العثمانية.

وكانت إنجازات حكومة نجم الدين أربكان مذهلة بكل المقاييس.. فهي إنجازات تمت في أقل من عام واحد.. وفي إطار تحالف مع حزب علماني عتيق.. فعل المستوى الاقتصادي الداخلي نجحت الحكومة في تخفيض العجز في الموازنة وتحقيق أول ميزانية متوازنة للمرة الأولى في تاريخ تركيا، وخفض الديون الداخلية من ٣٨ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار، وزيادة مرتبات العاملين بنسبة ٣٠٪، وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية.



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

وعلى المستوى الإسلامي ارتفع عدد المدارس الإسلامية وسمح لطلابها بدخول الجامعات وفي مختلف الكليات.. الأمر الذي مكن بعضهم من الدخول في أجهزة الدولة، وسمح للمرأة بارتداء الحجاب، وتوسعت عمليات بناء المساجد خاصة خارج المدن الكبرى، وتم إقرار قانون يقضي بإغلاق كازينوهات القمار خلال ستة أشهر (رفض ديميريل رئيس الجمهورية التصديق على هذا القانون، ولكن يبقى أن البرلمان التركي دخل وشرع في إطار هذه المناطق الشائكة!).

على المستوى الخارجي نجح أربكان في تعميق العلاقات الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي.. وكان اجتماع قمة الثمانية الكبار من دول العالم الإسلامي في الأيام الأخيرة لحكومته.. رمزا كبيرا لما أسسته هذه الحكومة من مؤسسات ستبقى تفيد وتربط تركيا بعالمها الإسلامي.

وقدّرت الدوائر العسكرية والعلمانية المتغربة التركية.. بالتعاون مع دوائر أمريكا وحلف الأطلسي.. أن استمرار هذه الحكومة أربع سنوات كاملة.. سيقلب حال تركيا.. ويمهد لاستلام الرفاه للحكم في الانتخابات القادمة بأغلبية مريحة.. إن الحصن التركي العتيق كان يفلت من بين الأصابع الأمريكية.. ليشكل مع الضلع الإيراني الخطوة الثانية في اكتمال المثلث.. وكان انفتاح الحكم المصري على حكومة أربكان نذير شؤم بالاكتمال النهائي للمثلث.. وهنا كان لابد من إعلان الحرب على حكومة أربكان.. وقد كانت حربا شاملة ومعقدة استخدمت فيها جميع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة.. وانتهت إلى إعلان قيادة الجيش بصورة رسمية عن استبعادها للقيام بانقلاب عسكري.. ولكن هذا الإعلان تحول -تحت ضغوط أمريكية أو بتفاهم مع أمريكا- إلى انقلاب دستوري.. أي انقلاب يأخذ من الناحية الشكلية.. صورة دستورية.. فتم اتخاذ قرار باستبعاد الرفاه من الحكم بأي ثمن.. وتم الاكتفاء بالتلويح بالانقلاب العسكري -دون القيام به- للاستفادة من هذا التهديد لإنضاج الطبخة بصورة متسارعة.. وذلك عن طريق حفز قوى الأحزاب العلمانية لحشد وتجميع قواها من ناحية.. وإشعار حزب الرفاه بأن المسألة جدا

وفي ظل هذه التهديدات القصوى.. التي أخذت شكلا هستيريا.. حيث أخذت قيادة الجيش تعقد ندوات شبه يومية مع قطاعات مختلفة من الشعب.. في ظل هذه التهديدات تسارعت الانسحابات من حزب الطريق القويم (حليف الرفاه)، حتى فقد التحالف الحاكم أغلبيته البرلمانية.. وهكذا بدت استقالة أربكان من قبيل الإنعان لأوضاع قانونية ودستورية.

وعلى صعيد آخر تم تحريك دعوى أمام المحكمة الدستورية لحل حزب الرفاه.. باعتباره خارجا على العلمانية الاتاتورية.. ولكن هذا التحرك سيستغرق ٦ أشهر على الأقل.. والقوم على عجلة من أمرهم، ويتحركون كما لو أن بقاء أربكان في الحكم يوما إضافيا.. بمنزلة كارثة إضافية عليهم!



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٤

واسنعر الراى على تغيير الحكومة بدلا من التوجه لانتخابات مبكرة.. والطريف ان غلاة التيار العلماني المتحالفين مع العسكر.. يقولون صراحة في الإعلام.. إنه يجب تجنب الانتخابات المبكرة.. لأن الرفاه سيحقق فيها نصرا مؤزرا (أثناء وجودي في اسطنبول اطلعت على آخر استطلاعات الراى التي أكدت فوز الرفاه بـ ٣٤٪ من المقاعد إذا أجريت الانتخابات الآن في مقابل ٢٣٪ حصل عليها في آخر انتخابات!).

وهكذا فإن خصوم الرفاه يحاربونه.. وهم يلعبون بكل الأوراق مكشوفة.. ويعترفون بأنه الحزب الشعبي الأول.. والذي تزداد شعبيته كل يوم.. ولذلك اتجهت الخطة إلى تجنب هذه الانتخابات.. وتغيير الحكومة في إطار البرلمان الحالي.. وهكذا عاد النظام من جديد إلى نقطة الصفر.. وحيث كان منذ قرابة عام.. حيث سعى لتشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب العلمانية وباستبعاد الرفاه.. رغم أنه الحزب الأول من ناحية عدد الأصوات والمقاعد، وفشل في هذا المسعى.

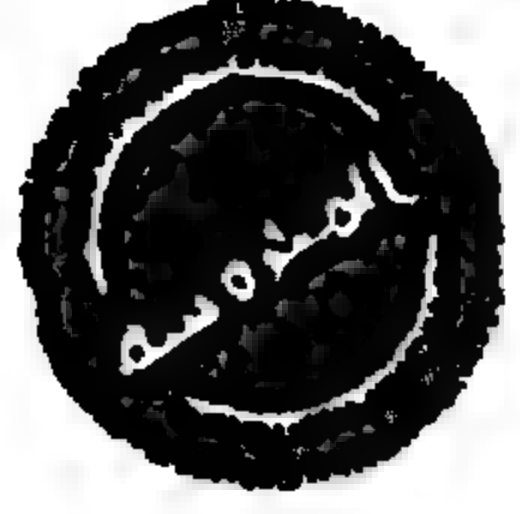
ولكن التحالف العلماني-العسكري يراهن على المناخ النفسي الذي ولده التهديد المستمر بالانقلاب العسكري.. والذي أدى إلى

تصاعد الانسحابات من حزب تشيللر (الطريق القويم) حتى يفقد التحالف الحاكم الأغلبية البرلمانية.

ولم أفاجا.. حين علمت أن الرئيس التركي قد كلف يلماز رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة.. متخطيا تشيللر على أساس أنه الحزب صاحب المرتبة الثانية بعد الرفاه.. ومتجاهلا اتفاق التحالف بين أربكان وتشيللر.. الذي نص على تبادل رئاسة الوزراء.. في تخط واضح للأعراف الديمقراطية.. ولم أفاجا.. عندما أعلن يلماز أنه سيشكل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب عدا الرفاه وحزب الوحدة الكبرى.. وهو الحزب الذي أعلن مساندته لاستمرار حكومة أربكان-تشيللر.. ويراهن الحلف العلماني العسكري على نجاح يلماز فيما فشل فيه من قبل.. استفادة بجو الفرع الذي أثاره التلويح بالانقلاب العسكري.. ولحزب يلماز ١٢٧ مقعدا، وبالتحالف مع الحزب الجمهوري (٤٩ مقعدا) واليسار الديمقراطي (٦٧ مقعدا) والمستقلون (١١ مقعدا).. فإنه يجمع ٢٥٤ صوتا وهي أصوات غير كافية للحصول على ثقة المجلس التي تحتاج إلى ٢٧٦ صوتا.. وهو يراهن على استكمال الأصوات الباقية من انشقاقات حزب تشيللر.. وحتى لو نجح يلماز في مهمته الصعبة فإنه سيشكل حكومة هشة ضعيفة.. تأكلها التناقضات.. ولا تتمتع بأغلبية مستقرة.. ففي اللحظات الأخيرة لحكومة أربكان.. كانت قد عوضت فقدان الأغلبية بالتحالف مع حزب الوحدة الكبرى (٨ مقاعد) وأصبحت تملك الأغلبية (٢٨٣ مقعدا).

وهكذا سيظل البرلمان منقسما.. ويكفي تحول نائب واحد أو حفنة قليلة من النواب من هذا الجانب إلى ذاك حتى تنهار المعادلات من جديد.

وفي نفس الوقت.. يكون حزب الرفاه قد تخلص من أحمال السلطة.. والإحراجات القصوى التي تعرض لها من جراء ممارسات الجيش مع إسرائيل.. وفي شمال العراق.. بالإضافة لتوتر العلاقات مع مصر وإيران.. ومازالت ورقة الانتخابات المبكرة في يد أغلبية البرلمان.. وكما ذكرنا فإن الأغلبية حتى هذه اللحظات مازالت مع أربكان وتشيللر



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤

ومحسن أوغلو (حزب الوحدة).. وبدون الانتخابات المبكرة سيظل هذا البرلمان مشلولاً وعاجزاً عن الحركة.. حتى أن يلماز نفسه -المكلف بتشكيل الحكومة- أقر بأنه سيعقد لانتخابات مبكرة ولكن بعد سنة.

وهذه بالفعل خطتهم.. إنهم يقبضون الآن من أجل حكومة علمانية صرف.. تتعاون مع المؤسسة العسكرية.. لتمهيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية.. لضرب حزب الرفاه قبل موعد هذه الانتخابات.. ولكنهم في الحقيقة لا يستطيعون ضرب حزب الرفاه دون اجتثاث الصلوة الإسلامية من المجتمع بأسره.. وهذا سيستدعي إعلان الحرب على الشعب.. وهي مهمة لن تكون سهلة.. بل لن يكتب لها النجاح.

أشكال الحرب

وقد ظهرت أشكال متنوعة من هذه الحرب في الأسابيع الأخيرة.. كان أبرزها الدعوى المقامة لـ حزب الرفاه -وهذه إذا حدثت فلن تقل في تأثيرها عن الانقلاب العسكري بكل محاذيره- التي ستعرض لها لاحقاً.

أما الأشكال التصعيدية الأخرى.. فقد تمثلت في ظواهر لا مثيل لها في العالم.. حيث يتم التعقب القضائي لبعض قيادات الرفاه على تصريحات أدلوا بها منذ أربع أو ست سنوات! (تصريحات اعتبرت ماسة بالعلمانية الأتاتوركية أو الجيش). كذلك أصدر الجيش تعليمات للعاملين فيه بعدم ارتياد محال أو مطاعم يملكها الإسلاميون.. وتم إصدار لوائح بأسماء هذه المحال والمطاعم! وتم تصعيد الحملات على المدارس الدينية.. ومحاسبة المدارس التي لا تضع في ساحتها تمثالاً لأتاتورك!

وكان أربكان قد رفض تنفيذ جميع مطالب الجيش في مجال محاربة النشاط الإسلامي.. ورد قائلاً: «إن تقييد حرية التعليم والتعبير والمشروعات هو الرجعية بعينها، كما أنه هو التهديد الراديكالي الحقيقي»، وقال: «نحن نحتاج إلى مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية كاملة في مجال التعليم وإقامة المشروعات».

وعن محاولة حل حزب الرفاه قال: «في الدول الديمقراطية لا توجد مثل هذه الإجراءات.. لا يتم إغلاق الأحزاب السياسية».. وأعلن أن حزبه مستعد لتقديم التوضيحات للحفاظ على الحرية والديمقراطية.

وواصل الجيش تصعيد الحرب على الإسلاميين في المجال الاقتصادي، حيث أمر رئيس الأركان القوات المسلحة بعدم شراء أي سلع من الشركات الإسلامية، وعدم السماح لهذه الشركات بالمشاركة في أية مناقصات تعلن عنها أفرع القوات المسلحة.

وكانت الذروة في هذه الندوات شبه اليومية التي نظمتها قيادة الجيش لقطاعات مختلفة من الشعب.. والتي تم فيها استخدام الألفاظ المباشرة التالية: «إن الجيش لديه التزام بحماية الدولة والجمهورية العلمانية من كل أشكال التهديد الداخلي أو الخارجي، وعند الضرورة، باستخدام الأسلحة».. هذا ما جاء على لسان الجنرال فوزي توركيري رئيس شعبة الاستخبارات الحربية الذي أضاف: «إن الجنرالات سيستولون على السلطة إذا لم يروا بديلاً مقبولاً».



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤

واتهم إسلامي تركيا بتلقي الدعم من إيران وليبيا والسعودية والسودان.. ومن بين الاتهامات الطريقة.. اتهام

السعودية بتنظيم بعثات لأداء فريضة الحج لبعض الإسلاميين الأكراد، واتهام أربكان باستقبال الإسلاميين الأتراك في مقر مجلس الوزراء خلال شهر رمضان في مآدب إفطارا كذلك استقبال الرفاه لبعض ممثلي الأحزاب الإسلامية في العالم خاصة خلال الاحتفال بفتح القسطنطينية.

وتضمنت الاتهامات وجود أكثر من مائة ملياردير ومليونير إسلامي! وكانت هذه الاتهامات تلقى في ندوات يومية للقضاة ورجال النيابة ثم رجال الإعلام، ثم أساتذة الجامعات ثم المنظمات المدنية والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية.

الحالة الإسلامية أكبر من حزب الرفاه

الصحوة الإسلامية في تركيا جزء من الصحوة الإسلامية العامة.. ونكرر لحكام تركيا وجميع البلاد الإسلامية أنها ظاهرة تاريخية.. والوقوف أمامها أشبه بالوقوف أمام قاطرة سكة حديد!

حتى الجزائر التي ظنوا أنهم سحلوا الإسلام والمسلمين فيها.. ها هو البرلمان الجديد - رغم كل التحفظات عليه - يضم ١٠٣ نواب إسلاميين.. من ٣٨٠ نائباً.

والحركة الإسلامية في تركيا برهنت أنها أكثر نضجا من غيرها في بلدان أخرى.. وقطعت شوطا بعيدا في بناء مؤسساتها المدنية.. ومن لا يعرف.. فإننا نقول له إن حزب الرفاه هو قمة جبل الجليد الضخم للعمل الإسلامي.. وهناك كثير من الإسلاميين.. كانوا غير موافقين على اعتدال حزب الرفاه.. لذا فإن الانقلاب على حزب الرفاه.. سيفجر سخطا ومقاومة شعبية منظمة.. لم يواجهها أي انقلاب عسكري سابق.. ولعل الحركات الصوفية وفي مقدمتها النقشبندية (وأربكان منها!) ستكون من أبرز المقاومين في هضبة الأناضول.. ولا يمكن تجنب هذه المواجهة.. حين تتم الاستعاضة عن الانقلاب العسكري بالسافر.. بالانقلاب الذي يحاول أن يتشج بأشكال قانونية أو دستورية.. ولا بد لإعطاء صورة عن حجم المؤسسة الإسلامية من الإشارة إلى بعض الحقائق.. والتي ورد بعضها في التقارير المخبرية للجيش التركي نفسه.

يتضمن الإعلام الإسلامي ١٩ صحيفة و ١١٠ مجلات و ٥١ محطة إذاعة و ٢٠ محطة تليفزيون، وتوجد ٣ آلاف هيئة ومؤسسة وجمعية إسلامية وآلاف الشركات، و ١٢٠٠ دار لإسكان الطلاب الإسلاميين، وأكثر من ٨٠٠ مدرسة إسلامية. ويتوجه أكثر من ١,٦ مليون طفل إلى مدارس تحفيظ القرآن المسجلة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم قريبا إلى ٧ ملايين طفل، ويمكن لهذه الأرقام أن ترتفع أكثر من ذلك بحساب المدارس غير المسجلة.

ويدرس الآن قرابة نصف مليون تلميذ في ٥٦١ مدرسة دينية، وتخرج هذه المدارس أكثر من ٥٠ ألف تلميذ سنويا، ويعمل في المساجد الآن أكثر من ٩٢ ألف «إمام» من هؤلاء المتخرجين.



المصدر: **الشعب**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٤

وفي المجال الاقتصادي.. تحقق الشركات الإسلامية دخلا سنويا بحوالى ٣٠٠ تريليون ليرة تركية (٢,٧٩ مليار دولار) وهي تعمل في إنتاج سلع متنوعة وعلى رأسها: النسيج، المواد الغذائية والكيمياوية والتعدينية، وقطع غيار السيارات، والأثاث، والأجهزة الكهربائية، والمكونات الإلكترونية، ومواد البناء، والحديد والصلب، ومختلف المواد الاستهلاكية.

كما تعمل هذه الشركات في مجال المحاجر، والمتاجر، والخدمات العامة.

وهذه الشركات مشهود لها بالنجاح.. والإقبال الجماهيري على منتجاتها، ومن أبرز هذه الشركات:

● مجموعة إهلاس: وهي أكبر المجموعات الإسلامية وتضم ٥٥ شركة في مجال النشر والإذاعة والتليفزيون والكيمياويات والمقاولات والمصارف والتمويل والسيارات والمشروبات، والمواد الغذائية والأثاث والسياحة والنقل.

وحققت مبيعات في عام ١٩٩٥ بأكثر من ٣٥٦ مليون دولار ● مجموعة كومباسان: ومقرها في قونيا بوسط تركيا، وهي واحدة من أسرع الشركات التركية نموا، ففي خلال ٧ سنوات تحولت من شركة صغيرة إلى شركة عملاقة تعمل في مجالات الورق والتغليف ومواد البناء، والدراجات البخارية، والأسواق الكبرى، والمقاولات والمكينات والآلات، والجلود، ومعدات البناء وتوزيع الغاز الطبيعي المسال، ومحطات البنزين والنقل والتجارة الخارجية، وتقوم بتشغيل ٢٦ ألف عامل في ٢٦ مصنعا.. وقد تعرض أحد هذه المصانع مؤخرا لحريق مجهول السبب بلغت خسائره ١٥٠ مليار ليرة تركية.

وكانت شركة كومباسان قد اشترت أخيرا مصانع «بتلاس» للإطارات التي تزود طائرات سلاح الجو التركي بما تحتاجه من إطارات (فهل سيقاطعها الجيش ويستورد من الخارج؟). كما اشترت شركة للطيران المدني تعرف باسم «ألفا إير».

● مجموعة شركات يماش: وهي شركة تم تأسيسها بأموال الأتراك العاملين في ألمانيا، وقد وزعت أرباحا على مساهميها بلغت تريليونا من الليرات التركية كما دفعت للدولة ضرائب بلغت ٥٠٠ مليار ليرة تركية.

ومن أبرز أعمال الشركة: إنتاج مواد البناء والسلع الاستهلاكية، واشترت أكبر مصنع للحوم في تركيا وفتحت ٤٢ متجرا كبيرا في تركيا ومتاجر كثيرة في بعض الدول الأوروبية.

● مجموعة شركات أولكر: المعروفة في دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط بصناعة المواد الغذائية، وقد نشأت منذ خمسين عاما ومنتجاتها تلقى رواجاً في أكثر من ٧١ بلداً في العالم وتعود

صادراتها على تركيا بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار في العام (أي أكثر غدة أمثال من كل صادرات مصر لأفريقيا!!)، بينما بلغ إجمالي مبيعاتها الداخلية والخارجية ٦٥١ مليون دولار في عام ١٩٩٦.. وأهم منتجاتها: الشيكولاته والبسكويت!

ويبلغ إجمالي عدد هذه الشركات المسماة إسلامية ١٠ آلاف شركة ومؤسسة، وتقدمت إحداها في الفترة الأخيرة إلى مناقصة لتوزيع الكهرباء على مستوى البلاد.



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

ما ذكرناه ليس حصراً لامتدادات وتكوينات التيار الإسلامي.. في المجالات الثقافية والإعلامية والتربوية والتعليمية والإدارية والاقتصادية.. فهذا ما لا يحتمله المقام.. ولكنني أراه كافياً لتصور التحولات التي جرت وتجرى في المجتمع التركي.. رغم أنف الإعلام المشبوه.

إن هؤلاء العلمانيين المخترقين بالعناصر الصهيونية الماسونية.. يزعمون أن تحفيظ القرآن يخدش النظام العلماني.. ولكن حياءهم لا تخدمه المجالات الجنسية ذات الأغلفة العارية التي تملأ شوارع اسطنبول وباقي المدن الكبرى.

خلال مروري بعواصم الدول الأوروبية لاحظت أن الصور العارية على أغلفة المجالات الجنسية مغطاة بورقة سوداء حتى لا تؤذي أعين الجمهور.. ولكن في تركيا التي أعز الله بها الإسلام بالأمس القريب.. لم يصل إليها هذا الاختراع الأوروبي العلماني!! ولا أعتقد أن أتاتورك شخصياً كان يفعل ذلك!! (أي استخدام المجالات الجنسية لصرف الشباب عن الدين) ولكنها المؤامرة الإعلامية اليهودية.. لفتنة الشباب التركي.

ورغم كل هذا الحصار الإعلامي بالمجلات والمحطات التلفزيونية.. يتزايد عدد الشباب الذي يعمر المساجد.. وفي جامع محمد الفاتح على سبيل المثال.. أدت صلاة المغرب.. وأصابني رهبة لم أشعر بها إلا في الكعبة المشرفة.. واستمعت لإمام المسجد التركي يقرأ القرآن بلغة عربية جميلة.. «إنهم يكيدون كيذا وأكيد كيذا فمهل الكافرين أمهلهم رويداً».. بينما كاد المسجد يمتلئ عن آخره.. وكأنها صلاة الجمعة.. وحيث لا ينصرف المصلون إلا بعد أداء ركعتي السنة.. وترديد الأدعية الجماعية.

xxxx

نقول هل يمكن ضرب هذه الصحوة الإسلامية التي تشابتت مع جذور الحياة اليومية.. وهي بالمناسبة أشد عمقا وتأسيسا في الريف من المدن الكبرى الخاضعة بصورة أكثر لكل أنواع التلوث والفساد؟!

نعم يمكن من الناحية النظرية في المدى القصير توجيه مزيد من الضربات للمؤسسات الإسلامية.. ويمكن حل حزب الرفاه.. ولكن كل هذه الأعمال ستقلب على صانعها.

فلا يمكن ضرب الحركة الإسلامية دون ضرب مؤسسات المجتمع المدني.. والمؤسسات الدستورية.. ولا يمكن ضرب الحركة الإسلامية إلا بمواجهة الشعب.

وعندئذ سيواجه النظام تمرداً إسلامياً.. بالإضافة للتمرد الكردي الذي يشمل ما لا يقل عن ١٢ مليون نسمة.

والغريب أن الجيش اعتبر في ندواته العلنية.. أنه من قبيل الخيانة.. الحديث عن وقف إطلاق النار.. أو التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الكردية، أو التفكير في نوع من الحكم الذاتي للأكراد، أو العفو العام ورفع حالة الطوارئ في المناطق الكردية.

مع ملاحظة أن تجمع الأكراد يشهد نمو الحركة الإسلامية الكردية.. ومع ملاحظة أن المناطق الكردية صوتت لحزب الرفاه.. الذي دعا لحل هذه المشكلة تحت شعار الأخوة الإسلامية.. وهذا ما يعتبره الجيش جريمة.. بينما المشكلة الكردية لن تحل في كل أراضي كردستان إلا في ظل هذا الإطار!



المصدر: الشريعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٦/ ٢٤

وهكذا ستتواصل في تركيا عملية الاستقطاب بين العلمانية العسكرية من ناحية وحزب الرفاه والتيار الإسلامي من ناحية أخرى..

العلمانية-العسكرية ليس لديها برنامج لنهضة تركيا.. حتى بالمفهوم القومي.. إن تركيا مرفوضة -وستظل- من المجتمع الأوروبي.. وعلى حد تعبير وزير خارجية تركي سابق (إن أوروبا تنظر إلينا باحتقار.. تنظر إلينا كحشرات!!).

وبينما تركيا عضو في حلف الأطلسي.. إلا أن اللوبي اليوناني في الولايات المتحدة وبعض حسابات الإدارة الأمريكية.. تعرض الجيش التركي لحظر انسياب الأسلحة الأمريكية إليه، وهو الأمر الذي يساعد على إلقاء الجيش التركي في أحضان إسرائيل.. إن استعادة عظمة وشموخ تركيا لن تكون إلا في إطار المشروع الحضاري الإسلامي.. وحيث تتطابق الطموحات القومية والإسلامية.. وهذا المشروع لا يمكن أن تمنعه أي قوة داخلية أو خارجية.. وهذا قدر تركيا الذي تتقدم إليه من كل يد.

لا يستطيع أحد أن يستبعد الخيار الجزائري.. ولكنه سيكون أكثر فشلا في تركيا مما كان في الجزائر.. فتركيا في حضن أوروبا.. وعضو الحلف الأطلسي.. وعضو الاتحاد الجمركي الأوروبي.. واللجوء إلى الحل العسكري فيها.. سيكون مدمرا لادعاءات أوروبا وأمريكا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.. أكثر الف مرة.. من تجربة الجزائر..

ويعزز هذا التحليل.. أن حزب الرفاه يمارس دوره بصورة ناضجة.. انتزعت تأييد واحترام الأعداء قبل الأصدقاء.. والعدوان الفاشي على حزب.. كحزب الرفاه.. بكل ممارساته الديمقراطية الراقية.. والتزامه بقواعد النظام.. والتعاون مع الآخرين بما في ذلك الأحزاب العلمانية.. وانتهاجه لأسلوب الإصلاح التدريجي البرلماني.. إن العدوان على هذا الحزب.. سيكون قضية كبرى لكل من يشارك فيه (أي في هذا العدوان).. ولكن هل يخشى أعداء الإسلام داخل وخارج تركيا الفضيحة؟! نحسب أنهم يحاولون قدر الإمكان ألا يظهر أعداءهم «الصلبيين» الحاقدين ضد الإسلام.

ولكن لنذكر مدى الخطورة التي يشعرون بها من احتمال فقد الضلع التركي.. في مثلث الشرق الأوسط.



المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

لذلك فهم سينصحون -أي الأوروبيون والأمريكان- بأقصى
تحجيم ممكن لحزب الرفاه.. والحركة الإسلامية.. دون اجتناب
كامل.. لكن الإسلاميين لن يستسلموا لعمليات الذبح البطيء..
وسيقاومون، لذلك ستظل هذه العوامل تتفاعل مع بعضها
البعض بصورة يصعب التنبؤ بتفاصيلها.
وسيظل الذي يردعهم عن الانقلاب العسكري المكشوف.. هو
تخوفهم من رد الفعل.. وتحول الحركات الإسلامية التركية
البعيدة حاليا عن النشاط السياسي المباشر.. إلى الانتفاض
السياسي.. تحت شعار «وإسلاما».
ومهما يكونوا يخططون.. أو يفكرون.. أو يحسبون.. نقل
لهم.. من الأفضل التعامل مع الحالة الإسلامية في تركيا في إطار
النظام السياسي.. وإلا فإنكم تقفون أمام القطار السريع.. الذي
سيدهمكم.. وبدلا من حكومة إسلامية معتدلة.. ستهيئون المناخ
لسيطرة ثورية إسلامية.
«إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا فمهل الكافرين أمهلهم رويدا»
صدق الله العظيم



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٧

من «ملك السدود» الى رئيس «الذئاب الرمادية» إمرأة و٦ رجال يتنافسون على السلطة في تركيا

ابن تورغوت أوزال المدلل انقلب على أبيه والأب الروحي لتشيلر انقلب عليها

«سيد اللعبة» دخل السياسة من باب الاختصاص في شؤون الماء والكهرباء

كتب عدنان حطيطة

امرأة... وستة رجال.

ليس هذا عنواناً لفيلم سينمائي، مع ان فيه كل عناصر التشويق والإثارة والحبكة التي تصلح لفيلم سينمائي يروي حكاية الصراع القائم حالياً على السلطة في تركيا.

أما المرأة فليست سوى تانسو تشيلر...

وأما الرجال فهم: سليمان ديميريل، نجم الدين أربكان، مسعود يلماظ، بلند أجاويد، دنيز بايكال، محسن يازجي أوغلو. انهم اللاعبون السبعة الرئيسيون في «لعبة الكراسي... والرؤوس» التي تجري خارج الكواليس في أنقرة، حيث العاصمة السياسية، واسطنبول حيث المال والاعلام والسياحة والجزء الأوروبي الهزيل (٣٪) من مساحة تركيا.

وراء الكواليس ثمة لاعب أكبر، يقف فوق دبابة، أو في قمرة طائرة، أو وراء مدفع، واصبغة على الزناد. وهو يفضل البقاء بعيداً، لكنه من حين لآخر مستعد للخروج وتغيير اللاعبين، أو إجراء تعديلات على قواعد اللعبة.

غير أن هناك أيضاً لاعبين ثانويين ينتظر بعضهم ان تتاح له الفرصة اما ليحل محل لاعب أساسي، أو لتتسع له اللعبة. وإلى اشعار آخر فإن الستة + الجنرالات هم الذين يتصدرون واجهة الأحداث، وتداول أسماءهم وكالات الأنباء في المرحلة الحالية من الأزمة السياسية الداخلية في تركيا. من هم هؤلاء السبعة؟

سليمان ديميريل

رئيس الجمهورية حالياً وسيد اللعبة باقتدار، وهو حالة فريدة من نوعها بين القادة السياسيين، لا في تركيا وحدها، ولا في العالم الثالث أيضاً، بل حتى في العالم. فالرجل يحتفظ بسلسلة أرقام قياسية مميزة: أصغر مدير عام سنأ (في الواحدة والثلاثين) وأصغر رؤساء الوزراء سنأ (في الأربعين) وصاحب ثاني أطول مدة في تركيا كرئيس للحكومة، والوحيد الذي أطيح به في انقلابين عسكريين (في ١٩٧١ و ١٩٨٠) وعاد إلى موقعه، والوحيد الذي «دفن» سياسياً أكثر من ٥ سنوات منع خلالها من القيام بأي نشاط سياسي، بما في ذلك الادلاء بأي تصريح، ومع ذلك خرج لا يفتارح الأحياء فحسب، بل ولتفوق عليهم.

الرئيس التاسع للجمهورية التركية ترأس ٩ وزارات. وهو - مع سلفه تورغوت أوزال - يشكلان ظاهرتين جديرتين

بوقفة مميزة، من منظار عربي.

فهل كانت صدفة أن يصل إلى سدة الرئاسة، وقبل ذلك إلى رئاسة الحكومة رجلان متخصصان في الشؤون المالية والكهربائية والسدود في بلد كتركيا تشكل الماء إحدى أهم ثرواته الطبيعية ومادة قابلة للتفجير في علاقاته بدولتين عربيتين كبيرتين هما سوريا والعراق (من خلال تحكم تركيا بمصادر مياه نهري الفرات ودجلة اللذين يشكلان شريان الحياة الاقتصادية الأهم بالنسبة إلى هذين البلدين).

ربما كانت صدفة، بالفعل وان كنا نعتقد انها أكثر من ذلك، خصوصاً إذا امتلكت المصادقات لتجعل الرجلين يكملان دراساتهم العليا في الولايات المتحدة، ويعودان منها ليجد كل منهما في انتظاره موقعاً رفيعاً في مجال اختصاصه.



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

غير أنه بعد وقت قصير من رفع الحظر عن النشاطات الحزبية السياسية، قام مناصرو ديميريل بإنشاء حزب تركيا الكبرى، وأخذ شعارات ديميريل الانتخابية. أصدر افرين ومجلس الأمن القومي الأمر بإغلاق الحزب، باعتباره شبيهاً جداً بحزب العدالة المحل. وقد أرسل ديميريل و١٥ سياسياً سابقاً إلى منفى داخلي مرة جديدة، في ثكنة عسكرية، لمدة ٣ أشهر. إلا أن المنفى لم يكن ليؤثر على شعبية ديميريل. وعلى ذلك فإن نجاح حزب الطريق القويم في انتخاب ٩٨٤ (فاز بـ ١٣٪ من الأصوات) رأى فيه المحللون تغييراً في استمرار شعبية ديميريل الذي كان يقف من وراء الستار وراء هذا الحزب. ومع أن ديميريل لم يكن بإمكانه علناً إقامة علاقات مع حزب الطريق القويم، غير أنه كان معروفاً أنه بارك تأسيسه بعد حل حزب تركيا الكبرى.

لقد أصبح منزل ديميريل مكاناً لتجمع السياسيين، وللزعماء

السابقين للأحزاب ورؤساء البلديات مدافعين عن رفع الحظر. اقترح الناس بأغلبية ضئيلة لصالح رفع ذلك الحظر. وقبل أن تذهب البلاد إلى انتخابات عامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، انتخب ديميريل رئيساً للحزب بعد استقالة حسام جندوروك من هذا المنصب. استطاع «الطريق القويم» دخول البرلمان بفوزه بـ ١٩.١٪ من الأصوات وأصبح ثالث حزب مع ٥٩ نائباً. وانتخب ديميريل نائباً بالكثيرة كبيرة.

في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٨٩ حقق الطريق القويم بقيادة ديميريل انتصاراً إذ حل في المركز الثاني بـ ٢٥٪ من الأصوات و١٦ بلدية في المحافظات.

المؤتمر العام لحزب «الطريق القويم» في ١٩٩٠، خرج بإشراق ديميريل، بصورة جديدة بعدما تم انتخاب شخصيات جديدة في المراكز الرئيسية العليا للحزب، وجرى تجديد شبابه. ومثّل ذلك الحين أخذ الحزب ورئيسه ديميريل يكتسبان المزيد من الشعبية. في ١٦ أيار (مايو) ١٩٩٣ انتخب ديميريل رئيساً للجمهورية بعدما كان رئيساً للحكومة. وقد ترك انتخابه فراغاً في رئاسة حزب «الطريق القويم»، واستطرداً في رئاسة الحكومة. وكان أن انتخبت تانسو تشيلكر لرئاسة الحزب، وبالتالي لرئاسة الحكومة في تجاوب كامل مع ما كان يوصي به ديميريل. تبقى الإشارة إلى أنه يتقن الانكليزية وله عدد من الكتب والدراسات والتقارير السياسية.

مسعود يلماظ

ولد في اسطنبول عام ١٩٤٧، تخرج من كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة عام ١٩٧١، عمل في عدد من شركات القطاع الخاص وأنضم إلى تورغوت أوزال، عام ١٩٨٣، في تأسيس حزب «الوطن الأم». وانتخب لاحقاً نائباً في البرلمان عن منطقة ريزة حيث يقيم أهله.

في أول حكومة شكلها أوزال تسلم يلماظ حقيبة وزير دولة، وعين نائفاً باسم الحكومة، ثم تسلم حقيبة وزير الثقافة والسياحة. وارتفع رصيده بسبب دوره في دفع صناعة السياحة التركية، ما فتح أمامه الباب لتحقيق قفزة سياسية في أواخر الثمانينيات.

عام ١٩٨٧ أعيد انتخاب يلماظ في مجلس النواب وفي حكومة أوزال الثانية التي تشكلت ذلك العام وأصبح وزيراً للخارجية. في هذا الموقع فاز يلماظ باحترام نظرائه وزراء الخارجية، ونظر إليه سواء في الداخل أو الخارج، على أنه خليفة لأوزال في رئاسة الوزراء.

في أحد الأوقات اختلف يلماظ مع أوزال حول السياسة الخارجية، وانتحل إلى وزارة الخارجية ضد رئيس الوزراء في العديد من المسائل السياسية الخارجية. وهذا الأمر جعله موضع تقدير البيروقراطيين. حين أصبح أوزال رئيساً للجمهورية، كان متوقفاً على نطاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حصل ذلك مع سليمان ديميريل (مواليد ١٩٢٤)، الذي نال شهادة الدبلوم في الهندسة الهيدروليكية من جامعة اسطنبول التقنية عام ١٩٤٩، وسافر إلى الولايات المتحدة لتابعة تخصصه في هذا الحقل. وحين عاد عام ١٩٥٥ «لفت نظر» عدنان مندريس (ومن غير المستبعد أن يكون «لفت» - بضم اللام - نظر رئيس الوزراء آنذاك، إليه فعينه وهو بعد في الـ ٣١ من العمر مديراً عاماً لمصلحة مياه الدولة. وقد أثبت ديميريل أنه مدير ناجح، وسرعان ما حصل على لقب «ملك السدود». وظل في موقعه هذا حتى أيار / مايو ١٩٦٠. انتهى عهد مندريس، وأدى ديميريل خدمته العسكرية كخبير في مؤسسة التخطيط التي تم استحداثها. وما ان انتهت خدمته العسكرية حتى انتقل للعمل في القطاع الخاص كمستشار في الشؤون الهندسية وممثل للعديد من الشركات الأجنبية في تركيا. وكان ناجحاً جداً في عمله.

في ١٩٦١ تأسس حزب العدالة وانضم ديميريل إلى هذا الحزب الذي كان أحياء للحزب الديمقراطي القديم، وانتخب عضواً في مجلسه التنفيذي. وارتقى إلى سدة رئاسة الحزب عام ١٩٦٤، بعد موت رئيسه فجأة. وفي حينه لم يكن معروفاً من الرأي العام، وبالكاد نجح في تخطي منافسه في المؤتمر العام للحزب، ومع انشغاله في السياسة تخلى ديميريل عن مهنته كمستشار هندسي في الشؤون المائية والكهربائية.

في شباط (فبراير) ١٩٦٥ عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة الائتلافية التي تشكلت بعد سقوط ثالث ائتلاف حكومي شكله عصمت اينونو.

وخلال انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) حقق حزب العدالة انتصاراً ساحقاً. بفضل أنصار الحزب الديمقراطي السابق. وبشكل أو بآخر ثار حزب العدالة لسلفه الروحي الذي تم حله قبل خمس سنوات. وفي أعقاب الانتخابات أصبح ديميريل رئيساً للحزب وهو لم يتجاوز بعد الـ ٤١ من العمر.

عام ١٩٨٠ - وكان رئيساً للحكومة دعا إلى التفاف وطني لحل المشكلتين الضاغطين، الفوضى والتضخم. لكن استمرار النشاطات الارهابية في أنحاء البلاد وخصوصاً في المدن الكبرى، والصراعات الحزبية، واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، التي واجهها كان على رأس مشكلة عسكرية رفعت إليه ولم يكن مضى عليه في منصبه سوى بضعة أسابيع، وعلى الرغم من أنه ظل غير واضح لمن وجهت المذكرة، إلا أنها كانت كافية كي تهدد وضع ديميريل. وقبل أن يكمل أيامه الـ ١٠٠ الأولى في المنصب كان ديميريل مضطراً إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية غير الشعبية. وقد أدت اجراءات ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ إلى خفض قيمة الليرة التركية ورفع أسعار العديد من السلع الرئيسية. وعلى الرغم من التأثير السلبي لهذه الاجراءات وبقاء موجة الارهاب، إلا أن ديميريل تحدى شريكه أربكان ومنافسه اللدود اجاويد وهدد باللجوء إلى الانتخابات.

استمر الطريق المسدود وفشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد بدلاً من الرئيس فخري كورتورك المنتهية ولايته.

في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، قام العسكر بقيادة رئيس الأركان الجنرال كنعان افرين، بإسقاط حكومة ديميريل. بانقلاب عسكري. ديميريل وزعيم المعارضة اجاويد اعتقلا وأرسلوا إلى منفى داخل في قاعدة عسكرية.

وقد ظل الزعيمان هناك شهراً قبل أن يفرج عنهما ويسمح لهما بالعودة إلى أنقرة بشرط عدم الادلاء بأي تصريحات سياسية. وفيما تحدى رئيس الوزراء السابق اجاويد قرار المنع، بل وأصدر مجلة سياسية أسبوعية ما أدى إلى سجنه ١٧٣ يوماً، احترمت ديميريل القرار لبعض الوقت.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٤

تشكيل رئيسية دائرة الاقتصاد بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩، وواصلت التدريس في جامعة البوسفور حتى عام ١٩٩٠. بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠، عملت أيضاً في العديد من القطاعات كمستشارة لفرفة الصناعة في البنك الدولي ومكتب التجارة. ومستشارة لبلدية اسطنبول. وخيرة لهيئة التخطيط الرسمية. وفي الفترة نفسها قامت بأبحاث مكثفة في الاقتصاد التركي، ونشرت العديد من الكتب والمقالات. ودراساتها التي قامت بها لصالح جمعية الصناعيين ورجال الأعمال وانتقاداتها للسياسات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة في ذلك الحين، وضعتها في واجهة اهتمام الرأي العام. وفي ١٩٩٠ أطلقت مهمتها السياسية بدعوة من الرئيس سليمان ديميريل الذي كان آنذاك رئيساً لحزب «الطريق القويم». في المؤتمر السنوي للحزب الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، انتخبت السيدة تشيللر في الهيئة الإدارية العامة للحزب بأعلى نسبة من الأصوات. ولاحقاً عينت نائبة رئيس مسؤولية عن الاقتصاد من قبل الهيئة، وانتخبت نائبة في البرلمان عن حزب «الطريق القويم» في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول ١٩٩١. في تشرين الثاني ١٩٩١ أصبحت وزيرة دولة مسؤولة عن الاقتصاد، بقيادة ديميريل في الائتلاف الحكومي الذي تشكل ما بين حزب «الطريق القويم» والحزب «الاجتماعي الديمقراطي الشعبي». وظلت في هذا المنصب ١٧ شهراً. في ٨ حزيران ١٩٩٣، استقالت من هذا المنصب لتدخل انتخابات رئاسة حزب «الطريق القويم». بعدما شغل هذا المنصب اثر انتخاب ديميريل كنائب رئيس للجمهورية التركية. في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الحزب في ١٣ حزيران ٩٣، انتخبت رئيساً في الجولة الثانية من الاقتراع، وفي ١٤ حزيران ٩٣ كلفها الرئيس سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة الجديدة. وفي أوائل ١٩٩٦ شكلت مع مسعود يلماظ رئيس حزب «الوطن الأم» ائتلاً حكومياً لم يقدر له العيش أكثر من ٤ أشهر بعدما بدا أن

يلماظ يحاول «دفن» تشيللر سياسياً وهي على قيد الحياة. لاحقاً شكلت مع نجم الدين أربكان رئيس حزب «الرفاه» الإسلامي حكومة ائتلافية عاشت حوالي السنة، قبل أن تضطر للاستقالة على أمل أن يكون ذلك مقدمة لتكليفها هي برئاسة الحكومة.

نجم الدين أربكان

البداية السياسية الفعلية لهذا الرجل (من مواليد ١٩٢٧) كانت في العام ١٩٦٩، عندما حاول بوصفه رئيساً سابقاً لاتحاد غرف التجارة والصناعة ترشيح نفسه للانتخابات على قائمة حزب «العدالة» برئاسة سليمان ديميريل. غير أن هذا الأخير وضع فيتو عليه، فكان ان ترشح مستقلاً واستطاع أن يحجز لنفسه مقعداً في المجلس النيابي بعدما ركز حملته الانتخابية على رفع شعارات اسلامية. في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ خطا أربكان خطوة أكثر تقدماً، فشكل حزب «النظام الوطني» بمشاركة عدد من أعضاء حزب العدالة، لكن هذا الحزب ما لبث أن تعرض للحل بعد انقلاب ١٩٧١، اثر صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا قضى بأن الحزب يحمل ميولاً اسلامية ويقوم بنشاطات معادية للعلمانية. كان تصميم أربكان ورفاقه قوياً، فعادوا ليشكلوا في العام ١٩٧٢ حزباً آخر لم يتغير فيه سوى الاسم، إذ أصبح حزب «الخلاص الوطني» برئاسة سليمان عارف أمري الذي تخلي بعد فترة قصيرة عن مركزه لأربكان.

واسع أن يصبح يلماظ رئيساً للوزراء، غير أن أووال اختار يلماظ أقبولوط.

إلا أن يلماظ منتقداً عدم الانسجام في الحكومة استقال في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٠. وقد بدأ بهدوء يحشد حوله المؤيدين لاختياره رئيساً للحزب في المؤتمر العام في حزيران (يونيو) ١٩٩١. وفاز بدعم كبار رجال الأعمال فضلاً عن الصحافة. ورأى المراقبون أنه الشخص الذي يمكنه أن يعيد ترميم صورة حزب «الوطن الأم». وسعى يلماظ للحصول على دعم الأكرية في الحزب ونجح فعلاً بذلك فاختير رئيساً له، وعين بالنالي، تلقائياً، رئيساً للحكومة. وقد اتخذ عدداً من القرارات الصعبة التي لا بد منها، رغم أن هذا الأمر بدا غير سهل بالنسبة لحكومة كان مقرراً لها أن تعيش سنة واحدة فقط، قبل إجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢. لذا دعا إلى إجراء انتخابات مبكرة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١، ولم تكن حكومته قد أكملت شهرها السادس.

في أوائل ١٩٩٦ اتيح ليلماظ ان يشكل حكومة للمرة الثانية، في ائتلاف مع حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيللر. لكن هذه الحكومة لم تعمر أربعة أشهر واضطرت للاستقالة. متزوج وأب لولدين. يتكلم الانكليزية والألمانية.

تانسو تشيللر

بعد ٣ سنوات من تأسيس الجمهورية التركية، تم في ١٧ شباط ١٩٢٦ اصدار قانون مدني يضمن المساواة بين الرجال والنساء. في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٦ أعطيت النساء حق الاقتراع والترشيح للانتخابات المحلية.

في تركيا، فازت النساء بحق الترشيح للنياية في الانتخابات العامة عام ١٩٣٤. وكانت الـ ١٨ امرأة الاول الأعضاء في البرلمان يشملن معلمات، موظفات، ونساء ريفيات. كان ذلك في مرحلة الحزب الواحد، وكان مصطفى كمال (أتاتورك) هو الذي يختار المرشحين. ورغم انجازات أتاتورك في تحديث الجمهورية التركية الفتية وفقاً للحضارة الغربية، انخفض عدد النواب من النساء خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها.

ان أول امرأة دخلت البرلمان وشغلت منصب نائبة رئيس المجلس كانت نرمين نجفي في ١٩٦٩. وفي ١٩٧٣ أصبحت توركان أكيول أول امرأة تدخل مجلس الوزراء.

في الثمانينيات حصلت امرأتان، اميرين ايقوت وغولر اليرى على حقيبتين وزاريتين. غير أن التقدم الحقيقي باتجاه ما كان يطمح اليه مصطفى كمال، حصل مع اختيار تانسو تشيللر رئيسة للوزراء.

كانت قد عملت بنجاح كوزيرة دولة لشؤون الاقتصاد في آخر حكومة شكلها ديميريل. وعندما أصبح ديميريل رئيساً للجمهورية، انتخبت رئيسة لحزب «الطريق القويم». وبصفقتها تلك، وكونها رئيسة للشريك الرئيسي في الائتلاف الحاكم آنذاك، تسلمت

تشيللر منصب رئيس الوزراء الشاغر.

البروفيسورة تانسو تشيللر التي أصبحت أول امرأة تركية تشغل منصب رئيس مجلس الوزراء في ١٤ حزيران ١٩٩٣. ولدت في اسطنبول ١٩٤٦. درست في الكلية الأميركية للبنات في اسطنبول، وانتقلت إلى كلية «روبرت كولدج» في المدينة نفسها لتحصل على إجازة في الاقتصاد.

وبعد تخرجها في عام ١٩٦٧، سافرت إلى الولايات المتحدة لمقابلة لراستها. وقد حصلت على شهادة الكفاءة في الاقتصاد من جامعة نيو هامبشاير، وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة كونيكتيكوت وانتقلت إلى جامعة بال عام ١٩٧١ لمقابلة دراسات عليا.

بعد التدريس ٣ سنوات، كاستاذ مساعد واستاذ مشارك، عالت البروفيسورة تشيللر إلى تركيا عام ١٩٧٤، وتسلمت منصب استاذ مساعد في جامعة البوسفور.

وبعد حصولها على درجة البروفيسور في الاقتصاد، أصبحت



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢

من هنا تحديداً بدأت انطلاقاً الحزب الحقيقية، إذ ما لبث أن ضاعف رصيده من الأصوات ثلاث مرات. ففي الانتخابات البلدية العامة (٢٧ آذار (مارس) ١٩٩٤) فاز الحزب بإدارة ١٧ من أهم المدن التركية، بما فيها العاصمة السياسية أنقرة والعاصمة التجارية اسطنبول. وفي الانتخابات النيابية العامة (٢٤ كانون الأول ١٩٩٥) حل «الرفاه» في المرتبة الأولى.

بلند أجايويد

رئيس حزب اليسار الديمقراطي، ٣ مرات رئيساً للوزراء، ورئيس سابق لحزب الشعب الجمهوري المنحل. من مواليد اسطنبول ١٩٢٥.

درس أجايويد الآداب في جامعة اسطنبول. وبين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ عمل مساعداً في المكتب الصحافي التابع للسفارة التركية في لندن. ووجد الوقت أيضاً لداسة اللغة السنسكريتية وتاريخ الفن في جامعة لندن.

عام ١٩٥٠ عاد إلى تركيا، وقد رأى فيه عصمت اينونو، رفيق أتاتورك القديم، مؤهلات جعلته يدعو له لدخول الحقل السياسي. في ١٩٥٧ حصل على منحة من مؤسسة روكفلر الأميركية، فدرس التاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط والأمبراطورية العثمانية في جامعة هارفارد مدة ٨ أشهر.

عندما عاد إلى تركيا كان اينونو لا يزال يتذكره فوضعه على لائحة الحزب الانتخابية في أنقرة، حيث فاز بسهولة. وبعد انقلاب أيار ١٩٦٠، كان أجايويد عضواً في المجلس التأسيسي (الوضع الدستوري).

أعيد انتخابه في انتخابات ١٩٦١، وعمل كوزير للعمل في الحكومات التي شكلها اينونو، وكان موضع ثقة النقابات. في ١٩٦٥ تمكن من احتلال موقع الأمين العام للحزب.

بعد انقلاب ١٩٧١ استقال من منصبه احتجاجاً على تدخل العسكر في السياسة.

في ١٩٧٢ تمكن من خلع اينونو من رئاسة الحزب وأصبح هو الرئيس الجديد. في ١٩٧٣ أصبح رئيساً لائتلاف حكومي عاش ٧ أشهر. وفي تلك الفترة أصدر (في ٢٠ تموز ١٩٧٤) الأمر بالعمليات العسكرية في قبرص.

في ١٩٧٦ شكل حكومة أقلية، لم تتمكن من العيش طويلاً. في ١٩٧٨ نجح في تشكيل حكومته الثالثة. غير أن طبعه الزئبقي، واغداقه الوعود بسهولة من دون القدرة على الإيفاء بها، أدى إلى تقليص شعبيته. بعد انقلاب ١٩٨٠ سجن ٣ مرات، وأمضى ما مجموعه ١٧٣ يوماً في السجن.

أسست زوجته لاحقاً حزب «اليسار الديمقراطي». وعندما رفع الحظر عن السياسيين، تسلم رئاسة الحزب وبقيت زوجته أميناً عاماً.

شاعر. تُرجمت أشعاره إلى لغات عدة، يتقن الانكليزية.

دنيز يايكال

الصحافة العلمانية التركية تقدمه اليوم على أنه الرجل المناسب لوقف المد الإسلامي في تركيا بما يتمتع به من مؤهلات شخصية وثقافية.

انه رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٠. ولحزبه ٤٩ مقعداً في البرلمان.

محسن يازجي أوغلو

رئيس حالي لحزب «الوحدة الكبرى» ورئيس سابق لحركة «الذئاب الرمادية» اليمينية المتطرفة المعروفة بصداماتها الدامية في السبعينيات مع الأجنحة اليسارية.

لهذا الحزب ٨ نواب يمكن أن يحدثوا توازناً مصلحة أي حكومة انتلافية. ونظراً لخلفياتها الإسلامية، فإن الحركة وقفت مع ائتلاف أربكان - تشيللر في كل عمليات طرح الثقة التي واجهتها وساعدتها على البقاء. وقد أبدى يازجي أوغلو استعداداً للمشاركة في ائتلاف حكومي ثلاثي يضم «الوحدة الكبرى» مع «الرفاه» و«الطريق القويم».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد ظهر الحزب في انتخابات ١٩٧٣ كحصان أسود. ما جعله يشارك في الحكم من خلال ائتلافين حزبيين، الأول في كانون الثاني ١٩٧٤ مع حزب الشعب الجمهوري أتاح لأربكان أن يكون نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير دولة، ولانتصاره أن يشغلوا ست حقائب وزارية من أصل ٢٣ حقبة. وهي حقائب أساسية كالعدل والداخلية والثروة الغذائية والحيوانية والصناعة والتكنولوجيا. أما الائتلاف الثاني فضم الخلاص الوطني إلى العدالة والشعب الجمهوري والحركة القومية. وقد دام هذا الائتلاف الذي شغل فيه أربكان أيضاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء من ٣١ آذار (مارس) ١٩٧٥ إلى ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

وخلال ولاية هذا الائتلاف حصلت التطورات الدراماتيكية في قبرص (تموز - يوليو ١٩٧٥) فوقع الانقلاب الذي أطاح بالأسقف مكاريوس وتدخلت تركيا فاحتلت قواتها زهاء ثلث مساحة الجزيرة الذي أقطع للقبازة الأتراك كي ينشئوا عليه إدارة خاصة بهم تحولت لاحقاً (نشر من الثاني / نوفمبر ١٩٨٣) إلى دولة مستقلة باسم «جمهورية قبرص الشمالية التركية» لم تعترف بها سوى تركيا. وحتى تاريخه لا تزال القوات التركية موجودة في ذلك الشطر الشمالي من الجزيرة بعدد يقدر بـ ٣٥ ألف جندي. ما يهم، بالنسبة إلى أربكان، أنه كان الرجل الذي دفع بشدة لاتخاذ قرار التدخل العسكري. ومنذ ذلك التاريخ يعتبر موقفه إحدى أبرز النقاط في سجله السياسي.

ان الصعود السريع لحزب الخلاص الوطني شكل مادة مهمة للمحللين في حينه، فردوا ذلك إلى ظهوره بصورة إسلامية وطرحه شعارات مضادة للشوعية والراسمالية في وقت واحد. ومن ذلك دعوته إلى تعزيز القيم الوطنية والأخلاقية، والقيام بحملة تصنيع سريعة في شكل مستقل عن الغرب، وتوطيد الأواصر مع العالم الإسلامي باعتباره معادياً للغرب.

ورغم حرص الحزب على نوع من «التقية» لتحاشي تعرضه للحل، إلا أن أربكان لم يكن يدع فرصة ليظهر فيها عداؤه لأتاتورك ونظامه العلماني. وهكذا فإنه مثلاً كان يرفض المشاركة في «يوم الجيش». وهو ذكرى سنوية تقام تخليداً لانتصار الجيش التركي بقيادة مصطفى كمال على القوات اليونانية. كما أنه كان يحرص دائماً على الغياب عن الاحتفالات السنوية التي تقام في عيد الاستقلال. وكان يطالب علناً بارتداء المرأة الحجاب ومنع الكحول في الأماكن العامة. عاش الحزب حتى العام ١٩٨٠ عندما صدر قرار بحله في أعقاب انقلاب ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ بتهمة القيام بنشاطات معادية للعلمانية. وقد حوكم أربكان ورفاقه وتم سجنهم مع من سجنوا من قادة الأحزاب الأخرى.

يذكر أن أربكان شارك في ائتلاف حكومي ثالث تشكل في تموز (يوليو) ١٩٧٧ (مع حزبي العدالة والحركة القومية) وشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، بعدما فاز حزبه بـ ٤٨ مقعداً في البرلمان. فيما حصل أعضاء من حزبه على ٦ حقائب وزارية هي: الداخلية والثروة الغذائية والحيوانية والعمل والصناعة والتكنولوجيا والاعمار والسكان والغابات.

في تموز ١٩٨٣ وبعد السماح بعودة الأحزاب، أسس نجم الدين أربكان حزب «الرفاه» الإسلامي. وبعد ٤ سنوات حرب شعبيته في انتخابات ١٩٨٧ فلم يتمكن من دخول المجلس النيابي لحصوله على نسبة ٧.٢٪ من الأصوات أي أقل من نسبة الـ ١٠٪ المطلوبة كحد أدنى. وعاد بعد عامين فحزب نفسه في الانتخابات البلدية الفرعية ففاز بـ ٩.٥٪ من الأصوات وتمكن من السيطرة على بلديات خمس مدن (لايسري شرط الـ ١٠٪ على انتخابات البلدية).



المصدر : الحسنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٤

تشيلر تراهن على فشل يلماظ

[] أنقرة - من رشيد غيورديك:

■ دعا رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ الذي يفتقر الى الغالبية المطلوبة لتشكيل حكومة ائتلاف علمانية، غريمته تانسو تشيلر زعيمة حزب «الطريق الصحيح» التي تناسي خلافات الماضي والتعاون من أجل مصلحة البلاد. لكن تشيلر، المتحالفة مع الاسلاميين، استبعدت التعاون مع يلماظ وبدأت متمسكة بامالها بان تتمكن من تزعم ائتلاف حاكم مع نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاء. واتهمت حزب «الوطن الام» بزعامة يلماظ بانه «يخضع لبعض القوى» ملمحة بذلك الى الجيش.

واوضح يلماظ ان نداه الى تشيلر لا يتعلق بشراكة في ائتلاف حكومي فحسب

وانما يهدف الى ارساء تعاون بعيد الامد يمكن ان يصل في المستقبل الى اندماج حزبه و«الطريق الصحيح». وقال في مؤتمر صحافي عقده اثر اجتماعه بمسؤولين في حزبه ان «الوقت الحاضر ليس وقت العداوات، بل وقت المصالحة». وكان التنافس بين زعيمين يمين الوسط تحول الى عدااء مكثف عندما نسب يلماظ ائتلافاً مع تشيلر استمر لفترة وجيزة العام الماضي واعلن تأييده لفتح تحقيق في اتهامات بالفساد ضدها وجهها في حينه الى الاسلاميين، حلفاؤها الحاليون

لكن يلماظ أكد انه لن يقابل اربكان في اطار المفاوضات التي سيجريها مع رؤساء الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بهدف



المصدر: الحسبيسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٥

استكشف امكانات تشكيل ائتلاف حكومي. وقال ان «حزب الرفاه اتعب تركيا وهو اتعبه الحكم (...) الافضل له ان يعود الى المعارضة ويتأمل في ما ارتكبه من اخطاء». و اضاف ان «الفضل خدمة يمكن ان يقدمها اربكان الى الامة هي ان يكف حزب الرفاه عن خلق التوترات».

من جهتها، اكدت تشيريل امس في كلمة القتها بمناسبة الذكرى الـ ١٤ لتأسيس حزبها ان «بعض الاحزاب السياسية قد تخضع لبعض القوى وتعتبر تشكيل حكومة بواسطة مساومات وراء الابواب المغلقة نجاحاً». وقالت عن حزب «الوطن الام» من دون ان تذكره انه «نتاج الانظمة الانتقالية» في تركيا، في تلميح الى الانظمة العسكرية المتبقية عن الانقلابات. و اضافت ان «الحزب الوحيد الذي ليس نتاجاً للانظمة

الانتقالية هو حزب الطريق الصحيح (...) نحن لن نتخلي قط عن الديمقراطية».

وكان اربكان قدم استقالته الى الرئيس سليمان ديميريل الاربعة الماضي تحت الضغط المتزايد للمؤسسة العسكرية التي اتهمت حزب الرفاه بانه يزعم علمانية الدولة. و اعلن انه سيؤيد تعيين تشيريل في منصب رئاسة الوزراء كي يستمر الائتلاف الحكومي. لكن الرئيس التركي فضل تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة على اساس انه رئيس الحزب الثاني في البرلمان من ناحية عدد المقاعد (١٢٩ نائباً) قبل حزب تانسو تشيريل (١١٥ نائباً). ونددت تانسو تشيريل بديميريل بشدة لأنها رأت تأثير الجيش وراء هذا القرار. وقالت انها «تواجه انقلاباً في قصر الرئاسة». واستبعدت اي تعاون من جانبها مع يلماظ.

ويحتاج يلماظ الى تأييد ما لا يقل عن عشرة نواب منشقين عن حزب «الطريق القويم» من اجل تشكيل حكومة. ونجح حتى الان في الحصول على دعم حزبين يساريين، هما حزب اليسار الديمقراطي (٧٦ نائباً) وحزب الشعب الجمهوري (٤٩ نائباً)، اضافة الى حزب «تركيا الديمقراطية» (٧ نواب) بزعامة حسام الدين جيندوروك. و اعلن يلماظ انه سيقابل اليوم رؤساء الاحزاب الثلاثة وتشيريل. وافادت تقارير بان بعض نواب حزب «الطريق الصحيح» المتمردين على تشيريل ابلغوا ديميريل انهم سيؤيدون يلماظ عند الاقتراع على الثقة بحكومته.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٥ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة أربكان.. هل كانت ضرورة ملحة؟

أتاحت المجال أمام الإسلام السياسي ليعبر عن نفسه، ويخرج إلى المواجهة ليفك كسلاح أيديولوجي ضد اليسار التركي، وترجمت الدولة ذلك في تزايد معدلات الاتفاق المخصصة لبناء المعاهد الدينية والمساجد وتعيين الأئمة وتزويد المناهج الدراسية بفصول متعددة عن الإسلام وقيمه وتعاليمه، كما أن الإدارات الإسلامية في المحليات حققت بعض النجاحات في محال البيعة وضبط الأسعار، ولكن تم ذلك كله تحت عين وبصر الدولة بحيث لا يفلت الزمام منها.

وربما أدرك ذلك وزير خارجية أمريكا الأسبق جيمس بيكر الذي رأى في بداية ١٩٩٧ عبر مقالة هامة في معظم الصحف الأمريكية أن هناك مبالغة في تقييم قوة التيار الإسلامي ممثلاً في حزب الرفاه وأن

الدور الذي يلعبه أربكان رغم محدوديته يحقق فوائد لصالح واشنطن وأنقرة معا فتركيا هي البلد الإسلامي الوحيد العضو بحلف الناتو وشاركت مشاركة فعالة في حرب الخليج الثانية رغم

خسائرها الاقتصادية، وترتبط تركيا بمعاهدة دفاع مشترك مع إسرائيل وإذا كان حزب الرفاه حصل على ٢٠٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية إلا أنه لا يستطيع نزع الهوية العلمانية عن النظام السياسي التركي، لأن مشاركة أربكان في الحكم تسير وفق ضوابط مؤسسية وسياسية، ولذا يرى بيكر في النهاية أنه يتعين مساعدة تركيا وتبني معايير أكثر واقعية للنظر في مسيرة أربكان السياسية وتشجيعها على هذا النهج المعتدل الذي يعتبر ضماناً لأمن الشرق الأوسط.

والحقيقة أنه أثناء فترة أربكان لم تتأثر مصالح الغرب مطلقاً بسياسته فهو يلتزم بتعهداته الدولية الإقليمية، وتوسيع علاقاته مع الدول الإسلامية يعود بالنفع على تركيا ويساهم في استقرارها، ويساعد على السير بدون عوائق في برامج التخصيص الاقتصادي، كما أن سياسات حزب الرفاه في هذه الفترة امتصت الكثير من الاضطرابات السياسية وصور العنف التي كانت قد بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة وقبل تولي أربكان السلطة

إن سياسة أربكان المعتدلة كانت صمام أمن لاستقرار تركيا، وهو حدث أساسي يسعى إليه الغرب، وسيتذكر النظام السياسي التركي أنه بالرغم من كل الفرقعات والتلويح بالخطر الإسلامي على الدولة العلمانية فإن فترة أربكان لم تكن مطلوبة فحسب بل كانت ضرورية وتمثل مرحلة ملحة لنزع فتيل الانفجار من أوضاع كانت تتفجر بالعواصف والبراكين

يمكن القول الآن إن التحليلات الأمريكية المتمثلة في بعض الصحف وبعض أقوال رجال الكونجرس الأمريكي عن المخاطر الهائلة التي ستصيب المصالح الأمريكية في تركيا وفي منطقة البلقان أثناء تولي أربكان رئاسة الوزارة التركية كانت قمة في المبالغة والإثارة.

فقد انصبت هذه الأقوال على أن توجهات أربكان الإقليمية والدولية تلحق أضراراً بالغة بمصالح واشنطن في الشرق الأوسط وتخل بموازين القوة السائدة في الاقليم، فالتقارب الإيراني - التركي لا يقود إلى أن تستمر تركيا حليفاً أساسياً في موازنة النفوذ الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى، حيث يرى أربكان أن مستقبل

تركيا يرتهن بالتعاون الفعال مع البلدان الإسلامية.. كما حذر الكثير من الكتاب - حينذاك - وفي مقدمتهم اندرو بورونايك - من مخاطر الاختراق الإسلامي لمؤسسات القوات المسلحة التركية، وأن قيادة القوات المسلحة توالي فصل

الضباط والجنود الذين تكتشف أنهم متورطون في نشاطات إسلامية حيث تم فصل خمسين ضابطاً في بداية ١٩٩٦ ثم سبعين ضابطاً وجندياً في نهاية السنة ذاتها، وذلك للسبب ذاته، ويستمر الكاتب في رؤيته المبالغ فيها، أن هذا الاختراق يمثل خطراً ماثلاً على مستقبل القواعد الأمريكية في تركيا، والحقيقة أن التأمل لهذه الأقوال وهذه التحليلات يجدها تنظر فقط إلى المصالح الأمريكية التي يجب حمايتها بأية طريقة كانت دون النظر إلى الأوضاع التركية الداخلية، فمثلاً نعمل في مقدمة الأسباب لفوز حزب الرفاه الإسلامي بـ ١٥٨ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ مجموعها ٥٥٠ مقعداً مقابل ١٢٥ لحزب الطريق القومي بزعامة تانسو تشيلر و ١٢٥ مقعداً لحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز هو قدرة حزب الرفاه على التعبير عن مشاكل والام الشريحة العريضة من الشعب التركي، فقد رفع أربكان شعار الاقتصاد العادل للحد من انتشار الفقر خاصة في أوساط العاطلين ووعدهم بعلاج الخلل في القانون الضريبي الذي يميز الشركات ضد العمال، بالإضافة إلى معالجة زيادة معدلات البطالة وتدني الإنتاجية مع ازدياد كلفة الإنتاج في الشركات المملوكة لقطاع الدولة وعلاج معدلات التضخم العالية التي وصلت إلى ١٥٠٪ سنة ١٩٩٥ وعلاج الخسارة السنوية - ثلاثة بلايين دولار - من جراء توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في مارس ١٩٩٥

كما أن الذي يغيب عن الأذهان هو أن الدولة هي التي



المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٥

يلمظ يكتف اتصاله بالأحزاب الحزبان
الإسلاميين من مقاعد الحكومة التركية
انقرة - وكالات الأنباء - كنف
مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم
مشاوراته الرامية لتشكيل حكومة
إئتلافية متمايزة للإسلاميين في
تركيا وأعلن مسئولو الحزب أن يلمظ
سوف يجري مفاوضات خلال
ساعات مع قيادات أربعة أحزاب
أخرى ومن المقرر أن يلتقى يلمظ
أيضاً - برئيس البرلمان مصطفى
كالملي



المصدر: الأخضر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٦/٢٥



في الاسبوع الماضي.. تقدم نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا، باستقالته الى سليمان ديميريل رئيس الجمهورية.. على أمل أن يكلف رئيس الجمهورية تانسو تشيللر بتشكيل الحكومة الجديدة.. ولكن الرئيس التركي كلف مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة.. ولم يكلف تانسو تشيللر، كما كان منتظرا..! والسؤال: هل يؤدي تكليف يلماز بتشكيل الوزارة الجديدة الى استبعاد حزب الرفاة من مقاعد الحكم.. بعد أن ظل فيها سنة كاملة..!

في الانتخابات الأخيرة التي جرت في ديسمبر ١٩٩٥... حصل حزب الرفاة الاسلامي على ١٥٨ مقعدا من أصل عدد المقاعد البرلمانية البالغة ٥٥٠ مقعدا.. وكان ترتيبه الأول بين الأحزاب السياسية الفائزة.. يليه حزب الطريق القويم الذي ترأسه تانسو تشيللر (١٣٥ مقعدا).. ثم حزب الوطن الذي يرأسه مسعود يلماز (١٢٢ مقعدا).. بينما حصلت بقية الأحزاب الأخرى على ١٢٥ مقعدا.. ونظرا لفشل جميع الأحزاب السياسية في الحصول على أغلبية مطلقة.. كان لابد من تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين أو أكثر تتحقق لها أغلبية برلمانية.. وبالفعل تم في العام الماضي تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الرفاة الاسلامي، وحزب الطريق القويم، برئاسة نجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاة الاسلامي.. رغم الخلاف الفكري بين الحزبين..!

وكان من المفروض أن تستمر الحكومة أربع سنوات.. يتبادل خلالها أربكان رئاسة الوزارة مع تشيللر.. ولكن الحكومة عجزت عن الاستمرار.. خاصة أمام ضغوط المؤسسة العسكرية على حزب الرفاة الاسلامي..! واتفق أربكان مع تشيللر على إجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية هذا العام.. وفي مقابل ذلك تعهد أربكان بالاستقالة من رئاسة الوزارة.. على أن تتولى تشيللر رئاسة حكومة ائتلافية جديدة مع حزب الرفاة..

ولكن الرئيس التركي.. كلف مسعود يلماز بتشكيل الحكومة الجديدة، ولم يكلف تشيللر.. واعتبر بعض المراقبين هذا التصرف بمثابة انقلاب على حزب الرفاة الاسلامي.. وانحصارا على الاسلاميين.. واستبعادا لهم من الحكم..!

وأقول: إن تكليف يلماز بتشكيل الوزارة.. كان واردا، ولم يكن مستبعدا.. بوصفه رئيس الحزب الذي يملك الآن أكبر عدد من المقاعد البرلمانية.. بعد حزب الرفاة الاسلامي.. والامر الطبيعي عندما تستقيل الحكومة أن يتم تكليف رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد.. تشكيل الحكومة.. وهذا ماحدث مع يلماز..

ولكن.. هل يستطيع يلماز تشكيل حكومة جديدة تستبعد حزب الرفاة الاسلامي.. هذا الاحتمال وارد بشرط أن تطوى تشيللر صراعاتها مع يلماز، ويتفقا على تشكيل حكومة ائتلافية.. وهو أمر يستبعد المراقبون..!

ويوم يغجز يلماز عن تشكيل الحكومة.. تظهر تشيللر وتعود لتأليف حكومة ائتلافية مع الرفاة.. وتبدأ لعبة الكراسي الموسيقية في الحياة السياسية لتركيا من جديد.. وهي لعبة من المتوقع أن يطول أمرها.. الى أن يظهر حزب قوى يحكم بمفرده..

سعيد سنبل



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ٧ / ١٩٩٧

... وثامنهم الجيش في « لعبة الارقام والاسماء... والرؤوس » تركيا: « الحصان المرقط » على حلبة الصراع السياسي

كتب عدنان حطيطة

لا يمل الأتراك من الحديث عن الديمقراطية. وكثيراً ما تباهى رؤساء، مثل تورغوت أوزال، بالمؤهلات الديمقراطية التي تميز تركيا عن القسم الأعظم من دول الجوار، العربي طبعاً. غير أن الرئيس الراحل كان يدرك قبل غيره أن الديمقراطية التي يتحدث عنها، هي نوع خاص جداً يكاد يكون فريداً إذا قورن بما يطبق مثلاً في أوروبا، وقد كان شديد الحماسة لتحقيق عضوية تركيا الكاملة في «سوقها» أولاً، و«اتحادها» لاحقاً مع ما يترتب على ذلك من امتيازات والتزامات. إنها «ديموقراطية تحت الوصاية» أو «ديموقراطية مدنية بسقف عسكري». وهو نفسه - على أي حال - كان في حينه ثاني رئيس جمهورية «مدني» في تاريخ تركيا الحديث (أصبح سليمان ديميريل ثالثهم)، في مقابل ٦ رؤساء جمهورية جاؤوا من صفوف العسكر ولم يخلعوا بزياتهم القتالية إلا لحضور مراسم التنصيب على رأس «الجمهورية الديمقراطية العلمانية... الملتزمة بمبادئ أتاتورك».

تحديد هذه المخاطر بأنها «ما تسد يأتي من الخارج أو من الداخل».

إن الجيوش تكلف، عادة، وكما هو معروف، بالدفاع عن سيادة البلاد ووحدة أراضيها من المخاطر المحتملة من خارج الحدود. وفي حالات طارئة جداً واستثنائية، وبإشراف صارم من السلطة السياسية، تعطى دوراً في الداخل عند وجود

والحال أن في الدستور مواد عدة «ممنوع» تعديلها، بل والتفكير في ذلك. وإحدى تلك المواد هي التي تنص على أن مهمة الجيش التركي هي حماية الأمة والجمهورية من المخاطر التي تتهددها. مثل هذه العبارة موجودة في كل دساتير العالم، لكن الأمر يأخذ بعداً آخر في الحالة التركية عندما يتم

العبارة الأخيرة، الخاصة بالالتزام بمبادئ، مؤسس الدولة التركية الحديثة، ليست إضافة اعتباطية، بل إنها في صلب الدستور التركي المطبق حالياً والذي تعرضت مواده لتعديلات كثيرة، غير أن أحداً لم يجزؤ حتى على اقتراح تعديل لمثل هذا الالتزام الذي يصادر حق الأجيال المقبلة في أن ترى لتركيا خطأ آخر مغايراً.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥٠ / ٦ / ١٩٩٧

مخاطر كبرى كتهديد وحدة المجتمع، أو احتمال حصول فتنة طائفية، الخ...

لكن هذا «الاستثناء» هو قاعدة يومية في تركيا أرساها مصطفى كمال وألزم المدنيين بقبولها، والعسكرو بالتصرف بمقتضاها.

كان مصطفى كمال (أتاتورك) قد نسف كل الجسور بين الجمهورية التي أقامها، والسلطنة التي كانت سابقة عليها. حتى اللغة غير أجدبتها كي لا يصبح بمقدور الجيل «الأتاتوركي» حتى قراءة التاريخ العثماني لبلاده، إلا ما تريد له الدولة الجديدة أن يقرأه.

ولأن «الغازي» خرج في الأصل من صفوف الجيش، وكان ضابطاً في الجبهات، وأن هذا الجيش هو الذي خاض حروب التحرير التي أدت إلى الاستقلال عام ١٩٢٢ وإلى الجمهورية عام ١٩٢٣... فإن مصطفى كمال الذي رفع شعاره الشهير «سلام في الداخل، سلام على الحدود» أوكل للجيش ترجمة هذا الشعار، في عهده، وبعد مماته. لهذا كان للقوات المسلحة التركية، تقليدياً، تأثير سياسي. ومع أن الجنرالات كانوا يترددون عادة، حتى في الإشارة إلى الأمور السياسية، إلا أن ذلك لم يمنع خروجهم من الثكنات أكثر من مرة (في ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠) لإسقاط حكومة الحزب الديموقراطي برئاسة عدنان مندريس، وفي ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ لإسقاط حكومة سليمان ديميريل. وبين هذين التاريخين حصل «انقلاب بيبان» في ١٢ آذار / مارس ١٩٧١، حين كانت مذكرة رفعها رئيس الأركان وقادة الجو والبحر والبر والأمن الداخلي، كافية كي يقدم ديميريل استقالته. مع الإشارة إلى محاولتين انقلابيتين فاشلتين: حرتا في شباط /

فبراير ١٩٦٢ وأيار / مايو ١٩٦٣ بقيادة الكولونيل طلال ايديمير الذي أعدم لاحقاً).

لقد حدد مصطفى كمال - وتكرس ذلك في الدستور - مهمة للجيش هي في جانبها الأكبر داخلية، باعتبار أن «السلام على الحدود» تكرسه المعاهدات التي تلتزم بها تركيا.

ورغم كل الآليات التي تضمنها الدستور، والمؤسسات التي تم انشاؤها لتأمين الالتزام ببنوده، فإن الجيش أعطي في الدستور نفسه موقع السلطة فوق السلطة، ربما من منطلق عدم الثقة بالمدنيين، أو تلافياً للاجبراء الطويلة التي

يستغرقها علاج أي خلل في الممارسة.

هذا الأمر كان يستتبع بالضرورة أن يكون الجيش وفق مواصفات خاصة، لذا وضعت شروط صارمة جداً في اختيار الأفراد، وتنشئتهم، كما تكفلت برامج التوعية بنوع من «غسل الدماغ» اليومي المكثف لهم، مع رفع حواجز كثيرة للحوول دون تأثرهم بما قد يتردد خارج الثكنات من أفكار وعقائد.

وبمثل هذه القسوة تتم الترقيات، كما تراعى بدقة الدول التي تجري فيها الدورات التدريبية.

غير أن العنصر الأهم هو الرقابة المنتظمة على كل الأفراد والضباط، وعمليات التقييم المستمرة لسلوكهم وانضباطيتهم، داخل الثكنات وخارجها.

وفي هذا المجال لا يعود مستغرباً أن يكون الجيش التركي هو الوحيد، ربما، في العالم الذي تشهد صفوفه بين فترة وأخرى عمليات «تطهير»، إذ يتم طرد العشرات في كل دفعة، وبينهم في حالات كثيرة ضباط كبار (خلال رئاسة نجم الدين أربكان للحكومة، اضطر للتوقيع على قرارات فصل نحو خمسمائة أكثر من ٢٠٠ ضابط

بحجة أن لهم ميولاً إسلامية). أن الجيش التركي الذي تقدمه كتب التاريخ، في مراحل التعليم كافة، بأنه صاحب الفضل الأول في التحرير والاستقلال، يضعه الدستور في موقع المؤسسة التي تملو كل المؤسسات، بما فيها المجلس النيابي، والسلطة التنفيذية، ورئاسة الجمهورية وحتى السلطة القضائية.

وهذا الأمر يظهر بوضوح من خلال آلية الحكم في البلاد، إذ تبدو في إطارها العام قائمة على الفصل بين السلطات، لكنها في حقيقتها تعطي للمؤسسة العسكرية موقعاً تبدو فيه غير قابلة لأي وصاية مدنية، بما

فيها مجلس النواب، أو بالأحرى سلطة الشعب.

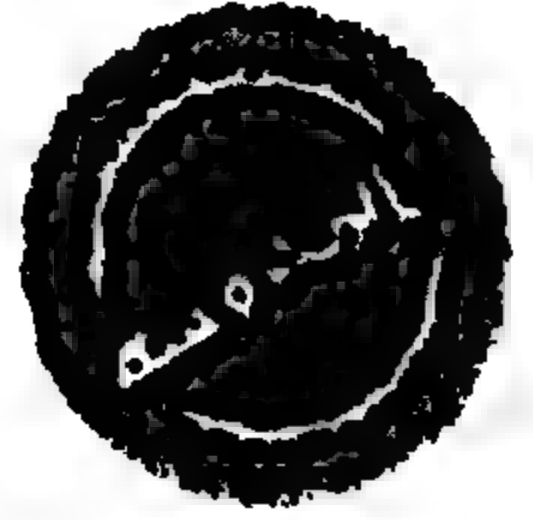
أحد الأمثلة الساطعة على ذلك هو مؤسسة «مجلس الأمن القومي» التي أقر الدستور بوجودها ووضع لها أسساً وقواعد وضوابط.

إن سر هذا المجلس يكمن في المادة ١١٨ من الدستور التركي الذي تم التصديق عليه معدلاً في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ بعد استفتاء عام.

تقول المادة المشار إليها أن مجلس الأمن القومي يرأسه رئيس الجمهورية ويضم: رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، قادة الجيوش البرية والبحرية والجوية، والقائد العام للشرطة.

وتشمل صلاحيات المجلس دعوة وزراء أو أي شخصيات أخرى للاستماع إلى إفاداتهم في الأمور التي تتعلق باختصاصاتهم إذا كانت مدرجة على جدول الأعمال.

أما مهمة المجلس فهي: «أن يضع أمام مجلس الوزراء آراءه حول اتخاذ قرارات وتأمين التعاون الضروري في ما يخص وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة الخاصة بالأمن القومي». وتبعاً للدستور فإن على



المصدر : الكفاح العربي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٧

مجلس الوزراء «ان يعطي الأولوية للأخذ بعين الاعتبار قرارات المجلس المتعلقة بالاجراءات التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود واستقلال الدولة ووحدة وسلامة أراضيها والسلم والأمن الاهليين».

ويتولى رئيس الجمهورية وضع جدول أعمال المجلس، أخذاً بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان.

وفي غياب رئيس الجمهورية يتولى رئيس الوزراء رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي. جدير بالذكر ان ديماجة الدستور التركي تضمنت

إشارة الى انه وضعت جمعية استشارية وحصل على موافقة مجلس الأمن القومي باعتبارهما - أي الجمعية والمجلس - الممثلين الشرعيين للأمة التركية.

وكما هو واضح فالنص الدستوري نفسه لا يترك أي مجال للشبهة حول موقع مجلس الأمن القومي فوق المؤسسات الأخرى بما فيها مجلس الوزراء، بدليل حقه في استدعاء أي وزير وتصنيفه كممثل شرعي للأمة.

للوهلة الأولى، يبدو المجلس تحت سلطة مدنية (الرئيس ورئيس الوزراء)، لكن التطبيق العملي مغاير لذلك تماماً. فالانطباع العام ان اجتماعاته الدورية - كل ستة أشهر - أو الاستثنائية، تكون فرصة للجنرالات كي يقولوا رأيهم في ما يجري، ويحددوا مطالبهم (كما حصل قبل زهاء شهرين عندما وضعوا الأتحة بإجراءات ينبغي تنفيذها لوقف ما أسموه المد الاسلامي في البلاد).

ورغم ان «النص» لا يحتمل إشارة صريحة الى الطبيعة «اللزمية» للقرارات التي تصدرها المجلس، بل انه يوحى بأنها أقرب الى «الارشادات» التي «النصائح»، فإن الطريقة التي تم بها التعامل مع المطالبات الـ ٢٣، أثبتت العكس تماماً، بدليل

ان عدم تجاوب «الرقاء» معها وشروعه فوراً بتنفيذها، أظهرها وكأنهما مخالفة للقوانين تعرضه للمحاكمة. المفارقة ان النص الدستوري يقول بأن رئيس الجمهورية هو

القائد الأعلى للقوات المسلحة، وان رئيس الأركان هو قائد تلك القوات، لكنه في حالة الحرب يقوم مقام رئيس الجمهورية في القيادة العامة. ورئيس الأركان الذي يسميه مجلس الوزراء ويعينه رئيس الجمهورية مسؤول أمام رئيس الحكومة في ما يتعلق بمهامه وسلطاته.

غير ان هذا النص ثبت مراراً انه نظري بحت، من ذلك، على سبيل المثال، ما حدث قبل بضعة شهور حين قام رئيس الأركان اسماعيل حقي قارادي، بزيارة اسرائيل، من دون ان يكلف نفسه، ولو هاتفياً، إبلاغ رئيس الوزراء بتلك الزيارة. وكان يديهياً بالتالي، ان يتكرر الأمر مع نائب رئيس الأركان تشيفيك بير الذي قام بدوره بزيارة اسرائيل مكتفياً بإعلام رئيسه المباشر.

المعادلة واضحة اذن: كلمة العسكر فوق كلمة المدنيين.

لقد حاول الرئيس الراحل تورغوت أوزال، ان يكسر القاعدة، وان يفرض كلمته كرئيس للجمهورية على العسكر.

حصل ذلك في حزيران (يونيو) ١٩٨٧ عندما استقال الجنرال نجسدت أوروغ من رئاسة الأركان.

أحدثت هذه الاستقالة عاصفة، من جهة لأنها جاءت قبل شهر من انتهاء مدة ولايته في منصبه، ومن جهة أخرى لأنه كان موضع احترام واسع، إذ بذل خلال سنواته الأربع جهوداً كبيرة لإبعاد العسكر عن

التدخل في شؤون السياسة. كانت حجة أوروغ انه استقال كي يفسح المجال لعملية انتقال هادي للسلطة في المركز الذي يشغله.

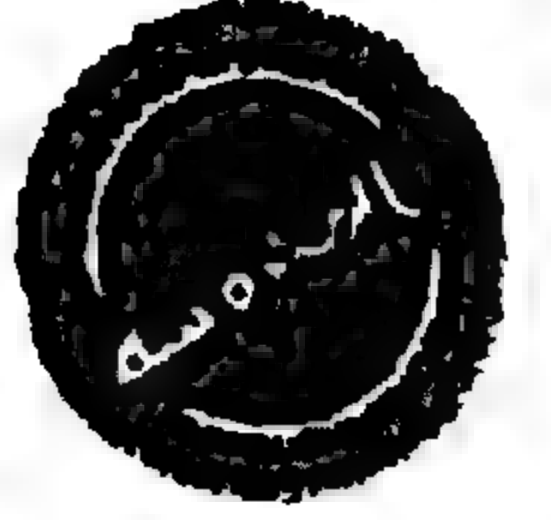
وكان الاعتقاد السائد ان الأوفر حظاً بخلافته هو قائد القوات البرية الجنرال نجدت أوزوتورون.

غير ان الرئيس أوزال رآها فرصة سانحة ليقدّم على خطوة لم يسبقه إليها أي الرؤساء. فقد أعلن ان الحكومة لا تريد ان يصبح أوزوتورون رئيساً للأركان، وانها اختارت الجنرال نجيب تورومتاي لهذا المنصب. وفي حينه كان التقليد يقضي بأن يشغل قائد القوات البرية رئاسة الأركان.

على الفور، طلب أوزوتورون إحالته على التقاعد فتترك الجيوش مع أوروغ، وسمي تورومتاي قائداً للقوات البرية لبعض الوقت ثم رئيساً للأركان. تورومتاي نفسه فجر مفاجأة عندما أعلن في خطوة لا سابقة لها، استقالته من منصبه في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠. وراجت آنذاك شائعات عن ان الاستقالة جاءت احتجاجاً على تدخل رئيس الجمهورية في الشؤون العسكرية، خصوصاً إبان حرب الخليج. وفي رسالة استقالته قال تورومتاي ان المبادئ التي يؤمن بها والطريقة التي ينظر بها الى الدولة، تجعل من المستحيل عليه البقاء في منصبه.

في اليوم التالي، عين الجنرال دوغان غورش رئيساً للأركان، وما لبث ان شن حملة «انفتاح» في صفوف الجيش، فدعا كبار الصحفيين للقيام بجولات على أكثر المواقع العسكرية سرية، وسمح للجمهور بزيارة العديد من المنشآت العسكرية.

«حادثة» أوزال لم تتكرر مع ديميريل. ويرى الكثيرون ان



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك علاقته بتجربتيه
السابقتين مع العسكر في
الانقلاب بذاكرة عام ١٩٧١
والانقلاب الفعلي عام ١٩٨٠.
وربما لهذا السبب نفسه كان
ديميريل احد الذين شاركوا
علناً في التحذير من خطر وقوع
انقلاب عسكري، وأنه في
الاجتماعات التي عقدها مجلس
الأمن القومي - برئاسته - بدا
أقرب الى الجنرالات منه الى
المدنيين وعلى رأسهم رئيس
الوزراء.

لكن الكثيرين في أنقرة
يتساءلون اليوم: إذا كان
لديميريل ما قد يبرر انحيازه
للعسكر، فما هي مبررات الباقين
من زعماء الأحزاب الذين
تطوعوا للقيام بانقلاب مدني...
لحفظ رأس العسكر، أو لإبقاء
العسكر فوق رؤوسهم؟!



المصدر: الحسيبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥

على رغم أنه أرسل إليها باقة من الزهور قبل لقائهما تشيلر تجدد رفضها الانضمام إلى حكومة تركية يرأسها يلماز

□ أنقرة - من رشيد غيورديك:

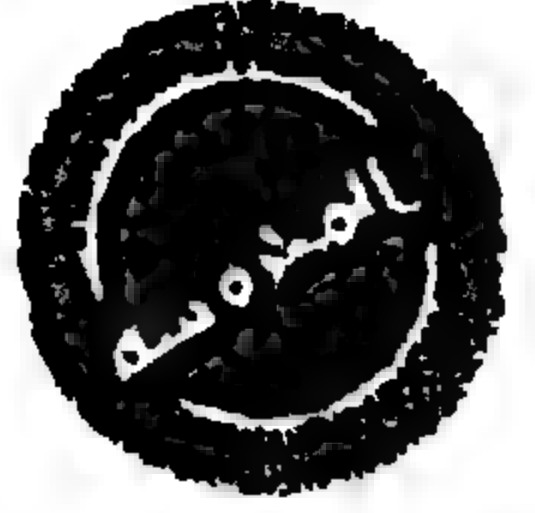
أكدت زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر أمس رفضها مشاركة حزب الوطن الأم الذي يتزعمه مسعود يلماز في ائتلاف حاكم يضم حزبيهما اللذين يمثلان جناحين متنافسين ينتميان إلى يمين الوسط العلماني. وأعلنت، إثر لقاء مع يلماز، المكلف تشكيل حكومة جديدة في تركيا، أنها لم تناقش مسألة تشكيل حكومة «لكي لا اضفي شرعية على وضع يلماز (...) قلنا له ان يعيد على الفور إلى الرئيس (سليمان ديميريل) التفويض» الذي منحه له الجمعة الماضي. وزادت: «اقترح مسعود يلماز علينا شراكة حكومية. ولسنا في المرحلة الراهنة في وضع يسمح لنا بالبحث في نماذج تشكيل حكومة لأن تكليفه يعتبر خطأ من وجهة نظر الديمقراطية». واعتبرت ان «الغالبية تولى السلطة في الدول الديمقراطية». واتهمت يلماز بـ «السعي إلى الحصول على دعم نواب ينشقون عن حزب الطريق الصحيح» لنيل الثقة في البرلمان. وأضافت: «لكن لا يمكن ان تحصل الحكومة (برئاسة يلماز) على الثقة». ودافعت عن حزب الرفاه، الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان، مؤكدة ان «استبعاد حزب حصل على ستة ملايين صوت قد يزيد حدة التوتر في البلاد». وأصبح أكيدا ان يتمتع يلماز بتأييد حزبين يساريين وجناح يميني ومحافظين مستقلين ولكن من دون حزب تشيلر سينقصه نحو ١٢ صوتاً للحصول على غالبية بسيطة للفوز بثقة البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً. وهذا ما دفعه

إلى ان يطرق بابها بعدما كان أرسل إليها أول من أمس باقة من الزهور مع دعوة إليها بان تعمل معه على «دفن الماضي». ولكنها بدل ان تقبل نصيحته بلته إلى الباب بعدما تحول اللقاء بسرعة تبادلاً بينهما لاتهامات سلفها الاتراك منهن عشرين المرات.

ووعد زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولنت اجاويد بتقديم دعمه لحكومة يشكلها يلماز. وقال اثر اجتماعهما أمس: «أحد بمساهمة حزبي بكل الاشكال الممكنة». ولم يعرف ما اذا كان حزب اجاويد ينوي المشاركة في الحكومة او الاكتفاء بالتصويت في البرلمان لدعمها. ولكنه اضاف ان التفاصيل لم تبحث أثناء لقائهما.

كذلك اجتمع يلماز أمس مع رئيس البرلمان مصطفى قلملي العضو في حزب الوطن الأم وزعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال، الذي أعلن لاحقاً موافقة حزبه على دعم حكومة برئاسة يلماز، ومع حسام الدين جيندوروك زعيم «الحزب من أجل تركيا ديموقراطية» الذي كان انشق العام الماضي عن تشيلر.

واتخذ اربكان وتشيلر أمس خطوات اضافية هدفها منع أي انشقاق محتمل في صفوف حزبيهما لمصلحة يلماز. فقد حمل اربكان وتشيلر جميع النواب المنتمين إلى حزبيهما على توقيع تعهد بعدم التصويت بالثقة لحكومة يرأسها يلماز. ولكن وسائل اعلام تركية نقلت عن مصادر ان جميع نواب الرفاه وقعوا، بينما رفض التوقيع ثلاثة من النواب في حزب تشيلر. وأضافت المصادر ذاتها ان قيادة الحزب تستعد لطرد نائب رابع.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٦

يلمظ يتخلى عن محاولة إقناع تشيلر بالتحالف معه أربكان يؤكد أن الغالبية في البرلمان التركي تساند حكومته

علمانية. وفي الوقت نفسه، كشف نجم الدين أربكان النقيب عن أن ٢٧٨ نائباً في البرلمان التركي المؤلف من ٥٥٠ مقعداً وقعوا على وثيقة عرضها على ديميريل يتعهدون فيها برفض مساندة الائتلاف العلماني الذي يقوده يلمظ ويسعى لاستعاد حزب الرفاة عن السلطة وأوضح أربكان الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي بانقرة وهو يلوح بالوثيقة التي وقعها النواب أن تلك الوثيقة ملزمة لأي شخص ولديميريل نفسه

الحكومة المؤقتة التي يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاة» الإسلامي عرضاً من زعيم حزب الوطن الأم بالاتضمام لائتلاف يرأسه هو ويحتاج يلمظ إلى تأييد ١٢ نائباً على الأقل في نواب «الطريق القويم» حتى يتمكن من ضمان التصويت بالثقة عليه في البرلمان التركي في حين أوضح يلمظ أن الرئيس التركي سليمان ديميريل طالبه بالاستمرار في مساعيه لتشكيل حكومة ائتلافية

انقرة - وكالات الأنباء - أعلن مسعود يلمظ زعيم حزب «الوطن الأم» التركي والمكلف بتشكيل الحكومة الجديدة أنه لن يلتقي مع «تانسو تشيلر» زعيمة حزب الطريق القويم للتباحث معها بشأن تكوين ائتلاف علماني مناهض للإسلاميين ما لم تعترف بحقه في رئاسة الوزراء. وجاء إعلان يلمظ في مؤتمر صحفي عقده أمس وبعد يوم واحد من رفض تشيلر والتي تشغل منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في



المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٢٦ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أريكان يستبعد حصول حكومة يلماظ على موافقة أغلبية البرلمان التركي

تركيا ومن جاسه أعلن يلماظ أنه على ثقة من أن أسماء حكومته التي سيقدمها إلى الرئيس ديميريل الأسبوع المقبل ستحصل على الأغلبية المطلوبة في البرلمان وقال إن مباحثاته مع قادة الأحزاب كانت ناجحة باستثناء رئيسة حزب «الطريق القومي» نانسو تشيلر لاصرارها على تشكيل الحكومة. وأنها تضع كل العراقيل من أجل عدم نجاح مهمته وأعرب يلماظ عن أسفه إزاء الوثيقة التي قدمها أريكان مع خطابي استقالته إلى الرئيس ديميريل وتتضمن موافقة قادة أحزاب «الرفاه» و«الطريق القومي» والوحدة الكبرى على تشكيل حكومة برئاسة تشيلر يذكر أن يلماظ يحتاج إلى موافقة نصف عدد أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥٥٠ نائبا إضافة إلى نائب حيث يحتاج إلى ٢٧٦ نائبا

أنقرة - وكالات الأنباء أعلن رئيس الوزراء التركي محمد الدين أريكان أمس - أن لديه وثيقة تحمل توقعات غالبة أعضاء البرلمان برفض تشكيل أي ائتلاف علماني يهدف إلى استبعاد الإسلاميين من السلطة وقال أريكان - في مؤتمر صحفي عقد أمس - أن لديه توقعات لـ ٢٧٨ نائبا ترفض التصديق على الحكومة التي يسعى منعه من توليها الرئيس ديميريل - الوزير الأم لتسكيلها - بعد تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل - لذلك الأسبوع الماضي وقد حصل يلماظ على مهلة حتى مطلع الأسبوع المقبل حتى يقدم أعضاء حكومته الجديدة إلى الرئيس ديميريل وكان أريكان قد استقال في مطلع الأسبوع الماضي لحل النزاع المحتدم بين حكومته وقيادات الجيش حول الأنشطة الأصولية في



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٦ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صباح الخير
يا عرب



السلامة والأمن

لا الحصر .
●● حرص أربكان على الركض بسرعة وبشكل ملحوظ إثر توليه الحكم مباشرة نحو إيران وباكستان وليبيا والعالم العربي والإسلامي .. ودوره النشط في دول البلقان وجمهوريات وسط آسيا الإسلامية (السوفييتية السابقة) .. ودعوته إلى سوق إسلامية مشتركة .. ونقو إسلامي .

عقد صفقة الغاز الطبيعي مع إيران التي تقدر قيمتها بـ ٢٣ مليار دولار ، والتي تغذي الخزانة الإيرانية بنحو ٧٥ مليون دولار شهرياً . في مرحلة تشدد الولايات المتحدة فيها الضغط الاقتصادي على إيران ، مما يعد تجاوزاً تركيا للسياسة الأمريكية ومصالحها ولاتفاق دامتو ، الذي نص على معاقبة الشركات الأجنبية التي توظف استثمارات تفوق الأربعين مليون دولار في إيران في مجال الطاقة . وفي الوقت نفسه محاولة أربكان الإمساك بأوراق الأصوليين في الدول العربية والإسلامية في ظل توافق تركي - إيراني ، قائم على أسس أن تقزع تركيا الجماعات والفصائل السنية مقابل تزعم إيران المجموعات الشيعية .

هكذا تبلورت استراتيجية الرفاه في : أسلمة تدريجية للدولة .. إعادة دلف مصطفى كمال أتاتورك مرة ثانية .. حشد وتجميع صفوف المسلمين بعيداً عن الغرب والاطلسية والاتحاد الأوروبي .. فالمقاتلون ضد الأمية ، وإيضاً القومية ولا يؤمنون إلا بدار السلام ، ودار الحرب .. وإعادة إحياء المركز الديني لاسطنبول بعد مصالحة الأكراد ، ومن خلال التعاون الجديد مع دول الجوار المسلمة .

وهكذا انقسمت تركيا حول دورها المستقبل إلى جبهتين .. الأولى : علمانية - أوروبية - أمريكية - أطلسية - شرق أوسطية - إسرائيلية .. والثانية : إسلاموية - إيرانية - آسيوية - عربية - إخوانية - أصولية .. ولم يكن أمام الجيش الذي بدأ محشوراً في الزاوية ، سوى اللجوء إلى حسم الموقف بسرعة عبر الضغط المكثف على أربكان لدفعه للاستقالة . والجدير بالذكر هنا أخيراً ، أولاً : إن حزب

بعد أشهر عاشتها تركيا على حالة الهلوية . استقلال نجم الدين أربكان رئيس الحكومة وزعيم حزب ، الرفاه ، الإسلامي ، من دون أن يحرك الجيش دباباته أو يجمد المؤسسات أو يعطل الدستور أو يعلن حالة الطوارئ مثلما حدث ذلك من قبل ثلاث مرات .

ومما لا شك فيه أن حزب ، الرفاه ، هو وريث حزب ، السلام الوطني ، الذي حله انقلاب عام ١٩٨٠ .. وازن ، الرفاه ، نجح ، على مدى ١٦ سنة ، في استراتيجية حفر الجبل بالإبرة ، واستطاع أن يصل إلى الحكم في يونيو ١٩٩٦ .. ومن الثابت أيضاً أن ، الرفاه ، بدأ منذ اليوم الأول ، مسيرة الألف ميل بشكل حثيث لأسلمة الجمهورية التركية التي أسسها أتاتورك علم ١٩٢٣ على إنقاض الخلافة العثمانية .. وللعلم في القاعة العلمانية الوحيدة في العالم الإسلامي

وقد أعاد ، الرفاه ، للوصول إلى هذا الهدف تكديك تنمية الحالة الإسلامية لتطويق الجيش ومحاكمته وخلق حالة من توازن الرعب ، ومن ثم القفز إلى الحكم وتغيير مرتكزاته وأساساته الاتاتورية ، وتعمل ذلك بوضوح في استعراضات القوة في صلاة الجمعة ، ونخر مؤسسات الدولة من داخلها والاستيلاء عليها ، وفي سرعي الحزب إلى رسم سياسة إسلاموية إقليمية بعيدة عن معادلة النظام العالمي الجديد ، تحت التأسيس - الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن الأمثلة على ذلك ، على سبيل المثال



المصدر : . صباح الخير

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٠١٧ / ٧ / ١٩٩٧

الرفاه لم يحصل في الانتخابات إلا على ٢١٪ فقط من الأصوات ، وهي تساوي ١٥٨ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً ، وهي لا تؤهله لتولي الحكم لولا حالة التنازل بين الأحزاب العلمانية ..
لغياً : إن الجيش لم يكن وحده في هذه المعركة ، وإنما شارك فيها إلى جانبه قطاع سياسي علماني تحديتي يفوق بكثير مناصري حزب الرفاه ، حسب نتائج صندوق الاقتراع .. ثانياً : إن الدستور التركي ينص على علمانية الدولة ، ويحظر قيام أحزاب على أسس ديني أو عرقي أو طائفي .. ومن المعروف علمياً أن لكل قاعدة استثناء ، والاستثناء هنا هو ما حدث .. أما القاعدة فهي أن تدخل الجيش في السياسة يفسدها ويلغي اللعبة الديمقراطية .

محمد قنساوي



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة التركية تعلن الأسبوع المقبل يلماظ يدعو المنشقين عن تشيللر الى التعاون

المستقبل نجم الدين أربكان وتشيللر اللذين احتجوا على تكليف الرئيس سليمان ديميريل له بتشكيل حكومة. وفي سياق تشكيل الحكومة ذكرت صحيفة تركيا ان «بولند أجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي سيقول من منصب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في الحكومة الجديدة التي سيشكلها مسعود يلماظ».

وأضافت الصحيفة «انه جرى توزيع الحقائق الوزارية في حكومة «يلماظ» بحيث يحصل حزب الوطن الأم على «١٦» حقيبة وزارية ويحصل حزب اليسار الديمقراطي على ثمانية حقائب ويحصل النواب المستقلون على ثلاث حقائب وحزب تركيا الديمقراطية على حقيبتين بما فيها حقيبة وزارة الدفاع».

من جهة أخرى قالت صحيفة «الصباح» التركية ان المراقبين السياسيين يؤكدون انه في حال فشل «يلماظ» في الحصول على التصويت بالثقة في البرلمان فإن الرئيس التركي سيكلف رئيس البرلمان مصطفى كليملي بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة. وأضافت الصحيفة انه اذا فشلت الجهود في تشكيل حكومة خلال «٤٥» يوماً فإن ديميريل سيقوم بحل البرلمان تمهيداً لاجراء انتخابات مبكرة».



مسعود يلماظ في مؤتمره الصحفي. (رويتر)
التي اتهمته بأنه «يقوم بتحويل نواب حزبها بواسطة المال بلا شك» للحصول على ثقة البرلمان».

وقال يلماظ «نحن لم نبذل أي جهد في سبيل تحويل النواب الى حزبنا. ولكننا نوجه نداء الى جميع النواب الذين يتمتعون بحسن ادراك للتعاون معنا. اذا أرادوا الانضمام الى حزبنا فابوابنا مفتوحة».

وأضاف قائلاً «لا ينبغي ان يشك احد في ذلك. حكومتنا تستنال الثقة» في البرلمان» واشاد يلماظ الذي يسعى الى تشكيل حكومة ائتلافية بالدعم الذي وعدت به ثلاثة احزاب معارضة أخرى. وانتقد بشدة رئيس الوزراء

أكد رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ انه سيقدم تشكيلة حكومته الى الرئيس سليمان ديميريل مطلع الأسبوع المقبل، ودعا النواب المنشقين عن حزب «الطريق القومي» الذي تنزع عنه وزيرة الخارجية طانسو تشيللر الى «التعاون» في حين اعتبر مجلس الأمن القومي في اجتماعه أمس ان تطبيق الاجراءات المقررة في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي لضرب الميول الإسلامية في تركيا ليس مرضياً.

وأعلن يلماظ زعيم حزب الوطن الأم المكلف انه سيقدم أسماء أعضاء حكومته الى الرئيس ديميريل في بداية الأسبوع المقبل وانه على ثقة من ان حكومته سوف تحظى بالأغلبية البرلمانية. وأضاف يلماظ في مؤتمر صحفي عقده أمس ان مباحثاته مع قادة الاحزاب باستثناء تشيللر كانت ناجحة للغاية الا ان تشيللر «تصر على موقفها الخاص بضرورة قيامها بتشكيل الحكومة وانها تضع العراقيل من اجل عدم نجاح مهمته معرباً عن استعداده للتخالف مع جميع الاحزاب باستثناء حزب الرفاه» ودعا يلماظ النواب المنشقين عن حزب تشيللر واخبرهم حسن دنيزكورو والذي قدم استقالته أمس الى التعاون ورفض تصريحات تشيللر



المصدر : المصلحة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٦

في ظل اجتماع لمجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه الجيش

تركيا : استقالة اخرى من حزب تشيلر ويلماظ يؤكد انه لن يجتمع معها مجدداً

فيه بانهم لن يصوتوا لمنح الثقة لحكومة يلماظ لكن مصادر حزبه، التي سرّبت هذه المعلومات الى الصحافة، أكدت في الوقت نفسه ان أربعة من اصل ١١٥ نائباً من حزبه رفضوا توقيع البيان. الى تلك تكررت المصادر ان اربكان طلب من نواب حزبه توقيع بيان مماثل فوقعه جميعهم. والامر نفسه تكرر، على حد ما أكدته المصادر ذاتها، في حزب الوحدة الكبرى، (يميني له ثمانية نواب ويؤيد تحالف اربكان - تشيلر) الذي يتزعمه محسن يازجي اوغلو.

وكان اربكان سلم الرئيس سليمان ديميريل مع كتاب استقالته قبل اسبوع رسالة من هذه الاحزاب الثلاثة أكدت ان ٢٨٢ نائباً في البرلمان، اي الغالبية، تؤيد استمرار الائتلاف في شكل حكومة جديدة تراسها تشيلر، التي طالب اربكان بان تكلف تشكيل هذه الحكومة. لكن ديميريل قرر تكليف يلماظ مشدداً على انه يحترم الاجراءات الدستورية وقراره تكليف يلماظ اتخذه على اساس انه زعيم ثاني حزب في البرلمان.

ووصف اربكان قرار ديميريل بانه، تصرف مخالف للاسس الديمقراطية، مشدداً على ان الرئيس التركي، لم يأخذ في الاعتبار الغالبية في البرلمان. بينما اعتبرت تشيلر القرار انقلاباً ينفذه القصر الرئاسي (...) وان تعيين يلماظ اهانة للديموقراطية.

ازمير (غرب) يعتبر من المعارضين في حزبه لتمسك تشيلر بتحالفها مع حزب الرفاه. وكانت اللجنة التأديبية في الحزب هدّدت بطرده وكانت استقالته متوقعة.

ونجح يلماظ في الحصول على تأييد نواب علمانيين من اليمين واليسار لكنه في حاجة لساندة نحو ١٢ من نواب حزب الطريق الصحيح ليضمن اقتراحاً على الثقة في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ نائباً.

ووعّد زعماء حزب اليسار الديموقراطي (قومي) بولند اجاويد وحزب الشعب الجمهوري (اجتماعي - ديموقراطي) دنيز بايكال وحزب من اجل تركيا ديموقراطية، (يميني) حسام الدين جندوروك بدعم يلماظ. ولم يوضح شكل الدعم وهل سيكون بالمشاركة المباشرة في الحكومة. ولكنهم اكدوا، بعد لقاءات منفصلة مع يلماظ، ان نوابهم سيصوتون لحكومته بالثقة في البرلمان.

وباصوات نواب هذه الاحزاب الثلاثة والدعم شبه المؤكد من قبل ١٤ نائباً غير مسجلين في اي حزب سيضمن يلماظ تأييد ٢٦٥ نائباً، بينما المطلوب ٢٧٤ صوتاً للحصول على غالبية بسيطة. (رئيس المجلس لا يصوت وهناك مقعدان شاغران). بعبارة اخرى يحتاج يلماظ الى اصوات تسعة نواب يامل في ان ينتقلوا الى صفوفه من حزب الطريق الصحيح. ولتجنب اي انشقاق في صفوف حزبه حملت تشيلر نوابها على توقيع بيان تعهدوا

■ انقصة - ا ف ب، رويتر - أعلن حسن دنيزكوردو، النائب عن حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تانسو تشيلر أمس الاربعاء استقالته من الحزب الذي بات يتمتع بـ ١١٤ مقعداً فقط في البرلمان.

في غضون ذلك بدأ مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه الجيش، اجتماعه الشهري صباح امس للبحث في الاجراءات التي طالب بها الحكومة في اجتماعه لشهر شباط (فبراير) الماضي، واعتبر ان حكومة اربكان لم تلتزم وعدها تطبيق هذه الاجراءات للحد من النشاطات الاسلامية.

ويضم المجلس، وهو اعلى هيئة استشارية في تركيا، رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية اضافة الى اكبر خمسة مسؤولين عسكريين في البلاد.

وجاءت استقالة دنيزكوردو فيما يحاول رئيس الوزراء المعين مسعود يلماظ تشكيل حكومة ائتلافية تحل مكان الحكومة المستقيلة التي يرأسها زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان وتضم حزب تشيلر. واكد يلماظ امس انه لن يلتقي تشيلر مجدداً للبحث معها في شأن تشكيل حكومة. وقال في مؤتمر صحافي «من المستحيل ان التقي السيدة تشيلر الا اذا غيرت توجهها». ورفضت تشيلر اول من امس عرضاً من يلماظ للانضمام الى ائتلاف حاكم برئاسة يذكر ان دنيزكوردو النائب عن



المصدر: الحسبيسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ / ١ / ١٩٩٧

تحذير من ان تمسكهما بالسلطة يمنع 'عودة الجنود الى ثكنهم'

تركيا: اربكان وتشيلر يصعدان

مع ديميريل

□ أنقرة -

من رشيد غيورديك:

الى الحد من النشاطات الاسلامية التي اتهم الجيش حكومة اربكان بالمماطلة في تنفيذها على رغم

اقرارها منذ نهاية شباط (فبراير) الماضي. وقدم الامين العام للمجلس الجنرال الهان تشيليك تقريراً اعتبر فيه ان تطبيق هذه الاجراءات غير مرض.

وجاء في بيان ان المجلس طلب من جهة اخرى من الحكومة تمديد حال الطوارئ لمدة اربعة اشهر اضافية في تسع محافظات في شرق تركيا وجنوب شرقها، وهو تدبير سار منذ عشر سنوات للقضاء على تمرد حزب العمال الكردستاني (الانفصالي). يذكر ان

هذا الاجتماع هو الاخير الذي يشارك فيه اربكان بصفته رئيسا للحكومة. وتكاد وسائل الاعلام التركية تجمع على ان العسكريين سيمنعون عودة اربكان المستقيل الى الحكم. وكتب رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز» النور تشيفيك، الذي يعتبر بمثابة مستشار غير رسمي لاربكان، في افتتاحية امس انه «اذا كان البعض لا يزال يتمسك بالحكم فسيكون صعباً جداً عودة الجنود الى ثكنهم».

■ شن رئيس الوزراء التركي المستقيل زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان وحليفه تانسو تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح (يمين وسط) حملة جديدة امس على الرئيس سليمان ديميريل. ودعا الحليفان ديميريل الى «اصلاح خطاه» بسحب تكليفه زعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز (يمين

وسط) تشكيل حكومة جديدة وتكليف تشيلر بدلا منه. (تفاصيل اخرى ص ٨) وفي مؤتمر صحافي شارك فيه الى جانب اربكان وتشيلر زعيم حزب «الوحدة الكبرى» (يميني متحالف معهما) محسن يازجي اوغلو عرض الشريكان ما اكدا انه بيان وقعه ٢٧٨ نائباً، اي غالبية في البرلمان، تعهدوا فيه انهم لن يمنحوا الثقة للحكومة التي يحاول يلماز تشكيلها وطالبوه بالتخلي عن المهمة. وندد اربكان بديميريل

لتعيينه يلماز على رغم الرسالة التي ارفقها باستقالته في الثامن عشر من الشهر الجاري ووقعها معه يازجي اوغلو وتشيلر طالبين تكليف الاخيرة تشكيل حكومة. في غضون ذلك، ناقش مجلس الامن القومي التركي، اعلى هيئة تحدد السياسات الامنية الاستراتيجية لتركيا ويسيطر عليها العسكريون، الاجراءات الهادفة



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

استقالة نائب من الطريق القويم جولة جديدة من المحادثات لتشكيل الحكومة التركية

□ أنقرة - وكالات الأنباء:

بدأ مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم والمكلف بتشكيل حكومة جديدة في تركيا أمس جولة جديدة من المحادثات مع قادة الأحزاب السياسية والمستقلين لاختيار أسماء المرشحين للمناصب الوزارية قبل تقديمها إلى الرئيس سليمان ديميريل في الأول من شهر يوليو القادم، في حين أكد خلال مؤتمر صحفي أنه لن يلتقي بتانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم طالما لم تعترف به مرشحا لرئاسة الوزراء.

وقد عرض يلماظ على ديميريل أمس نتائج الاتصالات التي جرت في اليوم السابق مع قادة الأحزاب السياسية ووقع قادة أحزاب الرفاء والطريق القويم والوحدة الكبير على وثيقة بعدم التصويت لصالح حكومة يلماظ في حالة طرح استفتاء الثقة في البرلمان بينما أعلن أربعة نواب من حزب الطريق القويم عدم التزامهم بهذه الوثيقة كما قدم النائب البرلماني حسن دنيكوردو استقالته من عضوية حزب الطريق القويم.

ومن المتوقع أن يشغل بلونت ايجويت رئيس حزب اليسار الديمقراطي منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إطار اعتزام يلماظ تخصيص ثمانية وزارات لحزب اليسار الديمقراطي ووزارتين لحزب تركيا الديمقراطية وثلاث وزارات للمستقلين مع احتفاظ حزبه الوطن الأم بحوالي ست عشرة وزارة.

إلا أن صحيفة «صباح» التركية توقعت في عددها الصادر أمس أن يكلف ديميريل رئيس البرلمان مصطفى قلملي والعضو في حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة في حالة فشل يلماظ خلال 45 يوما. واستبعدت الصحيفة اختيار تشيللر استنادا إلى فشل الائتلاف بين حزبي الرفاء والطريق القويم في تخفيف حدة التوتر السياسي في البلاد.

ومن ناحية أخرى عقد مجلس الأمن القومي اجتماعا برئاسة ديميريل وبحضور نجم الدين أربكان رئيس الوزراء المستقيل وتشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية لمناقشة القرارات الصادرة في فبراير الماضي بإغلاق مدارس الأئمة واستعراض السياسة الخارجية.



المصدر: السوفست

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٧

تصاعد الأزمة بين قادة الأحزاب التركية «يلماظ» يجري مشاورات جديدة لتشكيل الحكومة الائتلافية (الاثنين) تقديم التشكيل الحكومي الجديد إلى الرئيس «ديميريل»

أنقرة - وكالات الأنباء: بدأ أمس مسعود يلماظ رئيس الوزراء التركي سلسلة جديدة من المشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية تمهيدا لتشكيل الحكومة الجديدة. وكان قادة الأحزاب السياسية قد تعهدوا بتقديم الدعم اللازم لزعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ والكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة. من المقرر أن يجتمع يلماظ مع بولت أجاويد ودينيز بايكال زعيمى حزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وحسام الدين جند وروك رئيس الحزب اليميني الصغير، الحزب من أجل تركيا الديمقراطية. ويبحث يلماظ مع زعماء الأحزاب التركية التفاصيل

مكثفة لإقناع المحافظين من حزب الطريق القويم المتحالف مع الإسلاميين للانضمام إلى الحكومة الائتلافية. اعرب يلماظ عن ثقته في الرئيس التركي سليمان ديميريل وأكدوا فيها رفضهم منح أصواتهم ليلماظ في أي اقتراع على الثقة. ووصف ديميريل الوثيقة التي تقدم بها قادة أحزاب الرفاة والطريق القويم

المتعلقة بتشكيل الحكومة الائتلافية القادمة. وتضم الحكومة الائتلافية أعضاء من حزب الوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي والحزب من أجل تركيا الديمقراطية. وكان حزب الرفاة بزعامة نجم الدين أربكان، والطريق القديم بزعامة تانسو تشيلر قد رفضا التعاون مع الحكومة القادمة بزعامة يلماظ.

ومن المتوقع أن يقدم يلماظ التشكيل الحكومي الجديد

والوحدة الكبير بأنها غير ملزمة. وأكد ديميريل أن النواب سوف يصوتون في البرلمان طبقا لإرادتهم الحرة، وأشار إلى أن جميع التوقعات من النواب مسبقا تخالف الدستور. وأكدت صحيفة جمهوريات أن يلماظ يشعر بالتفاؤل بعد لقائه مع الرئيس ديميريل الذي طلب منه مواصلة مساعيه الرامية إلى تشكيل الحكومة. وأرجعت صحيفة نيلي نيوز تمسك تشيلر بالتحالف مع حزب الرفاة إلى خوفها من إثارة قضايا الفساد مجددا

الاثنين القادم إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل للتصديق عليه. وأكد بولت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي استعداده للانضمام إلى الحكومة التي تجمع بين اليمين واليسار بعد استبعاد الإسلاميين من أعضاء أربكان من السلطة. ولم يحصل يلماظ حتى الآن على الأغلبية البسيطة المطلوبة للفوز في الاقتراع على الثقة في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا ويبنل يلماظ جهودا

داخل البرلمان الأمر الذي يهدد مستقبلها السياسي وزعمت الصحيفة أن موقف تشيلر لا يمكن تفسيره بأنه تمسك بالبادئ الديمقراطية خاصة بعد اتهامها لحزب الرفاة قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة بأنه حزب متطرف.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٧ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يلماظ يبدأ أولى خطوات تشكيل الحكومة التركية الجديدة استقالة ثالث نائب من عضوية حزب تشيللر

الشاركة فيها وتليدها من الخارج يذكر ان احزاب اليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري وتركيا الديمقراطية اعلنت مسانقتها لتشكيل يلماظ الحكومة الجديدة في تركيا في الوقت نفسه قدمت لشلاي ساليجين وريسة شؤون الاسرة السابقة استقالتها من عضوية حزب الطريق القويم لينخفض عدد مقاعد الحزب برئاسة تشيللر الى ١١٢ مقعدا في البرلمان ويرتفع عدد المستقلين بعد استقالة ساليجين الى ١٩ عضوا وتبقى هذه الاستقالة التي تعتبر الثالثة من نوعها منذ تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة وسط انقسامات بين اعضاء حزب الطريق القويم حيث يؤيد عدد منهم المشاركة في الحكومة القائمة مقابل تقييد آخرين ومنهم تشيللر التحالف مع الرفاه ومن جانبه وصف الرئيس التركي الوثيقة التي قدمها قادة احزاب الرفاه والطريق القويم والوحدة الكبرى وتتضمن موافقة ٣٧٨ نائبا بالاحزاب الثلاثة على عدم التصويت لصالح حكومة يلماظ أثناء اقتراع الثقة بالبرلمان بأنها غير ملزمة

واوضح ديميريل ان النواب سيصوتون في البرلمان طبقا لإرادتهم الحرة ولن جمع توقعات من القول مسبقا بخالف الدستور

انقرة - وكالات . الانتهاء بدأ أمس مساء يلماظ رئيس حزب الوطن الام أولى خطوات تشكيل الحكومة التركية الجديدة وسط استقالات من جانب اعضاء حزب الطريق القويم برئاسة تاسو تشيللر اعلى يلماظ ان الرئيس التركي سليمان ديميريل تعهد بإقرار حكومة ائتلافية تضم ٤ احزاب وتشارك يلماظ الى موافقة ٢ احزاب على المشاركة في الحكومة الجديدة و اضاف قائلا انه تم الاتفاق خلال اجتماعه مع بولنت اجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي على تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين من الاحزاب الاربعة المساندة لحكومته لوضع برنامج الحكومة وترشيح الشخصيات التي ستشغل مناصب وزارية و اضاف قائلا ان اللجنة ستبدأ عملها اليوم الجمعة وتنتهي يوم الاثنين القادم من اعمالها و اوضح يلماظ انه سيعرض قائمة اسماء الحكومة في مطلع الاسبوع القادم على الرئيس التركي مشيرا الى ان ذلك سيتم يوم الثلاثاء المقبل على الاكثر و اضاف قائلا - ان الاستقالات من حزب الطريق القويم مستمرة وتوقع استمرارها في الايام القادمة وقال انه سيتم مع ديميريل سيجال رئيس حزب الشعب الجمهوري مسألة اشتراك حربه في الحكومة لان الحزب يفضل عدم



المصدر : المص ور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١

الجنرالات تخلصوا من أربكان ولم يحلوا الأزمة السياسية

●● نجح تحالف العلمانيين بقيادة الجيش في تركيا في ازاحة أربكان وحكومته الائتلافية عن الحكم، وذلك بعد صراع طويل بين الطرفين استمر لشهور طويلة ، لكن ذلك لا يعنى انتهاء الأزمة السياسية في تركيا والمستمرة هناك منذ عام ١٩٩٥ ؟ فإن إفلاس رجال السياسة أمام الرأي العام التركي واتضح قوة التيار الإسلامى يؤكدان ان الأزمة التركية مرشحة للاستمرار ربما لشهور طويلة قادمة ●●

عزة صبحى

أما الخيار الثانى والذى تؤيده المؤسسة العسكرية وتضغط لتنفيذه فيقوم على تكثيف محاولات اقناع أو اجبار ما يتراوح بين عشرة و١٥ نائباً على الاستقالة من حزب الطريق القويم برئاسة تشيلر لتفقد أغليبتها فى البرلمان ويتمكن يلماظ من تشكيل حكومة تخلو من الرفاه والطريق القويم معا وهذا هو الخيار الذى يعول عليه يلماظ كثيراً . ويبقى الاحتمال الثالث بالغ الصعوبة ويقضى بقيام تحالف بين يلماظ وتشيلر ، لكن الخلاف والعداء الشخصى العنيف بين الاثنين قد يحول دون ذلك فالمعروف أن تحالفهما السابق فى بداية عام ١٩٩٥ فشل بعد شهور قليلة. لكن رغم ذلك فلا يمكن لأحد أن يتكهن بما يمكن أن تفكر فيه تشيلر، فالضغوط الشديدة التى تلاقيها تشيلر من العسكريين من ناحية ومن المطالبين بمحاكمتها بتهم الفساد من ناحية

□ بدأ مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم مشاوراته لتشكيل الحكومة التركية الجديدة وسط موجة من التكهنات حول قدرته على حشد التأييد اللازم لفوز حكومته بثقة البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً مقسمة بالتساوى بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة مجتمعة مع وجود مقعدين شاغرين، المعروف، ان حزب الوطن الأم برئاسة يلماظ يشغل ١٢٩ مقعداً فى البرلمان ويعد ثانى أكبر الأحزاب بعد حزب الرفاه

ويواجه يلماظ عدة خيارات فى مهمته الصعبة الخيار الأول ، أن يسعى لتشكيل حكومة مصالحة وطنية بالتعاون مع أحزاب «اليسار الديمقراطى» بزعامة «بولنت أجاويد» و«الشعب الجمهورى» بزعامة ديتيز يايكال وتركيا الديمقراطى بقيادة حسام الدين جندورك فضلا عن حزب الوحدة الكبرى الذى أصبح أهم حزب فى البرلمان نظراً لأنه يقع عليه عبء ترجيح كفة أى فريق ينضم إليه.



المصدر : المصدر ور

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مسعود بلماظم

والسلبية. يبلغ بلماظ من العمر ٥٠ عاما وهو ابن لعائلة ثرية لها اهتمامات سياسية كبيرة في استانبول وكان أحد أعمامه وزيرا في حكومة رئيس الوزراء «عدنان ماندريس» في نهاية الخمسينات، ودخل عالم السياسة لأول مرة في الثمانينات عندما عين وزيرا للسياحة في حكومة اوزال عام ١٩٨٧ وفي نهاية العام نفسه قام بصعود السلم السياسي سريعا حيث تولى منصب وزير الخارجية، كما شغل بلماظ بعد ذلك منصب رئيس الوزراء في الستة شهور الأولى من عام ١٩٩١.

وتعتبر مشكلة الزعامات السياسية من أهم أسباب الأزمة السياسية في تركيا بعد أن أكدت معظم استطلاعات الرأي خيبة أمل الشعب في معظم الزعامات السياسية لصراهم العنيف فيما بينهم وانتشار الفساد المالي حولهم وحول أسرهم وتفضيلهم لمصالحهم الشخصية على مصالح الحزب ومصالح الدولة، وربما هذا كان أحد أسباب تفوق حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات

أخرى قد تدفعها إلى محاولة الاحتماء بأى منصب حكومي هربا من تعرضها للمحاكمة وتؤكد بعض المصادر التركية ان الحكومة الجديدة التي سيشكلها بلماظ ستكون حكومة مؤقتة تهدف إلى اعداد لانتخابات مبكرة لكن موعد هذا الانتخاب سيلقى خلافاً كثيرة بين كل الاحزاب السياسية حيث لكل منها مصلحة إما في تقديم الموعد أو في تأجيله

ورغم ان احتمال قيام الرئيس التركي سليمان ديميريل بتجاهل وثيقة أربكان وتشيلر وحزب الوحدة وتكليف مسعود بلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة كان احتمالا شبه مؤكد إلا أن هذا القرار أثار الكثير من الهجوم والانتقادات حيث اعتبره الكثيرون مخالفة صريحة للقواعد الديمقراطية واعتداء على الإرادة الشعبية. والحقيقة ان سليمان ديميريل لم يكن أمامه خيار آخر سوى تكليف بلماظ لإبعاد أربكان تماما بعيداً عن الحكم بعد أن بلغت المواجهة بين العسكريين والرفاه إلى درجة خطيرة أُنذرت بوقوع صراع مسلح خاصة بعد رفض حكومة أربكان الموافقة على المخصصات المالية اللازمة لمواصلة الحملة العسكرية في شمال العراق حيث كانت هذه هي السابقة الأولى في تاريخ تركيا الحديث التي يرفض فيها رئيس وزراء مطالب مالية للجيش

ولا يلقي قرار سليمان ديميريل انتقادات فقط بسبب خرق قواعد الديمقراطية لكنها أيضا بسبب اختيار مسعود بلماظ الذي يعتبره الكثيرون زعيما سياسيا ضعيفا لا يقوى على مجابهة الأزمة السياسية الطاحنة

وكان بلماظ قد تولى رئاسة حزب الوطن الأم بعد زعيم تاريخي محتك للحزب وهو تورجت اوزال، إلا أنه لم يستطع حتى الآن أن يملأ الفراغ الذي تركه اوزال، حيث تميزت حملات الحزب الانتخابية في عهده باللامبالاة



المصدر : المص ور

التاريخ : / / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأخيرة حيث رأى البعض أن إعطاء الفرصة لحزب جديد قد تعود بالفائدة على الشعب .
وكل التوقعات الآن تشير إلى أن أربكان سيحاول الاستفادة كعادته من الظروف الحالية، فهو من ناحية سيحقق فائدة كبرى من الدعاية لحزبه على أساس أنه ضحية للعسكريين الذين لم يمهله الوقت الكافي لتحقيق كل وعوده الانتخابية، ومن ناحية أخرى يحاول أربكان الاستفادة من الوقت الباقي على الانتخابات العامة القادمة في تحقيق مزيد من الشعبية عن طريق سيطرة حزبه على أغلبية المحليات التركية منذ أكثر من عامين، وكانت حكومة أربكان قد قدمت الكثير من الخدمات إلى فئات الشعب المختلفة مثل زيادة مرتبات العاملين ثلاث مرات والحد من التضخم وخفض العجز في الموازنة العامة كما قدمت المساعدات إلى المزارعين ورفعت أسعار الحاصلات الزراعية، وقد أدت كل هذه الخدمات إلى زيادة عدد أعضاء حزب الرفاه من ٢ مليون عضو منذ عامين إلى ٤ ملايين عضو في الشهر الماضي، كما أكدت أحدث استطلاعات الرأي التي أجريت أخيراً أن حزب الرفاه سيحصل على ٣٠٪ من مقاعد البرلمان لو أجريت الانتخابات العامة الآن .

لكن كل خبرة أربكان السياسية قد لا تكون كافية للحفاظ على حزبه في المستقبل خاصة مع الدعوى القضائية المرفوعة ضد الحزب والتي تطالب بإلغائه على أساس أنه حزب مخالف للدستور، هذا غير الحرب الشديدة التي يشنها تحالف العلمانيين مع العسكريين مع أجهزة الإعلام والتي اتضح مدى ضراوتها ومدى إصرار هذا التحالف على القضاء تماماً على أي فرصة في المستقبل لعودة هذا الحزب الإسلامي إلى السلطة .

لذلك فإن الصراع بين العلمانيين والأصوليين سوف يستمر في تركيا، ويقدر نجاحها في التوفيق بين توجهها الإسلامي الشرقي والغربي بقدر نجاح تركيا في تجاوز هذه الأزمة .



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ٢٧/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استقالة نائبة من «الطريق القويم» يعزز فرصه يلماظ يواصل مشاوراته لتشكيل الحكومة

أمس الأول. وكانت النائب ايسيلاي وكذلك النائب دنيز كوردو في عداد النواب المستائين من استمرار تحالف تشيلر مع حزب «الرفاه». وكانت استقالتها متوقعة. يذكر أن سايفين نائبة أزمير (غرب) استقالت في نهاية أيار (مايو) الماضي من منصبها كوزيرة دولة مكلفة حقوق المرأة في الحكومة الائتلافية بين أربكان وتشيلر، إلا أنها لم تسحب عضويتها من الحزب. وفي تصريح صحافي قالت سايفين: «إن مسؤولية حماية الدولة العلمانية ودولة القانون تقع على عاتق الجميع» ملحة بذلك: إلى أنها ستصوت لصالح الحكومة التي سيشكلها يلماظ. (سانا، أ.ف.ب)

المنافسة له والمؤلفة من حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان وحزب الطريق القويم بزعامة تشيلر وحزب الوحدة الكبرى بزعامة محسن يازجي أوغلو والتي تتمتع بـ ٢٧٨ مقعداً من أصل مقاعد البرلمان التركي البالغة ٥٥٠ مقعداً. وفي حال فشل يلماظ في كسب الثقة لحكومته في البرلمان التركي فإن ديميريل سيعود مجدداً ويلتقي قادة الأحزاب السياسية ليقوم بعد ذلك بتكليف رئيس وزراء جديد لتشكيل الحكومة من المتوقع أن يكون تشيلر التي يواجه حزبها حركة انشقاقات قد تؤثر على حجمه في البرلمان. وسايغين هي العضو الثاني الذي يستقيل من حزب تشيلر خلال الـ ٢٤ ساعة الأخيرة بعد استقالة النائب حسن دنيز كوردو

فيما بدأ رئيس الوزراء التركي المكلف مسعود يلماظ جولة مشاورات جديدة مع قادة الأحزاب لتشكيل الحكومة، أعلنت النائب ايسيلاي سايفين من حزب «الطريق القويم» انسحابها منه مما يشكل ضربة جديدة لزعيمه الحزب تانسو تشيلر التي تراهن على فشل يلماظ في الحصول على غالبية برلمانية تضمن الثقة لحكومته العتيدة. وتقرر ان يجتمع يلماظ مع بولند أجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي وحسام الدين جندوروك رئيس حزب تركيا الديمقراطية ودنيز بابكال رئيس حزب الشعب الجمهوري بعد أن بدت فرص حكومته من نيل الثقة ضعيفة اعتماداً على أصوات المنشقين عن الكتلة النيابية



المصدر: الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٩

استقالة ثالثة من حزب تشيلر ونواب آخرون لن يشاركوا في التصويت

تركيا: يلماظ واثق من دعم البرلمان وتوقع تشكيله حكومة جديدة بعد غد

وحزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال
والحزب من أجل تركيا ديموقراطية،
حسام الدين جندروك لمناقشة التفاصيل
المتعلقة بتشكيل الحكومة الائتلافية
المقبلة. وأفادت صحف تركية ان
الائتلاف المفترض سيضم حزب الوطن
الام الذي يتزعمه يلماظ وحزبي اجاويد
وجندروك. اما حزب الشعب الجمهوري
فسيدعم الحكومة في البرلمان من دون ان
يشارك فيها. وفي ضوء محادثات امس
يمكن ان يقدم يلماظ حكومته الاثنين
المقبل الى الرئيس ديميريل للموافقة
عليها. ولم يضمن يلماظ حتى الآن
الغالبية البسيطة المطلوبة للفوز في
اقتراع على الثقة في البرلمان المؤلف من
٥٥٠ مقعدا، لذلك يحتاج ان يستقطب
منشقين محتملين عن حزب الطريق
الصحيح. ولكنه قال، في تصريحات ليل
الاربعاء - الخميس انه غير قلق ازاء
مذكرة وقعها ٢٧٨ نائبا من حزبي
اربكان وتشيلر وحزب يميني صغير
(الوحدة الكبرى، بزعامة محسن يازجي
اوغلو) تعهدوا فيها انهم لن يمنحوه
اصواتهم في اي اقتراع على الثقة.
ونسبت اليه وكالة الاناضول، للانباء
قوله: «ستفوز حكومتنا بفارق مريح في
اقتراع الثقة». ونقل عن نواب مناهضين
للاسلاميين من حزب الطريق الصحيح
ممن وقعوا المذكرة انهم لن يشاركوا في
التصويت الامر الذي سيساعد يلماظ في
الحصول على الغالبية المطلوبة.

■ انقره اف ب، رويتر - بدا
رئيس الوزراء التركي المعين مسعود
يلماظ امس الخميس جولة جديدة من
المشاورات مع قادة الاحزاب السياسية
الذين وعدوه في محادثات الثلاثاء
الماضي بتقديم دعمهم لتشكيل حكومة
سبعاء منها حزب الرفاه (الاسلامي)
الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل
بجم الدين اربكان. ونقل عن يلماظ انه
واتق من دعم البرلمان له
في غضون ذلك تلقت زعيمة حزب
الطريق الصحيح تانسو تشيلر، التي
تتمسك بتحالفها مع اربكان، صربة
جديدة تمثلت باستقالة نائب من حزبها
هي ايسينلاي سايفين التي كانت
استقالت في وقت سابق من منصبها
كوزيرة لشؤون المرأة احتجاجا على
أصرار تشيلر على استمرار الائتلاف
الحاكم بين حزبها وحزب اربكان.
وقالت سايفين اثر استقالتها امس
«على الجميع ان يلعب دورا في هذا
الظرف لحماية الدولة العلمانية
الديموقراطية». وهذه ثالث استقالة من
حزب تشيلر منذ كلف يلماظ الجمعة
الماضي بتشكيل حكومة.

وكان يلماظ اعلن اول من امس ان
رئيس الدولة سليمان ديميريل طلب
اليه مواصلة جهوده من اجل تشكيل
حكومة جديدة. وفي ضوء ذلك خطط
امس للقاءات مع زعماء حزب اليسار
الديموقراطي (قومي) بولند اجاويد

الحكومة التركية الخاضعة والخاضعون وعود الصراعات بين العلمانية والأصولية

هل ينبغي مسعود يلماظ في تشكيل الحكومة التركية ؟ سؤال يتكرر في الأوساط السياسية منذ إعلان الرئيس التركي سليمان ديميرل عن تعيين رئيسا للحكومة خلفا لنجم الدين أريكان زعيم حزب «الرفاء» الإسلامي الذي تقدم باستقالته يوم الجمعة قبل الماضي تحت ضغوط من الجيش التركي ، انحد تركيا من جديد وقبل مرور عام ، الى مشكلة البحث عن حكومة .

ويأتي اختيار يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» مخالفا لكل التوقعات التي كانت تتبع الى اختيار تانسو تشيلر وزيرة الخارجية في حكومة أريكان وزعيم حزب «الطريق القديم» الشريك الأيسر في الائتلاف الحاكم لتشكيل الحكومة ، خاصة بعد أن أوصى أريكان في استقالته بذلك ، وإعلانه تأييد تعيين تشيلر في منصب رئيس الوزراء كي يستمر الائتلاف الحكومي .

لكن الرئيس التركي «ديميرل» فضل أن يختار يلماظ لتشكيل الحكومة التي خلفت حكومة «أريكان» بدلا من «تشيلر» التي اخذت عليها المؤسسة العسكرية تعاونها مع أريكان وحزبه والذي يتهمه العسكريون بتدعيم الاسلام السياسي ، وتحرير الشعب ضد النظام العلماني وضد الجيش ، الذي خول له الدستور التركي مسئولية حماية النظام العلماني في البلاد .

الامر الذي أعطى «الجيش» الحق في القيام بالمسند من الانقلابات كلها شمر بالخطر يمسد النظام العلماني الذي وضعه كمال أتاتورك ويراهي مسعود يلماظ صهيوية بالية تشكيل ائتلاف حكومي يمكنه الاستمرار فالنستور يلزم على أي حكومة أن تحظى بتأييد أغلبية (المشاركين في التصويت) لذلك تحتاج الحكومة الجديدة للحصول على ثقة المجلس مكون من ٥٥٠ نائباً إلى «النصف ١٠» من النواب لكي يتحقق النصاب القانوني

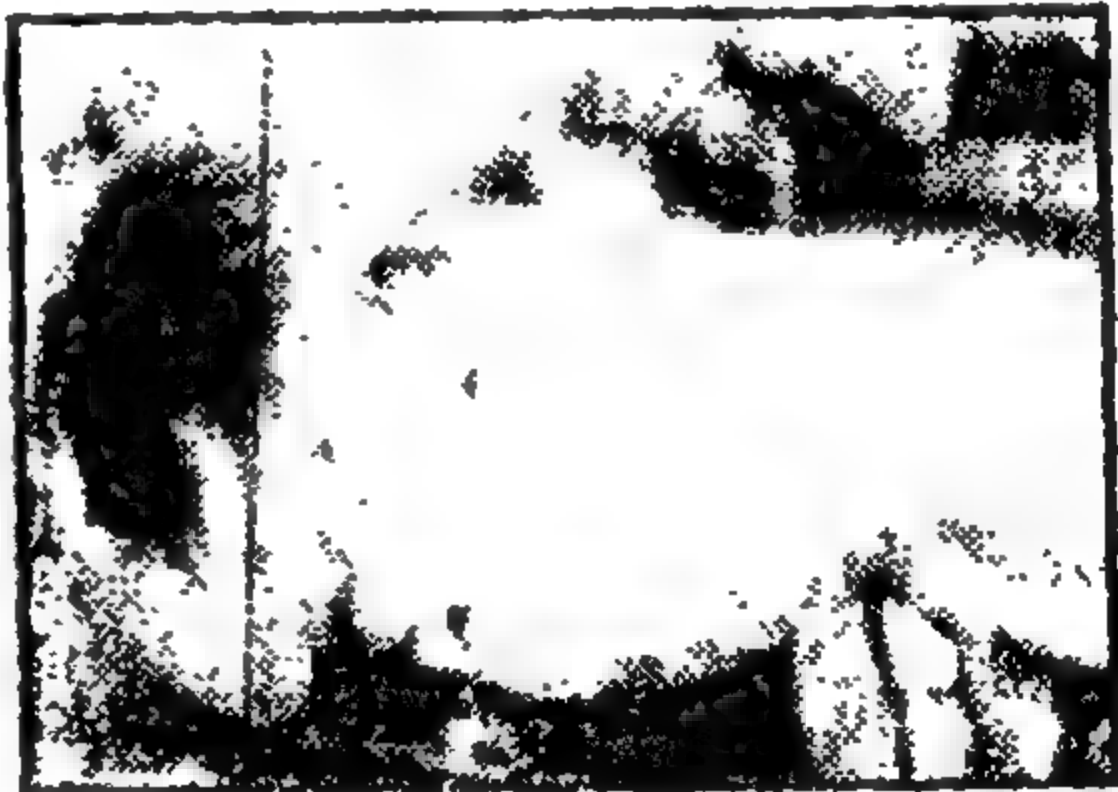


مسعود يلماظ



نجم الدين أريكان

والملحوظ من يلماظ أن يجتمع أركان قاعدة برلمانية بما لا يقل عن ٢٧٨ نائباً لكنه لا يستند بوصفه زعيم «الوطن الأم» سوى إلى ١٢٩ مقعدا لذا ينبغي عليه أن يصل إلى تقاسم مع حزب «اليسار الديمقراطي» بزعماء بولنت أجاويد و٦٧ مقعدا وحزب «الشعب الموهوب» (٤٩ مقعدا) بزعماء دينز بايكال وحزب تركيا الديمقراطي (٧ مقعدا) بزعماء حسام الدين حيدر ورك إضافة إلى انضمام ١٤ نائباً مستقلا غير أن مجموع هذه المقاعد لا تكفي للحصول على أغلبية وبالتالي على يلماظ أن يحصل على عشرة مقاعد أخرى ، في نفس الوقت تخشى تشيلر بأغلبية برلمانية (٢٨١) وبالنسبة إلى تشيلر أن يحصل على عشرة مقاعد أخرى ، في نفس الوقت تخشى تشيلر بأغلبية برلمانية (٢٨١) وبالنسبة إلى تشيلر أن يحصل على عشرة مقاعد أخرى ، في نفس الوقت تخشى تشيلر بأغلبية برلمانية (٢٨١)



تانسو تشيلر

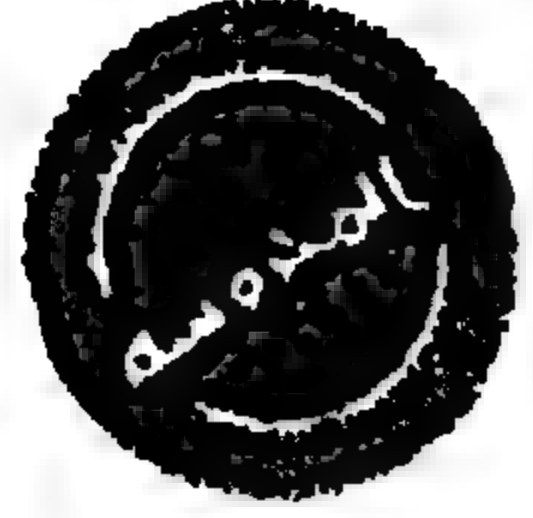
مركز الأبحاث والمعلومات سلوى محيي الدين

قادة هذه الأحزاب على وثيقة بعدم التصويت لصالح حكومة يلماظ في حالة طرح الثقة عليها في البرلمان . والسنياريدو الأول الذي يعتمد عليه مسعود يلماظ بعد استبعاد فكرة التحالف مع حزب «تشيلر» التي تكن له عداء شخصيا تسبب في عدم نجاح تشكيل حكومة ائتلافية بينهما في عام ١٩٩٥ يقوم على استثمار الصراع الداخلي في حزب «تشيلر» الطريق القديم ، لاقتناع بعض نواب الحزب بالانضمام إلى فريق ويلماظ .

يراهن يلماظ على نجاح هذا السنياريدو سواء عن طريق الاقتناع ، خاصة بعد أن قام أكثر من ١٥٠ نائبا خلال العام الماضي فقط بتقديم استقالاتهم اعتراضا على سياسة «تشيلر» المتحالفة مع اسلامي حزب الرفاء . الامر الذي يجعل اقتناع مجموعة أخرى من النواب بتقديم استقالاتهم غير مستبعد ، وبالتالي يتم خلطة هذا الائتلاف القديم وتنفذ «تشيلر» أغلبيتها في البرلمان أما السنياريدو الآخر في حالة فشل «يلماظ» في الاقتراع على الثقة هو أن تحضر المؤسسة التركية الى تكليف «تشيلر» بتشكيل الحكومة .

وسي كذا الاحوال فإن أي حكومة جديدة يتم تشكيلها سوف تكون حكومة «مس» ، قابله للانحلال في أي لحظة وأن على الحكومة القائمة سواء كانت بقيادة تشيلر أو يلماظ أن تنمو الى اجراء انتخابات مبكرة وفي هذه الحالة لن تستطيع المؤسسة العسكرية ضمان عدم عودة الاسلاميين بأغلبية مطلقة .

ويرى المراقبون للأحداث أن أريكان مستعد لمواجهة كل الامور بالاعداد لاتشاء حزب جديد في حالة حل حزبه الحالي اما على الجانب الآخر فان «تشيلر» المصروفة بقدرتها على خوض المعارك سوف تقاوم حتى النهاية لاقتناع المنشقين بالا يتخلوا عنها فالجديد بالنسبة لها ان تستغل عنها الحسمانة وتقدم للمحاكمة بتهمة الفساد وحتى يوم ثلاثين مايو الموعد الذي تعهد فيه يلماظ بتقديم تشكيل حكومة جديدة ، فان كل الاحتمالات واردة بما في ذلك تدخل الجيش بشكل مباشر كما حدث من قبل في العديد من المرات



المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٨

توزيع المناصب الوزارية اليوم بالحكومة التركية الجديدة استمرار موجة الاستقالات من حزب الرفاه والطريق القويم

انقرة - وكالات الأنباء

قدم ٤ أعضاء من الائتلاف السابق بين احزاب «الرفاه الاسلامي والطريق القويم والوحدة الكبير» استقالتهم ثلاثة منهم يتعمون إلى حزب الطريق القويم الذي تنزعجه تسانو تشيلر والآخر لحزب الرفاه الذي يتزعجه نجم الدين اربكان.

وادت استقالة هؤلاء الاعضاء إلى خفض الاصوات التابعة للائتلاف السابق في البرلمان التركي إلى ٢٧٥ عضوا مقابل ٢٧٢ عضوا من المتوقع ان يصوتوا لصالح مسعود يلماز

رغم حزب «الوطن الام» المكلف بتشكيل الحكومة عند الاقتراع بالثقة على الحكومة وكان عدد آخر من أعضاء الطريق القويم قد قدموا استقالتهم من الحزب قبل وبعد استقالة حكومة نجم الدين اربكان وهو ما يزيد في فرص حصول ائتلاف يلماز على الاغلبية اللازمة عند الاقتراع بالثقة.

ويواصل حزب الوطن الام مشاوراته مع بقية الاحزاب العلمانية واليسارية الأخرى من أجل تشكيل الحكومة الجديدة. وصرحت مصادر مسئولة بالحزب بأن اللجنة المعنية

بتوزيع المناصب الوزارية ستبدأ عملها اليوم وأشارت هذه المصادر إلى ان يلماز سيقدم قائمة بأعضاء حكومته للرئيس سليمان ديميريل يوم الاثنين او الثلاثاء القادم الا ان يلماز لا يزال يفتقد الاغلبية اللازمة داخل البرلمان للفوز باقتراع الثقة على حكومته.

وذكرت مصادر في انقرة ان حكومة يلماز القادمة ستتضمن ١٨ وزارة لحزب الوطن الام و١٠ وزارات للييسار الديمقراطي و٥ وزارات لتركيا الديمقراطية بالإضافة لثلاث وزارات للمستقلين.

ويحتفل حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان اليوم بمرور عام على تكليف الرئيس ديميريل لاربكان بتشكيل الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم ورغم الوعود العديدة التي قدمها حزب الرفاه في الحملة الانتخابية والتي تشمل تعزيز العلاقات مع الدول الاسلامية وتجميد علاقات التعاون مع إسرائيل الا ان الحزب فشل في تحقيق معظم هذه الاهداف بسبب موقف العسكريين المناوئين لتوجهه الاسلامي.



المصدر: الوكيل

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يلماظ يقترب من الحصول على الأغلبية في البرلمان بعد استقالة ثلاثة نواب من الرفاه والطريق القويم



مسعود يلماظ تانسو تشيلر

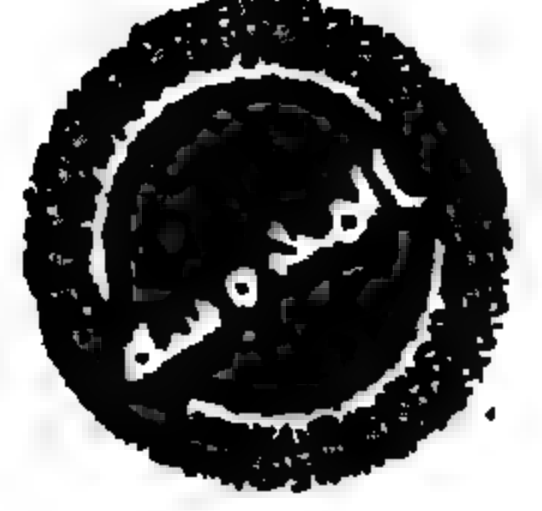
انقرة - وكالات الأنباء: واصل امس مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم في تركيا مشاوراته مع قادة الاحزاب السياسية لتشكيل ائتلاف حكومي علماني. وبدأ يلماظ في وضع برنامج حكومته الجديدة وتوزيع المناصب الوزارية على شركائه في الائتلاف. وكثف جهوده لاقتناع عدد من نواب حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيلر بتأييد حكومته.

ونجح يلماظ في استقطاب ثلاثة نواب من حزبي الطريق القويم والرفاه الاسلامي الى جانبه.

وأعلن النواب الثلاثة استقالتهم من عضوية حزبين. ووصفت

مصادر سياسية تركية هذه الاستقالات الجماعية بأنها ضربة عنيفة لساعي تشيلر واريكان زعيم حزب الرفاه التي تهدف لاحتياط جهود يلماظ. وأكدت انه في حالة استمرار استقالة النواب الاتراك من حزبي الائتلاف الحكومي السابق فإن ذلك سوف يساعد رئيس الوزراء الجديد في الحصول على الأغلبية المطلوبة في البرلمان.

كان يلماظ قد تعهد بإبقاء حزب الرفاه الاسلامي خارج السلطة وأكد ضرورة الحفاظ على الطابع العلماني للدولة. وهاجمت تشيلر محاولات يلماظ اقضاء حزب الرفاه عن الحكم.



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٩٧

استقالة جماعية لأعضاء حزب تشيلر وأربكان يلماظ يقترب من الفوز بثقة البرلمان في الحكومة التركية الجديدة

نلك من شأنه تدعيم فرصة فوز يلماظ باقتراع البرلمان على تشكيل الحكومة الجديدة، الذي يؤيده ٢٧٢ عضواً.
في الوقت نفسه، بدأت اللجنة المشتركة - التي شكلها حزب «الوطن الأم» مع أحزاب اليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري وتركيا الديمقراطية - أعمالها لبحث تشكيل الحكومة الجديدة.
ورداً على إسناد الرئيس التركي سليمان ديميريل مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى يلماظ وتجاهل طلب أربكان باختيار تشيلر، أعد حزب الرفاه الإسلامي مشروع قانون يحد من السلطات الدستورية لديميريل.
وعلى صعيد آخر، شن الجنرال سيفيك بير نائب رئيس أركان القوات المسلحة التركية هجوماً عنيفاً على تشيلر، واعتبر البلاد بدون وزيرة خارجية لمدة عام.
أكد بير أن تشيلر لم تبذل أية جهود لدعم فرصة تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أثناء الاجتماع الذي عقد أمس برئاسة هولندا بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي.

انقرة - وكالات الأنباء: اقترب مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» من ضمان الفوز في اقتراع الثقة - الذي يجريه البرلمان - حول تشكيل الحكومة التركية الجديدة بعد الاستقالة الجماعية لأعضاء التحالف المنافس له من حزب «الرفاه» و «الطريق القويم».
أعلن مراد أسيسجيوجلر - أحد زعماء حزب «الوطن الأم» - أن الحكومة لن تفوز في اقتراع الثقة بفارق ضئيل ولكن بأغلبية مريحة. وأكد أن الحكومة الجديدة بزعامة يلماظ ستعالج أمراض المجتمع، وستنقضي على الجدل الحالي بشأن الانقلابات ونظام الحكم.
يتبقى نلك بعد استقالة ٤ أعضاء من حزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيلر وعضو من حزب «الرفاه» بزعامة نجم الدين أربكان.
وأدت هذه الاستقالة إلى انخفاض عدد أعضاء حزب تشيلر في البرلمان إلى ١١٠ أعضاء وحزب الرفاه إلى ١٥٤ عضواً وفي حالة استمرار هذه الاستقالات خلال الأيام المقبلة، فإن



المصدر: الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ١/ ٢٨

الجيش: 'مشكلتنا ليست مع وزارة الخارجية بل مع الوزارة'

اربكان وتشيلر يفقدان الاكثريه وحكومة يلماز متوقعة الثلاثاء

□ انقرة -
من رشيد غيورديك:

■ تلاشت الامل باستمرار التحالف الحكومي بين حزبي الرفاه (الاسلامي) والطريق الصحيح (علماني من يمين الوسط) بعدما استقالت امس دفعة جديدة تضم خمسة نواب من الحزبين. وتعني الاستقالات الجديدة، التي اوصلت حصيلة الاستقالات من الحزبين منذ الجمعة الماضي الى تسعة نواب، ان 'الطريق الصحيح' و'الرفاه'

فقدوا غالبيةتهما في البرلمان. وفي المقابل تعززت فرص رئيس الوزراء المعين زعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز في تشكيل حكومة. اذ اكّد انه على وشك اكمال تشكيل حكومته لعرضها على الرئيس سليمان ديميريل، وربما كان ذلك الثلاثاء المقبل. واضعفت استقالة النواب الخمسة، وهم واحد من 'الرفاه' (بزعامه نجم الدين اربكان) واربعة من 'الطريق الصحيح' (بزعامه تانسو تشيلر) صدقية الحزبين اللذين اكدا قبل ايام ان

جميع النواب المنتمين اليهما والى حزب صغير ثالث متحالفت معهما ('الوحدة الكبرى'، بزعامه محسن يازجي اوغلو) وقعوا تعهداً بعدم تأييد حكومة يشكلها يلماز في اي تصويت على الثقة في البرلمان. وكان اربكان استقال في الثامن عشر من الشهر الجاري بعدما عجز عن الصمود في وجه الهجوم القوي الذي شنّه عليه العلمانيون المدعومون من



المصدر: الحساسة

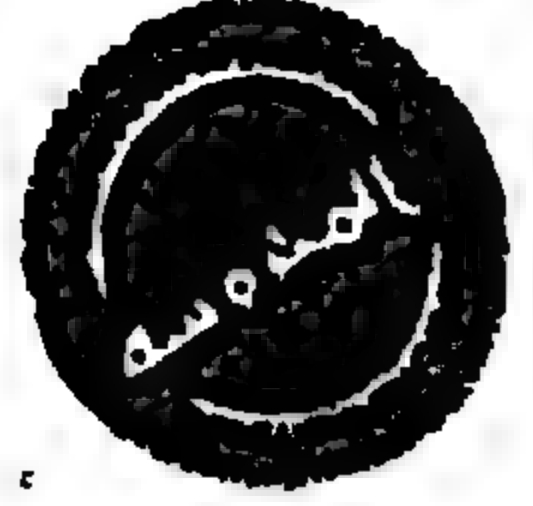
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨

المؤسسة العسكرية، أملاً بأن يبقى شريكاً في حكومة جديدة تشكلها تشيلير. لكن الرئيس ديميريل استخدم صلاحياته الدستورية وكلف يلماز، بدل تشيلير، تشكيل حكومة جديدة. ونجح يلماز في الحصول على تأييد ثلاثة أحزاب علمانية ممثلة في البرلمان هي الشعب الجمهوري (بزعامة دنيز بايكال) واليسار الديمقراطي (بزعامة بولند اجاويد) والحزب من أجل الديمقراطية في تركيا، (بزعامة حسام الدين جندورك).

وبدا أن لجوء أربكان وتشيلير إلى تكتيك جديد، تمثل في شن هجوم عنيف على ديميريل واتهامه بانتهاك الديمقراطية بتعيينه يلماز رئيساً للوزراء، قد ارتد عليهما. فقد شنت الصحافة التركية هجوماً عنيفاً على زعمي الحكومة المستقلة، خصوصاً على تشيلير التي أعادت الصحف نشر كل تعهداتها السابقة، قبل دخولها في ائتلاف حاكم مع أربكان، بأنها لن تتعامل معه أبداً معتبرة أن وصوله إلى السلطة سيدخل تركيا في عصر الظلام.

إلى ذلك تلقت تشيلير أمس تحذيراً من الجنرال تشيفيك بير، نائب رئيس الأركان للقوات المسلحة التي كانت أقوى سند لها قبل تحالفها مع أربكان. فقد أبلغ بير مدعويين من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، التي كانت تديرها تشيلير في الحكومة المستقلة، أن الجيش ليست لديه أي مشكلة معهم، ولكن «لدينا بالتأكيد مشكلة مع الوزارة».

وصرح نائبان من الخمسة المستقلين أمس بأن هجوم أربكان وتشيلير على الرئيس ديميريل «المحترم» كان بمثابة «القشة» التي حسمت موقفهما. وأعلن النائب فريد بورا، المستقل من حزب الرفاه، أنه قرر الانضمام إلى «الحزب من أجل الديمقراطية في تركيا». وقرر اثنان من النواب الثلاثة المستقلين من حزب تشيلير الانضمام إلى حزب العمل القومي الذي لم يكن لديه أي ممثل في البرلمان الحالي.



المصدر: الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨

الواقع التركي

■ تشير التطورات الأخيرة في تركيا الى انها يمكن ان تتجاوز ازمته السياسية الداخلية من دون المرور بانقلاب رابع، وهو ما توقعه محللون ومراقبون خارجيون. وراهن بعضهم عليه وذهب الى حد تحديد موعد دقيق لوقوعه ولعل اعلان تشكيل حكومة جديدة يستبعد عنها الاسلاميون أصبح مجرد مسألة وقت ليس إلا.

لقد أصبح تحصيل حاصل القول ان المؤسسة العسكرية التركية تلعب في الحياة السياسية دوراً فريداً لا يضاهيه دور اي مؤسسة عسكرية في البلدان الاخرى. وتعي النخبة السياسية التركية جيداً هذا الواقع، الذي يفوت مراقبين اجانب كثيرين ادراكه، لذا فإنها حين تتعامل مع الجيش فإنها لا تفعل ذلك على اساس انه مجرد جهاز يقتصر دوره على حماية البلد او فرض ارادته عبر انقلابات عسكرية، بل باعتباره ايضاً جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة السياسية العامة. وبالتالي، فليس هذا الموقف مبنياً بالضرورة، على عامل الخوف من القمع العسكري. ولكي يسهل فهم تعقيدات الوضع الداخلي في تركيا لا بد من الأخذ في الاعتبار، شاء المراقب الخارجي أم أبى، ان المجتمع في هذا البلد يتعامل مع الجيش بصفته مؤسسة عسكرية وسياسية في آن.

والحقيقة انه لو كان الخوف من قمع الجيش هو المحرك الوحيد في تركيا لما استطاع الائتلاف الحاكم برئاسة زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان وشريكه زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر ان يتعاملتا بالطريقة التي تعاملتا بها حتى الآن مع الضغوط التي مارستها المؤسسة العسكرية لانهاء تحالفهما فالواقع هو ان هناك اعتبارات سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية، أصبحت مفروضة على النخبة الحاكمة، بجناحيها المدني والعسكري على السواء. ويبدو ان العسكريين تعلموا الكثير من تجربتهم في التعامل مع المجتمع والسلطة، خصوصاً خلال العقود الثلاثة الاخيرة التي قادوا خلالها السلطة مباشرة ثلاث مرات.

ولعل المراهنين الخارجيين على حتمية وقوع انقلاب كمخرج وحيد من الازمة السياسية الحالية لم يأخذوا في الاعتبار تعقيدات الوضع الداخلي التركي والدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تقرير مصير البلاد وتعتبره المؤسسة السياسية العامة طبيعياً ومفروغاً منه. وما هو مستحيل حتى تصوره في دول المنطقة يبدو ممكناً واقعياً في تركيا، فالاحزاب السياسية ووسائل الاعلام ومؤسسات الابحاث في تركيا تناقش علناً ويصرحون دور الجيش في الازمة الحالية، سواء في اتجاه تحميله مسؤولية هذه الازمة او في اتجاه تبرير موقفه ودعوته الى ضرب مناهضي العلمانية.

بعبارة اخرى يتعامل الجميع في تركيا مع دور الجيش على اساس الامر الواقع والتقيد بقواعد اللعبة. وهذا يشمل التيار الاسلامي المناهض للعلمانية بعدما قرر، بزعامة اربكان، الانضمام الى المؤسسة السياسية العامة. ولهذا السبب ينتقد سياسيون ومراقبون معتدلون اترك كثير من هذا التيار، ممثلاً بحزب الرفاه، كونه سعى الى انتهاك قواعد اللعبة بعدما قبلها ضمناً بقراره الانضمام الى المؤسسة السياسية العامة. ويضيف هؤلاء ان الرفاه كان يمكنه ان يجنب البلاد ازمة سياسية لو انه تعامل مع الوضع على اساس الامر الواقع.

هناك طبعاً الرأي الآخر القائل بان سلوك الاسلاميين، وهم في الحكم، لم يكن ممكناً ان يتخذ شكلاً اخر لأن هذه هي طبيعتهم، وان إخراجهم من السلطة وفقاً لقواعد اللعبة دليل على انهم لا يزالون اضعف من ان يخرجوا بانقلاب.

كامران قره داغي



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد استقالة ٧ من نواب الرفاة والطريق القويم يلماظ ضمن الحصول على ثقة البرلمان التركي

اعضاء البرلمان عن الحزب الذي تنزعه فانسو شيلر
١٦ أعضاء بينما استقال نائب واحد فقط من حزب الرفاة
الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان.
اوضحت رويترز ان هذه الاستقالات قلصت عدد مؤيدي
تحالف حزبي الرفاه والطريق القويم إلى ٢٧٢ عضوا
مقارنة بعدد ٢٧٥ عضوا في البرلمان من المتوقع ان
يصوتوا لصالح حكومة مسعود يلماظ عند إجراء تصويت
الثقة عليها.

توقعت الصحف التركية الصادرة امس ان يقدم المزيد
من أعضاء البرلمان عن حزبي الرفاه والطريق القويم
استقالاتهم الامر الذي يدعم موقف رئيس الوزراء المرشح.
ولكن راديو لندن ذكر امس انه ليس هناك ما يضمن ان
يؤيد النواب المستقيلون من الائتلاف السابق بين اربكان
وشيلر يلماظ.



مسعود يلماظ

انقرة - رويترز:

تزايدت فرص مسعود
يلماظ رئيس حزب الوطن
الام التركي والمكلف
بتشكيل الحكومة التركية
الجديدة للحصول على ثقة
البرلمان في حكومته المتوقع
اعلانها غدا او بعد غد...
استطاع الفوز بدعم أغلبية
أعضاء البرلمان وانتداب ٧
من مؤيدي تحالف «اربكان
- شيلر» استقالوا خلال
اليومين الماضيين.

ذكرت وكالة انباء الاناضول امس ان نائبين من حزب
«الطريق القويم» قد استقالا امس ليبلغ عدد المستقيلين من



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٦ / ١٩٩٧

«يلماظ» يقترب من تشكيل الحكومة التركية بعد تزايد فرص حصوله على ثقة البرلمان

انقرة - وكالات الأنباء - اقترب مسعود يلماظ رئيس حزب «الوطن الأم» من تشكيل الحكومة التركية المكلف بها بعد تزايد فرص حصوله على الثقة في البرلمان اثر استقالة سبعة من نواب حزبي الائتلاف الحاكم خلال اليومين الماضيين فقد استقال امس نائبان من حزب «الطريق القويم» الذي تتزعمه تانسو تشيللر وزيرة الخارجية والشريك الأصغر في الائتلاف مع حزب «الرفاة» وبذلك انخفض عدد نواب الائتلاف في البرلمان إلى ٢٧٢ نائبا مقابل ٢٧٤ من المرجح ان يدعموا الائتلاف الجديد الذي يسعى يلماظ إلى تشكيله من احزاب يمينية ويسارية.

وكانت صحيفة «حريات» التركية واسعة الانتشار قد ذكرت اثر استقالة خمسة نواب من الائتلاف الحاكم امس الأول أن فوز يلماظ باقتراع الثقة مضمون.

وصرحت تشيللر بأن يلماظ سيعمل في الحصول على ثقة البرلمان، وإذا فاز فمن المتعذر على حكومته أن تحافظ على هذه الثقة.

ومن المتوقع أن يقدم يلماظ قائمة حكومته الجديدة إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل قبل نهاية الأسبوع الحالي.

ويشغل حزب «الوطن الأم» حاليا ١٢٢ مقعدا في البرلمان الذي يبلغ عدد مقاعده ٥٥٠، ويسيطر الحزب الديمقراطي اليساري الشريك المحتمل ليلماظ على ٦٧ مقعدا، وحزب تركيا الديمقراطية على ١١ مقعدا، وتعهد الحزب الجمهوري اليساري الذي يشغل ٤٩ مقعدا بدعم يلماظ لكنه قال انه لن يشارك في حكومته.

ومن جاكته اعلى ديميريل ان اختياره رئيس حزب «الوطن الأم» بتشكيل الحكومة يتمشى مع الدستور والقوانين بوصفه ثاني أكبر حزب سياسي بعد حزب الائتلاف في البلاد.

وذكرت الرئاسة التركية في بيان لها امس ان هناك كثيرا من الاتهامات تناولت الرئيس ديميريل بغير حق لعدم تكليف تشيللر بتشكيل الحكومة مشبها إلى أن ارمكان رئيس الحكومة الحالية استقال في ١٢ يونيو الحالي بسبب الأزمة السياسية في البلاد، فان عودة هذه الحكومة مرة أخرى للحكم لن تساعد في حل الأزمة.



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٩

المشهد السياسي في تركيا

الحديث عن الانقلاب العسكري شائعة أطلقت التخويف فقط

تركيا ظلت -أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة تعيش أحواء «حافة الانقلاب العسكري» وقد زعم كثيرون أن الانقلاب وشيك وهناك صحف تركية دعت إلى ذلك بالفعل لكنني كنت ومازلت من القائلين بأن العسكر لن يقدموا على تلك الخطوة رغم أن صحيفة سواسهم تنصدها ثلاثة انقلابات فيما بين عامي 60 و80م وإنما غاية ما يمكن أن يفعلوه لا يتجاوز دفع الأمور إلى نقطة الحافة والتلويح بالانقلاب دون إيقاعه.

خرجت بذلك الانطباع بعد عدة زيارات وعدد من الحوارات قمت بها في أنقرة واسطنبول خلال الشهرين الأخيرين خاصة ومع اقتناعي به إلا أنني أدعو إلى استقباله بقدر من الحذر فقد تعلمنا في السياسة أنه ليس هناك «أخر كلام» في أي تقدير أو استنتاج لأن التراكم وتفاعل الأحداث قد يؤدي بالجميع إلى نتائج لم تكن في حسابهم.

فما يبدأ تحرشا أو ضغطا قد ينتهي صداما أو انفجارا والسياسة لا تختلف كثيرا عن الحرب التي قيل في حقها أن المعنيين بالأمر إذا استطاعوا التحكم في الطلقة الأولى عند المواجهة فإنهم في الأغلب يعجزون عن التحكم في الطلقة الأخيرة.



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٩

لقد تتابعت وقائع الاشتباك العلني بين أربكان وقادة الجيش الذين تصرفوا ليس فقط كأنهم دولة داخل الدولة ولكن بحسبانهم دولة فوق الدولة فحين أعلن «الخوجة» - كما يسمونه في الرفاه - أن عملية الجيش ضد حزب العمال الكردي حققت أهدافها وأن القوات التركية بصدد الانسحاب من شمال العراق رد قادة الجيش بعد ساعات قائلين أن كلام «الباشيكان» غير صحيح وأن العملية لم تنته والانسحاب لم يتحدد موعده وكان أغرب ما قيل في موضوع هذه الحملة العسكرية أن الجنرالات أخفوا «عدها عن الحكومة لأنهم لا يتقنون فيها»

قبل ذلك بقليل قال أربكان إن المناورات المشتركة التي اتفق قادة الجيش التركي على إجرائها مع إسرائيل تأجلت إلى موعد سيحدد فيما بعد غير أن الجنرالات ردوا بسرعة قائلين إن المناورات لن تؤجل وأن الجيش وحده هو الذي سيحدد موعدها!

على صعيد آخر فلم يكن سرا أن الجيش وراء المؤتمرات التي دعت إليها بعض الفئات لإعلان الاحتجاج على الحكومة والمطالبة بإسقاطها وأن قاداته هم الذين حركوا الاتفاق بين أصحاب الأعمال ونقابات العمال على إعلان الإضراب العام لمدة ساعة كل أسبوع حتى تسقط حكومة أربكان كما بات معلوما للكافة أن استقالات وزراء حزب الطريق القويم المتحالف مع الرفاه من حكومة أربكان كانت بضغط وإيعاز من العسكر كما أن الدعوى التي قدمها المدعي العام إلى المحكمة الدستورية العليا مطالبا بحل حزب الرفاه كانت وراءها أصابع الجنرالات.

الملاحظات التي يمكن أن نسجلها على مجمل تلك التحركات هي:

● أن المؤسسة العسكرية اكتفت بالتلويح والتهديد وتقديم الطلبات وأحيانا التأثير من وراء ستار وفي كل الأحوال فإنها اعتمدت في ممارسة ضغوطها بالدرجة الأولى على مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية والشرعية في البلاد

● أن تلك الضغوط تصاعدت وازدادت كثافة في أواخر شهر مايو (أيار) بعدما استيقنت قيادة الجيش من أن نجم الدين أربكان يرفض الاستجابة لطلباتها أو بتعبير أدق يراوغ في تنفيذها. ومعروف أن «الخوجة» كان قد أعلن موافقته على طلبات العسكر الثمانية عشر ولكنه امتنع عن تنفيذها إذ طبقا للدستور فإن «توصيات» مجلس الأمن القومي الذي يمارس من خلاله جنرالات الجيش سلطاتهم ونفوذهم في الحياة السياسية - هذه التوصيات تصبح نافذة المفعول بعد إقرارها من مجلس الوزراء وحين أصدر مجلس الأمن القومي توصياته فإن السيد أربكان أفقدها فاعليتها حين تجنب دعوة مجلس الوزراء للانعقاد طيلة الأشهر الثلاثة التالية!

● أن الحملة تزامنت مع دعوة السيد أربكان إلى إجراء انتخابات عامة في أقرب فرصة ممكنة وقد فهم أنه بعدما رفض توصيات مجلس الأمن القومي التي يعد تنفيذ بعضها على الأقل بمثابة انتحار سياسي له قرر الرجل الاحتكام إلى الشعب من خلال الانتخابات التي اعتبرت نوعا من الاستفتاء على موقعه. ولما كان الجنرالات يعرفون أن حظ السيد أربكان من الفوز كبير إذا ما أجريت تلك الانتخابات الأمر الذي لا بد أن يقويه ويدعم مركزه في مواجهتهم فإن جهودهم وضغوطهم استهدفت تصعيد الحملة ضده بحيث تفقد حكومته أغليبيتها في البرلمان وتسقط في التصويت على الثقة دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إجراء انتخابات عامة أو أن يتم حل حزب الرفاه بحكم قضائي فيتم اقضاء الرفاه من الحكومة ومن المعارضة في آن واحد.



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٩

العدد: ١٠٠٠ في ذكركم واسرائيل

لماذا يتصرف العسكر على ذلك النحو؟
أقبت السؤال على السيد تورهان تايان وزير الدفاع وسمحت لنفسه أن يقول أمامه أن العسكر يقدمون أنفسهم كحكومة تفرض رأيها على الحكومة الشرعية المنتخبة وهذا الموقف يعد عدوانا على الديمقراطية. في رده قال إن العسكر جزء من المؤسسات الدستورية الموجودة في البلاد وبمقتضى المادة ١١٧ من الدستور فإنهم يتحملون مسؤولية الدفاع عن الأمن القومي للبلاد وحين وجدوا أن ثمة تحركات أصولية تهدد الأمن القومي وأدركوا أن الحكومة تنتهج سياسة غير مقبولة فإنهم تحملوا مسؤوليتهم وتحركوا وهم ليسوا حكومة فوق الحكومة لأن ما يقدمه مجلس الأمن القومي هو مجرد توصيات وليس أوامر.

قلت أن التوصيات حين تصدر عن قيادة القوات المسلحة بسجلها المشهود في الانقلابات العسكرية فإنها تصبح أوامر واجبة التنفيذ فكان رده: أن القوات المسلحة تتصرف في حدود الدستور وهي حارسة للديمقراطية والعلمانية

رغم أنه عضو في الحكومة (يمثل حزب الطريق القويم) فإنه تبنى انتقادات العسكر لها وكرر ما قاله بحقها رئيس الاستخبارات العسكرية في قيادة الأركان مضيفا أن أي خطأ من جانب الحكومة يمكن اغتفاره باستثناء شيء واحد هو المساس بالعلمانية لأن ذلك يعد مساسا بشرعية النظام وحجر الأساس في الجمهورية

ايلتور شفيت رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز» شرح الأمر بصراحة أكثر إذ قال إن الجيش يعتبر نفسه مؤسس الجمهورية التي تقوم على ركيزتين أساسيتين هما القومية والعلمانية والمعارك التي دخلها الجيش منذ تأسيسه الجمهورية في سنة ١٩٢٣م وحتى الآن تدور في هاتين الدائرتين وما هو مائل أمام أعيننا الآن شاهد على ذلك فالجيش يحارب حزب العمال الكردي حفاظا على القومية الطورانية ويحارب ضد حزب الرفاه دفاعا عن العلمانية

حين يدقق المرء في الصورة التي رسمها السيد شفيت لأهمية وتعظيم دور الجيش في الحياة العامة وكونه ملاذا يحتتمي به الجميع ويلجأون إليه حين تضيق بهم السبل تخطر على باله على الفور السمات الأساسية للدولة العثمانية التي ظل اسهامها في المسيرة الاسلامية محصورا في كونها «عسكرية جهادية». وهذا العمق لدور العسكر الذي برز بصورة أشد وضوحا في المرحلة الجمهورية ربما فسر لنا ذلك التقارب والتجاذب المشهودين بين عسكر تركيا وعسكر اسرائيل.

فاسرائيل دولة صنعها العسكر أو جيش له دولة بحسب التعبير الشائع ويظل الجيش في اسرائيل هو المؤسسة الأهم في المجتمع التي توفر له التماسك فضلا عن أن الدولة تدين له بوجودها وهو المعنى الذي رده اسرائيل شاحاك الناشط الاسرائيلي المعروف في مجال حقوق الانسان أثناء محاضرة له في الموضوع ألقاها في لندن حديثا.

هذا الكلام ينطبق بحذافيره على وضع الجيش في تركيا من حيث أنه يظل المؤسسة الأهم في البلاد ثم أن الجمهورية تدين له بوجودها وإزاء ذلك التميز لوضع الجيش في البلدين فليس مستغربا أن تتسع نقاط التلاقي بين الجنرالات على الجانبين وهو ما تباركه وتزكيه الولايات المتحدة كما هو معلوم.



المصدر: الحساسة

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا: يلماز يضمن غالبية برلمانية بعد استقالة نائبين من حزب تشيلر

■ أنقرة - رويترز، أ ف ب -
أفادت وكالة الأناضول، التركية
للأنباء أن زعيم حزب الوطن الأم
(علماني من يمين الوسط) مسعود
يلماز المعين رئيسا للوزراء في
تركيا ضمن أمس السبت الغالبية
البرلمانية المطلوبة لتشكيل حكومة
جديدة تخلف الائتلاف الحاكم
الذي يضم حزبي الرفاه (برعامة
نجم الدين أربكان) والطريق
الصحيح (برعامة فانسو تشيلر).
في غضون ذلك دعا نائب نافذ
في حزب تشيلر، وهو الرئيس
السابق لهيئة أركان القوات
المسلحة الجنرال المتقاعد دوغان
غيموريش عشية الاستقالاتين
الجديتين إلى تحالف حزبه مع
حزب يلماز وتعتبر هذه الدعوة
تحديا لرعية الحزب التي أصرت
على التمسك بالتحالف مع أربكان
ودعت بدورها يلماز إلى إعادة
التكليف بتشكيل حكومة إلى
الرئيس سليمان ديميريل.
وجاءت استقالة النائبين
تورهان أرنج وعلي أويار أمس
غداة استقالة ستة نواب من حزب
الطريق الصحيح ونائب سابع من
حزب الرفاه. وقلصت هذه
الاستقالات عدد النواب المؤيدين
لتحالف أربكان - تشيلر إلى ٢٧٢
في مقابل ٢٧٥ عضوا في البرلمان
الأرجح أنهم سيصوتون لمصلحة
حكومة من المتوقع أن يعلن يلماز
تشكيلتها غدا الاثنين ويرفع بعد
غد قائمة بأسماء أعضائها إلى
ديميريل للحصول على موافقته.
وتوقعت صحف تركية أمس
استقالة المزيد من النواب من
حزبي أربكان وتشيلر. وأكدت
صحيفة «يني يوزيل» أن ثلاثة
نواب من حزب الطريق الصحيح
والذين من حزب الرفاه سيعلنون
استقالاتهم. وعين يلماز (٥٠ عاما)
رئيسا للوزراء الأسبق الماضي
ليحل محل أربكان، أول رئيس
وزراء إسلامي يحكم الجمهورية

التركية منذ تأسيسها في ١٩٢٣.
وبدا مستشارو يلماز منذ أول من
أمس في وضع برنامج لحكومته
المتوقعة وتوزيع الحقائق
الوزارية. وأعلن زعماء ثلاثة
أحزاب علمانية ممثلة في البرلمان
تأييدهم ليلماز، وهي الشعب
الجمهوري واليسار الديمقراطي
والديمقراطي التركي.



المصدر: الحيلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٩

درس من تركيا

■ تحمل التطورات السياسية الأخيرة في تركيا خبرة عملية تتعارض مع إتهام تتعرض له حركات اسلامية في دول عربية عدة بأنها تسعى الى استغلال العملية الانتخابية كي تصل الى السلطة لتتفرد بها وتقلب على الديمقراطية. وهو إتهام لا يميز القائلون به بين اسلاميين معتدلين ومتطرفين. وانما يرددونه في صورة حكم قاطع يتسم بالشمول

وفيما يرى بعضهم انه لا يحتاج الى إثبات، يستند بعض آخر منهم على تجربتي ايران والسودان، رغم ان اياً منهما لا تقدم دليلاً على عدا، الحركات الاسلامية كلها، ومن دون تمييز بينها، للديمقراطية. وفي الاصل لا تصلح هاتان التجريبتان تحديداً، سنداً لإتهام أي حركة اسلامية بأنها تضمر الانقلاب على الديمقراطية بعد ان تستولي على السلطة عن طريقها. ففي كل منهما، لم يصل الاسلاميون الى الحكم عبر الانتخابات، وانما من خلال ثورة شعبية في ايران وانقلاب عسكري في السودان. ولذلك ظلت نقطة الضعف الاساسية في هذا الاتهام هي ان اثباته يحتاج الى دليل من واقع تجربة فازت فيها حركة اسلامية بالغالبية في انتخابات حرة، ثم الفت الديمقراطية، ونكلت بخصومها وامتنعت عن اجراء الانتخابات التالية، وهو ما لم يحدث. ولكن حدث العكس، أخيراً، في تركيا. جاء حزب الرفاه الاسلامي أولاً في الانتخابات النيابية الاخيرة التي اجريت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥، من دون ان يحصل على غالبية مطلقة. وقاد حكومة ائتلافية اعتباراً من ٨ تموز (يوليو) ١٩٩٦. واشتتت القزما كاملاً بالديموقراطية لا يمكن ان يضارعه فيه أي من القائلين باستحالة ان تكون هناك حركة اسلامية ديموقراطية. وتحمل رئيسه، على مدى ١١ شهراً، ضغوطاً وامانات لا حصر لها هدفت الى ارجائه على الاستقالة في انتهاك سافر للاختيار الشعبي.

ووقفت احزاب علمانية كانت تتشدد بالديموقراطية مع المؤسسة العسكرية ضده، ودفعة الى التخلي عن رئاسة الحكومة. فكان هو الذي حافظ على الديمقراطية وقط الطريق على تحرك الدبابات لإطاحتها. تصرف كديموقراطي من الطراز الاول. سعى الى تهدئة، فيما كان خصومه يعملون من اجل تصعيد أزمة افتعلوها، بعدما روجوا له خطر اصولي، وتحدثوا عن «ظواهر» تقتدي به النموذج الايراني، في اوساط الحركة الاسلامية التركية. ولم تكن هذه «الظواهر» الا ضرباً من ضروب الممارسة الديمقراطية، مثل عقد اجتماعات موسعة او تنظيم مسيرات في بعض المدن. ولو كان اربكان مقتدياً به النموذج الايراني، لدعا انصاره الى الخروج الى الشارع، والتصدي للجنرالات. ولكنه لم يفعل، وهو الذي اختار الديمقراطية، واثبت التزامه بها.

والدرس الذي ينبغي استخلاصه من هذه التجربة هو عدم جواز وضع الحركات الاسلامية في سلة واحدة، والتعاطي معها باعتبارها خطراً على الديمقراطية حتى قبل ان تتحقق، واتهامها كلها بأنها تستغل الانتخابات كي تصل الى السلطة ولا تغادرها. وفي العالم العربي حركات اسلامية تسير على نهج حزب الرفاه، وتؤكد احترامها ارادة الناخبين، ما يقتضي من خصومها الدخول في حوار معها بدل مواصلة توجيه الاتهامات اليها. ومن دون هذا الحوار، سيبقى التطور الديموقراطي محتجزاً في بلاد عربية عدة

وحيد عبدالمجيد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٦ / ١٩٩٧

يلمظ يصل الى الاغلبية بعد استقالة عضو اخر بالبرلمان

■ انقرة - وكالات الانباء:

توصل الزعيم العلماني مسعود يلمظ المكلف بتشكيل الحكومة في تركيا الى الاغلبية البرلمانية اللازمة لحرمان الاسلاميين من السلطة عندما انسحب عضو اخر بالبرلمان من الائتلاف الحاكم المؤيد للاسلاميين حيث استقال على اويار عضو حزب الطريق القويم من حزبه وتراجع بذلك عدد نواب هذا الحزب في البرلمان الى 102. وتأتي استقالة العضو البرلماني بعد تقديم 5 نواب استقالاتهم اول امس 4 نواب من حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيلر وبرلماني من حزب الرفاة، ويصبح عدد الاصوات المساندة للسيد مسعود يلمظ 275 صوتا مقابل 262 صوتا من احزاب الرفاه والطريق القويم والوحدة الكبير. وتظهر استقالات اعضاء البرلمان التركي مدى اتفاق الاحزاب في اسقاط حكومة رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان التي تضم حزبي الرفاة والطريق القويم والعمل على تقويت حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية من خلال كسب اصوات اعضاء الحزب لصالحهم. وتتساءل الاوساط السياسية عن مدى احتمالات استمرار حكومة مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الام المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة بعد تزايد فرص نجاحه في تشكيل حكومة الاغلبية. ومن ناحية اخرى استنكر العراق بشدة امس السبت قرار البرلمان التركي التجديد للقوات الامريكية والبريطانية للبقاء على اراضي تركيا لمدة 6 اشهر اخرى، واتهم تركيا بالاستمرار في سياستها المعادية للعراق وبالتقريب بمصالحها الحقيقية. وذكر مصدر مسئول في وزارة الخارجية العراقية قوله ان استمرار الغزو العسكري التركي لشمال العراق وتجديد البرلمان التركي لبقاء القوات الامريكية والبريطانية على الاراضي التركية لتواصل العدوان على العراق يعبر عن تقريظ السياسة الاتراك الحالية بشكل شديد بمصالح تركيا الحقيقية واصرارهم على ممارسة سياسة الحاق الاذى بالعراق وتهديد امته الوطني.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٩

«يلمظ» يشكل الحكومة التركية

ضمن الزعيم التركي «مسعود يلمظ» تشكيل الحكومة الجديدة لبلاده بعد انسحاب نائبين من الائتلاف الحاكم بزعامة حزب الرفاه وقدانه للأغلبية المطلوبة في البرلمان. ذكرت وكالة الأناضول أن نائبين في حزب الطريق القويم انسحبوا من الائتلاف ليرتفع عدد النواب المنسحبين إلى 9 نواب خلال اليومين الماضيين.

استقرار لعبة تقابل القطاع بين الأحزاب التركية استقلالات جديدة من حزب «تشيلير» تعزز فرصه «يلماظ»

أنقرة - وكالات الأنباء: استقال امين نائبان لخسران من حزب الطريق القويم بزعمه قانسو تشيلير وزيره الخارجية في الحكومة التركية المستقيلة، عززت الاستقلالات الجديدة فرص حصول الحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ على ثقة البرلمان، قدم افريقين بولوت نائب ادرنه استقالته وانضم الى حزب «الوطن الام»، بزعمه يلماظ، كما قدم على جوناى دين نائب قونية استقالته صباح امس، اتخاذا قرار الانتقال الى صفوف اكد «بولوت» اتخاذا قرار الانتقال الى صفوف «الوطن الام»، بهدف ضمان استقرار البرلمان وتوحيد اليمين وكان ١١ نائباً من حزب الطريق القويم قد قدموا استقالاتهم من الحزب العلماني في اقل من

استقالات امين نائبان لخسران من حزب الطريق القويم بزعمه قانسو تشيلير وزيره الخارجية في الحكومة التركية المستقيلة، عززت الاستقلالات الجديدة فرص حصول الحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ على ثقة البرلمان، قدم افريقين بولوت نائب ادرنه استقالته وانضم الى حزب «الوطن الام»، بزعمه يلماظ، كما قدم على جوناى دين نائب قونية استقالته صباح امس، اتخاذا قرار الانتقال الى صفوف اكد «بولوت» اتخاذا قرار الانتقال الى صفوف «الوطن الام»، بهدف ضمان استقرار البرلمان وتوحيد اليمين وكان ١١ نائباً من حزب الطريق القويم قد قدموا استقالاتهم من الحزب العلماني في اقل من



تشيلير



يلماظ

يضمون المستقيلون لصالح يلماظ خلال اختيار برلماني خلال اسبوعين على الائتلاف الحاكم الجديد. ويتوقع «يلماظ» حاليًا بتأييد ٢٧٧ نائباً في البرلمان مقابل ٢٧٠ نائباً في صف الطريق القويم والرفاء، ومن المتوقع ان يقدم «يلماظ» قائمته حكومته الجديدة الى الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال ايام.



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧

الصراع على السلطة في تركيا: قطار الأزمة يقترب من محطة «الانتخابات المبكرة»

شهدت الأيام القليلة الماضية فصلاً جديداً من فصول الصراع على السلطة في تركيا. تحفّت تبادل أطراف اللعبة مواقعهم مروراً بالحقائب الوزارية ومقاعد البرلمان وعاد الجميع بدور في نفس الحلقة المفرغة.. تلك الحلقة التي تعد من أبرز وأهم توابع الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جاءت بالاصوليين إلى قمة السلطة وجعلت من نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي أول رئيس وزراء مسلم يتولى هذا المنصب في تاريخ تركيا العلمانية التي أسسها كمال الدين أتاتورك في نهاية العشرينات من القرن الحالى.

المنهار

هذا التدخل من جانب الجيش والذي يعد الرابع من نوعه يؤكد أن العسكريين قد تزايدت سطوتهم فلم تعد ادارتهم لشئون تركيا وتحديد خطها السياسى من خلف الشعار وإنما أصبحت علنية وسافرة أثبتتها وأكدت صحتها تلك المراجعات المستمرة والمتكررة من جانب مجلس الأمن القومى لكافة قرارات حكومة أربكان على مدى الأسابيع التي سبقت خروجه من الحلبة منسحباً انتصاراً لجولة قادمة

ومع تصاعد الأزمة تحول لسان حال العلمانيين إلى صلب اللعنات على نتائج الانتخابات التي تسببت في الأزمة الحالية من وجهة نظرهم إلى الحسد الذي أدى إلى تنافى الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة

وتأمل القوى العلمانية من خلال هذه الانتخابات أن يعيد الناخب التركى ترتيب اختياراته ليتجنب التصويت لصالح حزب الرفاه الإسلامى

والحقيقة أن أصحاب هذا الاتجاه يتجاهلون ذلك التنامى المستمر لانصار حزب الرفاه إلى الحد الذى أثار مخاوف العلمانيين ودفعهم إلى الدخول في هذه المواجهة الشرسة والتي بات من الصعب حسمها من خلال صناديق الاقتراع.

يلماظ إتهامات الفساد الموجهة ضد تشيللر التي ناقشها البرلمان التركى في حين نجح أربكان فى استغلال الأغلبية الإسلامية التي يتزعمها فى تقوية الفرصة وإنقاذ المستقبل السياسى لتشيللر.

وكان تصويت الاصوليين إلى جانب تشيللر بمثابة المكافأة لها على مشاركة حزبها فى ائتلاف يتزعمه أربكان.

وكان الممكن جداً أن يتحقق الاستقرار لهذا الائتلاف الذى مثل أفضل الحلول آنذاك لولا التدخل المستمر من جانب العسكريين الذين يحملون لواء الدفاع عن مبادئ أتاتورك ويرفضون كل ما هو إسلامى ومع اشتعال المواجهة كان النصر حليف الجيش التركى ليعلم أربكان الأسبوع الماضى استقالته على أمل إفساح الطريق لشريكه فى الائتلاف

بدأت مشاهد الفصل الجديد باستقالة أربكان اثر الضغوط المتزايدة للعسكريين ثم تكهات باعادة تكليف شريكة الائتلاف الحكومى زعيمه حزب الطريق القويم تانسو تشيللر بتأسيس الحكومة الجديدة

أما المشهد الثانى فجاء خلافاً لكل التوقعات حيث قرر الرئيس التركى سليمان ديميريل تكليف مسعود يلماظ زعيمة حزب «الوطن الأم» الحائز على المركز الثالث فى الانتخابات - الامر الذى لا يمكنه - من الناحية الشكلية - من تشكيل الحكومة منفرداً

وجاء تجاهل ديميريل لتشيللر حتى يضمن إبعاد أربكان والاصوليين عن الحكم نظراً للتحالف القائم بين حزبى الطريق القويم والرفاه الإسلامى

كما راهن ديميريل على امكانية حدوث تقارب بين تشيللر ويلماظ على حساب أربكان - الامر الذى لم يحدث نظراً لخلافات قديمة جعلت هذا التحالف مستحيلاً من الناحية الواقعية.

كانت حدة العداء بين الجانبين قد تصاعدت قبل عدة أشهر عندما ساند أعضاء حزب «الوطن الأم» بزعامة



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

ولكن أيا كانت التسويات التي
سيتم وصل إليها الرئيس التركي
ديميريل مع أطراف الأزمة، فإن تركيا
لن تعرف طريقها إلى الاستقرار نظراً
لأن أي حكومة سيتم تشكيلها بعيداً
عن حزب الرفاه الحائز على الأغلبية
لن يكتب لها الاستمرار حيث يصبح
بمقارنتها رهناً بموافقة أنصار أربكان
الذي يتحفظ للعودة مرة أخرى
لرئاسة الحكومة.

..إنه فالحل رغم صعوبة التكهن
بنتائج يضمن في الاحتكام إلى
صناديق الاقتراع مرة أخرى - الأمر
الذي سيؤكد حتماً حالة الانقسام في
الشارع التركي بين أنصار
«الصحوة الإسلامية» وأبناء «أتاتورك»
أشرف أصلان



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠/٦/١٩٩٧

الاستقالات متواصلة في «الطريق القويم»

يلماظ ضمن الثقة لتشكيلته الحكومية

المرتقية. ولم تستبعد مصادر سياسية ووسائل الاعلام ان يقدم يلماظ للرئيس التركيبية الحكومية في اللقاء الذي لم يعلن عنه مسبقاً. ويتقدم النائبين افرين بولوت وعلي غونايدين استقالتيهما من «الطريق القويم» تعززت فرص حصول يلماظ على الثقة في البرلمان. وبذلك يتراجع عدد نواب «الطريق القويم» الى ١٠٥ وعدد مقاعد ائتلاف تشيللر - اربكان - اوغلو الى ٧٠ مقعداً. وارتفع عدد نواب ائتلاف يلماظ ومؤيديه الى ٢٧٨. ويتوجب نيل الثقة الحصول على ٢٧٥ صوتاً من اصل ٥٥٠. ويتمتع يلماظ فضلاً عن المشاركين بالائتلاف بتأييد الحزب «الشعبي الجمهوري اليساري» الذي يحتل ٤٩ مقعداً وذلك رغم عدم مشاركته في الحكومة. (البروتري. أنبأ)

ضمن مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» المكلف تشكيل حكومة جديدة الحصول على الثقة في البرلمان بعد الاستقالات المتوالية من صفوف تحالف «الطريق القويم» بزعامة وريسة الخارجية تانسو تشيللر و«الرفاه» الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان. وتوجه يلماظ الى مقر رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لاطلاعه على آخر الخطوات المتخذة لتشكيل حكومة من الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الجديد. وكان يلماظ التقى زعمي الحزبين المشاركين وهما بولند اجاويد رئيس حزب «اليسار الديموقراطي» وحسام الدين جيندوروك زعيم حزب «تركيا الديموقراطية» لوضع اللامسات الأخيرة على تشكيلة الفريق الحكومي



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٧

مجلس الأمن القومي التركي

يناقش قضية التطرف الإسلامي

انقرة - وكالات الأنباء - اجتمع

- القادة السياسيين والعسكريين بتركيا في مجلس الأمن القومي أمس ، لمناقشة قضية التطرف الإسلامي التي أحدثت اضطرابات عنيفة بالحكومة مؤخرا

ونذكر القادة العسكريين أنهم سيطالبون رئيس الوزراء نجم الدين أريكان بأن يقدم لهم تقريراً عن تطور الوضع بشأن تنفيذ أوامرهم لمنع التطرف الإسلامي

من ناحية أخرى صرح مسئول بحزب الطريق القومي بأن أريكان وافق على اقتراح وزيرة الخارجية تانسو تشيلر بأن يتنازل لها عن السلطة اعتباراً من الأول من يوليو القادم على أن تشارك في الانتخابات المبكرة.



المصدر: ~~السوفيسست~~

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

اتفاق مؤقت لإنهاء الأزمة السياسية في تركيا «أربكان» يتنازل عن رئاسته الوزراء «تشيلر» في يوليو القادم

انقرة - وكالات الانباء:
وافق امس نجم الدين اربكان
رئيس الوزراء التركي على
التنازل عن منصبه لتانسو
تشيلر وزيرة الخارجية اعتبارا
من اول يوليو القادم. تعهدت
تشيلر في اتفاقها مع اربكان
باجراء انتخابات مبكرة في
تركيا في شهر نوفمبر او اكتوبر
القادمين. وافق قادة حزب
«الطريق القويم» بزعامة تشيلر
على اجراء الانتخابات المبكرة.
كان الائتلاف الحكومي بزعامة
حزب الرفاه الاسلامي قد فقد
اغلبيته في البرلمان التركي يوم
الاربعاء الماضي باستقالة احد
نواب حزب الطريق القويم. اكدت
مصادر تركية ضرورة موافقة
الرئيس التركي سليمان ديميريل
على تعيين تشيلر رئيسة
للوزراء ثم حصولها على ثقة
البرلمان قبل توليها المنصب.

انقرة - وكالات الانباء:
وافق امس نجم الدين اربكان
رئيس الوزراء التركي على
التنازل عن منصبه لتانسو
تشيلر وزيرة الخارجية اعتبارا
من اول يوليو القادم. تعهدت
تشيلر في اتفاقها مع اربكان
باجراء انتخابات مبكرة في
تركيا في شهر نوفمبر او اكتوبر
القادمين. وافق قادة حزب
«الطريق القويم» بزعامة تشيلر
على اجراء الانتخابات المبكرة.
كان الائتلاف الحكومي بزعامة
حزب الرفاه الاسلامي قد فقد
اغلبيته في البرلمان التركي يوم
الاربعاء الماضي باستقالة احد
نواب حزب الطريق القويم. اكدت
مصادر تركية ضرورة موافقة
الرئيس التركي سليمان ديميريل
على تعيين تشيلر رئيسة
للوزراء ثم حصولها على ثقة
البرلمان قبل توليها المنصب.



المصدر: الحسنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

أكد مجدداً أن العلمانية لا يمكن تغييرها الجيش التركي يطالب أربكان بتسريع الاجراءات ضد الاسلاميين

□ انقر - الحياة

الحكومة لاجراءات هدفها الحد من النشاطات الاسلامية. واضافت انهم طلبوا من أربكان تسريع جهود الحكومة لتطبيق مجمل التدابير التي من شأنها وقف التطرف الديني.

وكان كيليتش قال في احتفال اقيم قبل الاجتماع بمناسبة مرور ٦٤ سنة على تأسيس المجلس وحضره أربكان: يجب ان يعرف الجميع ان المبادئ العنصرية والعلمانية للجمهورية التركية لن تتغير ولا يمكن ان تتغير.

وعلى رغم ان أربكان اصر في كلمة القاها خلال الاحتفال على ان حكومته اعطت دائماً اولوية لاقتراحات المجلس ولتنفيذها لكن المعروف انه ما طل في تنفيذ المطالب التي قدمها العسكريون عبر مجلس الامن في اجتماعه

عقد مجلس الامن القومي التركي اجتماعا امس استغرق خمس ساعات لساعة رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) في شأن تنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية بالحد من النشاطات الاسلامية. واعلن سكرتير المجلس الجنرال الهان كيليتش في بيان له اثر الاجتماع، انه اجري تقويماً لتقرير قدمه أربكان في شأن ما فعلته الحكومة حتى الآن بالنسبة الى اجراءات الحد من النشاطات الاسلامية المتطرفة المناهضة للنظام. (تفاصيل اخرى ص ٨)

ولم يعط البيان تفاصيل اخرى. لكن شبكة تلفزيون «ان تي في» نقلت عن مصادر قريبة من قيادة الجيش ان العسكريين اعربوا عن عدم رضاهم عن تطبيق



المصدر: الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

الشهزي في شباط (فبراير) الماضي. وسعى أريكان الى احالة المطالب الى البرلمان لمناقشتها الامر الذي ادى الى تفجير مواجهة بينه وبين العسكريين الذي صعدوا حملاتهم عليه وعلى حزبه وحكومته الائتلافية التي تضم ايضا حزب الطريق الصحيح (يمين الوسط وعلماني) وتترعنه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر. وتتضمن المطالب الـ ١٨ للجيش اصلاحاً تربوياً من شأنه ان يؤدي الى نفي قبول التلامذة في مدارس اعداد الائمة التي يعول عليها حزب الرفاه لاعداد كوادره. وبين الاجراءات الاخرى التي يطالب بها الجيش منع ارتداء الحجاب والدعابة المؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية والى غير ذلك. وعقد أريكان اجتماعاً مع تشيلر مباشرة اثر اجتماع المجلس حضره مستشاروهما لوضع اللامبات الاخيرة على صفقة بين حزبيهما يتوقع اعلان تفاصيلها اليوم في شأن تسلم تشيلر منصب رئاسة الوزراء خلال شهر الى حين اجراء انتخابات مبكرة في كانون الاول (ديسمبر) المقبل.



المصدر : الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

قبل بدء اجتماع جديد بين الجنرالات وأربكان

المؤسسة العسكرية تؤكد أن العلمانية تشكل "القاعدة العقائدية" للأمن القومي التركي

شباط (فبراير) الماضي، بالقيام بحملة صارمة على الاسلاميين تشمل تقييد التعليم الديني والزي الاسلامي. واغضب تردد اربكان في اتخاذ اجراءات ضد مؤيديه اوساطاً في قيادة حزب الطريق الصحيح (يمين الوسط)، الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم. وادى ذلك الى سلسلة استقالات لنواب من حزب الطريق الصحيح كان آخرها أول من أمس، الأمر الذي ترتب عليه ان يفقد الائتلاف الحاكم الغالبية المطلقة التي كان يتمتع بها في البرلمان.

الى ذلك، فشل اربكان وزعيمة على "الطريق الصحيح" تانسو تشيلر في الاتفاق على اقتراحات هدفها منع انهيار الائتلاف وعلى رغم ان اربكان وافق من حيث المبدأ التخلي لتشيلر عن رئاسة الوزراء اعتباراً من تموز (يوليو) المقبل لحين اجراء انتخابات مبكرة، لكنه اشترط لذلك موافقة تشيلر على اجراء الانتخابات في تشرين الاول (اكتوبر). ومن المقرر ان تجري قيادة الحزبين مزيداً من المحادثات الاسبوع المقبل في مسعى جديد للتوصل الى اتفاق، خصوصاً بعدما صرح جيهان باججي، احد نواب تشيلر، اول من أمس ان حزبه لا يعترض على اجراء هذه الانتخابات في تشرين الاول او تشرين الثاني (نوفمبر).

ولكن اتفاقاً بين قيادتي الحزبين لا يكفي في حد ذاته. فمن الناحية الدستورية يجب ان يعين الرئيس سليمان ديميريل تشيلر في هذا المنصب أولاً وتحصل على ثقة برلمان ثانياً.

■ انقرة - رويتر، ١ ب - عقد مجلس الامن القومي التركي اجتماعاً أمس السبت لمواصلة البحث في اجراءات كان من المزمع ان تنفذها الحكومة للحد من نشاطات دينية. وشدد الأمين العام للمجلس الجنرال الهان كيليتش، قبل بدء الاجتماع، على ان "المجتمع العلماني والنظام التعليمي العلماني يشكلان الاساس العقائدي للأمن القومي". ووصف تركيا بأنها "البلد الوحيد في كل العالم الإسلامي الذي نجح في تحقيق علمانية كاملة".

واحدثت الضغوط التي مارسها المجلس، الذي يهيمن عليه العسكريون، في اتجاه فرض قيود علمانية صارمة تصدعاً في الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان مع المحافظين. وكان اربكان بين شخصيات حضرت حفلة أمس اقيمت في مناسبة تأسيس مجلس الامن القومي في الثلاثينات. وحرص العسكريون على ان تبدو المناسبة دعماً لصورة الجيش قبل بدء اجتماع المجلس الذي يعقد عادة في اليوم الاخير من كل شهر. وقال اربكان في كلمة القاها في الحفلة: "منذ اليوم الذي تولت فيه حكومتنا السلطة وهي تعطي أولوية للقضايا الاستراتيجية التي اوصى بها مجلس الامن القومي وقامت بجهود لوضعها موضع التنفيذ".

يذكر ان الحكومة لم تبذل جهوداً تذكر لتنفيذ مطالب محددة طرحها العسكريون، وصدرت في شكل توصيات عن المجلس اقرها في اجتماعه في ٢٨



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٧/٦/١٩٩٧

أربكان يتنازل عن رئاسة الوزراء لخائبته تشيلر انتخابات مبكرة لحل الأزمة وتخفيف ضغوط الجيش التركي



رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان ووزيرة خارجيته تانسو تشيلر خلال المؤتمر الصحفي المشترك أمس

[صورة للأهرام من رويتر]

بارز عن حزب الطريق القويم يوم الجمعة الماضي مما حرم الحكومة من الأغلبية المطلقة بالمجلس وهي ٢٧٦ صوتا بفارق صوت واحد.

ووصف اتفاق أمس بأنه محاولة من جانب تشيلر لكسب ود المؤسسة العسكرية في تركيا، حيث تزايد غضب الجيش من مقاومة أربكان ومماطلته لتوجيهات الحد من أسلحة تركيا.

لحكومته ونكزت الصحف التركية الصادرة أمس أن أربكان يرغب في إجراء الانتخابات المرتقبة في أكتوبر المقبل في الوقت الذي تسعى فيه تشيلر لتأجيلها حتى مارس من العام المقبل وأهتز وضع الحكومة التركية للغاية أخيرا عقب الاشتباكات المتتالية لنواب بالبرلمان عن الحزبين آخرها استقالة نائب

انقصة - وكالات الأنباء - تتويجا لأسدوعين من المفاوضات العسيرة وافق رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أمس على تسليم مهام منصبه إلى نائبته تانسو تشيلر وزيرة الخارجية، اعتبارا من نهاية الشهر الجاري، على أن تجري انتخابات عامة مبكرة في غضون فترة لم تحدد بعد.

وأعلنت تشيلر - في مؤتمر صحفي حضره أربكان - عن التوصل إلى اتفاق تتولى بمقتضاه رئاسة الوزراء لحكومة انتقالية قبل عام كامل من الموعد المحدد في مروتوكول تشكيل الائتلاف الحاكم المبرم منذ ١١ شهرا بين حزب الطريق القويم العلماني بزعامة تشيلر وحزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء وأشارت تشيلر إلى أن الاتفاق يقضي أيضا بإجراء انتخابات عامة مبكرة خلال مدة زمنية مناسبة دون أن تحدد أطارا لها، وذلك بهدف الخروج من الأزمة الراهنة التي تواجه الحكومة.

واتهمت تشيلر المعارضة السياسية بالسعي لاستقطاب تركيا بين معسكرين أحدهما علماني والآخر مناهض للعلمانية ومن جانبها أكد أربكان أن الحزبين المشاركين في الائتلاف الحاكم سيخرجان من هذه الانتخابات المبكرة أقوى مما عليه الآن.

وكشف أربكان عن إجراء اتصالات مع حزب الوحدة الكبير للاستئذان في الحكومة الائتلافية القادمة برئاسة تشيلر، وأنهم المعارضة بأنها تفتقر إلى البديل



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٧/٦/١٩٩٧

اتفاق أربكان وتشيلر
على إجراء انتخابات مبكرة
أنقره - وكالات الأنباء: أعلن
نجم الدين أربكان رئيس الوزراء
التركي وتانسو تشيلر وزيرة خارجيته
عن اتفاقهما على إجراء انتخابات
عامة مبكرة في البلاد
واكدت تشيلر - زعيمة حزب
الطريق القويم - شريك الائتلاف
الحاكم - أنها ستتولى رئاسة الوزراء
اعتبارا من نهاية يونيو الحالي.



المصدر: الأخصبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٦/١٩٩٧

١ اريكان وتشيللر في مؤتمر صحفي مشترك: انتخابات عامة مبكرة في تركيا بعد تسليم تشيللر رئاسة الحكومة

انقرة- وكالات الانباء:
وافق نحم الدين اريكان رئيس وزراء
تركيا على التخلي عن منصبه للسيدة
تانسو تشيللر وزيرة الخارجية وشريكته
في الائتلاف الحكومي الحالي قبل نهاية
يونيو الجاري تمهيدا لاجراء انتخابات عامة
مبكرة يأمل الجميع ان تنهى الازمة
السياسية في البلاد
اعلن ذلك اريكان وتشيللر خلال مؤتمر
صحفي مشترك عقدها مساء امس غير انهما
لم يحددوا موعد اجراء الانتخابات
التشريعية التي يفترض ان يوافق البرلمان
على مبدأ اجرائها كما يفترض ان يوافق
على نقل سلطة رئيس الوزراء الى تشيللر
زعيمة حزب «الطريق القويم» وكان من
المقرر ان تجرى الانتخابات في موعدها
الطبيعي خلال ديسمبر عام ٢٠٠٠
وقال اريكان اننا نريد انتخابات مبكرة
لنقدم خدمات افضل للشعب في تحقيق
الاستقرار وستكون الانتخابات بمثابة

استفتاء يصوت فيه الشعب من اجل مزيد
من الديمقراطية والحرية. واضاف ان
الشعب سيرفض الضغوط ولن يوافق على
العقوبة التي تريد اعادة تركيا الى عهد
الحزب الواحد كما كان الحال منذ خمسين
عاما واعتبر المراقبون هذه الجملة موجهة
مباشرة الى العسكريين الحماة التقليديين
للعلمانية الدولة الذين يأخذون على اريكان
تشجيعية للاصولية ويضفون منذ بضعة
اشهر لحمل حزب «الرفاه» بزعامة اريكان
على ترك السلطة
واعلنت تشيللر في المؤتمر الصحفي ان
نقل سلطة رئيس الوزراء سيتم قبل نهاية
الشهر الحالي في اطار الدستور وينص
مروتوكول الائتلاف الموقع بين اريكان
وتشيللر عند تشكيل الحكومة للعام الماضي
على تبادل منصبيهما بعد عامين اي في
نهاية يونيو ١٩٩٨ الا ان احتدام الازمة
السياسية بين اريكان والقيادات العسكرية
ادى الى التعجيل باتخاذ هذه الخطوة



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أريكان يعطى تشيلر رئاسة الحكومة في نهاية الشهر الحالي الإعداد لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة في تركيا

انقرة - وكالات الأنباء - خضع نجم الدين أريكان ورئيس الوزراء التركي تشيلر وزير الخارجية لضغوط شريكه في الائتلاف الحاكم في نهاية الشهر الحالي. خضع نجم الدين أريكان ورئيس الوزراء التركي تشيلر وزير الخارجية لضغوط شريكه في الائتلاف الحاكم في نهاية الشهر الحالي. خضع نجم الدين أريكان ورئيس الوزراء التركي تشيلر وزير الخارجية لضغوط شريكه في الائتلاف الحاكم في نهاية الشهر الحالي.

وأكد أريكان أن المعارضة لم تتمكن من إسقاط الحكومة في البرلمان لأن حكومتها قوية وتمتع بالاعتمادية وذلك في إشارة إلى مساندة حزب الوحدة الكبير المعارض للحكومة في البرلمان. وأوضح أريكان أن هناك اتصالات مستمرة مع حزب الوحدة الكبرى. للاشتراك في الحكومة الائتلافية المقبلة برئاسة تانسو تشيلر وأنه يأمل أن يتلقى رداً من محسن بازغولو رئيس الحزب قبل نهاية الشهر الحالي.

وأضاف أريكان في المؤتمر الصحفي المشترك مع تشيلر أن المعارضة ليس لديها البديل لحكومته مؤكداً أن حكومته قدمت إلى الشعب خلال فترة عملها التي بدأت في يونيو ١٩٩٦ الكثير من الخدمات منها زيادة مرتبات العاملين ثلاث مرات والحد من التضخم وخفض العجز في الموازنة وتقديم المساعدات إلى المزارعين ورفع أسعار الحاصلات الزراعية والأسراع في برنامج الخصخصة.

ومن جانبها أعلنت تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في تركيا أنها ستقولي رئاسة الحكومة بنهاية يونيو الحالي قبل اجراء الانتخابات المبكرة لحل الأزمة التي تواجه الحكومة التركية وأضافت قائلة: أن الانتخابات ستجرى خلال وقت معقول.

ويقول المراقبون السياسيون أن أريكان سيخضطر للانضال للحصول على التأييد البرلماني الذي يحتاج إليه للدعوة إلى انتخابات

انقرة - وكالات الأنباء - خضع نجم الدين أريكان ورئيس الوزراء التركي تشيلر وزير الخارجية لضغوط شريكه في الائتلاف الحاكم في نهاية الشهر الحالي. خضع نجم الدين أريكان ورئيس الوزراء التركي تشيلر وزير الخارجية لضغوط شريكه في الائتلاف الحاكم في نهاية الشهر الحالي.

وأوضح أريكان في مؤتمر صحفي عقب محادثاته مع تشيلر أن الحكومة الجديدة برئاسة زعيمة حزب الطريق القويم ستكون حكومة اعداد الدولة للانتخابات البرلمانية المبكرة. وأضاف قائلا: ان الحكومة الائتلافية الحالية المشكلة من حزبين، الرفاة، والطريق القويم، كانت حكومة جيدة وساد الانسجام بين اعضائها من المزيين، مشيراً إلى ان هذه الحكومة سوف تعود بعد الانتخابات البرلمانية المبكرة أقوى مما كانت عليه من قبل.

وقال أريكان ان موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة سوف يتحدد بعد صدور قانون بذلك من البرلمان وأن الحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة لإصدار مثل هذا القانون من البرلمان. وأوضح أنه على الرغم من أن بروتوكول الحكومة الائتلافية الحالية يلغى بأن يتولى أريكان منصب رئيس الوزراء لمدة عامين ينتهيان في أواخر يونيو ١٩٩٨ فإنه بسبب حالة عدم الاستقرار رأى ضرورة التوجه إلى الشعب لحسم هذا الوضع وذلك قبل تسليم منصب رئيس الوزراء لزعيمة حزب الطريق القويم قبل عام من الموعد المقرر لذلك.



المصدر : الأهراس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٦

برغم ان دستورها لا يسمح بالانقلابات العسكرية
.. فما زال الصراع بين العسكر والحكومة قائما في تركيا،

«الجزائر .. تفتتح فرعا جديدا في أوروبا»

كتبت صحيفة الباييس الإسبانية انه منذ أربعة شهور ، وفي شهر رمضان ، ودون سابقة انذار اصطف العديد من فرق الجيش التركي بصحبة دبابات وعربات خربية مصفحة في شوارع مدينة «سنكان» التابعة لانقره ، حيث يحكمها احد افراد حزب الرفاه الاسلامي منذ عام ١٩٩٤ م ، وسمح باستعمال الكحوليات والخمر في المقاهي العامة ، الامر الذي اثار حفيظة اهالي سنكان ، مما ادّى الى خلعه ووضعه في السجن ، في الوقت الذي كان فيه السفير الايراني في تركيا في زيارة الى ايران وقرر عدم العودة الى تركيا ، ومما يذكر ان ذلك السفير مشارك ومساهم في عملية تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا وهذه الاحداث لها ماله من دلالات خطيرة.

الامر الذي يعد ضربة قاضية لشخص «نجم الدين اريكان» رئيس الوزراء التركي ، وازدادت الهوة اتساعا بين نجم الدين اريكان وجنرالات الجيش التركي ، دارت بين اوساط الشعب التركي تساؤلات عديدة اهمها:

من صاحب القرار الآن في تركيا ؟ هل هو الجيش التركي الذي بدأ ينادي اريكان علي المكشوف ؟ ام انه اريكان الذي يحاول تضيق الخناق علي جنرالات الجيش ؟ والكل الآن يترقب انقلابا عسكريا.

الكل يترقب جزائر اخري في تركيا ، اذن ما هي البانوراما العامة للشعب التركي الآن ؟

طبقا للاحصائيات الحديثة ، ٩٩٪ من

الشعب التركي مسلمون ودستورها علماني ، وهي عضو في منظمة حلف الاطلسي ، والحزب العلماني الذي اسسه كمال اتاتورك اصبح عاكفا امام حزب الرفاه الاسلامي - الحزب الحاكم - والجميع علي يقين بان هذا الحزب صورة طبق الاصل من الحزب الحاكم في ايران ، ولم تستطع فرق الجيش او جهات اخري منع وصول حزب اريكان للسلطة.

فالاحزاب السياسية العلمانية كلها في تركيا قد عجزت عن التصدي لحزب الرفاه ، وحاولت سحب الثقة من الحكومة ، ولكن التصويت جاء لصالح الحكومة ، ولن تجد هذه الاحزاب حلا اخر سوى تحريض الجيش وتشجيعه علي التصدي لحزب الرفاه.

ان جبهة الانتقاذ الاسلامي في الجزائر حاولت الوصول الي السلطة عن طريق الانتخابات التشريعية ، وحصل رجال الدين علي اكثر من ٥٠٪ من الانتخابات التي اجريت عام ١٩٩٠ م ، اما حزب الرفاه لم يزل سوي ٢٠٪ من الانتخابات عام ١٩٩٤ م ، فالفرق واضح وكبير بين الدولتين ، ومن مثابها الامور ان الجزائر انتهت بتدخل عسكري سيطر فيه الجيش علي السلطة باوامر من دول اوربية ، اما في تركيا فالجيش يحاول



المصدر: الأهرام

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/ ١٩٩٧

تاجرت في المسكرات ، فانا تاجر
واكسب لقمة عيشي من بيع السجائر
والكحوليات المسكرة ، والاصوليون ذوو
اللحي يرون انني ملحد مشرك .. هذا ما
قاله «محمد» أمام متجره المزدهم
بزجاجات الخمر.

ان الاصولية السياسية لم ولن
تتسرب الي المجتمع التركي المتحضر ،
علي الرغم من ان الرابطة الدينية لها
ثقل كبير في المجتمع التركي وتحتل
حيزا كبيرا من الشعب التركي
فالحوادث الارهابية للجهة الاسلامية لا
تعدو عن كونها نكته نادرة بالمقارنة مع
اطراف الحرب التي شنها اركان حرب
الجيش في جولاته مع حرب العصابات
الكربية في الجنوب ، ولكن فشل
المشروع الكمالي «نسبة الي كمال
اتاتورك» يعد خطرا عظيما فتركيا بها
مدارس دينية كثيرة متخصصة في
تخريج الائمة والشيوخ في الوقت التي
تعجز فيه حكومة اربكان عن اهداء
التعليم المجاني الي الشعب التركي ،
فلافضل ان يتعلم الاطفال القرآن من
الصغير ، مما ادي الي زيادة المدارس
الخاصة التي تخصص في علوم الدين
، لتخريج ائمة مساجد وشيوخ منابر ،
وهي مدارس احسن في مستواها من
المدارس الحكومية ، ويطالب الجيش
التركي بتغيير نظام التعليم ، ويعارض
دعوة اربكان التي تحض النساء علي
الزي الاسلامي «الحجاب» ، فيصبح من
حق اي فتاة ان ترتدي ما تريد ،
ويحاول الجيش ايضا تحجيم كل
الصحف الحزبية التي تناصر حزب
الرفاه الاسلامي فهل كل ذلك من حق
الجيش ؟

صرح اركان حرب الجيش بقوله : ان
القضاء علي الاصولية تعد مسألة حياة
او موت بالنسبة لتركيا .

يقوله : ان انقره خليط عجيب ، فيما بين
ما هو اصولي وما هو علماني ، حيث
تختلط الامور ، فهناك اشياء من كابول
واخري من القاهرة ، وثالثة من الجزائر
، ورابعة من فيينا وبرشلونة وتركيا
تحولت تحولا كبيرا في وقت قليل
وسريع ، وهي الان تعاني من مشكلة
التضخم ولا أحد يعرف من الذي يربح
المباراة ؟

هل هو الجيش ام حزب الرفاه
والاصولية ؟

وصرح مستحدث باسم الوزارة
الخارجية لايبران في جريدة «ايبران
تايمز» بقوله : ان تركيا علي اعتاب
مرحلة جديدة ، وهي الان تخطو خطي
التحول الي جزائر اخري .

لا احد يجزم بقول حاسم في الامر ،
فالحل يعتقدان الامر حتي الان مازال
معلقا . اربكان وقوات الجيش - وعلي
الرغم من ان ايران تضم اصوليين غير
قليين ، امام فشل الحزب الكمالي فهو
لم يحقق اي شئ من اهدافه ، فلا هو
اقتلع الاصولية من تركيا ولا لحقت
تركيا بالغرب وانما حدث العكس ،
ازدادت القوة الاصولية في البلاد .

وفي الامر جانب آخر : تركيا دولة
اوروبية وليست افريقية ، حيث يصعب
الانقلابات ، دستورها علماني ، شعبها
مسلم ، ليس اصوليا مثل الجزائريين ،
يقول «محمد» وهو مواطن تركي وعضو
في حزب الرفاه .

«انا مسلم ، اصلي في اليوم خمس
مرات ، امتنع عن شرب المسكرات ،
وليس معني ذلك انني ارتكب وزرا اذا

تقويض سلطة اربكان ، وتلقي اوامر من
جهات اخري اوروبية ، وثانيا امريكية
وقوات الجيش يرون المجتمع التركي
لا بد ان يكون متحضرا ، ويظهر بالمظهر
الدبلوماسي اللائق امام دول العالم ،
فالجفرالات قد الفت باوامر اربكان
عرض الحائط عندما رفض اشتراك
تركيا في مناورات عسكرية مع اسرائيل
ونفذوا ما شاءوا ودخلوا في مناورات
حربية مع اسرائيل ، في ذات الوقت ، ان
دول اوروبا ليست سعيدة بتولي اربكان
السلطة ، وهي التي ايدت انقلاب
الجزائر العسكري والان دخلت الولايات
المتحدة الامريكية شريكا مع دول اوروبا
فلا بد لها ان تلعب دورا مشاركا للدول
الاوروبية ، فهي غير راضية عن اربكان
الذي القي باوامرها عرض الحائط ،
وسعي لاقامة علاقات دبلوماسية
وتجارية مع ايران وخاصة في تبادل
منتجات البترول .

كل المحلات التجارية في تركيا تاخذ
اجازاتها يوم الأحد ، ماعدا مدينة
«سينكان» ، فهي تعمل دائما يوم الأحد ،
ويقول «مصطفى» - احد اتباع حزب
الرفاه وصاحب محل ملابس - كل الناس
في سنكان يعملون طوال الاسبوع
وليس لديهم اي وقت للشراء سوى يوم
الاجازة ، فنحن نعمل يوم الأحد ويوم
الجمعة ايضا .

وعن رايه عن الوضع في تركيا قال :
انا لا اتوقع انقلابا عسكريا ، واركان
لن يستمر في الحكم ولا احد يعرف ماذا
سيحدث ؟

وصرح مراقب للاحداث في تركيا

عن صحيفة اليايبس الاسبانية :

محمد عبد الحميد



المصدر: الوفاة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١

الجيش التركي يواصل الضغط على اربكان، توقع إجراء انتخابات مبكرة في أكتوبر، لإنقاذ الائتلاف الحاكم

أنقرة - وكالات الأنباء: واصلت أمس المؤسسة العسكرية التركية ضغوطها على نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي. طالب قادة الجيش أربكان بضرورة السيطرة على الحركات الإسلامية في البلاد. واتهم الجيش التركي هذه الحركات بتهديد أمن الدولة في الداخل والخارج.

وأكدت مصادر سياسية في أنقرة إمكانية إجراء انتخابات مبكرة في تركيا بحلول شهر أكتوبر القادم. وصفت المصادر الانتخابات المبكرة بأنها محاولة لإنقاذ الحكومة الائتلافية التركية من السقوط. وأوضح المصادر أن إجراء الانتخابات يتطلب تولي تانسو تيشلر - زعيمة حزب الطريق القويم - لرئاسة الوزراء طبقاً لبروتوكول التحالف.

ازاء الهجوم التركي في شمال العراق. أكدت مصادر عراقية سلبية موقف رئيس الوزراء التركي تجاه الاعتداءات التركية على الأراضي العراقية. وحذرت المصادر من خطورة هذا الهجوم على المصالح الاقتصادية التركية. وكانت أنقرة قد أعلنت عن مصرع ١٨١٧ متعمداً تركيا خلال الهجوم العسكري التركي على المنطقة الكردية في شمال العراق منذ شهر مايو الماضي.

وندد مجلس التعاون الخليجي بالتدخل العسكري التركي في شمال العراق. وأعرب المجلس في بيان له عن قلقه البالغ ازاء الاعتداءات التركية على الشمال العراقي. ودعا المجلس الحكومة التركية لسحب قواتها فوراً خارج الحدود العراقية. وحذر من الانعكاسات الخطيرة للهجوم التركي والذي يهدد الاستقرار والأمن في المنطقة وانتقدت العراق صمت نجم الدين أربكان



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

تجربة «الرفاه» في الميزان

فهمى هويدى

تستحق تجربة حزب الرفاه في الحكم رصدًا وتحليلًا، من حيث أنها تمثل نموذجًا نادرًا في خرائط زماننا. إذ استطاع ذلك الحزب الإسلامي أن يصل إلى صدارة السلطة في تركيا من خلال الممارسة الديمقراطية، ثم فرض عليه بعد حين أن يتخلى عن ذلك الموقع امتثالًا لقواعد اللعبة التي انخرط فيها، الأمر الذي يغرينا بمحاولة تتبع ملابسات التجربة وحصادها، واستخلاص ما حفلت به من دروس وعبر.

العسكر في مقدمة الذين مارسوا تلك الضغوط لكن مسعاهم لم يكلل بالنجاح. وغاية ما أمكنهم تحقيقه أنهم حالوا دون انتلاف الرفاه مع حزب الوطن الأم. الذي تتخلل قواعده بعض الشرائع التعاطفة مع الاتجاه الإسلامي (حتى لا يضيف ذلك ثقلًا زائدًا للرفاه) ولما لم يكن هناك خيار أمامهم، فابهم قبلوا بانتلاف الرفاه مع حزب الطريق القويم الذي ترأسه السيدة طانسو تشيلر، وهو الأكثر غلوا في انتمائه العلماني، غير أن الضغوط استمرت لحصار قادة الرفاه فحجبت عنهم الحقايب المهمة والحساسة في التشكيلة الوزارية، وسأمت إلى حزب الطريق القويم الذي تولى أعضاؤه وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والتعليم، حتى رئاسة الشؤون الدينية التابعة لمجلس الوزراء، منعت عن الطرف الإسلامي وأعطيت لحايفه العلماني.

فضلا عن هذا وذاك، فثمة أمور أخرى يتعين الانتباه إليها في صدد محاولة الرصد والجرد. في مقدمتها مايلي:

● إن حزب الرفاه كان شريكا في الحكم، ولم يكن حاكما. بالتالي فإنه لم يكن مطلق اليد في تنفيذ برنامج الإصلاح، ولكنه كان مقيدا بـ«بوره توكول» يمثل ما أمكن الالتقاء عليه مع حزب كان خصما تقليديا له. ولك أن تتصور اتفاقا غير مسبوق من هذا القبيل، وكيف أنه لم يتحقق إلا عند الحدود الدنيا أو في ظل صيغة الحلول الوسط.

● إننا نتحدث عن مشاركة استمرت عاما فقط. ٢٥٥ يوما بالضبط. أي أنها لم تعط فرصة كافية للإنجاز. ومن المقولات الشائعة في تركيا أن الحكومة يجب أن تعطى ٣٠٠ يوم «سماح» قبل أن تحاسب، لكن حكومة أربكان تعرضت للحساب والحاكمة من اليوم الأول.

● إلى جانب قصر عمر الحكومة، فإن حزب الرفاه كان مغلول اليد في داخلها، كما أشرنا توا. الأمر الذي يعني أن حدود حركته داخل الحكومة كانت متواضعة نسبيا، باعتبار أن الوزارات المهمة كانت موكولة إلى حزب الطريق القويم.

● إن رئيس الحكومة كان يعمل مع إدارة ومؤسسات مناوئة له، بما في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان وبعض قادة الجيش، وأضرابهم من رموز النخبة العلمانية التي ناصبت العداء، وعكس

لاستطيع أن نتقدم خطوة في ذلك السعى دون أن ننبه إلى أن حزب الرفاه ماكان له أن يحقق إنجازاته إلا في ظل أجواء الحرية السياسية والديمقراطية المتوافرة بشكل كبير نسبيا في تركيا بل إنه ماكان له أن يبلغ مابلغه من نصج سياسي إلا بعد أن اتاحت له تلك الأجواء، أن يشارك في الحياة السياسية، بصورة أو أخرى، طوال ٢٧ عاما. ذلك أن التربة الديمقراطية تربي المجتمع بالضرورة على السلوك الديمقراطي، والعكس صحيح. واستنادا إلى المقولة التي تقرر بأن كل نظام يفرض المعارضة التي يستحقها، فإنه لاغربة في أن يبرز النظام الديمقراطي في تركيا حزبا إسلاميا ديمقراطيا.

لقد كان فوز حزب الرفاه بأعلى نسبة من الأصوات مقارنا بالأحزاب الأخرى، في انتخابات عام ٩٥ حدثا فاجأ الجميع حيث لم يخطر على بال أحد أن الحزب الذي فاز بأربعين مقعدا فقط في انتخابات عام ٩١، يمكن أن تقترب حصته في عام ٩٥ من ١٦٠ مقعدا. ولأسباب مفهومة، فإن المفاجأة لم تسعد أحدا في الداخل أو الخارج، باستثناء المتعاطفين معه بطبيعة الحال. في داخل تركيا كان الحدث بمثابة صدمة لمختلف النخب العلمانية المحتكرة للسلطة منذ سبعين عاما، التي اعتبرت ماجرى «نهاية العالم»، كما قالت صحيفة «توركيش ديلي نيوز» أما في الخارج فقد قوبل الحدث بدرجات متفاوتة من التوجس والحذر، وحفلت الصحف البريطانية والأمريكية خاصة بالمقالات التي أعربت عن القلق على المصالح الغربية في تركيا. ولولا الملامة لتكرر في تركيا ماحدث في الجزائر بعد ظهور نتائج انتخابات عام ٩١، حين حققت جبهة الانتقاد فوزها الذي لم يتوقعه أحد. فتتحرك المصدومون في الداخل، بتشجيع ودعم من المتوجسين والمتعاضين في الخارج، وجرى الانقلاب على العملية الديمقراطية واجهاضها على النحو المعروف، الذي أغرق الجزائر في بحر من الدم. غرق فيه حتى الآن مائة ألف قتيل.

كان شريكا لاحكاما

ضغطت مراكز القوى في تركيا للحيلولة دون تشكيل زعيم حزب الرفاه لحكومة ما بعد الانتخابات. وكان رجال المال والأعمال ومعهم



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

الإعلام موقفها بوضوح كما أشرنا في حديث سابق .

● إن الأحزاب العلمانية المختلفة - واليسار في مقدمتها - وقف على طول الخط مع جنرالات الجيش، ولم تتردد في تأييد طلباتهم، ومنهم من رحب بالانقلاب العسكري الأمر الذي يعني أن هذه الأحزاب ذهبت في رفضها للرفاه إلى حد الاستعداد للتضحية بالديمقراطية ذاتها مقابل التخلص منه أو «استئصاله» من الحياة السياسية .

اختراق الاحتكار العلماني

في هذه الأجواء، ماذا انجز «الرفاه» خلال العام ؟

ناقشت كثيرين من مختلف الاتجاهات بانقرة واسطنبول في هذه النقطة، ووجدت أن «الحصاد» يتوزع على مستويين، أحدهما يتعلق برصيد الحزب والثاني يتصل بأداء الحكومة بوجه عام . في المستوى الأول حقق الرفاه ما يلي :

● كسر احتكار النخب العلمانية للسلطة، وفرض نفسه على ما يسمى بنادي الحكم، صحيح أن السيد أريكان شارك منذ عام ٧٢ في ثلاثة إنتلافات حكومية (مرة مع حزب الشعب الجمهوري ومرتين مع حزب العدالة) وكان لحزب السلامة الذي رأسه (قبل الرفاه) وزراء في حكومات عدة، إلا أن دور حزبه كان تكميلياً، ومشاركته ظلت في إطار الاحتكار العلماني للسلطة والقرار . إلا أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ تركيا الكمالية التي يحصل فيها الحزب الإسلامي على أعلى نسبة من الأصوات، ويفرض نفسه على الجميع، حتى يضطر رئيس الجمهورية إلى تكليفه بتشكيل الحكومة . لقد ظلت المراهبات في الحياة السياسية التركية تدور طيلة العقود السبعة الماضية حول ثلاثة أحزاب يسارية وعلمانية، وبحصول حزب الرفاه على أعلى نسبة من الأصوات في إنتخابات عام ٩٥ وتشكيل زعيمه للوزارة، فإنه انضم بجدارة إلى طائفة الرهان، الأمر الذي عزز موقع الحزب سياسياً واقتصادياً . فارتفع رصيده في الشارع، وأيدته مجموعات من رجال الأعمال انخرطت في كيان باسم «موسيد»، في مقابل كيان آخر يدعم الأحزاب العلمانية يحمل اسم «توسيد» .

● مشاركة حزب الرفاه في مختلف جولات الإنتخابات البلدية والنيابية ودخوله في الحكومة وخروجه منها، ثم توليه السلطة في النهاية بأصوات الجماهير، ذلك كله قدم نمونجا إيجابيا للنضال الديمقراطي حين تتوافر أجواؤه، الأمر الذي حسد صورة للعمل السياسي الإسلامي، تختلف إلى حد كبير عن الصورة النمطية السلبية المستقرة في أذهان الكثيرين . وكان جديراً بالملاحظة أنه بعد تولي حزب الرفاه للسلطة، ظهرت

كتابات عديدة في الصحف الغربية دعت إلى إعادة النظر في الانطباع العام السائد عما يسمى بالإسلام السياسي، مشيرة في ذلك إلى أن الجميع ليسوا على شاكلة واحدة كما يشاع، وإنما فيهم معتدلون ومتطرفون وديمقراطيون وغير ديمقراطيين .

● حين دخل حزب الرفاه مع حزب الطريق القويم عبر عن قدر عال من المرونة، وأثبت - فضلاً عن استعداده كحزب إسلامي للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية واحترامه لقوانينها - أن هناك استعداداً آخر للالتقاء مع المخالفين والخصوم والعلمانيين خصوصاً فيما يتعلق بالمصالح الوطنية العليا .

● نجح حزب الرفاه خلال تلك السنة في إزالة حاجز الخوف الذي أقامته الدعايات المضادة، التي ما برحت تغذي قلق الناس على مستقبل الحريات العامة والخاصة، وتوهمهم بأن الرفاه إذا وصل إلى السلطة فإنه سيكرر تجربة «طالبان» في أفغانستان . وحين مر العام ولم يحدث شيء من هذا القبيل، تبدد القلق واطمان كثيرون إلى أن الحزب ليس بالتعاسة التي صورت لهم وحدثت المفارقة حين أعد أريكان مشروع قانون الذي يطلق حرية المرأة في أن تذهب إلى عملها أو دراستها بالزى الذي تريده، سافرة كانت أو محجبة، فإن مراكز القوي والأحزاب العلمانية هاجمت المشروع بشدة، وأصمرت على منع المحجبات من دخول أماكن العمل الرسمية أو الدراسة . الأمر الذي كشف عن حقيقة موقف كل طرف من قضية الحرية .

● لأن هذه هي تجربته الأولى، فإن حزب الرفاه حين تولي السلطة لم تكن لديه كوابره المؤلمة للنهوض بمسئولية هذه المهمة . نعم كانت لديه كوابر نيابية تمرست على مدى الأعوام الماضية، وكان لديه خبراء لهم تجاربهم الغنية في المحليات، ولكن لم تكن لديه قيادات تنفيذية يعتمد عليها، سواء من الصف الأول أو الثاني . وقد اضطر «الخوجه» للاعتماد على كوابر الأحزاب الأخرى المناهضة له، وبذل جهداً للعثور على الكوابر التي عملت مع رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية السابق توركوت أوزال، معتبراً أنها أقرب العناصر إليه . لكنه خلال العام الذي انقضى استطاع أن يدرب كوابر حزب الرفاه، حيث أتاح لهم وجوده على رأس الوزارة أن يكتسبوا خبراتهم في العديد من المجالات والمواقع المهمة تحسباً لاحتمالات المستقبل .

● في الوقت ذاته فإن وجود الرفاه في الحكومة رفع الظلم الواقع على البلديات التي يرأسها إسلاميون، وهي تمثل ثلث البلديات على مستوى الجمهورية وأكثر من نصف البلديات الكبيرة في



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٧/ ١

البلاد وكانت تلك البلديات تعامل معاملة سيئة ، بجانب حكومات الأحزاب الأخرى ، التي واصلت الضغط عليها ومعاكستها في الشئون المالية بوجه خاص وقد انعكس تخفيف تلك الضغوط على أعمال البلديات التي حققت طفرة طيبة خلال ذلك العام .

● حين صعد حزب الرفاه إلى السلطة وبدأ أدائه معتدلاً ومقبولاً من وجهة نظر المجتمع التركي ، اكتسبت الهوية الإسلامية للمجتمع زخماً إضافياً ، الأمر الذي رفع من درجة الاعتزاز بالانتماء الإسلامي وإدراك أهمية ذلك الانتماء . ومن المؤشرات ذات الدلالة في هذا الصدد أن رئيس الجمهورية سليمان ديمريل ظهر وهو يؤدي صلاة الجمعة ، بينما سمعت السيدة طانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم وهي تبدأ خطاباً لها باليسلة ، وهذه «أخبار» مهمة في تركيا ، التي كان بعض قادتها يتأخرون عمداً عن بعض الاجتماعات العامة ، حتى لا يضطروا إلى الاستماع إلى القرآن الكريم الذي تستهل به تلك الاجتماعات (أحد الجبرلات هاجم أريكان علناً علم ، شائسة

التليفزيون لأنه أدى فريضة الحج هذا العام وهو رئيس للوزراء)

غير أن مشاعر الاعتزاز بذلك الانتماء عبرت عن نفسها بشكل لافت للنظر في المؤتمر العام لحزب الحركة القومية الذي عقد في مايو الماضي ، الذي ركز أغلب المتحدثين فيه على أهمية تركيا في العالم الإسلامي ، ودورها كقوة لذلك العالم الذي يتعرض للهيمنة الغربية - ومعروف في تركيا أن حزب «الوحدة الكبرى» الذي يرأسه محسن برحى أوغلي (إسلامي يميني) خرج من عباءة الحركة القومية في أعقاب فوز حزب الرفاه في انتخابات المحليات . وكان الحزب الذي له ٩ مقاعد في البرلمان هو الذي وفر الأغلبية لحكومة أريكان بعد استقالة عدد من نواب حزب تشيلر بضغط من العسكريين لضعف أغلبية التحالف واسقاط الحكومة

هذا التوجه في داخل الحركة القومية ، إلى جانب بروز دور حزب الوحدة الكبرى ، أغرى قادة الحركة الصوفية بالدعوة إلى التقاء الحزبين مع الرفاه في تحالف باسم التجمع الديمقراطي ، لخوض الانتخابات النيابية القادمة ، في مواجهة الاحتشاد العلماني المنتظر ضد الرفاه

إنجاز حضاري إذن ...

على الصعيد العام اتخذت الحكومة خطوات ومبادرات لافتة للنظر ، منها مايلي

● بشهادة الجميع كان الأداء الاقتصادي جيداً ، على الأقل خلال الأشهر الثمانية الأولى ، قبل أن تدخل الحرب ضد الرفاه مرحلة التصعيد المكشوف ، حيث تمت السيطرة على التضخم ، فهبط من ١٤٠٪ إلى ما بين ٧٠ و ٨٠ / وأضيفت ٧٠٠ ألف وظيفة جديدة إلى سوق العمل وقد أشمرت في الأسبوع الماضي إلى تخفيض عجز الموازنة ، ونجاح الحكومة في تحقيق ميزاننة متوازنة لأول مرة في التاريخ التركي المعاصر وإلى تخفيض الديون الداخلية من ٢٨ إلى ١٥ مليار دولار ، وزيادة مرتبات العاملين بنسبة ٢٠ / زيادة أسعار الحاصل الزراعية .

● في موضوع الأكراد دعت الحكومة المهجرين منهم للعودة إلى قراهم ، واستجاب عشرات الآلاف لهذه الدعوة . وتبنت مشروعاً طرحه صائب صابونجي أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي لتنمية مناطق جنوب شرق تركيا ، التي يتركز فيها الأكراد غير أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة ، سواء بسبب قصر المدة ، أو بسبب ضغوط الجنرالات وتحيزهم للحل العسكري .

● تعد قمة الدول الإسلامية الثماني إنجازاً سياسياً مهماً يمكن أن يصبح إنجازاً حضارياً إذا أخذ على محمل الجد هذا المشروع بدأ فكرة «أريكانية» تحمست لها المؤسسة السياسية التركية لأنها ترضى رغبتها في القيام بدور قيادي فضلاً عن دور الجسر بين الشرق والغرب

غير أن أهم ما فيه إمران أنه يدخل تركيا في معادلة المصالح مع العالم الإسلامي ، وبالتالي يضعها في سياقها الطبيعي ، بل يعزز استقلالها من حيث أنه يخفف من إعتمادها على الغرب والتحاقها به ثم أنه يتيح للدول الأعضاء ، بعد اتفاقها على فصل الاقتصاد عن السياسة - فرصة متوازنة للتنمية ، خصوصاً أنها إذا تكاملت يمكن أن تشكل نقلاً متميزاً والفكرة قيد الاختيار على أي حال ، حيث هناك ستة مشروعات كبرى تم الاتفاق عليها في اسطنبول مؤخراً ، ويفترض أن تتابع خطوات التنفيذ في اجتماع يعقد في دكا (عاصمة بنجلاديش) في شهر يونيو من العام القادم

لاستطيع أن نتجاهل أن ذلك العام شهد اندفاعاً تركيا غير مسبوق في توثيق العلاقات مع إسرائيل ، وعدواناً على سيادة العراق تمثل في غزو حدودها الشمالية بذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردي ، ورغم أن هاتين الخطوتين منسوبيتين إلى حكومة العسكر بالدرجة الأولى ، إلا أنه يتعذر إغفاء حكومة أريكان من المسئولية الأدبية والسياسية

عنهما

غنية تجربة الرفاه في الحكم لاريب ، غير أن حدة الصراع الذي شهدته البلاد بسبب وجوده في السلطة أثارت قلق بعض المثقفين المحايدون ، ممن تخوفوا من تأثير التوتر الناشئ ، عن ذلك على مستقبل الاستقرار والاستثمار ومنهم من قال لا يهمني ما إذا كان القبايض على السلطة إسلامياً أم علمانياً ، لأن الذي يهمني أكثر هو أن تستقر أوضاع البلد على أي نحو وهي ملاحظة جديرة بالتأمل والإهتمام .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

الرئيس التركي يوافق على حكومة يلمظ

القائمة تضم وزيرين سابقين من حزب تشيلر

انقرة - وكالات الأنباء - حسم الرئيس التركي سليمان ديميريل الجدل الدائر في تركيا، وأعلن موافقته على تشكيل الحكومة التي تقدم بها رئيس الوزراء المعين مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم وتتكون من ثلاثة أحزاب هي حزب يلمظ وحزب اليسار الديمقراطي برعامة بولند اجاويد وحزب تركيا الديمقراطية بقيادة عصمت سيزجين وتركز مهمة الحكومة الجديدة التي تسدل الستار على عام قضته تركيا تحت حكم أول حكومة إسلامية في تاريخها الحديث، في إصلاح العلاقات التي توترت بين الجيش والحكومة بسبب اعتراض المؤسسة العسكرية على السياسات الإسلامية لحكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة الإسلامي أكبر أحزاب البرلمان وتضم حكومة يلمظ عشرة وزراء من حزب الوطن الأم بما فيها منصب رئيس الوزراء الذي شغله يلمظ ووزارة الداخلية وتولاها مراد باشيشكي أوغلو فضلا عن السياحة والسحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل، كما تضم الحكومة ستة وزراء من حزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولند اجاويد الذي تولى منصب النائب الأول لرئيس الوزراء بجانب خمسة وزراء آخرين سيطروا على وزارات الخارجية وشغلها إسماعيل حليم والمالية وتولاها زكريا تيميزيل، والتعليم والثقافة والاعمال وقد شغل سيزجين زعيم حزب تركيا الديمقراطية الشريك الثالث في ائتلاف يلمظ منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بينما تولى نحداد منذر العضو في حزبه وزارة النقل والمواصلات وضمت الحكومة أيضا وزيرا مستقلا هو باليم اريز الذي تولى وزارة التجارة، وكان اريز يشغل نفس المنصب في حكومة اربكان قبل استقالته منها ومن حزب الطريق القويم برعامة تانسو تشيلر.

شملت قائمة الحكومة الجديدة التي أعلنت عنها محطة «إن تي في» التلفزيونية ١٩ وزير دول بينهم صالح ييلدريم وزير الصحة المستقيل من حكوم اربكان وحزب تشيلر والمنضم حديثا لحزب الوطن الأم الذي يقوده يلمظ. وشغل حزب يلمظ ١١ منصب وزير دول فيما استأثر حزب اجاويد بأربع حقائب وحزب سيزجين ثلاث فقط. بعد تصديق ديميريل على الحكومة الجديدة يصبح الطريق مفتوحا لاقتراع البرلمان على الثقة فيها في غضون عشرة أيام من الآن، وكان يلمظ قد ضمن الأغلبية البرلمانية لحكومته أمس الأول بتشكيل هذا الائتلاف وضمان تأييد حزب الشعب الجمهوري برعامة ويزر بايكال والنواب المستقلين من حزب تشيلر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

حقيقة الانقلاب المدنى فى تركيا

الرفاه يتففل فى المجتمع وحظره يهدد بحرب أهلية

يوم أن كلف الرئيس ديميريل السيد مسعود بلمظ رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة، تستبعد حزب الرفاه الإسلامى بزعامة نجم الدين أربكان من الحكم، ضج شارع أتاتورك فى أنقرة بشبان وشابات يركبون سيارات حديثة ويرتدون الجينز ويلوحون بالونات ملونة، تعبيراً عن الفرحة والارتياح، بعد أسبوع من تصاعد التوتر بين حزب الرفاه الإسلامى والجيش التركى وانتشار الشائعات عن انقلاب وشيك يستعد له الجيش. ولكن الجيش استعاض عن «الانقلاب العسكرى» بـ «انقلاب مدنى».

على فساد تشيلر حليفته فى الحكومة الائتلافية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، ويرغم الانتقادات الأمريكية لزيارتى أربكان إلى إيران وليبيا، وما أرتبط بهما من دعاية ودعاية مضادة إلا أن السياسة التركية لم تشهد انقلاباً.

يقول بولنت أكارحلى نائب رئيس حزب الوطن الأم (حزب يلمظ) أن أربكان أعطى انطباعاً بأنه إيراني أكثر من الإيرانيين، وليبي أكثر من القذافي، وذلك يرجع إلى شخصية أربكان نفسه التى تميل إلى التضخيم الاستعراضى. - فى حين أن السياسة الخارجية التركية تبدو معضلتها الرئيسية فى تحقيق التوازن بين إسرائيل والعرب وعموماً بين الغرب والمنطقة الإسلامية.

ويؤكد البروفيسور فيليب روينز أن السياسة الخارجية لأربكان كانت استمراراً للسياسة الخارجية التقليدية، فيما يخص العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة والعراق وقبرص وإسرائيل، إذا اعتبرنا أن صفقة الغاز الإيرانية كانت قد اتفقت عليها حكومة سابقة.

أما البروفيسور - سيفى تشان، فيعتبر أن إضافات أربكان فى السياسة الخارجية، وأخيراً قمة مجموعة الدول الثماني الإسلامية، كانت إضافات «تجميلية» ولكنه أعطى انطباعاً بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مذبذبة بريارتى ليبيا وإيران.

فهل كانت الاستعراضية خطأ الأربكانية الذى قاد للصدام؟

الأربكانية تتففل

فى المجتمع والجيش

إذا كان وجود أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى فى رئاسة الحكومة، لم يعكس تغييراً واضحاً فى السياسة الاقتصادية التركية، ولم يحدث انقلاباً فى السياسة الخارجية، إلا أن الأربكانية - الإسلامية تغلغل فى الاقتصاد والتعليم والجيش، مما قاد إلى الصدام بين الأربكانية - الإسلامية والمؤسسة

لقد جاءت استقالة الدكتور نجم الدين أربكان من رئاسة الحكومة، باتفاق مع شريكه فى الائتلاف السيدة تانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح على تبادل رئاسة الحكومة، بعد أن أتم زعيم الرفاه الإسلامى عاماً كاملاً كأول رئيس حكومة إسلامى لتركيا الحديثة - العلمانية، وقبل أن يبدأ عامه الثانى وفقاً للاتفاق الذى شكلت بموجبه حكومة الرفاه - الطريق الصحيح الائتلافية ونص على أن يجرى تبادل منصب رئيس الوزراء فى منتصف عام ١٩٩٨ وكانت حسابات زعيم الرفاه الإسلامى أنه بذلك يتجنب المواجهة مع الجيش، أو بالأحرى يؤجلها، لحين إجراء انتخابات برلمانية يحقق من خلالها أغلبية تساعد فى صراعه مع الجيش.

ولكن، ماذا فعل أربكان خلال العام الذى تولى فيه رئاسة الحكومة، ليجد نفسه فى مواجهة مباشرة مع الجيش؟

إنجازات الأربكانية

على صعيد السياسة الاقتصادية، ويرغم ما قاله لنا نائب رئيس حزب الرفاه وزير الدولة عبد الله جول عن إنجازات مثل خفض معدل التضخم وخفض الدين وزيادة المرتبات، إلا أن معارضى الرفاه ينكرون حدوث ذلك على أرض الواقع، إلا على سبيل الإنجازات الدعائية - الاستعراضية.

ويقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقرة، أن معدل التضخم لم ينخفض، كما أن الدين المحلى لم ينخفض إلا لأن حكومة الرفاه - خلال العام الماضى - لم تمول مشروعات للبنية التحتية أو التنمية الريفية، فى حين أن النمو الاقتصادى تواصل ليس بسبب سياسات أربكان، وإنما بواسطة القطاع الخاص والسياسات والإجراءات الاقتصادية التى كان قد أرساها الرئيس تورجوت أوزال ويتفق مع هذا التقويم سمح أديز نائب رئيس تحرير صحيفة ديلي نيوز التركية، ويزيد على ذلك أنه بالرغم من أن حكومة الرفاه لم تتورط فى فساد مباشر، إلا أن أربكان قام بالتغطية

العسكرية - العلمانية
فالأربكانية فى الاقتصاد، تمثلت فى

رسالة أنقرة

رضا هلال

قاعدة اقتصادية إسلامية تضم منظمات للأعمال والشركات الإسلامية، وكانت أبرز الشواهد منظمة رجال الأعمال والمسلمين MUSIAD وتضم ٢ آلاف من رجال الأعمال المنصرين لحزب الرفاه يمثلون ١٠ آلاف من الشركات، تمتد أنشطتها من تصنيع تجارة المواد الغذائية والأدوات المنزلية إلى البنوك وشركات الطيران وحتى ملكية الصحف والقنوات التلفزيونية وجعلت تلك المجموعات الإسلامية الاقتصادية، أربكان يتحدث عن «نمر الأناضول الإسلامى» فى مقارنة بدول النمو الآسيوية.

وماحدث فى الاقتصاد، حدث أكثر منه فى التعليم ومنمما تتحول سفوح الجبال فى تركيا إلى منازل للفقرى، تقام بين ليلة وضحاها بعيداً عن أعين رجال البوليس، تتحول المساجد إلى مدارس لتعليم الصغار والكبار حفظ القرآن دون تصريح قاموسى وأصبحت عادة يومية أن ترى البوليس يدهم تلك المنازل ومدارس المساجد.

وقد شملت المؤسسة التعليمية الأربكانية ٥ آلاف مدرسة ابتدائية للتعليم الدينى و ٤٥٠ مدرسة متوسطة دينية لتخريج الأئمة والخطباء إضافة إلى ١٥ ألف مجموعة لتحفيظ القرآن

وكما حدث تغلغل «الأربكانية» فى الاقتصاد والتعليم، انتقل إلى الجيش يقول الباحث التركى ساجلار - كيدر أن القوام الرئيسى للجيش التركى (٨٠٠ ألف) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا فى المجتمع التركى. وينتج من ذلك أن



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١

نمو «الاركانية» في المجتمع أدى الى نموها في الجيش وفي استطلاع أجرى داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة، أعرب ٢٨٪ ممن شملهم الاستطلاع عن معارضتهم للقيام بانقلاب عسكري إذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة.

صدام الجيش والرفاه

عكس تغفل الأركانية في الاقتصاد والتعليم والحيش، حقيقة أن أركان كان منشغلا بمشروعاته للمستقبل، ولكنه تصرف كما قال سمح أديز الكاتب التركي - وكان الرفاه يمثل الطرف الأبعد في اللعبة التي يتبارى أوتصارع فيها الجيش والرفاه.

ويتفق مع ذلك معتمار سويسال وزير الخارجية الأسبق قائلا إن أركان تناسى أنه يحكم بنسبة ٢١٪ من الأصوات.

وقد اقلق الجيش سلوك أركان، إلا أن أكثر ما اقلقه هو تنامي التيار الاسلامي في التعليم والاقتصاد وداخل الحيش نفسه.

هنا، عرض قادة الأركان على مجلس الأمن القومي، الذي يضم في عضويته ٥ من قادة الحيش و ٤ من قادة الأحزاب ويرأسه رئيس الجمهورية، في ٢٨ فبراير ١٨، إحراء يجب على الحكومة أن تطبقها، وتضمنت تلك الإجراءات، فعليا، إغلاق مدارس الأئمة والخطباء والمدارس الدينية غير القانونية، إضافة إلى اقالة أكثر من ١٦٠ من ضباط الجيش من ذوي الاتحافات الاسلامية وفيما بعد، طالب الجيش بمقاطعة الشركات الاسلامية لانها تؤيد حزب الرفاه.

وتعامل أركان مع ضغوط الجيش بتجنب الوصول الى نقطة الصدام في حال استعراض قوة اصداره، وتطبيق الحد الأدنى من مطالب الجيش فممنذ إعلان الإجراءات وحتى استقالته من رئاسة الحكومة، لم يفلح أركان سوى ١٢٠ مدرسة.

وأمام ذلك، نشرت هيئة أركان القوات المسلحة تقريرا تحت عنوان «انتشار الاسلام السياسي»، جمعت موارده من وزارة التعليم وإدارة التخطيط الحكومي ومديرية الشؤون الدينية ومعهد الاحصاءات الرسمية وأورد التقرير ان الأصولية تزدهر في تركيا وأن التعليم الديني جزء من جهد مكثف لتقويض النظام العلماني في تركيا وتحويلها إلى مجتمع أصولي.

وأوضح التقرير أن الرفاه يجهر تركيا للحصول على الأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٠، وركز على مدارس الأئمة والخطباء والمعاهد الدينية باعتبار انها ستقدم للرفاه ٨٥٠ ألف صوت بحلول عام ٢٠٠٠ وحوالي ١٥ مليون صوت عام ٢٠٠٥ كما أن هناك ١٧ مليون مسلم ستضمهم فصول بحفيظ القرآن وسيكونون عام ٢٠٠٠ في سن التصويت، إضافة الى ٧ ملايين صوت موجودة حاليا.

وعندئذ، خرجت مسيرة مناصرة للرفاه في منطقة السلطان أحمد في اسطنبول، في ١١ مايو الماضي تحدث فيها أركان قائلا ان مدارس الخطباء والأئمة لا يجب أن تغلق، وضمت المسيرة ٢٠٠ ألف فرد وبعد ثلاثة أيام، جاء رد رئيس الأركان الجنرال اسماعيل قاراديه في احتفال لتكريم بعض الضباط بقوله «أنا في الحيش مصممون على حماية النظام الجمهوري الديمقراطي العلماني ولو بالتضحية بأرواحنا».

وتوالت ضغوط الجيش في نهاية ابريل الماضي بالتصريح للصحافة بأن الجيش يعتبر الأصولية الاسلامية والانفصالية أكبر خطرين يهددان تركيا بالمقارنة بأية تهديدات خارجية، وأدعى كبار الضباط أن حزب العمال الكردستاني يتعاون مع عناصر أصولية داخل تركيا ويدرب الاسلاميين المتشددون في مخيمات في شمال العراق وأن الجيش سيتحرك وقد اعتبر هذا الادعاء مبررا من مبررات العملية العسكرية في شمال العراق وفي اختبار للقوة، قرر المجلس العسكري الأعلى - وهو مجلس يضم ١٢ ضابطا من كبار قادة الجيش - عقد اجتماع في ٢٦ مايو لمناقشة مدى تنفيذ الحكومة للإجراءات الـ ١٨ التي كان قد طلب تنفيذها مجلس الأمن القومي، والحصول على موافقة أركان على طرد الضباط ذوي الميول الاسلامية، وإعلانه بأن الجيش يرى أن الخطر الوحيد على تركيا هو الأصولية الاسلامية وقدوموا له وثائق تبين وجهة نظرهم.

ومن جانبه، حاول أركان اظهار قوة حزبه بحشد الآلاف من أنصاره في اسطنبول، في ذكرى الفتح الاسلامي للقسطنطينية «اسطنبول». ومع وصول الصدام الى هذه النقطة، عاشت تركيا أجواء انقلاب عسكري وشيك للتخلص من حكومة أركان والرفاه الاسلامي. برغم صعوبة القيام بانقلاب في الظروف الراهنة فالجيش ليس هو الحيش في

أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ (سبب تنامي التيار الاسلامي داخله). كما أن الشعب التركي ليس كما كان قبل عام ١٩٨٠، بعد أن تشبع حوالى نصفه بتيارات العلمانية والديمقراطية وحقوق الانسان، مثلما يقول عبدالله جول نائب رئيس حزب الرفاه، «سبوا إلى أن قادة الجيش لا يمكن أن يخاطروا بعلاقات تركيا مع أوروبا والقرب بالقيام بانقلاب عسكري».

وكان المؤشر المهم في تلك الأجواء، هو رفض أمريكا لحدوث انقلاب عسكري في تركيا، وعمرت عن ذلك المؤشر مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بقولها ان أمريكا لن تساند انقلابا عسكريا للاتاحة بالحكومة الائتلافية بين الرفاه والطريق الصحيح برئاسة أركان. وذكرت صحيفة لوس أنجلوس تأييز أن البيت الأبيض أوضح بصرحة معارضته لانقلاب عسكري في تركيا، بل ان الادارة الأمريكية اتصت مرتين برئاسة الأركان التركية لابعاد شبح الانقلاب.

دولة قوية وحكومة ضعيفة

بعد عام من توليه رئاسة الحكومة، كان أهم الدروس التي خرج بها أركان

وهو السياسي المخضرم، ان الدولة قوية والحكومة ضعيفة في تركيا. والدولة هنا هي المؤسسة العسكرية - العلمانية. واستخلص أركان أن استمراره في الصدام مع المؤسسة العسكرية العلمانية، قد يقضى على مشروعه وينتهى بالقضاء عليه شخصيا ولذلك اضطر زعيم الرفاه الاسلامي إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة لتخلفه تانسو تشيلر شريكته في الحكومة الائتلافية وأحرا، انتخابات برلمانية مبكرة. معتقدا كما قال ان حزبه سيحصل على ١٠ ملايين صوت بريادة ٤ ملايين صوت عن الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٥.

ولكن الحيش وقف لأركان بالمرصاد. واتضح أن المطلوب ليس إبعاد أركان عن رئاسة الحكومة فقط، وإنما إبعاده عن الحكم أيضا من خلال «انقلاب مدني» فبعد تقديم أركان لاستقالته، قال مصدر عسكري بهيئة الأركان، ان تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين تشيلر وأركان، يعوق حركة تركيا داخليا خارجيا ويمثل اضطرا بالمدني، الديمقراطي.

وكما قال المصدر العسكري فإن الاجتماعات المتواصلة لكبار قادة الجيش أظهرت ان القوات المسلحة ليس لديها أمل في ان تكون هذه الحكومة



المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١

أعضاء من حكومة أريكسان وورد
المصدر العسكري أنه في حالة إجراء
انتخابات برلمانية فإن حزب الرفاه لن
يحصل كما يردد على نسبة من ٢٠ /
إلى ٢٥ من الأصوات، وأن صباط
الجيش يتشرون في كل مكان من تركيا
من أجل أن يكشفوا للاتراك أن حزب
الرفاه قد فقد مصداقيته وسقط منه
القناع الذي كان يتخفي به

وجرى تنفيذ الانقلاب المدني بتكليف
الرئيس ديميريل لرئيس حزب الوطن
الأم مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة
الحديدة دون تكليف تاسيو تسيلر ،
برغم أن حزب يلماظ لم يحصل سوى
على ١٢٩ مقعدا من مقاعد البرلمان التي
يبلغ عددها ٥٥٠ مقعد.

غير أن الأمر الذي يؤكد كل المراقبين
للحالة التركية أن استبعاد الرفاه من
الحكومة وإن كان يخفف من حدة الأزمة
السياسية حاليا، إلا أنه لا يحل أزمة
تركيا السياسية المزمنة

وقال مصدر دبلوماسي في السفارة
الأمريكية بأنقرة أنه من الممكن استبعاد
حزب الرفاه الإسلامي من الحكومة، إلا
أنه من الخطورة بمكان محاولة
استبعاده من السياسة بما له من قواعد
وملايين الأعضاء والمؤيدين

وفي بحث أجراه المعهد الدولي
(الجمهوري) الأمريكي توقع أنه في حالة
إجراء انتخابات برلمانية جديدة، فإن
حزب الرفاه سيخرج منتصرا وبما
يجدد الصراع بين الرفاه والجيش، وإذا
ماحدث ذلك وخرج الرفاه بأغلبية ثم
تدخل الجيش فإن حزب الرفاه - كما
يقول الدبلوماسي الأمريكي - سوف
يتصرف مثل حبة الانقاذ في الحزائر
وتتحول تركيا إلى نموذج مشابه
للحزائر

ولذلك يستبعد البروفسور سيفي
تشان، احتمال إبعاد الرفاه عن
السياسة لأن ذلك أصبح غير ممكن
وإذا كان من غير الممكن استبعاد الرفاه
من اللعبة السياسية في تركيا، ولأن
الجيش له دوره المهم في الحياة
السياسية بمقتضى الدستور، فإن
الاستقطاب سيظل قائما بين طرفي
اللعبة الرفاه والجيش .. الإسلام
والعلمانية الشرق والغرب وكما يقول
الدبلوماسي الأمريكي فإن قدر تركيا أن
تكون على حواف دوائر عديدة إلا أنها
تستطيع أن تملأ دائرة منها



المصدر:المستند

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١

بلمناظ.. يتسلم مهام عمله خلفاً لأركان التصويت على الحكومة التركية ١٢ يوليو الحالي

انقرة - وكالات الأنباء : تسلم مسعود بلمناظ رئيس حزب الوطن الأم مهام عمله كرئيس للحكومة الخامسة والخمسين خلفاً لنجم الدين أركان ونيس حزب الرفاه

أكد مسعود بلمناظ رئيس الوزراء التركي الجديد ان الحكومة الجديدة والتي تضم احزاب الوطن الام واليسار الديمقراطي وتركيا الديمقراطية تهدف الى القضاء على التوتر وترسيخ نظام الحكم ودفع الاقتصاد الوطني وتأكيد السياسة الديمقراطية في البلاد.

قال بلمناظ في تصريحات للصحفيين

عقب اول اجتماع لحكومته الجديدة ان تحديد موعد الانتخابات البرلمانية امر من اختصاص البرلمان وان حكومته ستدرس امكانية جعل التعليم الإلزامي ثمانى سنوات متصلة.

اضاف بلمناظ انه سيقدم برنامج حكومته للبرلمان فى الخامس من يوليو القادم على ان يتم التصويت على الثقة بالحكومة فى ١٢ من نفس الشهر معرباً عن ثقته فى فوز حكومته بثقة البرلمان بأغلبية كبيرة.

كان بلمناظ قد تم انتخابه رئيساً لحزب الوطن الام فى المؤتمر العام الذى شكله الحزب فى ١٥ يونيو عام ١٩٩١ وان أول حكومة شكلها حصلت على ثقة البرلمان فى ٥ يوليو ١٩٩١ وانها استمرت حتى ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ بسبب الانتخابات البرلمانية التى جرت ولم تسلم عن تولى حزبه السلطة مرة اخرى.

شكل بلمناظ ثانياً حكومة فى ٣ يوليو

١٩٩٦ بعد تحالف حزبه مع حزب الطريق القويم.. الا ان هذه الحكومة استمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٩٦

كان بلمناظ قد اصبح عضواً فى البرلمان للمرة الاولى فى عام ١٩٨٣ وانه عمل فى العديد من شركات المنسوجات وصناعة الكيماويات والنقل قبل ان يتلغى للسياسة تماماً. عمل بلمناظ وزيراً للسياحة والثقافة فى الحكومة التى شكلها تورجوت أوزال الرئيس الراحل فى عام ١٩٨٣.. كما عمل وزيراً للخارجية لمدة ثلاث سنوات فى عام ١٩٨٦.

تخرج بلمناظ فى كلية العلوم السياسية جامعة انقرة ويجيد التحدث باللغتين الانجليزية والالمانية ومتزوج وله ثلاثة اولاد.

ولد فى ١٩٤٦. شغل قتل قوات الامن التركية من عناصر منظمة حزب العمال الكردستانيين فى احدى مدن هكارى بجنوب تركيا.

نشرت سلطات الامن ان قوات الامن قامت بهذه العملية بناء على معلومات سرية أفادت بوجود مجموعة من العناصر الارهابية فى احد المخابىء وان قوات الامن تواصل تطهير المنطقة بعد القضاء على هذه المجموعة الارهابية.

فى الوقت نفسه اجتمع الجنرال شويك بير نائب رئيس اركان الجيش التركى مع الجنرال جان لودال نائب رئيس الاركان الفرنسى الذى يزور تركيا حالياً.

صرح الجنرال بير بأنه تم خلال الاجتماع بحث اقامة صناعات عسكرية مشتركة بين البلدين بالإضافة الى توثيق التعاون العسكرى.

تجدر الإشارة الى ان رئاسة الاركان التركية اعدت خطة قيمتها ٣٠ مليار دولار لتحديث جيشها خلال السنوات القادمة.

ديميريل يوافق على تشكيل الحكومة برئاسة يلماز

يلماز تحصل على ثقة البرلمان عند طرح الثقة عليها في المجلس في الثالث عشر من يوليو الحالي حيث أصبح عدد الأعضاء المؤيدين للحكومة الآن ٢٧٩ نائبا بزيادة ثلاثة نواب على الأغلبية المطلوبة وانخفض عدد نواب أحزاب الرفاة والطريق القويم والوحدة الكبير الذين يشكلون الجبهة المعارضة لمسعود يلماز إلى ٢٦٧ نائبا بعد الاستقالات التي شهدتها حزب الطريق القويم خلال الأيام الماضية. وعلى صعيد آخر نفى حسن إيكنجي نائب رئيس حزب الطريق القويم الذي تنزعه تانسو تشيلر أن تشيلر طلبت من يلماز تشكيل حكومة ائتلافية من الحزبين إلا أن يلماز رفض العرض على أساس أن العرض جاء متأخرا. على صعيد آخر ذكر تقرير لمنظمة التخطيط القومي في تركيا أن أربعين محافظة من المحافظات البالغ عددها ستا وسبعين محافظة تعيش تحت خط الفقر وأن هذه المحافظات لم تعد قاصرة على جنوب شرق البلاد والمحافظات التي تشعير بالرخاء هي فقط انقره واسطنبول وازمير وبورصة وحذر التقرير من احتمال تزايد عدد المحافظات التي تعيش أسفل خط الفقر في حالة استمرار الأوضاع الحالية والتناقص مشروعات التنمية على عدد محدود من المحافظات دون غيرها.



يلماز

يعارضه حزب اليسار الديمقراطي الذي يصر على ضرورة إجراء تعداد سكاني جديد وتحديث قوائم الانتخاب. واجمعت الصحف على أن حكومة

اجمعت الصحف التركية أن الرئيس سليمان ديميريل وافق في اجتماعه الليلة قبل الماضية مع مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم المكلف بتشكيل الحكومة على قائمة الحكومة التي قدمها يلماز وأن الرئيس ديميريل أصدر بيانا بشأن قائمة الحكومة. وذكرت صحيفة «حريات» أن حزب اليسار الديمقراطي سيشغل ثمانى وزارات في الحكومة منها وزارات التعليم والشئون الدينية وأن حزب تركيا الديمقراطية سيشغل أربع وزارات منها منصب نائب رئيس الوزراء الذي سيشغله عصمت سيزجن نائب رئيس الحزب. ومن ناحية أخرى ذكرت صحيفة «جمهوريات» أن دينز بيكال رئيس حزب الشعب الجمهوري اشترط لمساندة حكومة يلماز من الخارج إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة قبل نهاية العام الحالي وهو ما



المصدر : الحسبة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٧/ ١

ديميريل صادق عليها وتشيلر للمرة الاولى في المعارضة

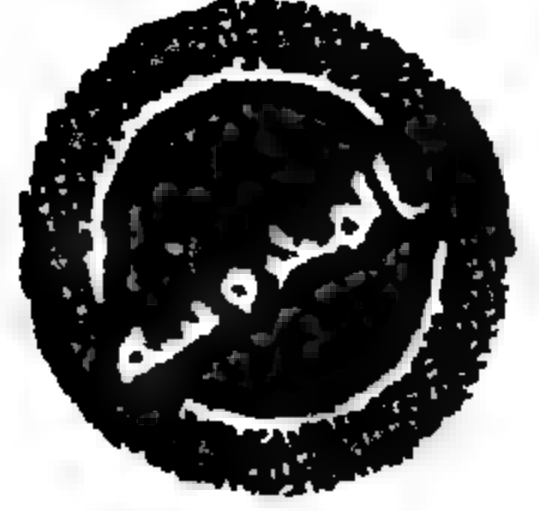
يلماز يشكّل حكومة تتمسك بـ"العلمانية والليبرالية"

□ أنقرة ..

من رشيد غيورديك:

الجديدة.
وقال يلماز في مؤتمر صحافي
إثر مصادقة ديميريل على اسماء
الوزراء ان حكومته ستنتهج
سياسة تقوم على "قيم مدنية
ديموقراطية ليبرالية، وتتمسك
بالمبادئ العلمانية. وشدد على
انه عازم على التغلب على المشاكل
التي تواجهها تركيا. واعتبر ان
تراجع التوتر الاجتماعي منذ
كلف تشكيل حكومة جديدة امر
يدعو الى التفاؤل. وتوقع ان
يعرض حكومته على البرلمان
للتصويت على الثقة في الثاني
عشر من الشهر الجاري.

اعلن زعيم حزب الوطن الام
(يمين الوسط) مسعود يلماز (٥٠
سنة) تشكيل حكومة علمانية
برئاسته استبعدت حزب الرفاه
(الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء
السابق نجم الدين اربكان) ولا
تضم ممثلين لحزب الطريق
الصحیح الذي تدرجه وزارة
الخارجية السابقة تانسو تشيلر
التي انتقلت للمرة الاولى منذ
تزعدها الحزب في ١٩٩٣ الى
المعارضة في البرلمان وصادق
الرئيس سليم ان ديميريل على
توزع جميع اعضاء الحكومة



المصدر : الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

ويشغل بولند اجاويد زعيم حزب اليسار الديموقراطي منصب احد نائبي رئيس الوزراء. وعين عصمت سيزغين، احد الاعضاء البارزين في حزب تركيا الديموقراطية الذي يقزعه الرئيس السابق للبرلمان حسام الدين جندروك، نائباً لرئيس الوزراء ايضاً. ورفض جندروك نفسه اي منصب وزاري. واصبح اسماعيل جيم (من حزب اليسار الديموقراطي) وزيراً للخارجية. وتضم الحكومة الجديدة ٣٨ وزيراً بينهم سيدتان. وتولي حزب الوطن الام ٢١ حقيبة وزارية بما فيها رئاسة الوزراء وحزب اليسار الديموقراطي ١١ حقيبة والحزب من اجل تركيا الديموقراطية خمس حقائب. وعهد بوزارة واحدة الى نائب مستقل. ولم تحدد بعد اختصاصات وزراء الدولة وعددهم ١٨ وزيراً. وبين الوزراء عدد من الاعضاء البارزين السابقين في حزب تشيلر كانت طردتهم في اوقات مختلفة بسبب معارضتهم سياساتها وبينهم وزير الدفاع عصمت سيزغين ووزير الصناعة والتجارة يالم ايريز ووزيرة الدولة ايشيلاي ساينغين.

واستقال نائب اخر امس من حزب تشيلر الذي اصبح يملك مئة ونائبين فقط في البرلمان. وتوقع مراقبون مزيداً من الانشقاقات عن تشيلر. وضمن يلماز تايب ٢٧٨ نائباً لحكومته في مقابل ٢٦٨ معارضاً يمثلون احزاب الوطن الام والرفاه والوحدة الكبرى. وقرر حزب الشعب الجمهوري (يساري علماني) التصويت بالثقة على حكومة يلماز لكنه رفض المشاركة فيها. ومعروف ان يلماز تمسكه بمواقف متشددة تتطابق مع هيئته الصارمة التي يميزها عبوس يكاد يكون دائماً الامر الذي كان يثير عدم ارتياح الدبلوماسيين الاجانب الذين كانوا يلتقونه كثيراً عندما شغل منصب وزير الخارجية في عهد مؤسس حزب الوطن الام الرئيس الراحل تورغوت اوزال. ولد يلماز في ١٩٤٧ وتخرج في كلية العلوم السياسية التابعة لجامعة انقره والتي اشتهرت بتخريج اعضاء النخبة السياسية الحاكمة في تركيا. وانضم الى اوزال في عملية تاسيس الحزب في ١٩٨٣ وشغل وزارة الثقافة في حكومة اوزال الاولى ثم وزارة الخارجية في حكومته الثانية في ١٩٨٧. وبعد انتخاب اوزال رئيساً للدولة خلفه يلماز في زعامة الحزب ورئاسة الوزراء لكنه انتقل الى المعارضة بعد هزيمة حزبه في انتخابات ١٩٩٢ على يد حزب الطريق الصحيح بزعامة ديميريل آنذاك. وعلى رغم العداء المستحكم بين يلماز وتشيلر لكنهما خضعا لضغوط المؤسسة العلمانية فشارك في حكومة ائتلافية إثر انتخابات غير حاسمة في ١٩٩٥. لكنهما اختلفا بسرعة فانهار تحالفهما لكي تدخل تشيلر بعد ذلك في ائتلاف حاكم مع اربكان استمر حتى الشهر الماضي.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد موافقة ديميريل

يلماظ «استعاد» الحكومة من أربكان

يلماظ.. وعقب موافقة ديميريل على تشكيلة الحكومة قال يلماظ في مؤتمر صحفي «سنبذل كل جهد في سبيل اندماج تركيا في العالم المعاصر» وأوضح ان الحكومة «شكلت لإخراج البلاد من أزمة نظام خلقتها الحكومة السابقة ومن أجل تعزيز جمهورية علمانية ديموقراطية».

وتتضمن الحكومة ٣٨ عضواً من بينهم سيدتان. وحصل حزب «الوطن الأم» على ٢١ منصباً وزارياً من بينها منصب رئيس الوزراء، وحزب اليسار الديموقراطي على ١١ منصباً، والحزب من أجل تركيا ديموقراطية على خمسة مناصب وزارية. وعهد بوزارة واحدة إلى نائب مستقل.

مفارقة في التسلم والتسليم بين رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلماظ وسلفه نجم الدين أربكان. فقبل عام وفي أواخر حزيران (يونيو) أيضاً تسلم أربكان من يلماظ ويوم أمس حدث العكس وكأنه الثأر. وتسلم يلماظ أمس مقاليد رئاسة الوزراء من أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي بعد موافقة الرئيس التركي سليمان ديميريل على التشكيلة الحكومية الائتلافية بين «الوطن الأم» وحزب اليسار الديموقراطي و«الحزب من أجل تركيا ديموقراطية» (راجع ص ٨) وقال مكتب ديميريل في بيان أصدره أمس «صادق الرئيس على الحكومة الخامسة والخمسين للجمهورية التركية برئاسة مسعود



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١/٧/١٩٩٧

تشكيلة الحكومة التركية الجديدة

وزير دولة: ايسين شليبي (الوطن الام) وزير دولة: مصطفى يلماظ (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: رفعت الدين ساهين (تركيا الديموقراطية) وزير دولة: برهان كارا (الوطن الام) وزير دولة: جاويد كافاك (الوطن الام) وزير دولة: ايوب اسيك (الوطن الام) وزير دولة: كاظم يوجيلين (الوطن الام) وزير دولة: حسن غيميتشي (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: محمد بطالي (تركيا الديموقراطية) وزير العدل: اولتآن سونفورلو (الوطن الام) وزير الداخلية: مراد باسيسكي اوغلو (الوطن الام) وزير الخارجية: اسماعيل تشيم (اليسار الديموقراطي) وزير التربية: حكمت اولوغباي (اليسار الديموقراطي) وزير المالية: زكريا تيميزيل (اليسار الديموقراطي) وزير الصحة: خليل ابراهيم اوزسوي (الوطن الام) وزير النقل والاتصالات: نجدت مغذر (تركيا الديموقراطية) وزير الاشغال العامة والاسكان: يشار توبجو (الوطن الام) وزير الزراعة والشؤون القروية: مصطفى تاسار (الوطن الام) وزير العمل والتأمينات الاجتماعية: تامي كاغان (اليسار الديموقراطي) وزير الصناعة والتجارة: ياليم ابريز (مستقل) وزير الطاقة والموارد الطبيعية: جمهور ايرسومير (الوطن الام) وزير الثقافة: ايستميهان تالاي (اليسار الديموقراطي) وزير السياحة: ابراهيم غوردال (الوطن الام) وزير الفسات: ايرسين تاران اوغلو (الوطن الام) وزيرة البيئة: امرين ايكوت (الوطن الام).

في ما يأتي لائحة بأسماء اعضاء الحكومة التركية الموالية للعلمانية التي شكلت في ائتلاف بين حزبي «الوطن الام» بزعامة رئيس الوزراء مسعود يلماظ و«اليسار الديموقراطي» بزعامة بولنت اجاويد والحزب من اجل «تركيا ديموقراطية» برئاسة حسام الدين جيندوروك.

تضم الحكومة ٢٨ عضواً بينهم سيدتان. وتولى حزب الوطن الام ٢١ منصباً وزارياً بما فيها منصب رئيس الوزراء وحزب اليسار الديموقراطي ١١ منصباً وزارياً والحزب من اجل «تركيا الديموقراطية» خمسة مناصب وعهد بوزارة واحدة الى نائب غير مسجل. ولم تحدد بعد اختصاصات كل وزير دولة.

رئيس الحكومة: مسعود يلماظ (الوطن الام). نائب رئيس الوزراء: بولنت اجاويد (اليسار الديموقراطي) نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع: عصمت سيزجين (تركيا الديموقراطية) وزير دولة: غونيس تانير (الوطن الام) وزير دولة: حسام الدين اوزكان (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: يوسيل سيكينر (الوطن الام) وزيرة دولة: ايسيلاي سايفين (الوطن الام) وزير دولة: حكمت سامي ترك (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: صالح يلديريم (الوطن الام) وزير دولة: رفعت سردار اوغلو (تركيا الديموقراطية) وزير دولة: ميتين غورديري (الوطن الام) وزير دولة: سوكرو غوريل (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: احد انديكان (الوطن الام)



المصدر: الحسبيسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٧/ ١

الكمالية بصفتها آفة العلمانية

في تركيا

هلكوت حكيم *

ولو ان معهداً للدراسات الإسلامية تابعاً لكلية الآداب ظلت أبوابه مفتوحة إلا انه بقي مهملًا ولم يكن يستطيع الاستمرار إلا بصعوبة. وإذا أدركنا ان ٩٤ في المئة من الأتراك كانوا أميين في العشرينات وان خمسة آلاف قرية فقط من مجموع خمسة وثلاثين ألف قرية ضمتها تركيا كانت تملك مدارس ابتدائية، تبين لنا كيف ان المدرسة العلمانية باحرفها اللاتينية غدت سلاح العلمانية الكمالية لمحاربة التيارات الدينية باسم محو الأمية بين الناس.

لقد كان الكثير من السكان يحسون بالمهانة من الأفكار التعليمية التي كانت العلمانية الكمالية تنشرها في المدارس، وبالأخص في المناطق التقليدية المحافظة. ولعبت الطرق الصوفية، خاصة النقشبندية والنورجية والتيجانية التي تأسست سرًا في ١٩٣٠، دوراً كبيراً في حركات المقاومة بكل أنواعها ضد الكمالية. وكانت هذه الطرق ترى في الكمالية مصدر الفساد المطلق. وكان العديد من سكان قرى مناطق الأناضول يقاطعون المحاكم المدنية ويلجأون الى كل الوسائل التي تساعد على عدم الذهاب الى المحاكم لعقد الزواج ويلونون بكل الأعذار لعدم إرسال ابنائهم الى المدارس العلمانية. وإذا كان الناس مثلاً مخيرين بين الشبقة والكاسكية فإنهم اختاروا الكاسكية اذ كانوا يستطيعون ادارة مقدمته الى الخلف اثناء السجود. وأخذت المدارس السرية تزداد عددا خاصة في المدن الصغيرة وفي القرى البعيدة عن مراقبة رجال الكمالية.

لم تكن هذه السياسة العلمانية تميز بين الاسلام والعرب في معادتها لميراث الدولة العثمانية. وحين ترجم الكماليون الأذان الى اللغة التركية في ١٩٣٢ وصل التذمر عند المتدينين حداً كبيراً.

وكانت ردود الفعل كثيرة تجاه هذه الاجراءات القاسية بالنسبة للكثير من الناس الذين لم يكونوا يعتبرون انفسهم مسؤولين عن هزيمة الدولة العثمانية. وقد وصلت بالبعض الى التمرد والالتجاء الى السلاح.

الا ان الموجة الجديدة التي جاءت بعد انهيار الامبراطورية العثمانية الاسلامية كانت قوية جدا واستطاعت ان تفرض نفسها بعمق. ومع هذا ظل قسم من الأتراك بشكل عام متمسكاً بتقاليد الموروثة.

فشلت السياسة التي اتبعتها الدولة التركية الحديثة، على امتداد ثلاثة أرباع قرن، في الوصول الى احد أهدافها الرئيسية وهو قطع الحبل السري بين الأتراك والاسلام. بل على العكس، فممنذ منتصف هذا القرن كلما حاولت الكمالية، وهي ايديولوجية الدولة المطلقة، عبر انقلاباتها وسانيرها وقوانينها، اعادة الروح والحركة الى علمانيتها، نفخت في المقابل الروح في جسد الاسلام وفكره، دافعة به شيئاً فشيئاً الى الالتجاء الى جانبه المتطرف والبعيد عن الواقع المعاصر. فهذه العلاقة - او بالأحرى هذا الصراع - بين الكمالية والاسلامية في تركيا تقود، كما يبدو لعدد من الباحثين، بكلا القطبين الى التآكل. ويبدو للبعض الآخر ان الاسلام لا محال سوف يثار من الكمالية التي سحقته واهانت وطرحته به جانبا في دولة كان يشكل قلبها المحرك حين كانت واحدة من اكبر امبراطوريات هذا العالم.

فمن الصعب انكار ان غالبية الاجراءات التي اتخذها اتاتورك كانت تقدمية وعصرية في أهدافها وتسعى الى الدفع بالشعب التركي في طريق حضاري ثبت نجاحها في غالبية مجالات الحياة. الا انها حملت في الوقت

نفسه افكاراً عنصرية واستعلائية لم يستطع الكماليون التخلص منها ووقعت بهم في تناقضات فكرية وحسية وتاريخية تصل حد المرض والهلوسة في عدد من المسائل وفي عدد من الحالات.

وكان الاهتمام بالمدارس العلمانية يتم على حساب المدارس الدينية. فحين تم اعلان الجمهورية كان عدد المدارس يقترب من حوالي ٤٠٠ مدرسة ابتدائية فوصل عددها في ١٩٣٩ الى ٩٤١٨ مدرسة. ووصل عدد التلاميذ من ٣٤٢٠٠ الى ما يقرب الملايين.

وازداد عدد المدارس المتوسطة والثانوية خلال الفترة ذاتها اربع مرات. واصبحت المدارس المكان النموذجي لنشر الافكار الجديدة خاصة الكمالية التي تبنتها الدولة. كان هناك ٢٩ مدرسة للإمامة والخطابة في ١٩٢٤ تم اغلاقها جميعاً مذاك حتى عام ١٩٣٢. واغلقت كلية الشريعة في اسطنبول أيضاً.



المصدر: الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١

فلاصلاحات الكمالية لم تدخل حقا كل الرؤوس التركية ولا كل المحافل.

ان المجتمع التركي مجتمع متعدد الهويات كما كانت الدولة العثمانية متعددة القوميات والاديان. ولكي تستمر تركيا فان عليها ان تنظر الى سابقتها العثمانية تلك بعد انقطاع دام سبعين عاما. والعثمانية تبدو مرتبطة بالديموقراطية في كل مكان. وعلى اي حال فانها تنجح وتنمو حيث توجد الديموقراطية والتعددية. وتركيا محكومة بالتعايش مع تعددية شعوبها وايدولوجيتها، خاصة وانها لا زالت تطرق ابواب أوروبا. فليس من الممكن ان تستمر الدولة التركية في النظر الى الغرب وتدعي الاقتداء به وتمنع على جزء كبير من مواطنيها ديموقراطية الغرب وحرية التفكير والنشاط المتوفرة فيه. فهؤلاء، او على الأقل جزء منهم، يواكبون الحريات الفكرية في الغرب ولا بد من ان يؤثر فيهم كل ما يتابعون ويشاهدون. ولن تستطيع الايديولوجية الكمالية ان تستمر كثيرا في اللعب بأوراقها القديمة كالادعاء بان الخطر يدهم الأمة التركية من الجيران الروس والأرمن والبرانيين والأكراد والعرب واليونانيين والبلغار بل حتى من أوروبا ذاتها، وبان تركيا، الدولة التركية الوحيدة في العالم، معرضة لخطر الزوال، الى ما هناك من الحجج الوهمية التي استطاع الكماليون عن طريقها خلال فترة طويلة، ادامة البارانونيا بهدف اطالة الانفراد بالحكم.

* جامعي كردي مقيم في فرنسا



المصدر: الأخصبار

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يلمظ يبدأ مهمة صعبة لإعادة الاستقرار وابقاء الاسلاميين بعيدا عن السلطة في تركيا



أنقرة- رويتر:

يواجه رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلمظ مهمة صعبة لاستعادة الاستقرار إلى بلد مزقه الفوضى السياسية وعدم الاستقرار عدة أشهر ولتحقيق مهمة حكومته بابقاء الاسلاميين خارج السلطة ويتعين على الحكومة الائتلافية برئاسة يلمظ الفوز بثقة البرلمان في الجلسة التي يتوقع ان تعقد يوم ١٢ يوليو الحالي خاصة بعد ظهور بوادر خلافات بين القوى المناهضة للاسلاميين في البرلمان وبدأ يلمظ جهوده أمس لاعداد برنامج حكومته وسط تحالف علماني هش تم تشكيله خصيصا لابقاء الاسلاميين خارج السلطة. وصرح يلمظ قبل اول اجتماع لحكومته أمس الاول ان ائتلافه اليميني سينهي الصراع بشأن دور الاسلام في الحياة العامة واحتمال تدخل الجيش. وقال يلمظ للصحفيين بعد ان كلفه الرئيس التركي سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة ان حكومته ستركز على القيم المدنية والديمقراطية والحرية. ويواجه يلمظ ضعفا شديدا من رجال الاعمال لمواجهة المشاكل الاقتصادية المزمنة لتركيا مثل ارتفاع معدل التضخم والعجز المتزايد وبدأ الخلاف يظهر بالفعل بين العلمانيين الذين يحتاج لتأييدهم بشدة للفوز في اقتراع الثقة. وقال حزب الشعب الجمهوري ان التأييد الذي وعد بتقديمه لحكومة يلمظ يجب الا يؤخذ على انه مسألة مسلم بها وهدد على طويوز العضو البارز بحزب الشعب الجمهوري بأن رد الفعل سيكون قويا اذا تحركت الحكومة ضد حربه غير ان حزب الشعب الجمهوري قال ان اعضاء الـ ٤٩ في البرلمان سيؤيدون يلمظ في الاقتراع على الثقة وان كان يختلف معه بشأن

لقاء الاخوة الاعداء

مسعود يلمظ رئيس الحكومة التركية الجديدة يصافح «الخصم اللدود» نجم الدين أربكان رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الرفاه الاسلامي. وهو لقاء «مجاملة» فقط وان كان يلمظ يشعر بالزهو والسعادة بعد ان أصبح لديه التأييد الكافي لحكومته في البرلمان «صورة للأخبار من أ. ف.»

موعد اجراء انتخابات مبكرة.

وصرح يلمظ بأنه سيبحث الوعد المحتل لاجراء انتخابات مبكرة مع اعضاء التحالف فيما فسر على انه تراجع عن التزامه السابق باجراء انتخابات في اوائل عام ١٩٩٨. وقد دعم فرص فوز الحكومة الائتلافية برئاسة يلمظ في الاقتراع على الثقة انضمام اعضاء

محافظين من حزب منافس الى الائتلاف ويتمتع يلمظ الآن بتأييد شفوي من ١٢ عضوا زيادة على العدد الذي يحتاجه للفوز بثقة البرلمان وجاء يلمظ خلفا لنجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي الذي استقال منذ اسبوعين بعد صراع مع الجيش بسبب النشاط الديني الذي شهدته تركيا خلال تولي ائتلافه الاسلامي السلطة.



المصدر : الجمهورية السورية

التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تركيا :

إحالة تشيلر إلى المحكمة والاقتراع على الحكومة ١٢ يوليو



تانسو تشيلر وزيرة الخارجية التركية السابقة تتوجه أمس إلى مقر حزبها في انقره مع حارسين وهم سماعها بقرار تقديمها للمحاكمة (رويتر)

انقره - رويتر: أحال النائب العام التركي أمس اتهامات الفساد الموجهة ضد تانسو تشيلر وزيرة الخارجية السابقة إلى محكمة أمن الدولة بأنقرة. ومن المنتظر أن تحقق المحكمة في الاتهامات الموجهة إلى تشيلر بأنها تقاضت أموالاً من الخارج لأداء أعمال ضد المصالح الوطنية التركية خلال فترة وجودها بالحكومة نحو أربع سنوات. وكان رئيس حزب العمال التركي المنافس قد وجه إلى تشيلر هذه الاتهامات مشيراً إلى أنها قدمت معلومات لجهات خارجية كان من المفترض أن تبقى في طي الكتمان لتأثيرها على المصالح الوطنية للبلاد. وأفادت الأنباء أن تشيلر لم تعلق على هذه الاتهامات حتى الآن. في الوقت نفسه يجري البرلمان التركي ١٢ يوليو المقبل اقتراع الثقة على حكومة مسعود يلماز الجديدة. ذكر ذلك المتحدث باسم البرلمان عقب الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاستشارية التابعة له. وأفادت الأنباء أنه من المتوقع حصول يلماز على موافقة أعضاء البرلمان على حكومته الجديدة. في الوقت الذي يتولى فيه نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه رئاسة المعارضة خلال هذه الجلسة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

نقمة الأغلبية بلمناظ يضمن تركيبا

كتب أنشرف شهاب: ضمن مسعود لمناظ زعيم حزب الوطن الأبد الست الماضي الأغلبية البرلمانية المطلوبة للحصول على تصويت بالنسبة لصالح الحكومة التي شكلها ويرأس وزراها، والتي الاستقلال المنبالية من نواب في حزبي الرضا والطريق الصحيح إلى ضمان لمناظ الحصول على أغلبية بسبعة ٢٧٥ صوتا على الأقل من أصل ٥٥٠ صوتا في ظل وجود مقعدين شاغرين وعدم احقية رئيس البرلمان في التصويت. وكان تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل لمناظ بتشكيل الحكومة قد قوبل باعتقادات شديدة من تحالف اريكان - تشيلير المناهض. ووصفت تشيلير زعيمة حزب الطريق القويم قرار التكليف بأنه انعكاس للديمقراطية، ودعت في الوقت ذاته العسكر إلى الاهتمام بشئونهم الخاصة وعدم التدخل في الشؤون السياسية، ووجه تحالف اريكان - تشيلير مداه للرئيس لسحب تكليفه لمناظ وإعادة تشيلير وهو ما رفضه الرئيس ديميريل.

وشكل تكليف ديميريل لمناظ بعد استقالة حكومة اريكان - تشيلير في النامر عشر من الشهر الماضي تحديا لمطلب اريكان في خطاب استقالته بتكليف تشيلير بتشكيل الحكومة ولدعواهما المتكررة له لسحب تكليفه لمناظ ولطلبها بأن يعيد لمناظ التكليف إلى الرئيس ديميريل. وردا على تصريحات تشيلير المؤيدة لاريكان والتي قالت فيها أنه لا يصبح تحالف حزب صوت له ٦ ملايين ناخب سنت الصحف التركية حملة عنيفة عليها وأعادت سر تصريحاتها التي أطلقتها في بداية إنتخاباتها الحكومي والتي تعهدت فيها بعدم النعاز مع اريكان.

باعتباره يمثل خطا مناخضا لمبادئ النظام العلماني للدولة التركية، يتوقع بعض المراقبين أن تكون المؤسسة العسكرية قد تدخلت للضغط على بعض أعضاء حزب الطريق الصحيح الذي تنزعه تشيلير للاستقالة من الحزب، وهو ما يعتبر تحصيل حاصل نظرا للاستياء الواسع في صفوف حزب تشيلير من سياساتها ومواقفها المؤيدة لاريكان ورفضها عروض لمناظ بالمشاركة في الائتلاف الحكومي الذي سيترجمه. وجاءت تلك الاستقالات كالفئة التي قصمت ظهر البعير إذ قبلت الموازين راسا على عقب مقللة فارق الأصوات بين التحالفين من ٩ لصالح تحالف اريكان - تشيلير إلى فارق ٣ أصوات لصالح لمناظ الذي يضم ائتلافه ثلاثة أحزاب علمانية أخرى ممثلة في البر... وهي حزب الشعب الجمهوري وزعيمة بينز بايكال والبسار الديمقراطي بزعيمة بولد أجاويد والحزب من أجل الديمقراطية في تركيا بزعيمة حسام الدين جنروك وفي حكم المؤكد أن يقضي نجاح لمناظ في الفوز بنقمة البرلمان على التكبير من أصل أعداء الأيسر وأصدقاء اليوم اريكان وتشيلير خصوصا وإن إجراءات رسمية تتم بضغط من المؤسسة العسكرية يمكن أن تقضي في حال صمودها بخلف حزب الرضا من العمل السياسي وهو الأمر الذي سينتج بقوة القانون قيادات حزب الرضا من إعادة تأسيس الحزب أو ممارسة العمل السياسي لعشر سنوات قادمة، ويومها قد تفقد تشيلير ما تبقى لها من مصداقية بين أعضاء حزبها الذين بدأت بالفعل موجات استقالاتهم لتضيع مستقبلها السياسي كله في هبوب الريح.



المصدر : الحسياسة

التاريخ : ٢٠٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اربكان يتوقع فشل يلماز واستعادة السلطة قريباً

□ انقرة -
من رشيد غيورديك:

■ لم يؤد استبدال حكومة علمانية بحكومة راسها زعيم اسلامي الى ازالة التوتر في تركيا، اذ شنه المعسكران السيوف امس بحثاً عن نقطة يمكنهما توجيه طعنة قاتلة منها. وتوقع رئيس الوزراء السابق زعيم حزب الرفاه نجم الدين اربكان ان تفشل الحكومة الجديدة في اجتياز حاجز الثقة في البرلمان ما يفسح في المجال امام عودة الاسلاميين الى السلطة. وفي غضون ذلك طلب المدعي العام للدولة من محكمة فتح تحقيق مع خليفة اربكان، زعيمه حزب الطريق



المصدر : الحسبيسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٧/١٩٩٧

الصحيح تانسو تشيلر، بتهمة «العمل» مع استخبارات اجنبية ضد «المصلحة الوطنية» للبلاد.

ومن المقرر التصويت بالثقة على الحكومة الائتلافية التي شكلها افس زعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز في الثاني عشر من الشهر الجاري. وتدعم الحكومة احزاب علمانية من اليمين واليسار ويزيد عدد مؤيديها في البرلمان (٢٧٨ ضد ٢٦٨) عدد مؤيدي الجبهة المعارضة التي تضم احزاب الرفاه والطريق الصحيح والوحدة الكبرى (بزعامة محسن يازجي اوغلو).

لكن اربكان قال في اجتماع لنواب حزبه: «خلال ١٢ يوما سينهض البرلمان بمهمة تاريخية وسيدبر ظهره للقوى المعادية للديموقراطية». و اضاف: «وبعد الهزيمة ستشكل حكومة متوافقة مع الديموقراطية». وقال ايضا ان الحكومة الجديدة «تديرها يساريون وهدفها الوحيد هو زيادة التعليم الالزامي الى ثمان سنوات على حساب المدارس الدينية ويكفي دليلا على ذلك ان حقيقتي التعليم ووزارة الدولة لشؤون الانيان انيطا بيساريين».

ومن الواضح ان اربكان يسعى الى اثاره حفيظة المحافظين في حزب الوطن الام الذين عرفوا دائما بعدائهم لليسار الذي يمثل في الحكومة الجديدة حزب اليسار الجديد (بزعامة رئيس الوزراء السابق بولند اجاويد).

معروف ان حزب الرفاه يواجه احتمالا بحظر نشاطه في حال اقرت المحكمة الدستورية الاتهامات التي وجهها اليه الادعاء العام بانه يعمل على اثاره حرب اهلية وتغيير النظام العلماني للدولة المنصوص عليه

في الدستور.

وفي تطور آخر، قررت محكمة تركية امس فتح تحقيق في اتهامات وجهت الى تشيلر بقبولها اموالا من الخارج للعمل ضد المصلحة الوطنية لتركيا خلال فترة وجودها في الحكم التي استمرت اربع سنوات. وعلى رغم ان مسؤولين في محكمة امن الدولة نفوا علمهم بالاتهامات، فإن وكالة «الاناضول» الرسمية للانباء نقلت عن المدعي العام فورال سافاش امس انه طلب من محكمة امن الدولة في انقرة النظر في الاتهامات التي وجهها الى تشيلر زعيم حزب العمال (يساري صغير) دوغو بيرينجيك الذي اكد في عريضة رفعها الى المدعي العام ان تشيلر عملت لمصلحة أجهزة استخبارات منذ ١٩٧٤.

ونكرت «الاناضول» ان العريضة اشارت الى ان تشيلر «قبلت اموالا وامتيازات من اجانب بنية العمل ضد المصلحة الوطنية». و اضاف بيرينجيك ان تشيلر «كشفت معلومات يجب ابقاؤها سرية لتعلقها بامن الدولة». لكن تشيلر قللت من اهمية هذه الاتهامات وقالت: «كل هذا امور صغيرة والامر المهم هو استمرار قضيتنا».

يذكر ان بيرينجيك وجه في وقت سابق تهمة الى تانسو وزوجها وزير تشيلر مفادها انهما شكلا جهازا امنيا خاصا ضم مسؤولين سابقين في الشرطة وعناصر اهابية لتنفيذ عمليات اغتيال لـ «اعداء لدولة» في مقابل تهريب مخدرات وغسل اموال.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليق المناورات العسكرية التركية في إيجيه

أربكان يتعهد عودة الإسلاميين إلى السلطة - بعد فشل حكومة يلماظ في اقتراع الثقة

المتحف توقف مؤقتا إلى أن ينتظر الوزير في الأمر». من جهة أخرى أعلنت السكرتارية العامة لقيادة أركان الجيوش التركية في أنقرة أن الجيش التركي قرر تعليق مناوراته الجوية والبحرية في بحر إيجيه من الأول من تموز (يوليو) الجاري وحتى الخامس عشر من آب (أغسطس) المقبل.

وقال بيان عسكري أن القوات الجوية والبحرية للجيش التركي «ستواصل نشاطها الاعتيادي من استطلاع وتدريب» في بحر إيجيه، لكنها «لن تقوم بأي مناورات عسكرية خلال هذه المدة».

وأضاف البيان أن الطائرات الحربية لن تكون مزودة بسلاح خلال طلعاتها فوق بحر إيجيه، وأكد أن هذه الاجراءات تهدف إلى دعم مبادرات الأمن العام لحلف شمال الأطلسي خافيير سولانا الرامية إلى تخفيف التوتر وتعزيز الثقة في بحر إيجيه بين تركيا واليونان.

ويشار إلى أن المقاتلات التركية تشغل خلال تحليلها فوق بحر إيجيه أجهزةتها التحذيرية (أي.اف.اف - اس.اي.اف) مما يتيح لها التعريف عن هويتها اليكترونيا في إطار القواعد المنصوص عليها في حلف شمال الأطلسي، وذلك وفق الاجراءات المتخذة من جانب واحد.

(ا.ف.ب - رويتر)

وعد رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان بعودة الإسلاميين إلى السلطة لأن الحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ ستفشل في اقتراع الثقة في البرلمان والمقرر في ١٢ تموز (يوليو) الجاري، في حين علقت أنقرة مناوراتها العسكرية في بحر إيجيه حتى الخامس عشر من الشهر المقبل.

وقال أربكان لنواب حزب «الرفاه» الإسلامي الذي يتزعمه «خلال ١٢ يوما سينهض البرلمان بمهمة تاريخية... سيدير ظهره للقوى المعادية للديمقراطية»، وأضاف «بعد الهزيمة... ستشكل حكومة متوافقة مع الديمقراطية».

في غضون ذلك، أعلن رئيس البرلمان التركي مصطفى كاليلي عقب اجتماع للجنة الاستشارية في المجلس أن يوم ١٢ تموز (يوليو) الجاري حدد لإجراء اقتراع على الثقة بحكومة يلماظ.

وفي أول إجراء اتخذته حكومة يلماظ بعد توليها السلطة أرجأت خطط ترميم مسجد داخل قلعة صليبية ترجع إلى القرن الخامس عشر.

وأوضح ناطق باسم وزارة الثقة أن وزير الثقافة الجديد استمخا طالاي أوقف محاولة بدأها وزير الثقافة السابق بنقل متحف أثري من داخل مسجد مهجور داخل قلعة بودروم، وقال «الإجراء بنقل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

مسئول تركيا: حكومة أنقرة تفكر في إلغاء مجموعة الثماني الإسلامية يلمظ يؤكّد مواصلة الحرب ضد الأصولية في تركيا

مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي الجديد استمرار الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه في الحرب التي يشنها الجيش التركي ضد الأنشطة الدينية في البلاد. وقال إن حكومته لن تسمح للأصولية بالعودة من جديد متهمًا زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان بأحياء الأصولية في تركيا

التركي الجديد مراد يازيجوغلر التحقيق في ادعاءات بأن مسئولاً أمنياً رفيع المستوى قام بالتصمت على كبار القادة العسكريين في البلاد من خلال تسجيل اتصالاتهم الهاتفية. وقالت وكالة أنباء الأناضول التركية إن وزير الداخلية قرر فتح التحقيق مع النائب السابق لرئيس وحدة المخابرات التابعة للشرطة التركية بولنت أوراكوغلو بعد استدعائه من الولايات المتحدة عقب إرساله في مهمة عمل مؤقتة هناك. ويواجه المسئول التركي اتهامات بامداد الحكومة الإسلامية السابقة بزعامة نجم الدين أربكان، بمعلومات وأسرار عسكرية. وكانت الحكومة السابقة قد أقالمت المسئول الأمني من منصبه بعد ضغوط من القيادات العسكرية وعلى صعيد الأوضاع الداخلية، أكد

أنقرة - وكالات الأنباء - أعلن بولنت أجاويد نائب رئيس الوزراء التركي أن بلاده قد تفكر في إلغاء مجموعة الدول الثماني الإسلامية في حالة تأكدها من أن تركيا ليست في حاجة إليها. وقال أجاويد في تصريحات صحفية نشرت في أنقرة أمس إن المعلومات التي لديه أثبتت عدم جدية هذه المجموعة التي عقدت قمتها التأسيسية في اسطنبول في ١٥ يونيو الماضي. وأضاف أنه إذا قررت الحكومة التركية الاستمرار في هذه المجموعة، فإن أنقرة ستدعو جمهوريات آسيا الوسطى للمشاركة فيها إلى جانب تركيا ومصر ونيجيريا وباكستان وإيران وماليزيا واندونيسيا وبنجلاديش. من ناحية أخرى، بدأ وزير الداخلية



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يلماظ تعهد متابعة الحملة ضد الأصولية: نحذر أربكان ... انه يلعب بالنار

سعي في مساطات أوراك أوغلو الذي كان ورجاله يحاولون الاطلاع خصوصاً على خطط الجيش لمكافحة الأصولية الدينية في عهد الحكومة الانتقالية التي كان يسيطر عليها الاسلاميون بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان.

وأضافت الصحف ان «هذه العصاية المنظمة داخل القيادة العامة للشرطة» تنصت أيضاً على اتصالات هاتفية لبعض السياسيين والصحافيين والاداريين.

وكشفت الفضيحة منذ حوالي شهر عندما سلم أربكان وثيقة إلى الرئيس سليمان ديميريل تتحدث عن القوات البحرية التركية، وقام ديميريل بنقل هذه الوثيقة إلى رئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي كاراداي.

وأفاد تحقيق فتح في الجيش ان رجلاً يدعي قادر سروسك وهو قريب من أوغلو سلم هذه الوثيقة إلى أكسينير التي نقلتها بدورها إلى أربكان.

ووصفت صحيفة «حرية» الواسعة الانتشار هذه القضية بأنها «ووترغيت تركية» في إشارة إلى فضيحة التنصت على هواتف الحزب الديمقراطي الأميركي في ١٩٧٢ التي أدت إلى استقالة الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون في ١٩٧٤.

في غضون ذلك، بدأ أمس سريان مفعول قانون تركي يهدف إلى مكافحة غسل الأموال بعد نشره في الجريدة الرسمية والذي أقره البرلمان في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي لكن تطبيقه تأجل بسبب الاضطرابات السياسية.

وجاء البدء بتنفيذ القانون بعد تهديدات دولية باتخاذ عقوبات من جانب القطاع المصرفي في العالم.

على صعيد آخر، استقبلت اليونان بحذر اعلان تركيا تعليق مناوراتها العسكرية في بحر ايجه من الأول من تموز (يوليو) إلى ١٥ آب (أغسطس) المقبل معتبرة ان هذه الخطوة ترمي فقط إلى ترك انطباع جيد.

واعترفت الحكومة اليونانية في بيان ان اعلان انقرة يشكل خطوة

تعهد رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلماظ بمواصلة الحملة التي بدأها الجيش ضد الأنشطة الدينية. في حين أمر وزير داخلية باسيجيو أوغلو بفتح تحقيق في عملية تنصت على أركان الجيش قامت بها منظمة شكلها الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة بولنت أوراك أوغلو.

وقال يلماظ لأعضاء حزب «الوطن الأم» الذي يتزعمه ان الحكومة «لن تمنح الأصولية فترة راحة»، وألقى باللوم على حزب «الرفاه» الاسلامي بزعامة نجم الدين أربكان لإحياء الأنشطة الدينية، وأوضح «هم الذين أثاروا الأصولية». وحذر يلماظ أربكان من اعتراضه على تعيينه رئيساً للوزراء، وقال: «انتنا نحذر أربكان... انه يلعب بالنار إذ يمثل الموقف العدائي الذي تبناه منذ فقد منصبه أكبر عقبة أمام شعب تركيا».

من جهة أخرى، أمر وزير الداخلية التركي الجديد باسيجيو أوغلو بفتح تحقيق في التنصت على هواتف أركان الجيش وذلك بعد أنباء نشرتها الصحف عن تشكيل الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة بولنت أوراك أوغلو منظمة هدفها التنصت.

وأوضحت وكالة أنباء الأناضول ان وزير الداخلية أصدر أوامره بالتحقيق مع أوغلو وطلب عودته من واشنطن حيث أرسل في مهمة مؤقتة.

وفي وقت سابق أكدت الصحف التركية أن تحقيقاً فتح في تركيا على أثر أنباء تحدثت عن قيام منظمة شكلها أوغلو داخل الشرطة للتنصت على هواتف أركان الجيش التركي وقالت ان أوغلو «شكل منظمة داخل الشرطة كانت تنصت على هواتف بعض الجنرالات. وأوضحت ان وزيرة الداخلية السابقة ميرال أحكسينير القريبة من وزيرة الخارجية السابقة طانيسو تشيللر أرسلت أوراك أوغلو في مهمة مؤقتة إلى الولايات المتحدة بعد أن طلبت وزارة الخارجية التي كانت تشك بأن هواتفها تخضع للتنصت، ففتح

إلى الوزراء بالنسبة إلى التعهدات التي قطعتها الدولتان في الاتفاقات التي وقعتها في ١٩٨٨ وزير الخارجية كارلوس بابولياس ومسعود يلماظ وتنص على وقف المناورات خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس).

وذكرت اليونان بأنها اقترحت وقف المناورات من ١٥ حزيران إلى ١٥ أيلول (سبتمبر) وأنها ستحترم فترة الشهرين التي حددتها اتفاقات ١٩٨٨.

وكانت الأمانة العامة لقيادة أركان الجيوش التركية أعلنت في انقرة ان الجيش التركي قرر تعليق مناوراته الجوية والبحرية في بحر ايجه من جانب واحد من الأول من تموز (يوليو) الجاري وحتى الخامس عشر من آب (أغسطس) المقبل، ودعت اليونان بصورة غير مباشرة إلى أن تحذو حذوها.

(أ.ف. ب. رويتر)



المصدر : المسيرة

التاريخ : ٧/ ٧/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتهمت وزيرة الداخلية السابقة بالتجسس على الجيش

حكومة يلماز تصعد تحركاتها ضد الاسلاميين وحزب تشير

[أنقرة
رشيد غيور ديك:

بدأت حكومة رئيس الوزراء الجديد مسعود يلماز بعد يومين من تسلمها السلطة تحركاً سريعاً ضد حزب الرفاه الاسلامي وشريكه في الائتلاف الحاكم السابق حزب الطريق الصحيح، فأتخذت اجراءات عدة ضد مسؤولين في الحزبين، وضد بعض المؤسسات والمنشآت الاسلامية. وأعلن يلماز في اجتماع لنواب حزب الوطن الام الذي يتزعمه ان حكومته ستواصل الحملة التي بدأها الجيش ضد الاسلاميين. وقال: «حكومتنا لن تمنح الاصوليين فترة راحة».

وأكدت الصحف التركية أمس الأربعاء ان تحقيقاً فتح في وجود منظمة في الشرطة كانت تنصت على هواتف اربكان الجيش التركي. وأكد يلماز مساء الثلاثاء في حديث الى إحدى شبكات التلفزيون ان تحقيقاً فتح ولكنه لم يكشف تفاصيل القضية.

وذكرت الصحف ان الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة بولنت اوراك أوغلو «شكل منظمة داخل الشرطة كانت تنصت على هواتف بعض الجنرالات».

وأضافت ان وزيرة الداخلية السابقة ميرال اكسينير القريبة من وزيرة الخارجية السابقة تانسو تشير أرسلت اوراك أوغلو في مهمة مؤقتة الى الولايات

المتحدة بعدما طلبت وزارة الداخلية التي كانت تشك بان هواتفها تخضع للتنصت، فتح تحقيق في نشاطات اوراك أوغلو. وكان اوراك أوغلو ورجاله يحاولون الاطلاع على خطط الجيش لمكافحة الأصولية الدينية في عهد الحكومة الائتلافية التي كان يسيطر عليها الاسلاميون بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. وتابعت الصحف ان هذه العصاة المنظمة داخل القيادة العامة للشرطة، تنصت أيضاً على اتصالات هاتفية لبعض السياسيين والصحافيين والاداريين.

وكشفت هذه القضية منذ حوالي شهر عندما سلم اربكان وثيقة الى الرئيس سليمان ديميريل تفيد عن القوات البحرية التركية. وقام ديميريل بنقل هذه الوثيقة الى رئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي قره داي.

وأفاد تحقيق فتح في الجيش ان رجلاً يدعى قادر سرموسك وهو قسريب من بولنت اوراك أوغلو سلم هذه الوثيقة الى اكسينير التي نقلها بدوره الى اربكان.

وقال يلماز رداً على سؤال لشبكة «اي. تي. في» الخاصة ان تحقيقاً سيفتح ضد بولنت اوراك أوغلو وأنه سيتم استدعاؤه الى تركيا. وكان يلماز اشتكى مرات عندما كان في المعارضة من ان اتصالاته الهاتفية تخضع

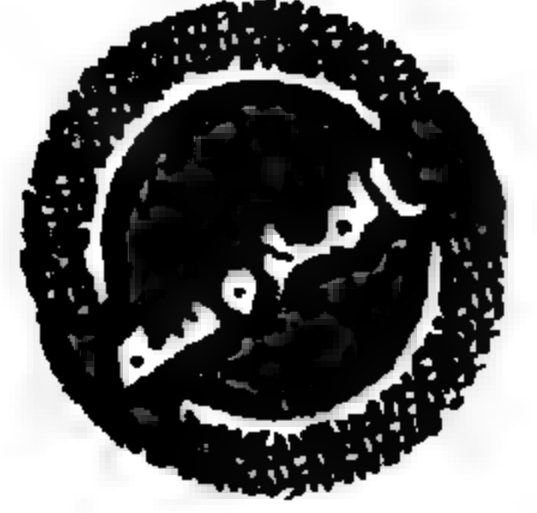
للتنصت ولكن القضية بقيت في هذه الحدود.

على الصعيد نفسه (رويتر) طلب رئيس جهاز الادعاء اجراء تحقيق في اتهامات لتانسو تشير رئيسة حزب الطريق الصحيح الذي تحالف مع الاسلاميين بانها قبلت أموالاً من جهات اجنبية للعمل ضد المصالح الوطنية التركية. وأوقف وزير الثقافة الجديد خطأ لترميم مسجد مهجور كان تحول الى رمز للصراع بين النشاط الديني والتقاليد العلمانية لتركيا.

ودعا الزعيم اليساري البارز نيز بايكل الى مساهلة حزب الرفاه بزعامة اربكان بشأن خلط الدين بالسياسة وعدم القيام بشيء لاستجلاء ملامسات فضيحة امنية. وقال بايكل وهو زعيم أحد الأحزاب اليسارية المؤيدة للائتلاف الجديد المعادي للاسلاميين «لا يمكن للرفاه مغادرة المائدة قبل دفع الحساب».

ونكرت وكالة انباء «الاناضول» ان محكمة أمن الدولة في أنقرة ستحقق في مزاعم لزعيم يساري متشدد بان تشير ذات الاتجاه المحافظ قبلت «أموالاً وانتفعت من اجانب بغرض العمل ضد المصلحة الوطنية».

وأدان العلمانيون ومنهم الجيش تشير لنكوسها بتعهد سابق والانضمام الى اربكان في الائتلاف العام الماضي. وطلب رئيس جهاز الادعاء غورال سافاس أيضاً من المحكمة



المصدر : الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

الدستورية حظر حزب الرفاه
بدعوى انه يهدر النظام العلماني
لتركيا. وايدت المحكمة الأوروبية
لحقوق الانسان الثلاثاء احالة
تركيا ضابطاً في الجيش الى
التقاعد المبكر بعد اتهامه بتبني
معتقدات اسلامية اصولية وقالت
ان الاجراء لم ينتهك حريته
الدينية.

وكان المجلس العسكري الاعلى
في تركيا استند في اب (اغسطس)
الى ما اعتبره اراء اصولية غير
مشروعة في اجبار فاروق قالاك
الذي كان قاضياً عسكرياً يخدم في
سلاح الجو برتبة كابتن على
التقاعد. ووافق الرئيس ورئيس
مجلس الوزراء على القرار.

واستأنف قالاك (٥٨ عاماً
حالياً) الحكم امام المحكمة
العسكرية الادارية العليا التي
قضت عام ١٩٩١ بان قرارات
المجلس العسكري غير قابلة
للمراجعة.

وفي العام التالي قضت
المحكمة نهائياً برفض طلب قالاك
الغاء قرار التقاعد.

وتقدم قالاك عام ١٩٩٢ بطلب
الى اللجنة الأوروبية لحقوق
الانسان التي تفحص القضايا
المعروضة على المحكمة الأوروبية
لحقوق الانسان. وقالت اللجنة في
رأيها ان تركيا انتهكت حريات
قالاك الاساسية.

ورغم ان آراء اللجنة ليست
ملزمة فإن محكمة الحقوق
الأوروبية تعطي لها عادة ثقلاً
كبيراً.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٧/ ٤

الصحف التركية :

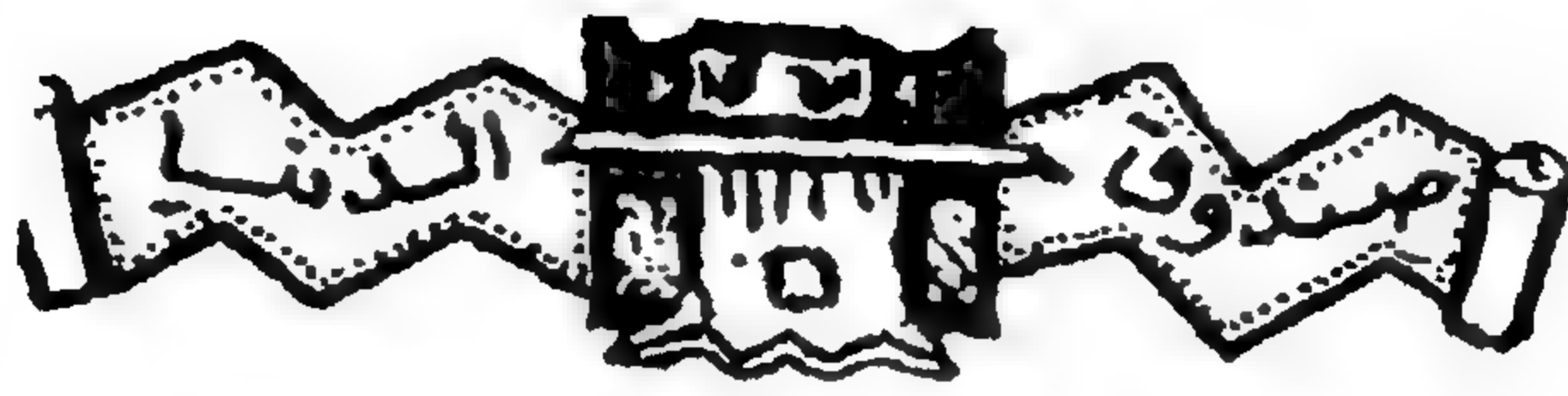
وزارة الداخلية كشفت معلومات عن انقلاب ضد حكومة أربكان

انقرة - وكالات الأنباء - كشفت الصحف التركية أمس عن أن التجسس الذي قامت به وزارة الداخلية التركية في عهد حكومة نجم الدين أربكان على تليفونات رئاسة أركان الجيش قد كشف نية قادة الجيش القيام بانقلاب عسكري بسبب رفض أربكان الاستقالة ونقل الصحف عن أحد كبار قادة الشرطة قوله أنه تم نقل المعلومات الخاصة بالانقلاب المحتمل إلى الجهات المستولة وأضافت أن المؤسسة العسكرية سترفع دعوى قضائية ضد رجال الشرطة بتهمة التجسس



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٠



مصادقات أم مؤامرات؟

من حق كل إنسان أن يعتقد الدين الذي يختاره، ومن حق كل إنسان أن يتقدم لترشيح نفسه في الانتخابات، بغض النظر عن دينه أو أفكاره. هذه قاعدة عامة وهي جزء من حقوق الإنسان، ولكن لها في الواقع العملي استثناء واحد هو الإسلام.

إذا كان المرء مسلماً سقطت حقوقه، واكتسحته نظرات الشك، وعومل كمعتهم في جنائية كبرى، وبدأت مطاردته ولم يعد من حقه أن يستفيد من النظام الديمقراطي أو يصل إلى الحكم، فإذا نجح في انتخابات ديمقراطية وصار قاب قوسين أو أدنى من الحكم، عندئذ يتحرك جنرالات الجيش ويتدخلون ليس هذا ما حدث في تركيا.

لقد كان أول عمل لحكومة رئيس الوزراء الجديد «مسعود يلماظ» بعد يومين من توليها السلطة هو القيام بتحركات سريعة ضد حزب «الرفاء» الإسلامي وشريكه في الائتلاف الحاكم السابق «تانسو شيلر»، وهكذا تم اتخاذ إجراءات عديدة ضد مسئولين في الحزبين، وضد بعض المؤسسات والمنشآت الإسلامية مثل مدارس تحفيظ القرآن ودراسة الشريعة وأعلن يلماظ - في اجتماع عام لحزبه - أن حكومته ستواصل الحملة التي بدأها الجيش ضد المسلمين وقال بالنص «إن حكومتنا لن تمنح المسلمين فترة راحة».

في نفس الوقت تحركت قوى النظام الجديد، واتهم زعيم يساري متشدد السيدة تانسو شيلر بأنها قبلت أموالاً، وانتفعت من أجانِب بغرض العمل ضد المصلحة الوطنية، وهكذا بدأ تحطيم سمعة تانسو شيلر، وبدأت مطاردتها لأنها تحالفت مع المسلمين.

هذا الحصار للمسلمين، وهذه الكراهية غير المفهومة لهم، وهذا الانحياز ضدهم يؤثر تساؤلات كثيرة خاصة أنه صورة متكررة تقع في أنحاء كثيرة من العالم.

إن إسرائيل - مثلاً - تملك قنابل ذرية، وهي ترفض التفتيش النووي، وهي ترفض التوقيع على أي معاهدة بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، ورغم ذلك يقف الغرب من هذه القضية موقف الرضا والقبول، فإذا شم الغرب خيراً عن رغبة إيران أو باكستان في الحصول على أسلحة نووية قامت الدنيا ولم تقعد للكارثة. لماذا؟

لأن إيران وباكستان دولتان محسوبتان على الإسلام، والمفروض أن يظل المسلمون في قاع الضعف حتى يمكن ضربهم وتحطيمهم عند اللزوم.

نحن في مأساة ليس لها من دون الله كاشفة، ورغم ذلك مازلنا متفرقين أمام هذا الخطر الدائم، ثم يقال لنا: لماذا تتصورون أن هناك مؤامرة ضدكم؟ هل كل هذه الأحداث مصادقات؟

أحمد بهجت

يلمظ يحمل اركان وتشيلر مسؤولية فضيحة التجسس على الجيش التركي

أنقرة - وكالات الأنباء : بدأت الحكومة التركية الجديدة برئاسة مسعود يلماظ تحقيقاً واسعاً حول مزاعم بوجود شبكة تجسس قامت بها أجهزة الأمن في الحكومة السابقة للتصديت على أنزاسات العسكرية.

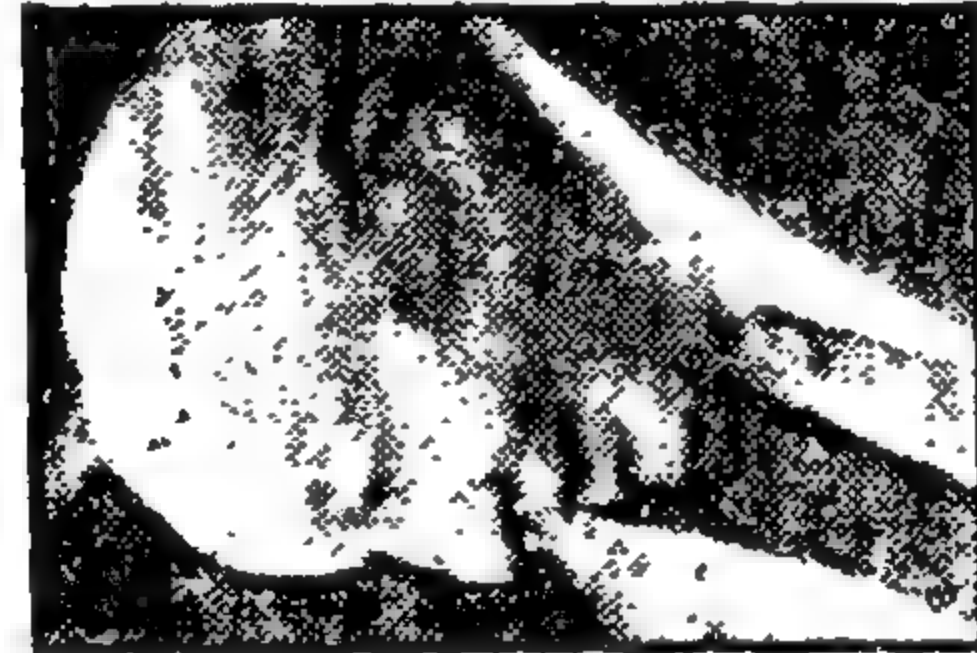
حمل يلماظ، تانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء السابقة ونجم الدين أريكان رئيس الوزراء السابق مسؤولية التجسس.. وقال إن التاريخ التركي لم يشهد مثل هذه الفضيحة الخطيرة التي يتجسس فيها جهاز حكومي على جهاز آخر للدولة وهو الجيش.

وتشير المعلومات الأولية للتحقيق أن تشيلر أمرت مدير إدارة المخابرات في مديرية الأمن في الحكومة السابقة بجمع معلومات عن تحركات ونشاط القيادات العسكرية خلال التوتر الذي عاشته تركيا في الأشهر الثلاثة الماضية بين الحكومة وقيادات الجيش.

وقالت صحيفة «إريكال» التركية أن أعمال التجسس كانت تهدف لكشف أي محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة غير أن صحيفة «الزمان» نشرت عن خبراء قولهم أن من المستحيل عملياً أن تتعصت الشرطة على الحسم بالشكل الذي اوردته وسائل



مسعود يلماظ



نجم الدين أريكان



تانسو تشيلر

الإعلام الطامية. واستندت التحقيقات التي تمارسها حكومة يلماظ مع تشيلر إلى زوجهما وزير تشيلر - وهو رجل الأعمال - بنجمة الأرباب. بشهادة زور حول ثروة أسرته.. وتورطه في الفساد خلال فترة تولده زوجه في الحكومة والتي تمتد إلى أربع سنوات تكوت وكالة أنباء الأناضول أن الدعوى المقام التركي استجوب وزير لمدة ٩٠ دقيقة حول اتهامات وديتها وسائل الإعلام التركية بتورطه في فضائح وتواجه تشيلر نفسها والتي تركت

منسباً قبل أسبوع اتهامات بالافسار بالمصالح التركية مقابل مزايا مالية. على مصعب آخر أصيب تمانيه أشخاص أمس عندما هزت سلسلة من الانفجارات مصنعاً للخبرة في إقليم كيريكال وسط البلاد. تكوت وكالة الأنباء الألمانية أن السكان غادروا المناطق المحيطة بالمصنع خشية انتشار التبران وانفجار المزيد من الخبرة.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خفايا المعركة ضد أربكان

٥ ملايين دولار للعضو الذي يستقيل بضرب أغلبية ائتلاف الرفاه- الطريق المستقيم

هذه التصرفات لم تلق القبول من مؤسسة الجيش ذات العلاقة الوثيقة بمراكز القوى من ناحية، ورفض أربكان تقديم قروض الولاء والطاعة والرضوخ لمجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر ومن خلاله يحكمون تركيا، ويحولون الحكومات المنتخبة من طرف الشعب إلى دمية يحركونها كيفما ومتى يشاءون، وإعطاء بعض الأمثلة القليلة على حجم المبالغ المالية والاعتمادات التي قدمتها الدولة لمؤسستي «حرية» و«صباح» الصحفيتين - أكثر من مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، وكانت تحصل على هذه الاعتمادات بالدولار وتعيدها - إذا كانت هناك إعادة بالفعل - باليرة التركية على سنوات طويلة، مما يفقد النقود قيمتها بسبب نسبة التضخم المالي العالية في اليرة التركية أمام العملات الأجنبية وكانت تقوم هذه المؤسسات بتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست لها علاقة بالصحافة والإعلام، كان تبني سيارات وتبني المساكن والفيلات الفاخرة إلخ، من المشروعات التجارية، وتداول في الأسواق الشعبية حكاييات حول ابتزاز هذه المؤسسات للحكومات السابقة من خلال استقلال نفوذ وسلاح الصحافة، وأخيراً محطات الإذاعة والتلفزيون (تمتلك هاتان المؤسساتان حوالي ١٥ محطة تلفزيونية وعشرات من محطات الإذاعة) في خلق فضائح للوزراء وأعضاء البرلمان تضطر أمامها الحكومة إلى فتح صناديق الأموال لكي تراجع هذه المؤسسات عن المضي في طريق الفضائح، ومن أبرز هذه الفضائح تصوير الوزير حمدي

لم يكن حزب الرفاه صاحب الأغلبية داخل البرلمان التركي يفكر في تقديم استقالته من الحكم بعد سنة واحدة من عمر حكومته، وكان نجم الدين أربكان رعيم الحزب ورئيس الحكومة الائتلافية كدابين الحين والآخر أن هذه الحكومة مستمرة حتى عام ألفين.

إن ما الأسباب التي دفعت أربكان إلى تقديم استقالة حكومته رغم الإنجازات الداخلية البارزة، وكذا النجاحات التي حققها على صعيد علاقة تركيا مع العالم الإسلامي؟ نعود إلى بروتوكول الائتلاف الحاكم الذي تم بين حزبي الرفاه والطريق القويم في شهر يونيو ١٩٩٦، هذا البروتوكول الذي تم الاتفاق فيه على اتخاذ خطوة الذهاب إلى الانتخابات المبكرة بقرار مشترك، ولكن نتيجة للضغط الهائل التي تعرض لها حزب الطريق القويم من داخله ومن خارجه، بسبب ائتلافه مع حزب الرفاه، وقيام عدد من الوزراء من جناح حزب الطريق القويم بتقديم الاستقالة من الحكومة خلال مدة لم تتجاوز ثلاثة أشهر، واستقالة مجموعة من أعضاء الحزب الممتلئة في البرلمان، وجدت تشيلير نفسها في موقف لم تعد قادرة فيه على إدارة الأمور والسيطرة على الموقف داخل الحزب بعد أن استقال وأخرج من الحزب حوالي ١٢ عضواً. فذهبت تطلب من نجم الدين أربكان رئيس الائتلاف تقصير فترة تبادل الحكم من سنتين إلى سنة واحدة، ومن ثم ضرورة تقديم استقالة الحكومة لكي تتمكن هي من القيام بتشكيل ائتلاف جديد، يضم حزب الوحدة الكبرى (٨ مقاعد برلمانية) سواء كشريك أو لحكم أو لدعم الائتلاف من الخارج مثلما فعل طوال السنة الأولى من عمر الائتلاف

ولما كان حزب الرفاه يرغب في إبراز حقيقة أن الحزب ممكن أن يترك السلطة والحكم في أي وقت طبقاً لقواعد وأصول الديمقراطية، ذلك أن الحكم والسلطة لديه ماهما إلا وسيلة لخدمة جموع الشعب وليساً هدفاً لا يمكن التنازل عنه

الإعلام والفضائح

ويبدو أن نجم الدين أربكان كان على دراية باحتمال عدم إعطاء رئيس الجمهورية تكليف الحكومة الجديدة للسيدة تشيلير، خاصة مع الضغوط التي مارستها مؤسسة الجيش، العلني منها والخفي أكثر، لإجبار الحكومة - حكومة الرفاه - على ترك الحكم، فهي حكومة ترغب في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسعت إلى إحداث تغيير في حركة توجيه الأموال العامة من خلال إيقاف الاعتمادات المالية المفتوحة لبعض المؤسسات التي كانت رؤوس أموال بيل ومراكز قوى سمحت لها بلعب دور في رسم السياسة العامة لتركيا في الداخل والخارج على حد سواء

أوتش بينالي من حكومة ائتلاف حزبي الوطن والـ الطريق القويم - مارس، يونيو ١٩٩٦ - وهو في غرفة نوم عشيقته، ثم عرض الشريط في محطات Show TV وCa-nald

فحزب الرفاه قطع طريق زهاب الأموال العامة إلى مراكز القوى وأعاد للحياة هيئة رعاية الفقراء FOK، وخصص لها وزير دولة لرعاية أمورها - في تركيا ما يقرب من ٥ ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر والعوز - وحكومة الرفاه قدمت مائتي ألف منحة دراسية للطلاب خلال سنة واحدة، وهي التي أفرجت عن الحنود الأسرى لدى منظمة حزب العمال الكردي المسلحة، بعد عام ونصف العام من الأسر، وهي التي حاولت البدء في إجراء حوار مع هذه المنظمة لكي يمكن التوصل إلى حل سلمي لمشكلة حقوق الشعب الكردي في تركيا - أكثر من عشرة ملايين - ووقفت مؤسسة الجيش ترفض هذه الخطوة السلمية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٠

بل أرادت إحراج حزب الرفاه أمام شعوب العالم العربي والإسلامي بتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري مع الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وتمادت حين فرضت تدخلا عسكريا في منطقة شمال العراق بحجة القضاء على ما تسميه بإرهاب المنظمة الكدمة، والندوة هي مقتل عشرات الصياد والجنود وجرح المئات وسقوط طائرتين مروحيتين (بقيمة ٥٥ مليون دولار) ولم يستطع الجيش تحقيق شيء من ادعاءاته في القضاء على المنظمة الكردية، ووقف سكرتير رئاسة أركان الجيش وهو مرتبة جنرال ليعلم في مؤتمر صحفي دور أدنى جنرال أو جبهة أن الحكومة رفضت تقديم ٢٥ مليون دولار أخرى لاستمرار العمليات العسكرية في شمال العراق

ولم تكن هذه فقط هي المحرمات التي تجاوزها حزب الرفاه في تركيا، بل كان هو

الحزب الذي سعى إلى توطيد وإحياء العلاقة مع الشعوب والدول الإسلامية وأنحر مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8) وهو نفس الحزب الذي ذهب بحكومته إلى إيران وليبيا بعقد مجموعة من الصفقات التجارية بقيمة تجاوزت ٢٥ مليار دولار، وهذه جريمة بشعة في نظر مراكز القوى الداخلية ذات التوجهات الغربية وفي نظر مراكز القوى العالمية التي تسعى لخنق الدول الإسلامية التي تريد أن تكون حرة الإرادة وترفض الرضوخ لمن يريد الهيمنة على مقدرات الشعوب الضعيفة وبصفة خاصة شعوب العالم الإسلامي التي اتخذتها مراكز القوى العالمية عدوا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال النظرية الشيوعية حكومة حزب الرفاه أيضا هي التي رفضت رئيسها الذهاب إلى الكيان الصهيوني أو أن يستقبل رئيس وزراء إسرائيل على أرض تركيا، ولما جاء وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي استقبله أربكان لكي يلقي في وجهه قنابل تتعلق بموقف مسلمي تركيا من ظلم وحور دولته العنصرية والمحتلة لأرض إسلامية، وهو الأمر الذي أخرج الوزير الإسرائيلي من ناحية، وزاد الحقد والمرارة ضد هذه الحكومة من قطاع مراكز القوى ذات العلاقة الوثيقة بإسرائيل من ناحية أخرى.

وهذا بالطبع موقف لم تتعنه أي حكومة تركية طوال

الأعوام الخمسين من عمر الدولة العبرية، وهذا خطأ لا يغتفر، وحكومة الرفاه وقفت تجمع وتهمل تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها الجيش مع إسرائيل والآن وبعد أن استعرضنا بعض الأسباب والدوافع التي أدت إلى استقالة حكومة الرفاه رغم النجاح الذي حققته في السياسة الداخلية والخارجية

لجنة ديميريل

وعلى الرغم من فشل سيناريو مسعود يلماظ في عام ١٩٩٦ في القضاء على تشيللر وحزبها، إلا أن الحلم براوده، فلما وجد مؤسسة الجيش تنذر من حزب الرفاه ومن توجهاته الديمقراطية

وتقليصه لميزانية الجيش ورفضه الخضوع للاستنزاف والتهديدات المبطنة بالانقلاب على الديمقراطية من الحكم، استغل يلماظ هذه الفرصة لكي يعود إلى حلمه في القضاء على تشيللر التي تتحصن بالحكم، وقدم حزبه اقتراحات عديدة للبرلمان لحجب الثقة عن الحكومة، ولم ينجح طوال اثني عشر اقتراحا في تحقيق ذلك، فراح يحرق حوارات مع الأعضاء المعارضين في حزب السيدة تشيللر - الوزير بالم أند على سبيل المثال - لحنهم على ترك الحزب والانتقال إلى صفوف حزب واضعاف موقف تشيللر فتضطر إلى الانسحاب من الحكومة، ولم ينجح في ذلك، إلا أنه لم يتراجع عن هدفه خاصة أن أضخم مؤسستين إعلاميتين ومعهما مؤسسة الجيش قد اتخذت مواقف عدائية علنية وخفية من الحكومة

وبعد أن وقع حزب الرفاه في فخ السيدة تشيللر - لعلها لم تكن تدرك حقائق الموقف - وقدم استقالة حكومته، رفض رئيس الجمهورية إعطاء تشيللر تكليف الحكومة الجديدة، نتيجة للضغوط والتهديدات غير المعلنة للجيش على رئاسة الجمهورية، ورفض رئيس الجمهورية الإصغاء لصوت الأغلبية البرلمانية المتفقة على وثيقة رسمية قدمت لرئيس الجمهورية، وأعطى التكليف ليلماظ الذي لا يملك الأغلبية في البرلمان، ولكنه الشخص الذي ترضى عنه مؤسسة الجيش وكذا لعلاقته الوثيقة مع مراكز القوى التركية، خاصة التي تقف وراء اندية لعب القمار - والسيد يلماظ من هواة لعب القمار - وحزب الرفاه أطلق هذه الأندية وأعد قانونا في هذا الصدد رفض رئيس الجمهورية التصديق عليه.

وعاد الائتلاف الثلاثي (الرفاه - الطريق - الوحدة) إلى مخاطبة رئاسة الجمهورية من خلال توقيع ٢٧٨ عضوا على وثيقة رسمية بعدم دعم حكومة يلماظ التي يسعى لتشكيلها، ولكن هيئات فرئاسة الجمهورية قد اختارت الطريق الذي يريده الجيش وأشرت السلامة، خاصة أن ديميريل قد شهد انقلابين ضده في السنوات الماضية وتساءلت الأوساط السياسية والشعبية حول كيفية استطاعة مسعود يلماظ تشكيل حكومة دون أن يكون في يده عدد ٢٧٦ عضوا يمثلون الأغلبية المطلقة

إلا أن تصريحات يلماظ بعد حصوله على تكليف تشكيل الحكومة أظهرت أن هناك اتفاقا سريا قد أبرم مع رئاسة الجمهورية والجيش من ناحية، ومع مراكز القوى من ناحية أخرى، على أساس قيام الجيش بالتهديدات المبطنة للحكومة ولحزب الرفاه، سواء بالمؤتمرات والندوات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٠

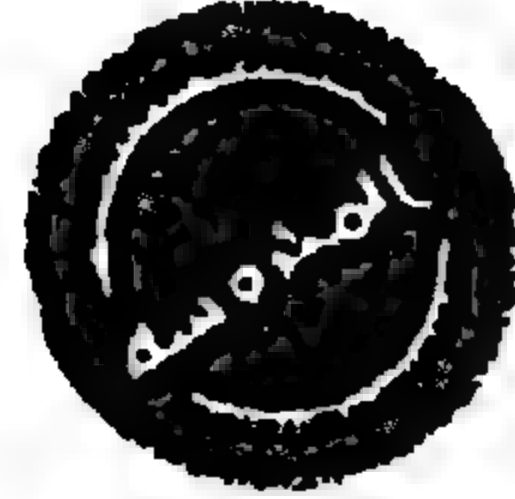
لقطاعات مختلفة من مؤسسات الدولة، أو بالقيام بوضع الشركات الإسلامية في قائمة المحظور التعامل معها، أما مراكز القوى والمال فتقوم بتشجيع أعضاء البرلمان من حزب الطريق القويم على الاستقالة من حزب تشيللر لكي يضعف الحزب ويصبح غير قادر على تشكيل الأغلبية المطلقة مع حزب الرفاه. وما زال اللقاء الذي تم بين يلماظ والسيد أيدين دوغان ملك الصحافة التركية، في منزله الأسبوع الماضي ونقلته محطات التلفزيون غير التابعة لمؤسسة دوغان، يبرز مدى علاقة مراكز القوى والمال بالاستقلالات التي تتم في حزب الطريق القويم، والتي بلغت عشرة أعضاء خلال ثلاثة أيام. بلغ عدد أعضاء حزب الطريق ١٠٥ أعضاء حتى لحظة كتابة هذا التقرير. وتتداول شائعات بين قطاعات الشعب وبعض أعضاء البرلمان من الأحزاب غير المؤلفة مع يلماظ، حول دفع مبلغ ٥ ملايين دولار للعضو الذي يستقيل من حزب الطريق القويم، ومع ارتفاع عدد أعضاء حزب الوطن الأم إلى ١٢٢ عضواً، على حساب إخراج أعضاء حزب آخر وإضعافه لكي يستطيع السيد يلماظ ضمان حصول حكومته على ثقة المجلس. توضحت الأمور

هذه الاستقلالات المتتالية وانتقال الأعضاء بين الأحزاب أحدث صدمة لدى الرأي العام وأصبحت الحياة الديمقراطية والسياسية يتنوع من الاهتزاز ووضعت مصداقية أعضاء البرلمان في الميزان. ومن الأمور التي تدعو للسخرية والضحك أن العضو كوبلاي أويجون قد انتقل من الحزب اليساري DSP إلى حزب الطريق DYP ثم عاد إلى DSP اليساري ومرة أخرى عاد إلى DYP. وأخيراً ذهب إلى حزب الحركة القومية MHP. أي أنه انتقل من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ثم إلى القومية والعنصرية التركية، وفي إطار الصراع على زعامة اليمين حقق السيد يلماظ بعض النجاحات حتى الآن في زعزعة حزب السيدة تشيللر وأخرج من الحزب خلال الثلاثة أشهر الماضية ما يقرب من ٢٢ عضواً، جزء منهم ذهب لتشكيل حزب تركيا الديمقراطية DTP وجزء ذهب إلى الوطن الأم وجزء ثالث إلى حزب الحركة القومية والبعض جلس في مقاعد المستقلين

وأصبحت حكومة السيد يلماظ التي يحركها اليسار التركي DSP، CHP على وشك المرور داخل البرلمان، ومن ثم ينتظر تصاعد الصدام بين تشيللر ويلماظ في الأيام القادمة، خاصة أن اليسار التركي يريد محاكمة تشيللر منتهماً استقلال النفوذ وتكوين تروية بطرق غير مشروعة. وإذا نجحت هذه الحكومة في الحصول على ثقة المجلس، يكون اليسار قد استطاع رغم ضعفه في تركيا خلال السنوات الأخيرة، أن يصل للحكم على حساب قوى اليمين. وسيستغل هذه الفرصة في إشعال الخلاف والصدام بين تشيللر ويلماظ (قوى اليمين) لكي تضرب في بعضها لحساب قوى اليسار التي كادت أن تتلاشى تماماً في الخريطة السياسية التركية - الحزب الجمهوري حصل على نسبة ٥٠٪ في الانتخابات البلدية التكميلية الأخيرة - في مطلع التسعينيات. على أن هذه الحكومة التي تتشكل بتأثير قوى بعيدة عن إرادة المجلس ومن ثم إرادة الشعب لن تستطيع الاستمرار كثيراً، بل قد تنهار في القريب مع أول اقتراع بالثقة عليها تقدم من طرف أحزاب الأغلبية كما أن الدور الساسع بين فكر اليمين وفكر اليسار لا يمكن أن يضمن الاستمرار لهذه الحكومة، خاصة أن أحزاب اليسار تريد توجيه ضربات قاصمة للتيار الإسلامي وتصاعده في الساحة التركية خلال العشرين سنة الماضية. وتسمى إلى إلغاء مدارس الأئمة والخطباء ووضع رقابة على الأوقاف الخيرية ومنع تعيين خريجي جامعة الأزهر أو كلية أصول الدين التركية في وظائف التدريس أو الوظائف العامة. وقد خاطبت أحزاب اليسار - وزارتي التعليم والشؤون الدينية - لأجل تحقيق هذا، فهل يستطيع مسعود يلماظ أن يفتح

القطاع المحافظ في حزبه بإجراءات التطرف التي تريد تحقيقها أحزاب اليسار المؤلفة معه، وهل يستطيع أن يكون العوية ودمية لليسار لكي يحقق هدفه الرئيسي في القضاء على الإسلام في تركيا

استنبول: سعد عبد المجيد



المصدر : الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٤

علامات استفهام حول دور سليمان ديميريل في الأزمة التركية

من عدو للانقلابات إلى عدو لديموقراطية

□ استوكهولم
من محمد خليفة:

■ في الوقت الذي يمازل فيه رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان عن رئاسة الحكومة إلى شريكته في الائتلاف تانسو تشيلير ليتابعاً معاً الحكم وتحضير البلاد لانتخابات عامة جديدة قبل نهاية العام الجاري تفادياً لانقلاب عسكري، أمسك رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بورقة الاستقالة وكلف زعيم المعارضة مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة من ائتلاف الأحزاب العلمانية المناهضة للائتلاف السابق بين الرفاه (الإسلامي) وحزب الطريق القويم (الليبرالي العلماني).

أحدث نصرف ديميريل ردود فعل واسعة وبنقاشات سياسية وديموقراطية إذ وصفته تشيلير بأنه (انقلاب قصر)، وأنه إجراء مضاد للديموقراطية وغير دستوري في حين دافع ديميريل عن موقفه بقوله «أن يلماظ رئيس ثاني أكبر الأحزاب في البرلمان (الوطن الأم) ومن الطبيعي أن يتم تخليفه بعد استقالة أربكان الذي يمثل حزبه أكبر الكتل داخل البرلمان». وذكرت الدوائر الصحفية والمستقلة في تركيا «أن خطوة ديميريل كانت في الواقع (انقلاب قصر) بديلاً عن انقلاب عسكري. عزم الجيش على تنفيذه في حال استمر أربكان رئيساً للحكومة أو استمر حزبه في الحكومة برئاسة تشيلير».

د الحادثة وغيرها سلطات على الرئيس ديميريل عدة الدور الذي يقوم له به، سواء بصفته رئيساً لجمهورية يملك صلاحيات وسلطات لا يستهان بها أو بصفته الشخصية كزعيم سياسي عريق لا يزال له نفوذه القوي في الأوساط السياسية وفي أوساط

حزبه (الطريق القويم) الذي أسسه وكان يرأسه حتى عام ١٩٩٣.

من الناحية الرسمية والظاهرية، حاول سليمان ديميريل منذ تكون الائتلاف بين

أربكان وتشيلير قبل عام الظهور بمظهر المحايد مع أن مصادر (الطريق القويم) تحدثت عن غضبه من تشيلير بسبب تحالفها مع الرفاه وضغوطه الخفية لافئصال التحالف. وعندما تفجرت المناقشات بين المؤسسة العسكرية والحكومة الائتلافية بدءاً من مطلع العام الجاري، حرص ديميريل على الظهور بمظهر الوسيط الديموقراطي بين الحكومة والجيش. وهو ما جسده «الرسالة» التي قالت الصحف التركية في مطلع آذار (مارس) الماضي أنه وجهها إلى أربكان وبتهمه فيها «ببغ البلاد نحو الصراع والانقسام بسبب اقحام الدين في السياسة» ويحذره من مغبة ذلك النهج واحتمال وقوع انقلاب عسكري، إلا أن أوساط تشيلير وأربكان اتهمت الرئيس ديميريل بالتحالف مع العسكر ومع القوى العلمانية المتطرفة، وبالتحريض على الانقلاب العسكري. بل قالت تشيلير أن ديميريل هو الذي يضغط على نواب حزبه ووزرائها لتغيير مواقفهم والانسحاب من الحزب أو من التحالف لإسقاطه.

طبعاً ليست هذه الاتهامات من فراغ، بل تصدر على خلفية سلسلة من المواقف التي تبناها ديميريل بشكل مناوئ لخليفته

على رأس حزبه بعد أن أصبح رئيساً للدولة وأدت في بعض الأحيان إلى مهاترات شخصية وصراعات قوية بشكل غير مباشر عبر الأجنحة والتيارات الموالية لكل منهما داخل الحزب.

يذكر أن ديميريل هو الذي كان يفتخر بـ (اكتشاف) تشيلير ودعمها للصعود إلى زعامة الحزب في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ بعد شهر واحد من انتخابه رئيساً للجمهورية وشغور منصب رئيس الحزب. وتشيلير بروفييسورة جامعية متخرجة من جامعة ييل في الولايات المتحدة وكشفت أولى تجاربها في النشاط السياسي داخل حزب ديميريل في الثمانينات حين لفتت انتباهه فاخذ بيدها وشجعها وساندها

في طموحاتها، حتى أصبحت في غضون عشرة أعوام زعيم للحزب بدلاً عنه. إلا أن حرارة العلاقة الشخصية بينهما لم تلبث أن فترت بسرعة بعد ١٩٩٣، وتطورت إلى صراع حاد. إذ اتهم ديميريل (الشقراء الجميلة) كما تسميها الصحافة التركية بـ «تخريب الحزب» وبـ «عدم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة». وقال ذات مرة: «أن البلاد في عهدها أصبحت بنزلة صدرية خطيرة»، مشيراً إلى سياستها الاقتصادية المدمرة... وعندما منى الحزب بهزيمة قاسية في انتخابات عام ١٩٩٥ حملها المسؤولية وحاول إطاحتها بالضغط على عدد من أنصاره في قيادة الحزب والعمل على إسقاطها بأي وسيلة بما في ذلك التحالف مع حزب «الوطن الأم» الذي كان في الماضي الخصم الرئيسي له. ويقال أن الائتلاف



المصدر: الحساسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١٠

الحكومي الذي تشكل بين الوطن الأم، والطريق القويم، بزعامة يلماظ في بداية عام ١٩٩٦ كان ديميريل وضغط من الرئيس ديميريل واتباعه في الحزب... كما يقال ان انسحاب تشيلر من ذلك الائتلاف اثار غضب ديميريل. اما انتقالها للتحالف مع حزب الرفاه بزعامة اريكان أصبح سبباً لقطيعة نهائية بينهما. حتى يقال انه رفض محادثتها او تبادل التحية معها في احدى المناسبات العامة بينما رفضت زوجة ديميريل مصافحتها تعبيراً عن الاستياء البالغ.

خلال العام الماضي عمل ديميريل على افشال الائتلاف الحكومي واستقاطه بكل ما استطاع، سواء بوسائله الشخصية أو بواسطة صلاحياته الدستورية كرئيس للدولة.

على الصعيد الأول كان وراء مسلسل انشقاق النواب والوزراء عن حزب «الطريق القويم» وهو المسلسل المستمر حتى اليوم بهدف افقاد الائتلاف للغالبية البرلمانية التي يستند اليها. وما يدعو للانتباه هو ان الرئيس ديميريل أصبح يدعم بقوة حزب «الوطن الأم» بزعامة يلماظ ويشجع انصاره على الانضمام

الى ذلك الحزب لتمتين جبهه القوى العلمانية المناوئة للرفاه. خصوصاً بعد ان فشل في خلع تشيلر من رئاسة الحزب او حملها على فك شراكتها مع اريكان.

وعلى الصعيد الثاني، وقف ديميريل بوضوح الى جانب الاصطفاف العلماني الذي ضم القوى الحزبية والمؤسسية العسكرية جنباً الى جنب في مقابل حزب الرفاه الاسلامي والائتلاف الحكومي. اذ ان ملغظ مواقفه وتصريحاته خلال فصول الأزمة لا تدل على اي درجة من الحياد او الحرص على لعب دور الرئيس الذي يقف فوق الجميع أو دور الحكم بين القوى المتصارعة، وهو الدور الذي يفترض ان يضطلع به رئيس الجمهورية في النظم الديمقراطية.

وبقراءة متأنية للرسالة التي نشرتها الصحف التركية في مطلع اذار (مارس) وقالت ان الرئيس

وجهها الى اريكان نكتشف انها تستبطن تهديداً واضحاً لا مجرد تحذير. وجاء فيها «ان كافة القوى الليبرالية والعلمانية تتهمكم بالعمل على تحطيم اسس النظام العلماني واقتحام الدين في السياسة. وهي تشعر بالخطر من جراء ذلك. واننا نشاطر هذه القوى مخاوفها وتحفظاتها عن توجهات حكومتكم وحزبكم». ولا يخفى على القارئ ان عبارة (كافة القوى الليبرالية والعلمانية تتهمكم) ليست دقيقة ما دام اكثر من نصف أعضاء البرلمان يؤيد الحكومة، وان الحقيقة هي ان المؤسسة العسكرية تحديداً وبعض القوى المتطرفة هي التي كانت تنسب هذا الموقف من الحكومة. وبالتالي فإن الرئيس يكشف عن انحيازه الى الجانب هذه القوى في وقت كان عليه ان يدافع عن الحكومة ما دامت مستندة الى غالبية برلمانية، بل يكشف عن ممارسته التهديد لحساب الجيش وخضوعه لنفوذ العسكريين. ولو عدنا بالذاكرة الى نهاية شباط (فبراير) واسترجعنا شريط الأحداث نلاحظ ان الاسبوع الاخير من ذلك الشهر شهد تحركات عسكرية بارزة ضد

اريكان وحزبه وحكومته وشهد تهديدات صريحة للتيار الاسلامي عموماً صدرت دفعة واحدة من انقرة وواشنطن وتل أبيب حين كان قائد الجيش ووفد عسكري آخر في زيارة للعاصمتين الأميركية والاسرائيلية وشنا من هناك حملة عنيفة ضد الاصولية الاسلامية. وبعد هذه السلسلة من التهديدات والحملات المنسقة جاءت رسالة ديميريل الى اريكان لتعززها وتوضح الموقع الحقيقي للرئيس وموقفه من الديمقراطية وهذه التطورات. وما يؤكد ذلك ايضاً هو ان الرئيس لم يتخذ اي موقف واضح أو صريح منذ تصاعد التهديدات العسكرية للحكومة، ولم يعرف له موقف قسوي دفاعاً عن النظام الديمقراطي والليبرالي وقواعد اللعبة البرلمانية والسياسية في مواجهة النفوذ العسكري لا علناً ولا سراً لا داخل اجتماعات

مجلس الامن القومي ولا خارجه، بل يجب القول ان الطريقة المائعة أو المنحازة التي تعامل بها ديميريل مع الأزمة هي المسؤولة عن تصاعد التدخل السافر للجفرالات الكبار في شؤون الحكم والسياسة الداخلية والخارجية من دون اعتبار لأي قواعد دستورية أو قانونية. واذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن المقارنة بين ديميريل وسلفه الراحل تورغوت اوزال تظهر كم ان شخصية الرئيس القوية تلعب دوراً قوياً أو سلبياً في كبح جماح الجنرالات في حال كالحالة التركية. اذ يسجل لاوزال انه استطاع ايقاف الجيش عند حدود اختصاصه ومنعه من التدخل في الشؤون السياسية للحكم وفرض عليه الانصياع لارادة الرئاسة بينما اعاد ديميريل، سواء بإرادته أو بسبب ضعفه، الأوضاع الى ما كانت عليه في السبعينات والستينات حين كان التدخل في الحكم هو الدين الثابت والدائم للعسكر.

المفارقة هنا هي ان اوزال بالذات كان من السياسيين الذين استقدمهم العسكر بعد انقلاب

عام ١٩٨٠ للحكم بينما يعد الرئيس ديميريل، أهم زعماء التيارات الليبرالية في تاريخ تركيا منذ عام ١٩٦١ حتى اليوم. وظل طوال ٤٠ سنة يناضل من اجل ترسيخ النظام البرلماني الديمقراطي وابعاد الهيمنة العسكرية، ودفع ثمن ذلك باهظاً، اذ اعتقل مرات وحكم عليه مرات وتعرض للتهديد عشرات المرات، ولم تثنه كل تلك الظروف عن مبادئه... الا انه انقلب عليها وعلى تاريخه الشخصي طوعاً

بعد ان وصل الى رئاسة الجمهورية.

ويذكر ايضاً ان ديميريل تحالف مع اريكان في ثلاث حكومات خلال السبعينات، على قاعدة برلمانية، فكيف يعيب على وريثته في قيادة «الطريق القويم» تشيلر التحالف معه، ولماذا يناهض هذا الائتلاف السياسي الذي يعد ضماناً للنظام



المصدر : ~~الحسينية~~.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٤.....

الديموقراطي القائم، ولا بديل عنه
غير عودة العسكر للحكم مباشرة
او الصراع الاهلي والفوضى

وانتشار العنف في البلاد.
لا جواب واضح غير انه في
كل الاحوال لا يمكن ولا يجوز
تعليق موافق ديمبريل بالجهل.
في خبرته وتجاربه لا تدع فرصة
لهذا التعليل او التذاس اي عذر له
في هذا القبول

ان الرجل انبيء ما يكون بذلك
العابد او الكاهن الذي اعتكف في
صومعة يتهدد طوال حياته،
وقبل ان يموت بفترة وجيزة كفر
وتخلي عن عقيدته وامانه..
ومات كافرا.



المصدر: الحيسية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٤

إسلام ديموقراطي وعلمانية توتاليتارية!

نصير الأسعد*

وفي معرض تفسيره الفارق بين الاستبداد السلطوي والديموقراطية يعطي تورين تعريفاً دقيقاً: «إلى حد كبير إذ يقول: من الخطأ أن نتحدث عن ديموقراطية عندما نكون بصدد نظام سلطوي لا يعيىء المجتمع وفعله السياسي والمجتمعي أقرب إلى الذي عليه إلى الأيديولوجي». وبحسب تورين فإن معظم الأنظمة الديموقراطية «العلمانية» تركز إلى أيديولوجيا قوامها «التنديد الدائم بالسلطة وتحويل الخضم الداخلي إلى خائن وعسيل لأعداء الخارج. والتعبئة في حرب لا نهاية لها ضد خصم مقوم. فاستبعاد الديموقراطية من قبل هذه الأنظمة العلمانية التوتاليتارية، يؤدي بطبيعته الحار إلى اغراق الدول المعنية في صراعات دموية وعنف مجبور. فضلاً عن كونه يؤيد إلى القضاء على العلمانية في المطاف الأخير».

وهل تكون الدولانية مبنية على أساس المبادئ العامة الملائمة التي يوسر وجودها وبشكلها إلى الدولة، ومن هذا المنطلق بالذات، أي من منطلق اعتبار أن الديموقراطية هي الأساس والمفاس، نتعامل مع أزمة حركة إسلامية لار الحركة الإسلامية المدرجة بالديموقراطية مفتوحة بالضرورة على المصالح، مع الحداثة.

في تركيا توتاليتارية (عسكرية) بحسب نفسها ولياً على العلمانية، ولا تموزع عن

الانقلاب السافر على الديموقراطية. ولكن في تركيا حركة إسلامية يمثلها حزب «الرفاه»، تعلن إيمانها العميق بالانتخابات وتداول السلطة أي باللعبة الديموقراطية، وصولاً إلى خوض تجربة فريدة هي تجربة التحالف الإسلامي العلماني (بين «الرفاه» و«الطريق القويم») وهذه التجربة تجهضها التوتاليتارية العلمانية. وغني عن القول أن الأيديولوجيا التي يعتمدها الغرب وتعتنقها التوتاليتارية التركية إذ تنطلق من أن «الاصولية هي العدد رقم واحد»، إنما تشجع على التطرف في «الرفاه» الذي خاض غمار التجربة الديموقراطية نجح في أن يقطع الطريق على تيارات إسلامية متطرفة تكفر النظام، ومن شأن تطرف السلطة أن يعيدها إلى الواجهة ويعيد العنف الاصولي المسمى إرهاباً. فهل هذا هو المقصود، أي وسم الإسلام بالارهاب على طول الخط؟

نفس المشهد تقريباً نراه في الجزائر. توتاليتارية علمانية أيضاً مدعومة من الجيش، وتعلن وراثة مرحلة التحرر الوطني، لا تتوزع

كان الافتراض حتى الآن أن «المصالح» فقط تحدد علاقات دول الغرب بالدول بالاحرى وتعين طبيعتها ونرسم أفقها، غير أنه يبين تباعاً. على الرغم مما يقال عن انتهاز رمن الأيديولوجيا، أن تمة أيديولوجيا تحرك الغرب في علاقاته بالدول الأخرى

ولقد كشف الخبير الفرنسي بشؤون «الإسلام السياسي» أوليفييه روا عن تلك الأيديولوجيا أخيراً، عندما قال محدداً: «عندما يكون على الغرب الاختيار بين العلمانية والديموقراطية فهو يختار العلمانية دائماً. وعندما تكون العلمانية في كفة والديموقراطية في كفة كما في الجزائر وربما في تركيا، فإن الغرب يختار دائماً العلمانية لا الديموقراطية». ويستنتج روا أن الغرب «يفضل قيام نظام متسلط على وصول الإسلاميين إلى السلطة». فهذه التي نسميها «أيديولوجيا» تشكل من دون لبس خلفية التعاطي الغربي عموماً والأميركي خصوصاً مع تركيا والجزائر وإيران. لن يناقش في هذه المقالة مسألة رئيسية وبالغة الحساسية تتعلق بالعلمانية في بلد إسلامي أو العلمانية بالنسبة إلى أمة إسلامية، وإن كنا نسارع إلى القول فوراً أن وضع العلمانية كشرط للعلاقة مع بلد إسلامي يدخل في باب التعجيز ويقطع الطريق أمام أي انفتاح إسلامي - عربي وإمام أي «مصالحة» محتملة بين الإسلام السياسي والحداثة. يقول المفكر الآن تورين في كتابه «مصالحة» «الديموقراطية»: «لقد حددت الحداثة في كثير من الأحيان بالعلمنة».

غير أننا من جهتنا نعتبر أن الحداثة بنت الديموقراطية والديموقراطية تأسست على الحداثة. وبعبارة أخرى فإن العلمانية تحتاج تجربة ديموقراطية، أي تكون العلمانية بالديموقراطية أو لا تكون باختصار أن الديموقراطية هي الأصل، ولا يجوز والحالة هذه أن يحصل طلاق بين العلمانية والديموقراطية وإذا حصل فالأولوية للديموقراطية وفكرتها ومن هنا القول أن تلك الأيديولوجيا التي يعتنقها الغرب والتي يمكن تلخيصها بأيديولوجيا «العلمانية بأي تم» تنطوي على قدر عال من الخطورة الفكرية السياسية. ذلك أنها تعني أول ما تعني التشجيع على اقتران العلمانية بالتوتاليتارية أي الاستبداد السياسي «المؤدلج».



المصدر: الحسيانة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٤

عن اغتيال الديمقراطية. والمحنة الجزائرية بدأت بالانقلاب على العملية الانتخابية قبل سنوات والتي كانت نتائجها تشير الى نجاح الحركة الاسلامية. فان جل هم السلطة هناك المعالجة الامنية لمسألة لا حل لها الا بالديموقراطية صحيح اننا لا نستطيع ان ننسب الى «الجبهة الاسلامية للامقاذ» ما نسبناه الى «الرقاء» حول الاستعداد للمصالحة مع الديمقراطية والانفتاح على الحداثة، ولكن المؤكد ان اجهاز الديمقراطية ادى الى اجهاز رهان الجبهة على الانتخابات والتي تغذية التيار اصولي المتطرف مثلاً بـ«الجماعة الاسلامية المسلحة» وبين «الارهابيين» اصولي من جهة والسلطوي من جهة ثانية تغرق الجزائر في محنة عسيرة. وهنا يبرز سؤالان: الاول لماذا لم يجر أخذ استعدادات «الجبهة» للحوار حول الديمقراطية واصولها في الاعتبار؟ والثاني هل ان هذا ما تريده التوتاليتارية اي ان يطفى التطرف الاسلامي لتبرير ايديولوجيتها بدعم من الغرب هنا ايضاً.

وفي ايران ايديولوجيا دينية تبني ما يسميه الآن تورين «الدولة - الملة» وعمودها الفقري «ولاية الفقيه» كل مواصفات التوتاليتارية موجودة هناك ايضاً، مع العلم ان الثورة الايرانية في الاصل حركة تحرر مجتمعية وديموقراطية. غير ان هناك مؤشرات مهمة مع الانتخابات الايرانية الاخيرة، لا ينفع إنكارها نحت عنوان ان الانتخابات قد جرت بين «اجلحة النظام» والرئيس الابرائي الجديد محمد خاتمي اعلم في الديمقراطية موقفاً متقدماً على النظام لجهة الفنون والمساواة والعدالة والحريات والذعية السياسية والارادة الشعبية مسدداً «ان الثورة قامت على الكلمة وليس السيف» وفي مجال الحداثة دعا الى «الاستفادة من التجارب والمكتسبات الانسانية في اسفرا تيجية البناء والتقنية» واعتبر «ان العودة الى الذات والجذور الاصلية للدين رؤية معاصرة لحل قضايا هذا الزمان ودخول المستقبل لان العودة الى الداب لا تعني الرجوع الى الماضي» النسخة حول الديمقراطية في ايران ليس سهلاً ولكنه يمكن قلنا اذا الاصرار الغربي على تجاهل ذلك هل للسفاظ على الايديولوجيا واستمرار القول بـ«الارهاب الاسلامي» ان البديل من الديمقراطية عليه ليس فقط التوتاليتارية، لكن السروب الاهلية لذلك وارحنا لا نقبني اياً من الحركات الاسلامية، فاسنا معبر ان للتعامل معها مقياسين. الاقرب في الديمقراطية، والانفصاح على الحداثة والدوتاليتاريات العلامية والعرب اسنا يجهمون فرصة تاريخية بهذا المعنى، لكن الاسلام يمدك لقومات «التعصر»

* د. سياسي لياني



المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٥

شرق وغرب

هل أصبح في أيدي المسكرين؟

مستقبل المرأة الحليدية
في تركيا

رغم مرور أكثر من ٤٨ شهراً على وجودها في السلطة لا تزال الباشناظو « تانسو تشيلر » كما يسمونها في تركيا مسار جدل عنيف بين السياسة والعمالة في تركيا وخارجها فهي أول امرأة في تركيا الحديثة ، والقديمة تتبوا مقعد رئاسة الحكومة .. بعد فشل كثيرات غيرها في الاقتراب من سدة الحكم ، وفي الغرب يشبهونها برئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر من حيث صلابتها حتى أنه يقال بأن هي تاتشر التي أوعزت إلى تانسو تشيلر بأن تقتحم قمة السلطة ، وتتبوأ رئاسة الحكومة وذلك عام ١٩٩٢

والجدير بالذكر أن السيدة تشيلر نفسها لم تكن تفكر بالاستغال بالسياسة قبل خمس سنوات من الآن .. فقد كانت تكتفى بالتدريس في الجامعة فقط بعد حصولها على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة

إعداد سنية البهات

كونتيتكات .. إلى أن بدأت تشير اهتمام الصحافة وأجهزة الاعلام عام ١٩٨٩ من خلال مشاركتها في عدد من الندوات التي أثارت خلالها موجه من الانتقادات للبرامج الاقتصادية التي اتبعتها الرئيس التركي الراحل «تورجوت أوزال» والأداء الاقتصادي لحزبه «الوطن الام» الحاكم آنذاك .. ويبدو أن الانتقادات الموجهة من استالده في الاقتصاد قد أثارت حزب الطريق القويم والمعارض الخضر «ديميريل» خاصة وأن تورجوت أوزال كان يقسم المعارضة دوماً بالمعارضة دون طرح برامج بديلة تخرج البلاد من أزمتها الاقتصادية .. فكانت تلك البداية لإقناع «ديميريل» لتانسو تشيلر بالانضمام للحزب التي تخرجت سريعا داخله ، فرشحت لعضوية المكتب التنفيذي للحزب ، ثم نائبة لرئيس حزب « الطريق القويم » «ديميريل» ثم مرشحة عن الحزب في كبرى مدن تركيا

استنبول .. وعندما شكل «ديميريل» الحكومة الائتلافية مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي الشعبي .. قام بتعيينها وزيرة للإقتصاد .. ولم يمر سوى عامين فقط .. حتى قام ديميريل بعدها بتعيينها نائبة له في رئاسة الحزب .. ثم رئيسة للحزب بعد أن أصبح هو رئيساً للجمهورية .. وفي عام ١٩٩٣ شهدت تركيا وجود أول رئيسة وزراء في تركيا .. وكان انتخابها هو مساواة مع الغرب الذي رفض انضمام تركيا للمجموعة الأوروبية .. وبذلك تكون لديهم تاتشر أخرى وبالرغم من صعود «تانسو تشيلر» إلى قمة السلطة على هذا النحو .. فإن حزب الطريق المستقيم الذي تترعاه ، لم يبق حزب الأغلبية



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أجل الحيلولة دون عودة أربكان مرة أخرى إلى قمة السلطة . وبمساندة الجيش لها تضمن السيدة الفولاذية بقاءها في السلطة . رغم فتور حماس الرئيس التركي «سليمان ديميريل» لها ، والذي بات لا يحبها كثيراً رغم أنه كان السبع الأول والمباشر إلى دخولها معترك الحياة السياسية وصعودها على هذا النحو . وذلك بعد أن بات يعرف ما وراء تلك الابتسامة الرقيقة من صلابة وتكوير لا يعرفه اللين . وبعد أن أصبح أول صدام لها مع عالم الرجال الذين يتحكمون في السياسة التركية مع ديميريل نفسه ، فهي كانت تقطع إلى استمرار خطتها في خصخصة المشروعات التابعة للدولة والمضي في تنفيذها بخطى سريعة . الأمر الذي كان سبباً في توجيه انتقادات عنيفة لها في المؤتمر الطارئ للحزب الذي ترأسه

في البرلمان . . ومن ثم كان لهذا العامل ، مع عوامل أخرى . تأثير كبير في انقلاعه مع أحزاب أخرى . وأخيراً يأتي تحالفها مع حزب «الوطن الأم» الذي يتزعمه مسعود يلماز بعد تكليف الرئيس التركي «ديميريل» للسيد مسعود يلماز بتشكيل الحكومة الجديدة بالاتفاق مع الأحزاب العلمانية ومنها الطريق المستقيم ، واستبعاد «حزب الرفاة» الذي يتزعمه أربكان وهو الإنتلاف الذي يتوقع كثير من الرافقين ، بأنه سوف يفتح الباب على مصراعيه أمام العسكر هناك للتدخل في الممارسات السياسية على الجبهة الداخلية والخارجية وخاصة في الجبهة الداخلية . ليقاتل من



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٥

ليل تركيا يطول !!

بقلم : محمد شعبان الموجي

لا يشك عاقل في أن توالى الأحداث في تركيا على هذا النحو المؤسف .. لم يكشف الوجه القبيح للعلمانية فحسب .. بل أكد عدة حقائق مهمة أهمها أن العداء العلماني للإسلام سيقتل العقيدة الكلود في سبيل الاستقرار وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .. وما يحدث في تركيا .. يحدث في مصر .. ويحدث في الجزائر .. ويحدث في العديد من الدول التي تعاني من سيطرة النخب العلمانية التي زرعتها الاستعمار .. والتي زرعتها الماسونية العالمية في البلاد .. والعداء العلماني للإسلام واحد في كل تلك الدول .. لكن الاختلاف فقط ربما يكون في الدرجة .. أو في الأسلوب المتبع في خداع الشعوب والسيطرة على مقاليد الأمور ..!!

والذين كانوا يحلمون بإمكانية التعايش السلمي بين النخب العلمانية والقوى الإسلامية التي تمثل بلا أدنى شك الاختيار الاجتماعي الحر للشعوب والذين كانوا يطالبون بإقامة حوار علماني إسلامي - في محاولة للتقريب وجهات النظر في سبيل حياة أكثر استقراراً .. وتجنب ويلات العنف والإرهاب .. قد تبددت آمالهم مع انهيار المحاولات الديمقراطية في تركيا .. رغم وجود أحزاب حقيقية .. ففشل شخصية مثل نجم الدين أربكان .. بما يمثل من قمة أخلاقية سامقة ومن حنكة سياسية وديبلوماسية وزعامة حقيقية وطموحات واسعة وثقافة مرنة إلى حد بعيد وسلوكيات رجل يعيش عصره ويتحدث بلغته .. فشل رجل مثل أربكان في إقناع عسكر الترك بالمشاركة السياسية في حكم ديمقراطي حر .. ليس له إلا معنى واحد .. وهو استحالة التعايش السلمي بين العلمانية والإسلام ..!!

والعلمانية والعلمانيون في الشرق تاريخهم أسود الف مرة من العلمانية والعلمانيين في الغرب .. وإذا كانت علمانية الغرب قد أنتجت ثورة علمية وتكنولوجية هائلة في مجالات البحث العلمي .. وأرست نظاماً ديمقراطياً حقيقياً أصبح حلم الشرق الذي يصبو إليه .. فإن العلمانية في الشرق لم تنتج شيئاً يذكر .. اللهم إلا تقليداً ممسوخاً للفلسفات عقيمة لا روح فيها وبحوثاً عقلية فاسدة حول قضايا الدين والحياة من تلك التي تعرض للإنسان في أوقات الراحة والتي لا تهدف منها إلا إشاعة الكفر والإلحاد لا أكثر ولا أقل .. كما لم تكن سوى تقليد أعمى للفنون هدامة لا هدف لها إلا التسلية والمتعة ومخاطبة الغرائز وتخفيف وعي الشعوب .. هذا هو جل ما يستطيع العلماني في الشرق تقديمه لشعبه .. كفر وإلحاد وإباحية .. في الوقت الذي كرست فيه تلك العلمانية السوداء لديكتاتوريات مستترة ومعلنة .. مازال الإنسان الشرقي يترجح تحت نيرها ..!!

علمانية الشرق ليست سوى مذهب تخريبي للاديان .. وهذا ما كشف عنه بجلاء عسكر الترك .. الذين ساروا على نهج أتاتورك المتعصب .. لقد بلغ من تعصب أتاتورك وكراهيته للإسلام أنه حينما تبين لاتباعه أن القانون السويسري الذي أحلوه محل الشريعة .. يمنع الزواج بين الأخوة في الرضاعة .. استناداً إلى اجتهادات كنيسية .. شأنه في ذلك شأن الشريعة الإسلامية .. عرضوا الأمر على الطاغية العلماني الكافر لفضيب لهذا التماثل .. مما دفع ناقل القانون إلى إلغاء الحظر .. وأصبح من حق التركي أن يتزوج اخته في الرضاعة .. ورغم هذه النفسية المريضة لطاغية تركيا .. إلا أن العلمانيين هناك .. بل وفي كل مكان في الشرق .. يعتبرون الرجل قدوتهم .. ويسلكون نفس الفلسفة المريضة في التعامل مع كل ما يمت للقرآن بصلة .. ويكفي لإدراك هذه الحقيقة أن تقرأ القرارات التي أصدرها جنرالات الجيش هناك لإجبار حكومة أربكان والشعب على تبذ كل ما هو إسلامي .. والحجة الجاهزة هي مكافحة الإرهاب والأصولية .. وهي نفس الحجة التي يتم بها تجفيف الينابيع الإسلامية ومحاربة أي تجمع إسلامي يريد أن يعمل وفقاً للقانون السائد .. وأظن أن تتبع مظاهر التخريب الديني وموجات الإلحاد والإباحية التي تخوض غمارها كل القوى العلمانية في تركيا أو الجزائر أو مصر أو غيرها من البلدان .. يستغرق منا الكثير الذي لا يتناسب مع هذه العجالة!! فضلاً عن أنه معروف ومشاهد .. في الوقت الذي استطاعت فيه إسرائيل أن تجعل من القوى الدينية ومن مظاهر التدين الركيزة الأساسية لتجريد كل جرائم الاحتلال والاستيطان .. واستطاعت العلمانية هناك توفيق أوضاعها مع القوى الدينية الأشد تطرفاً وفي الوقت الذي تتصالح فيه العلمانية الغربية مع المؤسسات الدينية



المصدر : الحقيقة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٥ هـ

هناك... ودينامي حركته مثل الاصولية المسيحية بما تمثله من ثقل مؤثر بل ومهيمن على مجالات كثيرة لعل أهمها ضرورة انتماء أى رئيس امريكى لتلك الحركة الدينية لكبر دليل على ذلك.

والعلمانية ليست تخريباً دينياً فحسب .. بل هى ايضا وينفكس الدرجة تخريب للأوطان ايضا.. فالعلمانيون رغم انهم اكثر من يتحدث عن الوطن والوطنية .. إلا انهم على استعداد دائم للتضحية باخر مواطن فى سبيل استمرار استيلائهم على مقاليد الحكم.. والعلمانيون ايضا ورغم انهم يتحدثون كثيرا عن حتمية الحكم بالديمقراطية .. إلا انهم ليسوا على استعداد للتخلي عن السلطة ولو سالت الدماء انهارا وأودية.. فهم فى الحقيقة الاعداء الحقيقيون للحرية.. وهم دائما الذين يعملون ضد ارادة الجماهير .. والمكذب يبلنى فقط على نموذج واحد لنخبة علمانية فى الشرق.. لم تستول على السلطة بالقوة.. وليدلىنى كذلك على نموذج واحد لنخبة علمانية فى الشرق على استعداد لتداول السلطة مع غيرها فن اصحاب الايديولوجيات المختلفة نزولا على ارادة الجماهير.. لن تجد ابدا!! والعلمانيون فى الشرق خونة للدين وللوطن.. اما خيانتهم للدين فمشهورة ويكفى نظرة عابرة للتوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والتعليمية والأمنية السائدة واما خيانتهم للوطن.. فيكفى انهم مجرد دمي فى ايدى القوى الاستعمارية او أحجار على رقعة شطرنج وسيرتهم وسلوكهم واستعدادهم للتعاون باخلاص مع القوة الاستعمارية .. صليبية أو صهيونية حتى فى وقت استعمار البلاد واحتلال الوطن والمقدسات ولو فى مواجهة شعوبهم .. تحت مزاعم وحجج واهية كمواجهة الارهاب العالمى.. ولعل التعاون التركى الصهيونى العسكرى لأحراج اربكان وتطويق التجربة الديمقراطية ومحاصرة البلاد الإسلامية المجاورة لأكثر الامثلة فجاجة على هذا الاستعداد التام للخيانة»

ان الخاسر الأول وربما الوحيد فى المعركة بين العلمانية والاسلام فى تركيا والجزائر ومصر والشرق.. هى الشعوب التى تدفع وحدها الثمن .. ولا اظن بالمقاييس البشرية ان الليل سينجلي سريعا عن الشرق.. فكل يوم يتأكد لدينا صدق ما قاله المستشرق الامريكى الذى عاش فى بلاد الباكستان.. «إنه من الممكن ان تصبح مثل تلك البلاد لا دينية ولكن من المحال ان تكون ديمقراطية.. كما انها من الممكن ان تكون ديمقراطية .. ولكن من المحال ان تكون مع ذلك لا دينية، وتلك حقيقة يلتفتها الواقع كل لحظة!!



المصدر: الأخصبار

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة يلمظ تسمى الى التحسين العلاقات مع الدول العصر بيسية وايران

نائب رئيس وزراء تركيا؛

افقرة . وكالات الانباء: أكد موليت اجايويد نائب رئيس الوزراء التركي اسر ان سياسة الحكومة التركية الجديدة برئاسة مسعود يلماظ تعتمد على إقامة علاقات طيبة مع دول المنطقة، إلا ان ذلك لا يعني ان تركيا ستقبل عن أوروبا وقار اجايويد في حديثه لصحيفة "ديلي ميل" التركية ان تحسين تركيا لعلاقاتها مع دول الجوار سيعزز من وضعها في

أوروبا، وأنه على تركيا واجب يسمى ان توفيه قبل المطالبة بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي مثل تحسين الامساك حقوق الإنسان والأفراد عن الصحفيين خاصة ان تركيا تحتل المركز الأول على مستوى العالم من حيث عدد الصحفيين داخل السجون واصابات قاتلا، انه ينبغي ان نطهر رعتنا في الحوار مع سوريا دون التراجع عن حديقنا

وتسال اجايويد انه اسر جاد محسار من

المصالح بين تركيا وايران وان العلاقات قد تشهد تحسنا خاصة بعد انتخاب محمد حاشي رئيسا لإيران وان كان رجال السير ماراوا يستطرون على الحكم في طهران

ونكر اجايويد انه ينبغي على تركيا تحسين عملياتها العسكرية في شمال العراق مع الحكومة العراقية خاصة ان العاصم الأرمانية تعود الى موافقتها على كل عمل عسكري

تركية وأوضح ان من حق العراق التسعين

بغضب ازاء دخول القوات التركية اراضيها وكذلك من حق الدول العربية ان تشعر بنفس سمور العراق. وأكد احترام تركيا لوحدة اراضي العراق مع ضرورة قيام نظام العراق بتدمير اسلحة الدمار الشامل التي مازالت لديه وانتقد اجايويد الحكومات التركية السابقة لانها عملت على زيادة معدل التضخم من خلال زيادة الاسعار من ناحية وزيادة المرتبات من ناحية اخرى



المصدر: المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ / ٧ / ١٩٩٧

عودة إلى مسألة جزارة تركيا

الديمقراطية حصنت تركيا من احتمالات المصير الجزائري



فهمي هويدي

في كل مناقشة عن تركيا تفرض الجزائر نفسها على السياق، حتى أصبح هناك من يقطع بأن تركيا متجهة إلى «الجزارة» لا ريب، وأن حمام الدم الذي غرق فيه بلد المليون شهيد، سوف تستدرج أو تنزلق إليه تركيا يوما ما، في ظل تصاعد المواجهة والصراع بين الأصولية والعلمانية.

لقد كنت ولا زلت أحد الذين بحث أصواتهم وهم يدعون إلى تجنب التبسيط في تعميم النماذج الإسلامية، وضرورة الانتباه إلى أن الحالة الإسلامية في كل بلد لا بد وأن تختلف عنها في بلد آخر، لأن كلا منهما



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١٠

يتشكل على نحو يتأثر بخصوصية كل قطر السياسية والاجتماعية، بل والتاريخية والجغرافية ايضا. والعمل السياسي والفكري لا يصلح فيه «الاستنساخ» بأي حال وفي حدود ما نعلم. فان كل تجارب الاستنساخ التي تمت على ذلك الصعيد اما انها فشلت فشلا ذريعا، او انها اسفرت عن تخليق كيانات سياسية مشوهة ومعيبة بصورة فادحة ينطبق ذلك بالدرجة الاولى على الكثير من الاحزاب الشيوعية التي قامت في اقطارنا على سبيل الاستنساخ من الماركسية اللينينية او المادية او غير ذلك.

ان الافكار لا تأتي من فراغ، ولا تشيع بين الناس بالمصادفة، ولكنها

تظهر ملبية لاحتياجات معينة للمجتمع، ويستقبلها الناس، فيحتفون بها او يعرضون عنها بمقدار كفاءتها في التعبير عن اشواقهم. ثم ان الجماعات التي تحمل تلك الافكار تنمو وتتخلق سلبا او ايجابا طبقا للاجواء السائدة في المجتمع، خصوصا تبعا لظروفه الديمقراطية او الاستبدادية.

ذلك مبحث طويل لا اريد ان يصرفنا عن تلك المقارنة المفروضة بين تركيا والجزائر، لانها الاهم في السياق الذي نحن بصدده. وحسبي تلك الاشارة الموجزة التي اتمنى ان تظل مختزنة في الادراك، لكي تزودنا بالحرص المستمر على رؤية تمايزات الحالة الاسلامية، والعمل على تفهم ظروف كل حركة في ضوء الواقع المحيط بها، دون استدعاء او اسقاط اي دافع آخر من الخارج.

لقد كتبت في موضوع الجزائر وتركيا قبل سنتين على صفحات «المجلة» مقالا نشر تحت عنوان «جزارة تركيا وهم، لبننة الجزائر غير واردة» (فبراير/شباط 1995) وظللت طيلة الفترة السابقة اعتبر المقال ردا على دعاوى «الجزارة» في تركيا غير انني امام الالحاح الذي لا يزال مستمرا على ذات الفكرة، عدت الى ما كتبت آنذاك، فوجدت ان هناك امورا استجدت واصبحت واجبة الذكر، فضلا عن ان بعض الافكار التي اوردتها تحتاج الى تصويب، والبعض الآخر يحتاج الى تطوير. وربما زعمت انني خلال العامين الاخيرين اقتربت اكثر من التجربة التركية، الامر الذي مكنتني من رؤية التفاصيل على نحو افضل، ودعاني من ثم، الى اعادة النظر في ما سبق ان ذكرت من اوجه الاتفاق والاختلاف بين الحاصل في البلدين.

صراع حضاري في البلدين

اعدت النظر في المشهدين التركي والجزائري، ووجدت الكثير من اوجه التشابه، والكثير من اوجه الاختلاف. وقد تمثل التشابه بين الحالتين في ما يلي:

● يشهد كل من البلدين صحوة اسلامية واسعة النطاق. ورغم ان حالة التدين اصيلة في كل منهما، الا ان هذه الحالة ووجهت بدرجات مختلفة من القمع. الكمالية حاربت التدين في تركيا والاشتراكية حاربت في الجزائر - وان بدرجة اقل حدة. غير ان المعركة ضد مظاهر التدين آخذة بالازدياد في الجزائر، على نحو يعيد الى الازمان سلوك الكماليين ازاء المتدينين في العشرينات والثلاثينات. وفي الوقت الراهن، فان المتدينين في البلدين يعتبرون «اصوليين» ويتهمون بالرجعية والتخلف من جانب النخبة الحاكمة. غير ان قمع الصحوة الاسلامية سياسي في تركيا لكنه استثنائي في الجزائر. وربما جاز لنا ان نقول ان الصحوة تتعرض للاغتيال الادبي والسياسي في تركيا، بينما تتعرض في الجزائر للاغتيال المادي والتصفية الجسدية.

● للعسكر دور رئيسي في البلدين يؤدي من وراء الستار فهم في تركيا يعتبرون انفسهم مؤسسي الجمهورية وحراس النظام العلماني، وبهذه الصفة قاموا بثلاثة انقلابات عسكرية في الفترة بين عامي 60 و80. وليس



المصدر: **المجلة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٦

بعيدا عن الازهان دورهم في الضغط على حكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه، مما اضطره الى التخلي عن منصبه بعد عام من توليه رئاسة الوزراء. وهم في الجزائر يعتبرون انفسهم مؤسسي الدولة واصحاب السلطة فيها. الامر الذي دعاهم الى القيام بانقلابهم في عام 92 حين ادركوا ان السلطة على وشك ان تفلت من ايديهم. غير ان هناك فرقا في الدرجة. فعسكر تركيا لهم مؤسسة تعبر عنهم (مجلس الامن القومي)، بينما الوضع مختلف في الجزائر، حيث يؤدي العسكر دورهم من خلال اشخاص واجهزة امنية سرية وليس من خلال مؤسسات قانونية.

● البلدان يخوضان صراعا حضاريا مريرا، بسبب تعرضهما لحملة تغريب سعت الى فصل كل منهما عن جذوره وهويته الاصلية، وان اختلفت الدرجة في كل منهما. فتركيا دفعت الى الارتقاء في احضان الغرب منذ العشرينات، وفرض على الناس ان يغيروا من سلوكهم وتقاليدهم، حتى اعتبرت الثياب الغربية هي الازياء المعتمدة طبقا لقانون سمي باسم «قانون القيافة العامة». وفي الهرولة باتجاه الغرب، حورب الاسلام وشوهت صورته الى ابعد مدى.

● الجزائر واجهت نفس الموقف على نحو آخر، فحزب «فرنساء» هو المهيمن على البلاد، والتيار الداعي الى الحاق البلاد بالنموذج الحضاري الغربي اعلن حريا استئصالية ضد حزب الجزائر المدافع عن هوية البلاد العربية والاسلامية، والصراع لا يزال مستمرا. ورغم ان الغلبة لدعاة التغريب في كل من البلدين، الا ان المعركة لم تحسم على نحو نهائي بعد.

حيث تلقى مساعيهم مقاومة مستمرة من جانب القوى الوطنية والاسلامية المدافعة عن هوية المجتمع الاصلية، والرافضة للهيمنة الثقافية الغربية يلفت النظر في هذا الصدد امران: الاول ان أوروبا المجاورة تؤيد تغريب البلدين لكنها ترفض التحاقهما بها. بكلام آخر، فان أوروبا تريد لهما ان ينتسبا الى الغرب دون ان يكونا جزءا منه. ذلك اشد وضوحا في حالة تركيا التي رفضت المجموعة الأوروبية حتى الان انضمامها الى «ناديها المسيحي» (والتعبير لاحد كبار الساسة في هولندا).

الامر الثاني ان الحرف العربي حورب في البلدين. حيث تم اغتياله تماما في تركيا، واستبدل بالحروف اللاتينية، بينما يحاصر الآن بشدة في الجزائر من جانب حزب فرنسا الذي ما برح يقاوم التغريب ويضع كل ما يمكن من عقبات في سبيل تحقيقه.

● العلمانية مفروضة على البلدين. وهي في تركيا اقرب الى دين الدولة الرسمي، الذي لا يقبل اي مساس او تحفظ، بينما هي في الجزائر نموذج تنبئه النخبة المهيمنة، الامر الذي افرز نوعا من النفور ازاء التوجه الاسلامي عامة، وازاء الشريعة بدرجة اخص. والقاسم المشترك بين البلدين في هذا الصدد ان ذلك لم يكن خيار المجتمع، ولكنه تحيز النخبة المهيمنة التي تمسكت بفرضه على المجتمع.

● المؤسسة السياسية في البلدين متهمه بالفساد. «المافيات» متداخلة مع الجهاز الحكومي في تركيا. و«المافيات» تعبير شائع هناك يرمز الى الجماعات صاحبة المصالح التي لا تتورع عن ارتكاب الجريمة لتحقيق اغراضها. شيء من هذا القبيل حاصل في الجزائر. حيث تشكلت في ظل المرحلة الاشتراكية ونظام التسيير الذاتي، مافيات احتكرت النشاط الاقتصادي. وبعد انقلاب عام 1992، دخلت شرائح من قيادات العسكر في شبكة احتكار الاستيراد والتوزيع وغير ذلك، الامر الذي وسع من دائرة الفساد، وجعل اخبار العمولات والرشاوى على كل لسان في العاصمة الجزائرية.



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١

● صعود الحالة الاسلامية في البلدين اتخذ نمطا متشابهما. في الجزائر انجز انتصار جبهة الانقاذ انتصارهم الاول في البلديات، الامر الذي شجعهم على خوض الانتخابات النيابية بعد ذلك، التي حققوا في جولتها الاولى فوزهم المشهور. في تركيا، فعل انتصار حزب «الرفاه» نفس الشيء، بدأوا بالبلديات، ثم حققوا انجازهم في البرلمان الذي كانوا مشاركون فيه منذ سنوات بأعداد اقل. وكما كان انتصار جبهة الانقاذ مفاجئا في الجزائر عام 91 فان الفوز الكبير الذي حققه حزب «الرفاه» في انتخابات 95، تجاوز توقعات النخبة السياسية، واعتبر بالنسبة لهم «صدمة».

حسن يغلق باب التخييم السلمي!

في محاولة تتبع الفروق بين الحالتين التركية والجزائرية نلاحظ ما يلي: ● تركيا تمثل موقعا بالغ الاهمية في الاستراتيجية الغربية، خصوصا في السياسة الامريكية، ويعول عليها الغرب الكثير في مواجهة ايران واحداث توازن معها. اما الجزائر، فاهميتها اقل بكثير، واهتمام فرنسا بها اكثر من الولايات المتحدة، لا لدور معول عليها، ولكن لانها بلد غني بالنفط والغاز، ويمثل مفتاحا لشمال وغرب افريقيا، ثم لان الجالية الجزائرية في فرنسا خاصة، لها وزنها ويمكن ان تكون مصدرا لقلق يخشى منها على استقرارها.

● هامش الديمقراطية في تركيا لا يقارن بمثله في الجزائر. الامر الذي جعل السمة الاساسية للصراع في تركيا انه سياسي، وبشكل العنف فيه استثناء، بينما هو في الجزائر على العكس تماما، حيث يشكل العنف قاعدة بينما الحوار السياسي استثناء لا يقاس عليه. وبسبب ذلك الهامش الديمقراطي في تركيا فان الاحزاب والجماعات السياسية تربت على بقية الاحزاب الاخرى. بينما الاحزاب السياسية في الجزائر لم تتوفر لها تلك الاجواء، لذلك فانها لا تملك رصيда لا في الممارسة ولا في التقاليد الديمقراطية، وهو ما ينطبق على جبهة الانقاذ، بقدر ما ينطبق على الجماعات السياسية الاخرى.

وبسبب ذلك الهامش الديمقراطي المتاح منذ حوالي نصف قرن، اصبح المجتمع التركي قويا وحافلا بالمؤسسات على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعكس المجتمع الجزائري الذي دمر النظام الشمولي مؤسساته واطعن بنيانه. الامر الذي يسر للسلطة المهيمنة ان تعيد تشكيل الحياة السياسية على هواها، وبالصورة التي تكفل لها الكلمة العليا من ناحية والاستمرار من ناحية اخرى. وهو ما بدأ بوضوح في الدستور



المصدر: المجلة

التاريخ: ١٩٩٧/٧/٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجزائري الجديد.

● برغم ضغوط مراكز القوى في تركيا، يظل التغيير السلمي للسلطة ممكنا، غير ان هذا الهدف يتعذر تحقيقه في الجزائر، التي اغلقت فيها ابواب الامل في التغيير السلمي، الامر الذي اطلق قوى العنف الذي اصبح الباب الوحيد المفتوح لاحداث التغيير او الضغط على السلطة

● الارهاب في تركيا كروي، والصراع المسلح عرقي بالدرجة الاولى اما في الجزائر، فهو اسلامي، والصراع المسلح له صبغة سياسية وليست عرقية. صحيح ان هناك اطرافا تلعب بورقة الاكراد في تركيا، واخرى تستخدم ورقة البربر في الجزائر، الا ان اكراد تركيا لهم مشكلات تتعلق بالهوية بينما البربر في الجزائر ليست لديهم مشكلة من اي نوع، واذا كان الاولون قد قمعوا تاريخيا بواسطة السلطة التركية فان البربر كانوا دائما من السلطة وركنا في النضال الجزائري.

● اختلف صدى فوز الاسلاميين في الانتخابات، فهم لم يمكنوا من جني ثمرة الفوز في الجزائر حيث جرى الانقلاب المعروف، ولكنهم كانوا اوفر حظا في تركيا، حيث مكثوا ثم اجضعت محاولتهم سلميا وسياسيا. وبينما ايدت الدول الغربية عملية انقلاب العسكر في الجزائر، فانها تحفظت على ذات الدور في تركيا، وكان تحذير وزيرة الخارجية الامريكية لجنرالات انقرة من القيام بأي عمل غير دستوري وغير ديمقراطي، تعبيرا عن ذلك التحفظ الغربي. والسبب في ذلك ان تركيا حليفة للغرب وعضو في حلف الاطلنطي وتحتل موقعها الذي اشرفنا اليه في الاستراتيجية الغربية، ولذلك فهنا له اهتمام بضرورة توفر الشكل الديمقراطي حفاظا لماء الوجه. وتلك ملابس لا تتوفر للجزائر، التي لا يهتم الغرب كثيرا ان تكون لها سميتها الديمقراطية، لان ذلك سيظل منسوبيا الى نظامها السياسي ولن يصبح منسوبيا الى الغرب كما في الحالة التركية.

● القاعدة الاسلامية في تركيا صوفية وغير مسيسة اصلا، وحزب الرفاه يشكل استثناء عليها، والى حد ما هو منفصل عنها، وتأيدها له لم يكن مضمونا دائما في الماضي على الاقل. في الوقت ذاته فإن الجماعات الاسلامية - الصوفية وغيرها - لها حضور اقتصادي قوي في المجتمع، او تمتلك مشروعات كبيرة تقدر بملايين الدولارات. اما القاعدة الاسلامية في الجزائر فهي مختلفة، ليست صوفية ابتداء، ولكنها منخرطة بالكلية في العمل السياسي، وبسبب حداثة العهد بالتعددية النسبية مع انعدام هامش الديمقراطية، فان تلك الجماعات ليس لها اي وزن اقتصادي، وتستمد الآن وزنها السياسي من مدى تفاعلها مع السلطة او رضاها عنها.

● التنوع في تركيا غني عنه في الجزائر، فالأقليات الدينية محدودة في

تركيا، بينما الاقليات العرقية والمذهبية اكثر. وان كان اليهود والمسيحيون قلة، فان الاكراد حوالي ١٥ مليونا والعلويين مثلهم تقريبا، وهناك شيعة بين الاكراد، كما ان هناك عربا في المناطق الحدودية المتاخمة لسورية.

في الوقت ذاته، فالأقليات الدينية تكاد تكون منعدمة في الجزائر، ولا يعتبر الامازيغ اقلية بينما هناك بعض القرى الاباضية جنوب البلاد.

● اسرائيل حاضرة في تركيا، واليهود مؤثرون في الحياة الاقتصادية،

البلدان
يخوضان صراعا
حضرانيا مختلف
أسلوب إدارته



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١

وهي تمثل احد العناصر الضاغطة باتجاه تطويق الحالة الاسلامية، سواء من خلال اصحاب المصالح في الداخل، او من خلال الولايات المتحدة الامريكية. وفي الجزائر الوضع مختلف، حيث لا دور مرثيا لاسرائيل، والضغط او التدخل الخارجي محصور في فرنسا بالمقام الاول.

نحن اذ نتحدث عن مجتمعين منفصلين، اوجه الاختلاف بينهما اعمق واكثر من اوجه الاتفاق. واهم خلاف في السياق الذي نحن بصددته يتمثل في حجم وطبيعة ومدى جدية الممارسة الديمقراطية في كل منهما. حيث لا يخفى على احد ان هامش الديمقراطية المتاح في تركيا يحصنها ضد احتمالات «الجزارة». اذ حينما يلوح امل التغيير السلمي في اي مجتمع، يتراجع بالضرورة شبح العنف ولا يكون له مجال

ان المقابلة بين النموذجين تقودنا الى نتيجة تؤكد انه في مواجهة العنف والارهاب، فان الديمقراطية هي الحل، وان غياب الديمقراطية هو بحد ذاته ارهاب في حق المجتمع، يفجر طاقات العنف ويهدد حاضره ومستقبله ■

إبعاد اربكان عن الحكم كلف 75 مليون دولار لشراء أصوات النواب

اسطنبول - ابراهيم الياس

تحققت توقعات المراهقين على أن تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل، لرعي المعارضة وخضم تشييلر اللود مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الام، بتشكيل الحكومة التركية الجديدة سوف يؤدي الى دويان حزب الطريق القويم الذي تنزع منه تشييلر بسبب احكام الاخلاقيات داخل حزبها. وتقول تشييلر ان القوى الخفية التي تضررت مصالحها من اجراءات حكومة اربكان قد رصدت مبلغ 75 مليون دولار لشراء النواب من حزب الطريق القويم بعد تكليف مسعود يلماز بتأليف الوزارة الجديدة بحيث انخفض عدد نوابه الى 104 نواب، في حين زاد عدد نواب حزب الوطن الام الى 132 نائبا، وبذلك حاز مسعود يلماز على الاكثريّة المطلوبة للفوز ببقية البرلمان بعد ان جمع 277 صوتا من خلال تحالفه مع المستقلين واحزاب اليسار بالاضافة الى حزب مسعود يلماز، اي حزب الوطن الام (132 صوتا).

ويأمل تحالف تشييلر - اربكان في عدم حصول حكومة يلماز على ثقة البرلمان نظرا لوجود الاختلافات بين الاحزاب العلمانية المؤتلفة فيها، رغم اتفاقها جميعا على ضرورة ابعاد حزب «الرفاه» اما اذا فازت حكومة يلماز ببقية البرلمان، فعند ذلك تأمل تشييلر في التعاون مع حزبي «الرفاه» والشعب الجمهوري، (حزب دنيز بايكال) لاستقاط حكومة يلماز والتوجه نحو الانتخابات المبكرة خلال الاشهر الثلاثة القادمة. ولكن حكومة يلماز ستقوم خلال تلك الفترة بتنفيذ كافة مطالب او قرارات مجلس الامن القومي بوضع المدارس الدينية تحت رقابة واشرف الدولة من خلال منح حقيبة وزارة التربية والتعليم الى حزب اليسار الديموقراطي المساند لقرارات الجنرالات، ويجعل التعليم الازامي لمدة ثمانية اعوام متواصلة وادخال مادتي الفلسفة وتاريخ الثورات الكمالية الى المدارس الدينية مع تطبيق كافة قواعد العلمانية وتنفيذ قانون لباس الرأس وتجميد نشاط حزب «الرفاه».

كما تنوي حكومة يلماز اعادة فتح ملفات الفساد التي اتهمت بها تشييلر وعمل حزب «الرفاه» على تبرئتها منها بسبب وجود الاكثريّة الحكومية وجود ووجود الاكثريّة الحكومية في اللجان التحقيقية البرلمانية التي نظرت في هذه القضايا وقررت عدم تقديم تشييلر للمحكمة العليا بسبب هذه الاتهامات. وتعتقد تشييلر التي كانت تطمح الى تولي الرئاسة الدورية بعد استقالة اربكان وفق الائتلاف الموقع بينهما، بان رئيس الجمهورية سليمان ديميريل قد تحالف مع العسكريين والقوى الخفية المؤثرة في شارع السياسة والتي تضررت مصالحها بسبب قرارات حكومة اربكان الاقتصادية، من اجل تعطيلها مع حزبها ■



يلماز: «شراء» نواب تشييلر ضمن له الاكثريّة

يلماز: «شراء» نواب تشييلر ضمن له الاكثريّة



المصدر: الحسنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٦

الصراع مع أربكان على المسرح السياسي التركي

محمود السيد الدغيم *

■ وصل نجم الدين أربكان إلى رئاسة الوزارة عن طريق ضناديق الانتخاب ومنح الناخب «الرفاء» أكثرية برلمانية أسفرت عن ولادة حكومة ائتلافية مع حزب «الطريق الصحيح» بزعامة تانسو تشيلر، بعد فشل ائتلاف يلماز - تشيلر (الوزارة ٥٣). وبعدما نالت حكومة أربكان (الوزارة ٥٤) الثقة بندا رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ينسق مع يلماز على رغم أنه من حزب منافس. وأخيراً أوعز ديميريل إلى أنصاره في حزب تشيلر بالانشقاق عنه، فشكل احسان جنجروك حزباً «تركياً الديمقراطي» الذي استقطب المنشقين من حزب «الطريق الصحيح» بينهم نائب برلماني يهودي واحد هو جافي كحجي.

تحالف العسكرية تاريخياً ارتفعت وتيرة الغزل بين عسكري تركيا وقيادات إسرائيل، ولم يتخلف وزير الدفاع التركي طورها طيبان عن الذهاب مراراً إلى إسرائيل، وشكل ذلك ضغطاً على رئيس الوزراء، الأمر الذي دفعه للاستقالة.

قارنت تشيلر بين وضع وزارة أربكان ووزارة المرحوم عدنان مندريس في تصريح أدلت به يوم الأربعاء الثاني من تموز (يوليو) الجاري تناقلته الأتنية التلفزيونية التركية وقالت فيه: «لقد قدموا عدنان مندريس رحمه الله ضحية بلا ذنب سنة ١٩٦٠م، واليوم يضحون بوزارتنا بلا سبب. وأولئك هؤلاء ملة واحدة». وأضافت: «لن ينتصر

المنافقون ولن تستمر وزارتهم». وكان نجم الدين أربكان هتف بعدما نالت وزارته الثقة قبل سنة: إن الماسونية لن تحكم تركيا بعد اليوم. وكان نائب الرفاء الذي التحق بالمستقلين شوقي يلماز أكثر صراحة حين أعلن من التلفزيون «أن الرئيس ديميريل ماسوني ووضع على رأسه التوراة. حبذا لو يضع على رأسه القرآن».

رغم كل المحاذير أغلقت الحكومة ٥٤ صالة قمار في تركيا، والعديد من الحانات ومصانع الخمر، وأعادت الاعتبار لبعض الجوامع وانصفت المساجين، ورفعت معاشات الموظفين والمتقاعدين، وكشفت الكثير من سرقات لصوص الدولة. لكن القوى المتضررة حالت دون اتمام المشروع حين تخوفت من أن أربكان يسعى إلى إحياء السوق الإسلامية عبر اتفاق كبرى الدول الإسلامية بغية تحقيق التقدم الصناعي والزراعي من أجل التحرر من التبعية الغربية. وبلغ الخطر العديد من القوى في الداخل والخارج إلى العمل على إسقاط الحكومة.

الضغط

تزايد ضغط المؤسسة العسكرية على كل ما هو إسلامي ابتداء بمدارس الأئمة والخطباء الشرعية ومروراً بحجاب المرأة، إلى رفع وتيرة التعامل مع إسرائيل، واستغلال الوضع الكردي المعقد. ووصل الضغط حد تدخل المحاكم العسكرية في الشؤون الاقتصادية ونهب الخزينة تحت ستار الحروب في شمال العراق والمناورات في البحر المتوسط.

إزاء ذلك الواقع طلعت تشيلر من أربكان أن يتنازل لها عن رئاسة الحكومة لفشل وقدم استقالته. وهنا انكشف خداع الرئيس ديميريل فلم يكلف تشيلر تشكيل الوزارة، بل زميله يلماز. وعلى الفور تكاثفت القوى المتضررة وأعلنت وحدة الصف ضد ائتلاف الرفاء و«الطريق الصحيح».

ازدادت حدة الغرر في الشارع التركي وامتنعت إلى القيادة فشهدت الأحزاب فراراً من حزب إلى حزب فتشرذم البرلمان بطريقة مخجلة.

وعلق النائب شوقي يلماز تلفزيونياً في مطار طرابزون على ساحل البحر الأسود «أن تغفل أعضاء البرلمان من حزب إلى حزب يتم بالرشوة التي بلغت ملايين الدولارات إضافة إلى توزيع مناصب الوزارة والدولة بطريقة لا أخلاقية». وعندما سأل الصحافيون عن رأيه بوزارة يلماز، قال شوقي يلماز: «هذه الوزارة كابين امرأة تزوجت سبعة رجال في ليلة واحدة. حكومة لقيطة».

حكومة يلماز والبرلمان تواجه حكومة يلماز تحديات كبرى. فالبرلمان مؤلف من ٥٥٠ مقعداً، اثنان شاغران والباقي ٥٤٨ مقعداً. أعداد نواب الأحزاب في تبدل مستمر، ففي آذار (مارس) الماضي غادر حزب اجاويد نائبان، وخسر يلماز بعض نوابه. واستقل صقور الرفاء. وشهد حزب تشيلر انشقاقاً فعلياً حين غادره التيار المعارض على وجود الإسلاميين في الحكم. وجراء هذا الوضع القلق تنبذ البرلمان. وتوزعت المقاعد في



المصدر: الحيسية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٦

١٩٩٧/٦/٢٨ كالآتي:

- حزب الرفاه ١٥٤ نائباً.
- حزب الطريق الصحيح ١٠٩ نواب.
- حزب الوحدة الكبرى بقيادة محسن يازجي أوغلو ٨ نواب.
- المستقلون ١٨ نائباً.
- حزب الوطن الأم ١٣٠ نائباً.
- حزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولند أجاويد ٦٧ نائباً.
- حزب الشعب الجمهوري بقيادة دنيز بايقال ٤٩ نائباً.
- حزب تركيا الديمقراطي بقيادة جنديروك ١١ نائباً.
- حزب حركة الأمة القومية نائبان.

رأى بعض المحللين السياسيين الأتراك أن البرلمان انقسم إلى طرفين متصارعين قوام كل واحد منهما ٢٧٤ نائباً.

ولم تدم الصورة البرلمانية على تعادلها إذ طرا عليها الخلل جراء انعدام الوازع الأخلاقي وتدفق المغريات المادية والمعنوية والوعود المعسولة. واكتثر المصائب حلت في حزب الطريق الصحيح. ففي ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٧ انشق عن الحزب يلماظ إرين، وبلديرم اق طونا (استقالا من الوزارة). وفي ١٧/٥/١٩٩٧ استقالت من الوزارة ايشيلاي صايغين ثم انشقت عن حزبها والتحقت بحزب الوطن الأم.

وفي ٢٣/٥/١٩٩٧ انشق شامل ايريم، وفي ٢٤/٥/١٩٩٧ انشق عن الحزب إلهان اق أوزوم، ثم جافي كمحي. وفي ٣٠/٥/١٩٩٧ انشق بلديرم عن الحزب بعدما استقال من الوزارة في ٢٦/٤/١٩٩٧. ثم طرد من الحزب ياليم إيريز في ١٣/٦/١٩٩٧. وفي ١٣/٦/١٩٩٧ استقال من الوزارة وزير السياحة بهاء الدين يوجيل. وفي

١٩٩٧/٦/٢٢ انشق خلوق مفتيلار. وفي ٢٥/٦/١٩٩٧ انشق حسان دنيز كوردو. وفي ٢٧/٦/١٩٩٧ انشق عن الحزب كل من: قوبيلاي أويغون، واسماعيل كوسه، واركان قيمال أوغلي، وتكين اينرم. وفي ٢٨/٦/١٩٩٧ انشق عن الحزب نائب من لواء اسكندرون اسمه علي أويار، ونائب من أزمير اسمه طورهان أرنيتش.

وبعد هذه الانشقاقات أصبح عدد نواب حزب الطريق الصحيح في البرلمان ١٠٧ نواب. وفي ٢٩/٦/١٩٩٧ غادر حزب تشيلر ثلاثة نواب، منهم النائب ايفيرين بولوط من أدرنة (التحق بحزب يلماز)، كما انشق وزير السياحة السابق بهاء الدين يوجيل الذي استقال من الوزارة في ١٣/٦/١٩٩٧، ثم انشق نائب آخر من قونية اسمه علي كون ايدن. فهبط عدد مقاعد الطريق الصحيح إلى ١٠٤. وانخفض بذلك عدد المعلنين عن رفضهم لوزارة يلماظ إلى ٢٦٩ نائباً. وفي ختام حزيران (٢٠/٦/١٩٩٧) انشق نائب آخر هو نوري يابوظ نائب الفون وقره حصار. ومع كل ذلك فما زال وضع الوزارة في مهبط رياح البرلمان التركي.

الحكومة ٥٥

وقعت بروتوكول الحكومة ٥٥، ثلاثة أحزاب علمانية هي حزب الوطن الأم، وحزب اليسار الديمقراطي، وحزب تركيا الديمقراطية برئاسة حسام الدين جنديروك.

وبموجب البروتوكول حصل حزب الوطن الأم على ٢١ مقعداً وزارياً بما فيها رئاسة الوزراء لسعود يلماز، وحصل حزب

اليسار الديمقراطي على ١١ مقعداً وزارياً بما فيها مقعد نائب رئيس مجلس الوزراء لبولند أجاويد، وحصل حزب تركيا الديمقراطي على خمسة مقاعد بما فيها مقعد نائب لرئيس مجلس الوزراء احتله عصمت شيركين وليس رئيس حزبه جنديروك، ومنح مقعد وزاري واحد لنائب مستقل هو ياليم إيريز. وأمتازت الوزارة الجديدة برفع عدد وزراء الدولة لأرضاء الموالين ووافق عليها ديميريل وبقي أن تنال ثقة البرلمان.

يرجح مهندسو هذه الوزارة المتناقضة الحصول على ٢٧٩ صوتاً في البرلمان، ومعارضة ٢٦٨ صوتاً. ويروجون أن نواب حزب يلماز يسمحنون الثقة وعددهم حالياً (أول تموز) ١٣٢ نائباً، وحزب أجاويد ٦٧ نائباً، وحزب جنديروك ١٢ نائباً، وحزب حركة الأمة القومية نائبان، و١٧ نائباً من المستقلين، و٤٩ نائباً من حزب



المصدر: الحسياسة

التاريخ: ١٩٩٧/٧/٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا يستبعد تخلي بايقال عنهما
لأنه لم يحقق مناصب وزارية. كما
لا يستبعد اتفاقه مع تشيرل
والرفاه من أجل اتخاذ قرار
برلماني بإجراء الانتخابات
العاجلة. ولا سيما أن وزير المال
عبد اللطيف شزار صرح أن المبالغ
اللازمة لأجراء الانتخابات رصدت
وهي متوافرة في الخزينة.
رابعاً، يراهن يلماز على كسب
١٧ صوتاً من المستقلين. وهذا
تساؤل ليس في محله لأن
المستقلين غير ملتزمين بأحد
وربما لن ينال سوى صوت
المستقل الذي استوزره.
هكذا تبقى الأبواب مفتوحة
أمام المتغيرات وستلعب الرشاوى
دورها إلى جانب ابتزازات
العسكر في تغيير موازين
الأصوات البرلمانية والخاسر
الوحيد هو المواطن التركي
البريء.

* كاتب سوري مقيم في بريطانيا.

الشعب الجمهوري بزعامة نيز
بايقال.
والسؤال: هل محصول البير
سيطابق حسابات الحقل؟
الساحة مفتوحة على
احتمالات مختلفة منها:
أولاً، توجد مجموعة شريفة
محترمة في حزب يلماز لن توافق
على إلغاء المدارس الشرعية.
ولهذا لا يستبعد غياب بعض
نواب حزبه عن جلسة التصويت
في البرلمان.
ثانياً، لم يعلن حتى الآن
برنامج الحكومة وإنما سيعلن
أمام البرلمان في ١٩٩٧/٧/٧،
وسيكون التصويت في
١٩٩٧/٧/١٢. لذلك فإن أصوات
المعارضين والمؤيدين عرضة
للاختلال.
ثالثاً، يشترط نيز بايقال
أجراء انتخابات مبكرة خلال
ثلاثة أشهر لتقديم دعمه وهذا غير
وارد عند يلماز وأجاويد لأنهما
سيعلنان في الانتخابات المقبلة.



المصدر : الحسياسة

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

تركيا في ظل الحكومة اليمينية - اليسارية: مؤشرات توحى بتفاقم الصراع

وتفاقمها الى اجراء انتخابات مبكرة في موعد ربما لا يتجاوز منتصف العام المقبل:

للإجابة على مثل هذه التساؤلات المشروعة في بلد يشتهر بمفاجأته وتطوراته السياسية غير المتوقعة، لا بد من تسليط الضوء على عدد من المسائل: أولاً: لا يبدو ان الجيش في صدد الاكتفاء باخراج الرفاء من الحكم ففي الفترة التي سبقت استقالة اربكان حاولت الأحزاب اليمينية واليسارية، بالتعاون مع مؤسسة الجيش، إلصاق تهمة الدعوة للحرب الأهلية بحزب الرفاء. ولم تنجح محاولات بذلها اربكان لتعديل بعض النصوص القانونية البرلمانية التي يمكن لها ان تمنع اقدم الجيش أو المؤسسة السياسية من حظر نشاطه القانوني وملاحقة بعض قياديه تحت طائلة تلك التهمة. وقد شرع الجيش في وقته في التهينة لمثل ذلك الحظر باعلانه ان شركات وراسمالين اترأكا معينين يقفون وراء تمويل الأصولية والتطرف في تركيا، ما حدا بقيادته الى التلويح باجراءات قانونية لمنع مثل ذلك التمويل كمقدمة لتجفيف المقدرة المالية للرفاء.

وفي تلك الاثناء لم يستطع الجيش ولا احزاب المعارضة تمرير الكثير مما كانوا يبيتونه ضد الرفاء، نظراً للأغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها الائتلاف بين تشيلر واركان. لكن الوضع في ظل الحكومة الجديدة سيختلف خاصة بعد تحولات المواقف البرلمانية.

كذلك الحال مع تشيلر. فالجيش الذي كان على صلة ممتازة بها قبل اكثر من عام، اخذ يبدي توجساً من زعيمة «الطريق القويم» خاصة بعد ائتلافها مع الاسلاميين. وما زاد التوجس ان تشيلر اخذت تدعو لاستيعاب الحركة الاسلامية ضمن

اخذ بميزان الاغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها الائتلاف السابق لصالح الائتلاف الجديد بين اليمين واليسار. وفي كل ذلك بدا الرئيس ديميريل وكأنه كان على علم مسبق بالاستقالات وميلان ميزان الاغلبية نحو يلماظ بعد تكليفه تشكيل الحكومة! وبعيداً عن مثل ذلك الاستغلال السيء للعبة الديمقراطية، والذي لا يضيف اي انتصار فعلي الى سجل العلمانية في تركيا، يبدو ان التشكيلة الحكومية اليمينية - اليسارية في طريقها الى نيل ثقة البرلمان بعد اقل من اسبوع.

فالجيش الخارج لتوه من احدى اكبر عملياته في شمال العراق يضع ثقله وراء الائتلاف الجديد تكاية باركان وتشيلر بل معاقبة لهما على تكاؤهما في التجاوب مع متطلبات الجيش في ميدان محاربة مظاهر التطرف والأصولية في تركيا والمؤسسة السياسية التي يقودها رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ياركت الائتلاف الجديد قبل قيامه. اما البرلمان لحسم امره للثقة بالحكومة الجديدة، كما بدا من الاستقالات السبع التي أعقبت استقالة اربكان من رئاسة الحكومة. وكل ذلك في الواقع هو ما يمنح رئيس الوزراء الجديد مسعود يلماظ دفقا عميقاً من الطمأنينة والثقة والتفاؤل تبدو معها حكومته وكأنها تملك مقدرة كافية لتهدئة الأزمة السياسية التي عصفت بتركيا خلال العام المنصرم.

لكن التساؤل هو: هل حقاً يستطيع الائتلاف الحكومي الجديد بين يلماظ وأجاويد وسيزجين ان يعالج المشكلات الناشئة بين المؤسستين العسكرية والسياسية؟ وهل يملك مقومات الاستمرار والديمومة الى حين موعد الانتخابات القادمة، ام ان ديميريل سيضطر بفعل استمرار المشكلات

تصل انتهى كل شيء نهاية حسنة بسقوط الحكومة وقيام حكومة أخرى في تركيا؟
١٠ نسامي شورش يقول لا:

الضربة القاصمة التي أودت بحكومة الائتلاف بين نجم الدين اربكان وتانسو تشيلر لم تات من الجيش ولا من أحزاب المعارضة اليمينية واليسارية على رغم دور الطرفين في التهينة لها. بل أتت من رئيس الجمهورية سليمان ديميريل الذي استغل فرصة استقالة رئيس الوزراء اربكان ليكلف تشكيل حكومة جديدة لا الى شريكة حزب الرفاء في الائتلاف الحاكم تشيلر، بل زعيم المعارضة مسعود يلماظ الذي لم يكن يتمتع في يوم التكليف بأغلبية برلمانية تساعد على تنفيذ الإرادة الرئاسية. كانت حجة الرئيس ديميريل في تقريره امر تكليف زعيم المعارضة ان يحقه الدستوري بمنحه صلاحية تكليف زعيم الاغلبية البرلمانية بعد استقالة رئيس الوزراء السابق لكن الحقيقة التي غض ديميريل نظره عنها ربما ارضاء للمؤسسة العسكرية المتحاملة على الائتلاف السابق، ان اربكان لم يقدم استقالته من جراء انقراط عقد ائتلافه مع تشيلر بل قدمها باتفاق مسبق معها بغية فسخ المجال امام رئيس الجمهورية لتكليفها امر إعادة تشكيل الحكومة.

لكن «اللعبة» الديمقراطية التي لها احكامها في الوضع التركي والتي لعبها رئيس الجمهورية بالتعاون مع احزاب المعارضة من جهة ومؤسسة الجيش من جهة ثانية، قلبت الآية. وللتأكيد على حقيقة الانقلاب لم تمض سوى أيام معدودات على امر تكليف زعيم المعارضة حتى توالى سلسلة الاستقالات الدراماتيكية من أعضاء برلمانيين في حزبي اربكان وتشيلر، ما



المصدر: **الحسينية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٦

يرى مسؤولون بارزون في الائتلاف الحاكم مثل نائب رئيس الوزراء بولند اجاويد (رئيس حزب اليسار الديمقراطي) ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع عصمت سيزجين (حزب الديمقراطي في تركيا) ووزير الخارجية اسماعيل جم (من حزب اجاويد) ان تركيا تحملت ولا زالت تتحمل اضراراً فادحة من سياسة الحظر الاقتصادي الدولي المفروض على العراق، وان واشنطن غير مستعدة لتعويض تلك الخسارة أو المساعدة في معالجة اثارها وكل ذلك ما يدفع باولئك المسؤولين الى تشديد دعوتهم للانفتاح الاقتصادي على العراق ومحاولة التطبيع السياسي معه. وما زيارة اجاويد الى بغداد عام ١٩٩٥ وطرحه عام ١٩٩٦ مشروع الغاء الحماية الاميركية الخاصة باكراد العراق والعاملة من قاعدة انجيرليك التركية وتشجيع الاحزاب الكردية العراقية على التفاهم مع حكومتهم المركزية بعيداً عن السيطرة الاميركية، اضافة الى زيارة عصمت سيزجين الى بغداد عام ١٩٩٦

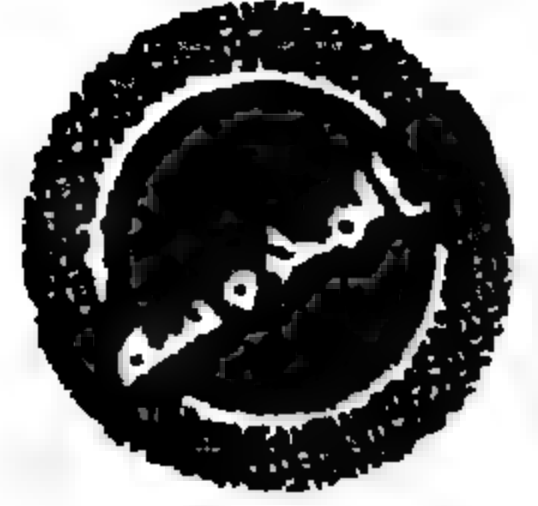
فالمؤكد ان الحزبين سيضطران الى تعميق التحالف القائم بينهما. اضافة الى المحاولة المشتركة لجعل مطلب الانتخابات المبكرة مطلباً شعبياً. وتشير تقديرات بعض المختصين في الوضع التركي الى ان الرفاه أصبح يحظى بتعاطف ملموس ربما ساعده على تسخين الدعوة للانتخابات المبكرة، ومن ثم توسيع فرص عودته الى الحكم في أي انتخابات مقبلة. وهكذا نجد ان مشكلات التعامل مع الحزبين الخارجيين من السلطة تتشابه بالنسبة الى الحكومة، ان هي مارست ضدهما سياسات التضييق أو سمحت لهما بممارسة النشاطات كما كانت الحال في السابق.

ثالثاً: الى كل ذلك هناك امكانية تفاقم الصراع ضمن الائتلاف الحاكم نفسه. او بين الائتلاف ومؤسسة الجيش. فالحكومة الجديدة تضم نزعات غير منسجمة مع التوجهات الاميركية في المنطقة بشكل عام. فبالنسبة الى الموضوع العراقي الذي توليه الادارة الاميركية اهتماماً خاصاً،

نسيج القانون وادارة الحكم ونبيذ اساليب استئصالها، نظراً لمضمار ذلك الاسلوب على استقرار الاوضاع الداخلية التركية.

والواقع ان الموقف المتعنت حيال تشييلر لا يقتصر على الجيش بل تشترك الاحزاب اليمينية، وفي مقدمها غريمها اليميني حزب الوطن الام بزعامة مسعود يلماظ، مع الجيش، في الخشية من دورها. لذلك لا يستبعد ان يتعاون الطرفان على اقضاء تشييلر عن الحياة السياسية عبر تشجيع دعوة تنحيها من رئاسة حزبها. وكل ذلك في الواقع لا يملك ان يعقد حال الصراعات الداخلية في تركيا. بل لا يمكن الا ان يخرج الصراعات من بين جدران البرلمان الى الشارع خاصة ان قواعد الرفاه والطريق القويم تعيش خيبة عميقة لجهة طريقة اخراج قانتهم من الحكومة.

ثانياً: اذا افترضنا ان الجيش والحكومة سوف لا يقدمان على حظر الرفاه وعلى تشجيع الدعوات المتعلقة بتنحية تشييلر عن رئاسة حزبها.



المصدر: الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٦

على راس وفد اقتصادي من رجال الأعمال الأتراك، الا دلائل توحى بقوة النزعات المتعارضة مع السياسات الأميركية في داخل الائتلاف التركي الجديد.

لكن المعلوم ان الجيش يحرص على ابقاء التحالف التركي - الأميركي بعيداً عن كل شائبة، خصوصاً في ظل التوترات الجديدة التي تعيشها تركيا مع جيرانها. ولذلك لا يمكن استبعاد ان تصطدم مؤسسة الجيش مع الائتلاف اليميني - اليساري الحاكم او مع بعض أطرافه، وفي حال حرص الجيش على تجنب إعادة البلد الى دوامة الصراعات السابقة، فالمؤكد ان الجيش سيشجع عملية التسريع في اجراء الانتخابات المبكرة. لكل ذلك يمكن القول ان الحكومة الجديدة أخذت تتحرك على انقاض الائتلاف السابق لكن المتوقع ان تواجه هي الأخرى مشكلات وعقبات لا تقل في انعكاساتها عن بعض ما شهدتها تركيا في فترة أربكان وتشيلر.

سامي شورش



المصدر : السياسى المصرى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٠

فى تركيا: هل يفرز يلمظ بالحربة القائمة على الاسلام؟

معظم الاتراك يفضلون نهج مصطفى كمال اتاتورك بفصل الدين عن الدولة . لذلك وجد نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاة ورئيس الوزراء الاسبق معارضة شديدة من جنرالات الجيش التركى . لانه طالب بتطبيق الشريعة الاسلامية بتركيا وارتداء المرأة الحجاب فى الاماكن العامة وكان اربكان قد حاول توثيق العلاقات مع ايران والعراق وليبيا . ولان جنرالات الجيش التركى يتمكنون فى السياسة فقد رحبوا بمسعود يلمظ ويتأيده بقوة فى مواجهة المد الاسلامى . وقد اعتبر الجنرالات ان سياسة اربكان اضررت بالامن القومى التركى . وان خروج اربكان من السلطة لن يكون الفصل الاخير لحياته السياسية . نظرا لوفرة مؤيديه من انصار حزب الرفاة الاسلامى الذى استولى على ٥٨ مقعدا فى البرلمان وايضا ٢١ ٪ من اصوات الناخبين فى الانتخابات التى اجريت عام ١٩٩٥ .

ويرى المراقبون ان اربكان سيشكل معارضة قوية لحكومة يلمظ حيث

سيلفت الانتباه الى ارتفاع نسبة البطالة التى وصلت الى ١٥ ٪ وايضا نسبة التضخم التى بلغت ٨٠ ٪ والى اضرار الحرب التى يشنها الجيش التركى على الاكراد . والاهم من ذلك هو مهاجمة سياسة يلمظ العلمانية .



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٦

لاتهامها بالتورط في أعمال الفساد
والتي أدت - رغم براعتها - الى تدهور
شعبيتها بشكل حاد وتقديم استقالات
جماعية من حزبها (الطريق
القويم) ، حيث اتجه ١٢ عضوا من
حزبها لتأييد حكومة مسعود يلمظ !

ومن المحتمل ان تعتزل تشيلر
الحياة السياسية وتعيش مع زوجها في
الولايات المتحدة الامريكية ، في الوقت
الذي يعاني فيه اربكان من متاعب
قانونية شنها ضده مؤيدي يلمظ لحل
حزب الرفاة الذي تزعمه اربكان ،

حيث تركز هذه المتاعب القانونية على
اختراق اربكان للقوانين العلمانية
للبلاد ، وفي حالة حكم المحكمة
الدستورية ضد اربكان فليس امامه
إلا اعتزال الحياة السياسية الامر

الذي سيؤدي لحل حزب الرفاة مما
يعد ضربة قاضية للاسلاميين الاتراك
ويحرمون بذلك من الطريق الشرعي
 للمشاركة في الحياة السياسية وبالتالي
سيلجأون لاعمال العنف لاثبات
مبادئهم مما سيدخل تركيا في مازق
العنف والعنف المضاد

اما عن نانسو تشيلر حليقة اربكان
فلن تستطيع منافسته في جبهة
المعارضة الجديدة ضد يلمظ نظرا



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٧

خلافاً لأحزاب تطغى على الائتلاف

التعايش السياسي

الحلم المفقود في تركيا!

كما شهدت تلك الفترة بروز حزب «العسكريون ومحاربة الأتراك» ورعيمة تورجوت سونالب حيث حصل على ٦٧ مقعداً في المجلس الوطني.

وكان سونالب يقول في كلماته دائماً أنه لا يريد أي صوت من الأحزاب القديمة ووصف أصواتها بأنها غير نظيفة، وبذلك أطلق الناخبون على الحزب أنه حزب العسكريين.

وفي عام ١٩٨٦ عاد زعيماً حزبي المعارضة الرئيسيين خلال فترة ما قبل الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ والمختار نشاطهما العام تماماً حتى عام ١٩٩٢ إلى المسرح السياسي في تركيا ولم يتوانا عن توجيه الانتقادات الشديدة إلى النظام اليميني الحاكم في ابقرة.

وهكذا لم يتردد سليمان ديميريل رئيس الوزراء المحافظ السابق الذي أطاح به الجبرالات عام ١٩٨٠ ويولت أجاويد ديمير معارضة اليسار - في الاشتراك في مناسبات عامة ووجه أجاويد الاتهامات لحكومة أوزال بأنها ديكتاتورية.

وفي عام ١٩٨٧ لم نجم حزبين محظورين، هما حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولنت أجاويد وحزب الطريق القويم لسليمان ديميريل اللذان تحدياً الخطر المفروض على نشاطهما السياسي وأجريا مقابلات وشاركاً في حملات الانتخابات الفرعية حيث أصيب حزب الوطن الأم بزعامة أوزال بصدمة عندما حقق حزب الطريق القويم المدعوم من رئيس الوزراء السابق المختار ديميريل مكاسب مهمة.

ونتيجة لذلك، صوتت الجمعية الوطنية التركية بأغلبية كبيرة على رفع الحظر عن النشاط السياسي للزعماء السياسيين المدنيين السابقين والذي فرض عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا عام ١٩٨٠ وفي عام ١٩٨٩ انتخب البرلمان التركي أوزال رئيس الوزراء وزعيم حزب الوطن الأم الحاكم رئيساً للجمهورية، ولم تمض ثلاثة أعوام حتى اغتيل أوزال ثم اختير

تتغير الحكومات في تركيا ويظل التعايش السياسي بين الأحزاب حلماً لا يتحقق ومن يقلب في أوراق التاريخ يتأكد من أن الصراعات بين الأحزاب كانت - ولا تزال - تحول دون تكوين حكومة ائتلافية تنعم في ظلها تركيا بالاستقرار.

ففي عام ١٩٨٢ وفي خطوة واسعة نحو العودة إلى الحكم المدني قرر المجلس العسكري الحاكم في تركيا إنهاء الخطر العام الذي كان مفروضاً على النشاط السياسي وتم إصدار قانون تنظيم النشاط وتكوين الأحزاب السياسية.

ووردت في البيان المشترك الذي وقعه الرئيس كنعان إيفرين آنذاك فقرة تقول «أنه من اليوم فصاعداً للشعب التركي الحرية في تكوين أو الاشتراك في الأحزاب السياسية وممارسة أي نشاط سياسي».

ومن المعروف أن خمسة من كبار جنرالات الجيش كانوا قد أطاحوا في انقلاب حلاً من العنف بالحكومة المدنية في سبتمبر عام ١٩٨٠ وأوقفوا نشاط الأحزاب السياسية وحظروا ممارسة أي نشاط سياسي آخر.

وعادت الحياة الديمقراطية إلى مسرح السياسة في تركيا بعد غياب ٢ سنوات. وأجريت في تلك الفترة انتخابات حقق فيها تورجوت أوزال رئيس حزب «الوطن الأم» مفاجأة بفوزه بأغلبية مقاعد البرلمان وقدمت حكومة أولوسو الاستقالة قبل اجتماع المجلس الوطني (البرلمان) ليصبح أوزال أول رئيس وزراء تركي منتخب منذ الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال إيفرين عام ١٩٨٠.

وكان في ذلك الوقت حزب «الشعب» المعارض يمثل اليسار المعتدل، الذي فاز بـ ٢٠٪ من مجموع الأصوات الصحيحة في الانتخابات وأصبح لهذا الحزب ١١٧ مقعداً في المجلس الوطني وهو الحزب المعارض الوحيد لحكومة أوزال الذي فاز بـ ٤٥٪ من الأصوات و٢١١ مقعداً في المجلس الوطني.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الطريق القومي» بزعامة تشيلير. ولكن الضغوط التي تعرض لها أريكان من جانب المؤسسة العسكرية جعلته يتنازل عن منصبه كنائب تشيلير غير أنه بعد سقوط حكومة أريكان بسبب ضغوط العسكريين فاجأ الرئيس ديميريل الجميع وكلف مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» بتشكيل الحكومة الجديدة، مما جعله يواجه الدعوة لتشيلير للانضمام إلى حكومته الائتلافية ولكنها استبعدت أي احتمال للتعاون مع يلماظ واعتبرت تكليفه بتشكيل الوزارة «إهانة للديمقراطية».

وقد شن أريكان رئيس الوزراء التركي المستقيل وزعيم حزب «الرفاه» وخليفته تشيلير زعيمة حزب «الطريق القومي» حملة جديدة على الرئيس ديميريل، وطالب بإصلاح الخطأ بسبب تكليفه زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ بتشكيل حكومة جديدة وتكليف تشيلير بدلا منه.

وعلى الجانب الآخر، بدأت الحكومة الائتلافية الجديدة في تركيا بزعامة يلماظ حملاتها لضرب التحالف السابق بين تشيلير وأريكان. فقد دعا الزعيم اليساري البارز دنيز بيكال إلى التحقيق مع أريكان بتهمة خلط الدين بالسياسة، وطلب المدعي العام التركي من المحكمة الدستورية حظر حزب «الرفاه» بدعوى أنه يهدد النظام العلماني لتركيا.

في نفس الوقت بدأت محكمة أمن الدولة في أنقرة التحقيق بشأن مزاعم حول قيام تشيلير بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية واتهام زوجها بزعامة إحدى عصابات المافيا ويبدو أن تركيا سوف تشهد سلسلة من الأحداث المفاجئة خلال الفترة المقبلة نتيجة فشل الأحزاب في التعايش السياسي مهما تغيرت الحكومات!!

هاجر دياب

سليمان ديميريل رئيسا للوزراء عام ١٩٩٢ وفازت تانسو تشيلير بزعامة حزب «الطريق القومي» بعد هزيمة منافسيها وانسحابهما في الجولة الأولى من المؤتمر العام للحزب وليفتح هذا الطريق أمام الرئيس ديميريل لتعيين تانسو تشيلير أول رئيسة لوزراء تركيا.

ولكن سرعان ما فشلت جولة المحادثات بين رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلير وزعيم حزب المعارضة الرئيس مسعود يلماظ لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين الحزبين اللذين ينتميان ليمين الوسط.

وكانت تشيلير تقترح تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب «الوطن الأم» وحزب «الطريق القومي» الذي تقزعه بعد انهيار الائتلاف بين حزب «الطريق القومي» وحزب «الشعب الجمهوري».

وقد أعاد مور حزب «الرفاه الإسلامي» بزعامة نجم الدين أريكان طرح مشكلة الديمقراطية والأصولية فرغم أن الديمقراطية تعطي حق تشكيل الحكومة للحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات فإنه برزت صعوبة في أن يشكل «الرفاه» حكومة ائتلافية بعد رفض جميع الأحزاب الرئيسية الائتلاف معه لميوله الأصولية ووقتها كلف الرئيس التركي ديميريل أريكان بتشكيل الحكومة إلا أنه فشل في ذلك لتحالف الأحزاب العلمانية ضده ورفضها الدخول في ائتلاف حاكم معه ثم اتفق يلماظ وتشيلير على التحالف بعد طول عدا، بحيث يتولى يلماظ رئاسة الوزراء في السنة الأولى وتتولاها تشيلير في العامين التاليين ثم يعود يلماظ للمنصب في العام الأخير من عمر الائتلاف الحاكم.

لكن سرعان ما حدث خلافات بين الاثنين كما كان متوقعا لينهار الائتلاف الحاكم ويضطر ديميريل لإعادة تكليف أريكان بتشكيل حكومة جديدة بين حزب «الرفاه الإسلامي» وحزب



المصدر : الوسط

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا: «انقلاب عسكري»

من دون دبابات

أنقرة - بلقيس كيليتشكاي

مع اشتداد الأزمة التركية الداخلية طوال أربعة أشهر بين الحكومة والجيش، تساءل الأتراك إذا كان الجيش سيلجأ إلى القوة خصوصا أن تركيا الحديثة شهدت حتى الآن ثلاثة انقلابات عسكرية، فلماذا لا يحدث انقلاب رابع؟ وهل ستصبح تركيا جزائر ثانية إذا أصر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان على مواجهة الجيش؟

لكن كل التوقعات خابت، إذ استقال رئيس الحكومة الذي وصل إلى الحكم عبر صناديق الانتخاب، ليتراجع على الفور، الحديث عن أزمة إسلامية في تركيا، وعن انقلاب عسكري لكن إلى حين. فيما «هللت» الأسواق المالية للحدث مع ارتفاع الأسهم في البورصة. وحسب استقصاء أخير للرأي فإن ٧٠ في المئة من الأتراك يمنحون ثقتهم للحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ.

سنة كاملة أمضاها أربكان في الحكم مع شريكه تانسو تشيللر. وبعد عام أعلن وهو يسلم الحكم ليلماظ أن «الديموقراطية هي التي كسبت المعركة في تركيا». لكن هل انتصرت الديموقراطية بالفعل؟ نعم ولا، ذلك أن الجيش استخدم كل أساليب الضغط على الحكومة السابقة مهدداً باللجوء إلى السلاح إذا دعت الحاجة. وهكذا من دون القيام بانقلاب عسكري مباشر، فرض الجيش إرادته بلا جهد كبير.

وللمرة الثالثة يتسلم يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» رئاسة الحكومة، لكنها هذه المرة ائتلاف بين اليمين واليسار. وتضم الحكومة بولنت أجاويد رئيس الحزب الديموقراطي اليساري نائبا لرئيس الوزراء وهو معروف بمعارضته الشديدة للرئيس تورغوت أوزال خلال حرب الخليج الثانية، لتحالفه مع الولايات المتحدة ضد الرئيس صدام حسين وهو يعتبر أن تركيا لن تنجح في حربها ضد حزب العمال الكردستاني قبل عودة السيادة العراقية إلى شمال العراق، لذا على تركيا أن تحاور صدام حسين. كما تضم الحكومة عصمت سيزغين نائبا ثانياً لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع، وهو نائب وعضو في حزب تركيا الديموقراطية الذي يتكون من نواب يعارضون تانسو تشيللر.

ومن الأهداف الأساسية للحكومة الجديدة، اتخاذ إجراءات تقضي بجعل التعليم الزاميا حتى الثامنة من العمر

كما يطالب بذلك العسكريون، والحد من الفساد والنهوض بالاقتصاد.

ويتفق المشاركون في الحكومة الجديدة على ضرورة إجراء الانتخابات المبكرة في صيف ١٩٩٨، لكن الحزب الشعبي الجمهوري وهو الحزب الذي أسسه أتاتورك وانشق إلى حزبين يتولى رئاسة أحدهما بولنت أجاويد يريده في أسرع وقت أي خلال بضعة أشهر.

من جهة ثانية لئن كان الأتراك سعداء بحكومتهم الجديدة، فالتجارب القديمة تؤكد أن ائتلافا يضم أحزابا مختلفة ومتنافرة سيكون حظه من النجاح ضئيلا في توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

وثمة موضوع خطير من شأنه أن يعقد اللعبة السياسية في البلد فحزب الرفاه متهم بأنه أصبح بؤرة للنشاطات المعادية للعلمنة وستنظر المحكمة العليا في أمر حله.

وإذا كانت التوقعات تشير إلى نيل حكومة يلماظ ثقة مجلس النواب في ١٢ من الشهر الجاري نظرا إلى أن عدد النواب الذي انشقوا عن حزب «الطريق القويم» بلغ نحو عشرة خلال الأيام القليلة الماضية، إلا أن هذه التوقعات لا تشير إلى الفترة التي سيستغرقها شهر العسل التركي.



المصدر : الحسبيسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٨

تركيا وانقطاع الاستمرارية دائماً

■ في الكلام الكثير الذي كتب عن تكليف مسعود يلماط تشكيل الحكومة التركية، واستبعاد تانسو تشيلر، غابت مسألة قد يستغرب للوهلة الأولى غيابها: من يمثل من؟ ومن يمثل ماذا؟ لكن الواضح ان الذين غيبوا هذا الجانب كانوا على حق، والسبب بسيط وراء ذلك، فالشخصي والتافه والصغير طغى، في الحياة السياسية التركية، على ما هو نسقي ومتناسك، لا يتنافس في طغيانه الا احتكار العسكر الكلمة الفصل.

فإذا ما حاولنا ان نقرأ ما هو حاصل الآن، على ضوء خلفية الموقع الاجتماعي والايديولوجي، واجهنا حائط مسدود. فمسعود يلماط، قائد «حزب الوطن الأم»، هو، قبل كل تصنيف آخر، من استبقاه كنعان افرين وعسكريوه في ١٩٨٠، ليكون صلة الوصل بين سلطتهم وصندوق النقد الدولي. لكن أوزال لا يختصر هذا الملح وحده، اذ ما ان أقلت من زمام العسكر حتى كشف عن ملامح اغنى في شخصه ونهجه. فهو مثل الرأسمالية الجديدة والحساسية الحادة للعثور على حل ديموقراطي للمسألة الكردية وجمع أوزال في مساره ما يبدو، لتسرع في الحكم، متناقضاً. هكذا بنى احسن العلاقات مع قوى المجتمع المدني مؤسسات ومهنأ وصحافة، وعرف بحرص شديد على مراعاة اللون الاسلامي لتركيا. أما العلاقة بالعسكر فراوحت بين برود وتوتر املتهما القضية الكردية، بمقدار ما أجهما تدخله في تشكيلات المراتب العليا للجيش، وهو محظور على السياسيين في تركيا الكمالية.

بيد ان الباحث عن صلة يلماط بالأورالية، في ما خص الاكراد والجيش والمؤسسات والاسلام، لن يجد إلا ما يجده الباحث عن صلة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل برئيس حكومة اوانل الخمسينات عدنان مندريس. ذلك ان الأخير هو، بدوره، الأب الروحي للرئيس الحالي، فيما «حزب العدالة» الذي اسسه ديميريل في ١٩٦٤، امتداد لـ «الحزب الديموقراطي» المندريسي الذي حل إثر اعدام صاحبه.

لكن بعدما كان مندريس، المعبر عن البيئة الريفية ورأس المال الصغير والحرفي، اول السياسيين انفتاحاً على الاسلام السياسي منذ التحريم الاتتوركي، وأول من سمح بإعادة انشاء المدارس اليعانية، اذا بديميريل يرفع العلاقة بالعسكريين الى المصاف الأولى، هم الذين أطلحوه في ١٩٨٠ بعدما أعدموا أباه مندريس.

وتماماً كما كف ديميريل عن أن يكون مندريسياً، كفت تانسو تشيلر عن أن تكون ديمريلية، علماً بأن حزبها، «حزب الطريق الصحيح»، لم يؤسس في ١٩٨٧ الا رئيس الجمهورية الحالي، ليكون امتداداً لـ «العدالة»، كما كان «العدالة» امتداداً لـ «الديموقراطي». هذه المسيرة الأيلة الى تفكك المستويات الايديولوجية والحزبية، واستحالة البناء على تمثيل اجتماعي واضح، فيها شيء من تداخل الخريطة الطبقية وتحديثها، وشيء من فعالية صرخة الحرب ضد الاسلام السياسي، استنفاراً وإعادة ضبط للصفوف والمواقع لكنها، الى ذلك، مرآة أخرى من مرايا الوهن الديموقراطي في تركيا والوهن هذا بمقدار ما يتجسد في ثقافة السياسيين، وفي تعاطف قوة الاسلاميين، يدل الى استحالة ان يكون هناك طريق صحيح أو وطن أم.

فيما التنازع الاهلي المفتوح، وإما تمكين الاستبداد العسكري محروساً بهذين الانقطاع والتبعثر والسلطان غلاب في بلد السلاطين

حازم صاغية



المصدر: الأخبـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٧/١٩٩٧



مباح الخبير

أسفرت لعبة الكراسي الموسيقية في تركيا عن استبعاد حزب الرفاة الإسلامي من الحكم.. وإسناد الحكومة الجديدة إلى الأحزاب العلمانية، المعارضة لحزب الرفاة..

والطريف.. أن الاستبعاد تم بطريقة ديمقراطية للغاية، وبدون انقلاب على الدستور.. وتم بناء على رغبة نجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاة الإسلامي.. أو على الأصح بناء على حسابات خاطئة قام بها، هو وشريكه في الحكم.. تانسو تشيلر.. أدى إلى استبعادهما.. وكانت المصالح والصفتات.. قد جمعت منذ عام مضى بين حزب الرفاة الإسلامي، وحزب الطريق القويم.. الذي ترأسه تانسو تشيلر رئيسة الوزراء السابقة.. رغم الخلافات الفكرية الحادة بين الحزبين.. فالأول حزب إسلامي يقوم على أساس ديني.. والثاني حزب علماني يعارض تدخل الدين في الدولة.

وتم تشكيل حكومة ائتلافية بين الحزبين يرأسها نجم الدين أربكان، وتدعمها تشيلر.. وفي الشهر الماضي اتفق الاثنان على إجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية هذا العام، بدلا من الإصرار المقرر لها عام ٢٠٠٠.. واتفق الاثنان على أن يستقيل أربكان من رئاسة الوزارة، على أن تتولى تشيلر الحكم، حتى موعد إجراء الانتخابات.

وطبقا للدستور.. ذهب أربكان إلى سليمان ديميريل رئيس الجمهورية، وقدم له استقالته وطلب منه تكليف شريكه، وحليفه تشيلر بتشكيل الوزارة الجديدة.. على أساس أن الحزبين يمثلان الأغلبية البرلمانية التي تمكنهما من الاستمرار في الحكم.

وطبقا للدستور.. يتم تكليف رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد البرلمانية بتشكيل الوزارة.. فإن عجز، أسندت المهمة إلى الحزب التالي في عدد الأصوات وعلى هذا الأساس قام الرئيس التركي باستدعاء مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم.. وكلفه بتشكيل الوزارة بوصفه رئيس الحزب الذي يملك مقاعد في البرلمان، تزيد على عدد المقاعد التي يملكها حزب الطريق القويم الذي ترأسه تشيلر.

وحدثت مفاجأة لم تكن في الحسبان.. استقال عدد من أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى حزبي الرفاة الإسلامي، والطريق القويم.. وأعلنوا معارضتهم للحزبين!! ولقد الحزبان الأغلبية البرلمانية التي كانا يتمتعان بها.. وبالتالي أصبح مسعود يلماظ يتمتع بأغلبية بسيطة تكفيه لتشكيل حكومة جديدة مع أحزاب المعارضة الأخرى.. وهكذا فشلت صفقة أربكان- تشيلر وضاع كرسى الحكم من الأولى.. ووجد الثاني نفسه، وحزبه خارج دائرة الحكم..

والسؤال: هل تستقر الأوضاع السياسية في تركيا، وتتوقف لعبة الكراسي الموسيقية بعد استبعاد حزب الرفاة الإسلامي من دائرة اللعب.. أشك في ذلك.. فسوف تستمر اللعبة ولا تتوقف.. طالما استمرت الأحزاب السياسية تلتفت الأغلبية التي تمكنها من حكم البلاد بمفردها.. ودون الائتلاف مع غيرها..

سعيد سنبل



المصدر: الوفاة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٧ / ١٩٩٧

أغلبية الأتراك يؤيدون
حكومة «يلماظ»
أنقرة - أ. ش. أ: أظهر أحدث
استطلاع للرأي أجرى في تركيا
ونشر أمس أن ٧٨,٧ من الشعب
التركي يؤيدون حكومة مسعود
يلماظ الجديدة. توقع ١٨,٦ ٪ من
الذين شملهم الاستطلاع أن يحتل
حزب الوطن الأم بزعامة يلماظ
المرتبة الأولى في حالة إجراء
انتخابات مبكرة يليه حزب الشعب
الجمهوري بنسبة ١٧ ٪ وحزب
الرفاه بنسبة ١٣,٧ ٪.
أكد ٨٠,٤ ٪ ممن شملهم
الاستطلاع فشل الحكومة السابقة
بزعامة نجم الدين أربكان وأشار
٤٠,٦ ٪ أن حكومة أربكان كانت
السبب الرئيسي في التوتر الذي
ساد تركيا مؤخراً.



المصدر: الحساسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٨

تعهدت تقليص التعليم الديني واتخاذ موقف من الدول الداعمة لـ 'الارهاب'

حكومة يلماز: تركيا ستتجه غرباً

□ انقره -
من رشيد غيورديك:

اعلنت الحكومة التركية برئاسة مسعود يلماز امس برنامجها الذي ستطلب ثقة البرلمان على اساسه وتضمن تطبيق اجراءات للحد من التعليم الديني وحلولا اجتماعية واقتصادية للمشكلة الكردية في جنوب شرقي البلاد. وتعهدت ايضا انها ستتجه غرباً عموماً، واوروبياً خصوصاً، في سياستها الخارجية. ومن المقرر ان يصوت النواب بالثقة على الحكومة السبت المقبل.

واوضحت الحكومة، في مذكرة ستعرض على البرلمان، انها ستتمدد فترة التعليم

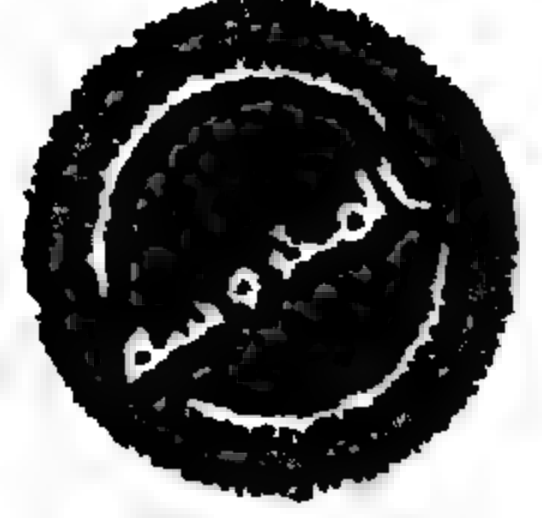
الابتدائي الإلزامي من خمس الى ثماني سنوات على حساب مدارس تحفيظ القرآن واعداد ائمة الاء ماجد، وهو أحد مطالب الجيش من الحكومة الائتلافية السابقة برئاسة زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. وكانت مماثلتها في تنفيذها اتت الى ازمة سياسية انتهت باستقالة اربكان وتشكيل حكومة جديدة برئاسة يلماز.

وشددت المذكرة على ان تزويد المواطنين المعرفة والقدرة على التعامل مع عصر المعلومات واستيعاب مبادئ (مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال) انا تورك واصلاحياته سيكون هدفاً أساسياً للحكومة.

الى ذلك قال نائب رئيس

الوزراء بولند اجاويد ان الحكومة الائتلافية المؤلفة من حزبي الوطن الام (اليسميني) واليسار الديمقراطي (القومي اليساري) ستطلب من البرلمان اقرار مشروع قانون التعليم العلماني مباشرة بعد حصول حكومته على ثقة البرلمان.

كذلك اعلن يلماز في كلمة القاها في البرلمان ان حكومته تفكر بحلول اقتصادية واجتماعية للقضية الكردية وأوضح انها ستدخل برامج اقتصادية واجتماعية جديدة لتحسين شروط الحياة في جنوب شرقي البلاد. وفي الوقت نفسه، ستواصل مكافحة الارهاب الانفصالي (حزب العمال



المصدر: الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٧ / ١٩٩٧

الكردستاني) بكل عزم.
وقال يلماز أيضاً ان تركيا ستسعى الى تطوير صلات متعددة
الاتجاهات مع جيرانها وبول الشرق الاوسط لكنه شدد على ان الاتجاه
الرئيسي لحكومته ستركز على تطوير العلاقات مع الغرب عموماً
والاتحاد الاوربي خصوصاً. ولم يذكر بالاسم اي دولة في المنطقة لكنه
أكد ان حكومته تلتزم وحدة اراضي العراق وستعمل كل ما تستطيع من
اجل اعادة وحدة هذا البلد.
وفي اشارة الى استمرار العمليات العسكرية في شمال العراق تعهد
اتخاذ اي خطوة ضرورية لحماية امن تركيا الى حين ملء الفراغ الامني
في شمال العراق واعادة توحيدة. وزاد ان حكومته ستراجع موقفها من
الدول التي تدغم الارهاب الانفصالي، في تركيا. معروف ان الجيش
التركي اتهم سورية وايران واليونان بدعم حزب العمال.
في تطور اخر أعلن اجاويد ان تركيا رفعت الحظر الذي فرضته على
التجارة الحدودية مع العراق منذ غزو العراق للكويت قبل سبع سنوات.
واوضح في اجتماع لحزبه ان «حظر التجارة الحدودية في جنوب شرقي
البلاد قد رفع، وهذا هو قرارنا الاول». وهذه اشارة واضحة الى العراق
لانه لا يوجد اي حظر تركي على التجارة مع جارتينها الاخيرين على
حدودها الجنوبية الشرقية، سورية وايران. لكن اجاويد لم يشير الى ما
اذا كان قرار حكومته يعني انتهاكاً للحظر الدولي الذي فرضته الامم
المتحدة على التجارة مع العراق منذ آب (أغسطس) ١٩٩٠.



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٩

وزيرة الداخلية التركية السابقة تكشف النقاب عن تجسس جهاز الشرطة على جنرالات الجيش

كان يشكو من أن أجهزة الأمن لا تعرف مسبقا بأبناء الانقلابات. كان كبار جنرالات الجيش قد وجهوا اتهامات إلى أجهزة الأمن بالتجسس على مكالماتهم الهاتفية وطالبوا بإجراء تحقيقات فورية في هذا الصدد. على سعيد آخر ذكرت صحيفة «جمهوريات» التركية أن تانسو تشيللر رئيسة حزب «الطريق القويم» ستتم محاكمتها أمام محكمة عسكرية بتهمة التجسس لحساب المخابرات الأمريكية. ولم تحدد الصحيفة طبيعة الأعمال التي تورطت فيها تشيللر. وقد نفت السفارة الأمريكية في أنقرة أن تكون تشيللر عميلة للمخابرات الأمريكية ووصفت متحدث باسم السفارة الاتهامات الموجهة إلى تشيللر بأنها ملفقة ولا أساس لها من الصحة.

ثيرانا - وكالات الأنباء: كشفت وزيرة الداخلية التركية السابقة ميرال إكسندر عن قيام جهاز الشرطة بالتجسس على الجيش للتحرى عن وجود استعدادات للقيام بانقلاب ضد الحكومة التركية السابقة برئاسة نجم الدين أربكان. ووصفت إكسندر ما قام به جهاز المخابرات التابع للشرطة بأنه عمل من صميم القانون ولم يكن شيئا غير شرعي ورفضت الوزارة السابقة التأكيد على تلقيها أوامر مباشرة بالتجسس من جانب رئيس الحكومة من ناحية أخرى. اعترف بولنت أوركوغلو رئيس إدارة المخابرات بجهاز الأمن التركي بأن التجسس على تليفونات رئاسة الأركان يأتي في إطار عمله. وقال إن الرئيس التركي سليمان ديميريل



المصدر: الحياة

التاريخ: ٩/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزيرة الداخلية في حكومة أربكان:

الشرطة تجسست على الجيش لعرفة هل يعد انقلاباً في تركيا

التي تنتمي إلى حزب الطريق الصحيح (برعامة شريكة أربكان في الحكومة تانسو تشيلر)، في مؤتمر صحافي نقلته على الهواء شبكة تلفزيون «إن تي في»، «قام جهاز استخبارات الشرطة بواجبه وفقاً للتقارير والديمقراطية»، ونفت أن يكون الإجراء غير شرعي. يذكر أن مسؤولاً سابقاً في الشرطة اعترف في وقت سابق

□ انقرة - «الحياة»:

اعترفت ميرال أكسينر، وزيرة الداخلية في الحكومة الائتلافية السابقة برئاسة زعيم حزب الرفاه (الإسلامي) نجم الدين أربكان، أمس بأن الشرطة تجسست في عهدها على قيادة الجيش التركي لجمع معلومات في شأن التحضير لانقلاب عسكري هدفه إبعاد الإسلاميين عن السلطة. وأوضحت الوزيرة السابقة،



المصدر : الحيساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

بانه جمع بالفعل معلومات عن هذا الموضوع ونقلها الى السلطات المدنية، «خصوصا الى الرئيس سليمان ديميريل». ويجرى تحقيق مع هذا المسؤول بتهمة التنصت على المكالمات الهاتفية لقيادة الجيش التركي.

كذلك نفت اكسينر ان تكون اعطت اوامر محددة الى استخبارات الشرطة للتجسس على الجيش. ودعت الى مناقشة عامة علنية في شأن التقارير الصحافية التي اشارت الى سرقة الشرطة لوثيقة من قيادة الجيش سلمت الى اربكان تضمنت خطة للتخلص من حكومته. وأضافت اكسينر: «لا بد من مناقشة ما اذا كانت توجد تحضيرات لانقلاب ومن كان متورطا في الامر».

وكشفت ان اربكان «تحدث» وقتذاك في الامر مع ديميريل الذي ابلغ الموضوع بدوره الى رئاسة الاركان، للقوات المسلحة. واعتبرت ان الانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدتها تركيا في ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ الحقت اذى كبيرا بالبلاد. وقالت: «للاسف كنا ننظر الى هذه الانقلابات تحدث ولكن لم نتمكن من الحؤول دون وقوعها».

في تطور آخر، افادت وكالة «الاناضول» للانباء ان جهاز الرقابة على اسواق المال التركية امر شركة «كومباسان» الاسلامية الضخمة بكشف هوية جميع المساهمين في الشركة وحجم حصص كل منهم. ونقلت الوكالة عن نشرة مجلس اسواق المال الاسبوعية انه يتوجب على الشركة تقديم هذه البيانات الى المجلس قبل الثلاثين من الشهر الجاري. وكانت محكمة تركية جمعت في ١٧ من الجاري ١٤,٩ تريليون ليرة تركية تخص الشركة بسبب مزاعم عن جمعها اموالا دون موافقة المجلس. وتعمل «كومباسان» في مجال الطباعة والورق والمكننة والانتاج والبناء، وهي احدى الشركات التي يستهدفها الجيش التركي بتهمة تمويلها نشاطات اسلامية متطرفة.



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / ٧ / ١٠

البرلمان التركي يناقش برنامج حكومة يلماز اليوم

حكومة نجم الدين اربكان التي كانت تضم حزبي الرفاه والطريق القويم وقد علق اربكان على برنامج حكومة يلماز الذي قدمه الى البرلمان يوم الاثنين الماضي بأنه «سلطة» لأنه غير محدد المعالم ويتضمن الكثير من التناقضات من أبرزها جعل التعليم الإلزامي ثمانى سنوات متصلة مما يعنى إغلاق مدارس تخريج الأئمة وتحفيز القرآن الكريم مع السماح للعلماء بحفظ القرآن بعد هذه المرحلة وهو ما لا يمكن تنفيذه عمليا

انقرة - ١٠ ش ١ - يبدأ البرلمان التركي اليوم فى مناقشة برنامج حكومة مسمود يلماز الائتلافية التى تضم احزاب «الوطن الأم» واليسار الديمقراطى وتركيا الديمقراطية. بالإضافة الى مساندة حزب الشعب الجمهورى والمستقلين للحكومة من الخارج. ومن المتوقع ان يلقى برنامج الحكومة معارضة شديدة من قادة احزاب الرفاه والطريق القويم والوحدة الكبيرة خاصة ان يلماز قد حلت محل



المصدر : ~~السوفيسست~~

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١

أزمة ثقة في تركيا

انقرة - «رويترز»
اعترفت أمس ميرال أكسندر
وزيرة الداخلية التركية السابقة
بتجسس الشرطة على الجيش
أثناء توليها وزارة الداخلية في
حكومة نجم الدين أربكان
السابقة. أكدت «ميرال» أداء «وحدة
مخابرات الشرطة وأجبتها
بمقتضى القانون» للتحري عن
احتمالات قيام الجيش بانقلاب
ضد «أربكان». وصفت مصانير
تركية تصريحات «ميرال» بأنها
دليل على انعدام الثقة بين
مؤسسات الدولة، بدرجة لم
يسبق لها مثيل في تاريخ
الجمهورية التركية.



المصدر: ~~السوفيسد~~

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٧/١٩٩٧

الجيش التركي ينفي التخطيط لإنقلاب عسكري ضد «أربكان»

أربكان بعد اتهامه بزعزعة علمانية الدولة. في الوقت نفسه رفضت جنديات تركية نظر دعوى التعويض التي رفعها أربكان ضد مسئول طالب بحظر نشاط حزب الرفاة الإسلامي. قضت المحكمة بعدم الاختصاص بنظر هذه الدعوى وطالبت المحكمة التركية العليا بالحكم فيها. كان حزب الرفاة الإسلامي وزعيمه نجم الدين أربكان قد رفعوا قضية ضد فورال سافاس كبير المدعين في محكمة الاستئناف اتهم أربكان سافاس باهانتهم وإهانة حزب الرفاة خلال مؤتمر صحفي. طالب سافاس في المؤتمر بحظر نشاط الحزب الإسلامي. كما طالب أربكان بتعويض قدره ٢٠ مليار ليرة تركية (١٣٢ ألف دولار).

أنقرة - وكالات الأنباء: نفى امس الاميرال جوفين أركانا القائد العام للبحرية التركية تدبير الجيش لانقلابا عسكريا ضد نجم الدين أربكان رئيس الوزراء الإسلامي السابق. وصف أركانا الانقلابات العسكرية بأنها جريمة. وزعم استمرار خطورة التيار الإسلامي على تركيا العلمانية رغم استقالة أربكان. أكد المسئول العسكري شرعية مجموعة الدراسات الغربية التي تعمل ضد النشاط المتشدد الديني. وأشار الى انشائها بموجب القوانين التركية. كانت ميرال أكسينير وزير الداخلية السابق في حكومة أربكان قد اتهمت مجموع الدراسات الغربية بالاعداد لانقلاب عسكري. أدت ضغوط الجيش الى استقالة



المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٧/١٩٩٧

الجيش التركي يقدم أدلة لوقف نشاط حزب الرفاه واشنطن تدرس رفع الحظر عن بيع الأسلحة لتركيا

بسبب موقف الكونجرس الأمريكي وكشفت تلك المصادر عن أن هناك اتفاقيتين جديتين يتم الإعداد لهما في كل من اثينا وأنقرة تدعيان للاتفاق الذي تم بين الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيس الوزراء اليوناني كوستاس سيميتس القائم على ستة بنود تشمل المبادئ العامة للعلاقات اليونانية التركية خلال الفترة المقبلة

على جانب آخر أشارت مصادر رسمية إلى أن الولايات المتحدة سترفع الحظر غير المعلن على مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا في أعقاب هبوب رياح السلام في منطقة بحر إيجه بين اثينا وأنقرة

وأضافت هذه المصادر أن واشنطن قروب تسليم ثلاث فرقعات كانت تركيا قد سددت ثمنها إلا أنها لم تتسلمها

انقرة - وكالات الانباء - قدم الجيش العلماني التركي امس ادلة تدعم قضية تنظرها المحكمة لوقف نشاط حزب الرفاه الاسلامي اكثر احزاب البرلمان
ونكوت مصادر صحفية تركية ان المدعين قدموا وثائق عسكرية كأدلة ضد حزب رئيس الوزراء السابق نجم الدين اربكان وسلموها الى المحكمة الدستورية في الوقت نفسه رفضت احدى محاكم انقرة الدعوى التي اقامها اربكان ضد المدعى العام الجمهوري يوزال سواش بعد مطالبة الاخير المحكمة الدستورية باغلاق حزب الرفاه



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧

أفام تروا الحكومة الانقلاب

في تركيا

أسباب عديدة تمنع منح الثقة للحكومة التركية.. وأفام
كثيرة سوف ستفجرها إذا نالت ثقة البرلمان

بقيادة محسن يازجى أوغلو لديه ٨ مقاعد، حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيللر ١٠٤ نواب، وهذه الأحزاب الثلاثة هي أحزاب الائتلاف الذي أسقطه الجيش وعدد نوابه ٢٦٦ نائباً، ولو نظرنا إلى الجانب الآخر نجد: حزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلماظ لديه ١٣٠ نائباً، وحزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولند أجاويد لديه ٦٧ نائباً، وحزب الشعب الجمهوري بقيادة دينيز بايكال لديه ٤٩ نائباً، وحزب تركيا الديمقراطي بقيادة حسام جندورك لديه ١١ نائباً، وحزب حركة الأمة القومية لديه نائبان، وهناك المستقلون ولديهم ٢٢ - ثانياً ويصبح مجمل أعداد الآخرين ٢٨٢ نائباً وهم الذين يراهن عليهم الجيش لمنح الثقة للحكومة يلماظ ولكن من الواضح أن نواباً كثيرين من هؤلاء قد لا يمنحون الثقة للحكومة يلماظ وهم على النحو التالي:

١- أعضاء في حزب الوطن الأم نفسه قد لا يمنحون الثقة للحكومة يلماظ لأنهم لا يوافقون على إلقاء المدارس الدينية، حيث من المعروف أن حزب الوطن الأم يحتوى على أكبر عدد من المتدينين بمقارنته بالأحزاب العلمانية الأخرى، حيث استطاع تورجوت أوزال أن يحشد في حزبه

عندما قارنت تانسو تشيللر بين حكومة أربكان وحكومة عندنان مندريس كانت تعنى أن هناك قاسماً مشتركاً بين الحكومتين، هو أن مندريس وأربكان كان لهما حس وطني وحس قومي وحس ديني وكانت لهما شخصية قوية في مواجهة الجيش الذي استطاع أن يقدم مندريس للإعدام بإنهاء حياته وأراد أن يقدم الثاني للإعدام السياسي، ولكن هل بإمكان الجيش بعد أن أقام انقلاباً بلا دبابات أن ينهي الأزمة السياسية في البلاد؟ فنحن أمام انقلاب حقيقي صار الجميع يتحدث عنه في تركيا وإذا كان الجيش لم يدخل فيه مباشرة بدياباته وأدواته فإن هذا لا يغير من كونه انقلاباً واضحاً ومفضوحاً.

ولكن يثور الجدل عن حكومة الأقلية التي صنعها الجيش.. هل تستطيع أن تنهى الأزمة، بل هل من الأساس يمكن أن تحظى بموافقة البرلمان؟ إن الاستاذ أربكان يؤكد ويراهن على أن هذه الحكومة سوف تفشل على المدى القريب ونحن معه أيضاً نذهب إلى هذا الاتجاه ودليلاً على هذا يستند إلى النقاط التالية:

أولاً على مستوى منح الثقة للحكومة في البرلمان فالمسألة ليست سهلة بل تواجهها العديد من الصعوبات بمعنى أننا لو نظرنا إلى تقسيمات الأحزاب داخل البرلمان فسنجد ما على النحو التالي: حزب الرفاه لديه ١٥٤ نائباً، حزب الوحدة الكبرى



المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعداداً من جميع الاتجاهات القومية والدينية، بل إن عدداً من أعضاء حزب السلامة الذي كان يمثل التيار الإسلامي ورأسه أربكان وانقلب عليه الجيش والفاة عام ١٩٨٠، انضم عدد من هؤلاء لحزب الوطن الام ومازال فيه حتى الآن، هؤلاء يرفضون تماماً الإجراءات المضادة للإسلام وهم يعرفون أن يلماظ جاء لهذا الغرض.

ب- إن يلماظ لم يعلن حتى الآن برنامج حكومته، لذلك فإن كثيراً من الأصوات عرضة للاختلال طبقاً للبرنامج.

ج- إن دينيز بايكال -رئيس حزب الشعب الجمهوري- يصر على إجراء انتخابات في غضون شهرين أو ثلاثة على الأكثر وإلا لن يمنح ثقته للحكومة وهذا ما يتعارض تماماً مع رغبة يلماظ الذي يريد الحكومة تستمر حتى عام ١٩٩٨. وكما أن بايكال لم يحصل على مناصب وزارية في الحكومة فالبعض لا يستبعد أن يتحالف بايكال مع أربكان وتشيللر لإجراء انتخابات سريعة وخاصة أن وزير المال عبداللطيف شنار أعلن أن المبالغ اللازمة لإجراء الانتخابات قد رصدت بالفعل وهي في الخزينة لهذا الغرض.

ثانياً: في حالة نجاح الحكومة في كسب ثقة البرلمان: هناك أيضاً صعوبات كثيرة جداً تواجه

حكومة الانقلاب بمعنى أننا لو تصورنا أن الجيش ومجموعة رجال الأعمال العلمانيين قد نجحوا بجميع الوسائل في الضغط على أعضاء البرلمان لمنح الثقة للحكومة فهناك العديد من المشاكل تواجه هذه الحكومة بما يجعلها تسقط على مدى شهرين على الأكثر ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

أ- على مدى التاريخ التركي فإن التجارب تؤكد أن كل حكومات الأقلية التي نشأت بهذه الطريقة والتي اختلفت بكم كبير من الكتل والتيارات، هذه الحكومات لم تعمر بل ولم تحمل استقراراً على جميع الأصعدة فلم تحمل استقراراً سياسياً ولا استقراراً اقتصادياً ولا استقراراً اجتماعياً؛ نظراً لكثرة التناقضات التي تحيق بها فهذه الحكومة يمينية تتألف مع نوعية من اليسار ومع القوميين ومع المستقلين فهي حكومة متشردمة

ب- من المعروف أن بولند أجاويد -رئيس الحزب الديمقراطي اليساري وهو في نفس الوقت النائب الأول لحكومة يلماظ- رجل يساري وله علاقات قديمة بحزب البعث العراقي وكان من أشد المعارضين لتورجوت أوزال في تحالفه مع الغرب ضد العراق ويعلن دائماً أنه مع فرض سيطرة العراق على شماله وأن عودة السيادة

العراقية للشمال سوف تساعد على القضاء على حزب العمال الكردستاني، وهذه الرؤية التي يتبناها بولند أجاويد تتناقض تماماً مع رؤية الجيش وكذلك رؤية يلماظ اللتين تتفقان والرؤية الغربية مما سيعقد العلاقة، فالحكومة تضم نزعات تختلف مع الرؤية الأمريكية في المنطقة.

ج- كما أن عصمت سيزجين -النائب الثاني لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع، وعضو حزب تركيا الديمقراطية- يرى أن تركيا تحملت كثيراً من جراء وقف البترول العراقي ولا بد من رفع الحظر عن البترول العراقي وهو ما يتعارض أيضاً مع رؤية الأمريكيين، كما أنه صرح بأن واشنطن غير مستعدة لتعويض تركيا عن هذه الخسائر وبالتالي فلا بد أن ترفع يدها عن هذا الأمر.

د- الخلاف العميق بين يلماظ وبين اليسار حول القضايا الاقتصادية، فبينما يرى يلماظ أن قضية الخصخصة يجب أن تنتهي في خلال ثمانية أشهر فإن اليسار يرفض الخصخصة من أساسها ومن يوافق فبشروط، وهذا ينطبق أيضاً على قضية اقتصاد السوق، فإن يلماظ لا توجد لديه أية ضوابط بينما اليسار يطالب بوضع ضوابط ولو فتحنا برنامج الحكومة الذي قدمه يلماظ العام الماضي قبل حكومة أربكان فإن البرنامج كان مرفوضاً تماماً من اليسار بل قيل في ذلك الوقت إنه برنامج غير قابل للتطبيق، لأن اليسار تكفل ضده وبرغم أن الائتلاف كان في ذلك الوقت مع حزب يميني آخر هو حزب الطريق القويم وأيضاً هذا ينطبق على كثير من القضايا الاقتصادية الأخرى.

هـ- تركيبة شخصية يلماظ معروف عنه أنه من أنجح الناس الذين يخلقون أعداء لهم، فهو على المستوى الشخصي حاد الطباع سليل اللسان مما يجعله يخسر الكثير من أصدقائه والمتحالفين معه، يكفي أن حكومته مع تشيللر لم تستمر أكثر من شهرين لأسباب راجعة إلى شخصيته وليست راجعة إلى برامجه وممارسته السياسية.

و- المناخ العام الآن في تركيا صار مناخاً مضاداً للانقلابات والشعب يرى أن يلماظ جاء إلى الحكم على أسنة رماح الجيش، وإن كانت مغطاة بالحديد ولكن يبقى أنه صار أمام الشعب نصير الجيش ضد ائتلاف جاء من خلال انتخابات شعبية حرة.

لكل هذه الأسباب يمكن أن نقول: إن حكومة يلماظ يصعب أن تمنح الثقة في البرلمان ولو نجحت في أخذ الثقة فإنها ستواجه الكثير من العراقيل والألغام التي تفجرها ويعود الرفاه منتصراً من خلال إرادة شعبية واسعة بإذن الله.

أحمد السيوفي

